قررت وزارة المعارف العمومية استعمال هذا الكتاب بمدارسها الثانوية

تاريخ مصر الحديث

ويليه نبذ عن

الولايات المتحدة . نهضة الشرق . الاستعمار

تأليف

محمد عبد الرحيم مصطفى

الحائز لدرجة العالمية (M. A.) من جامعة لفربول

والمفتش بالتعليم الثانوى

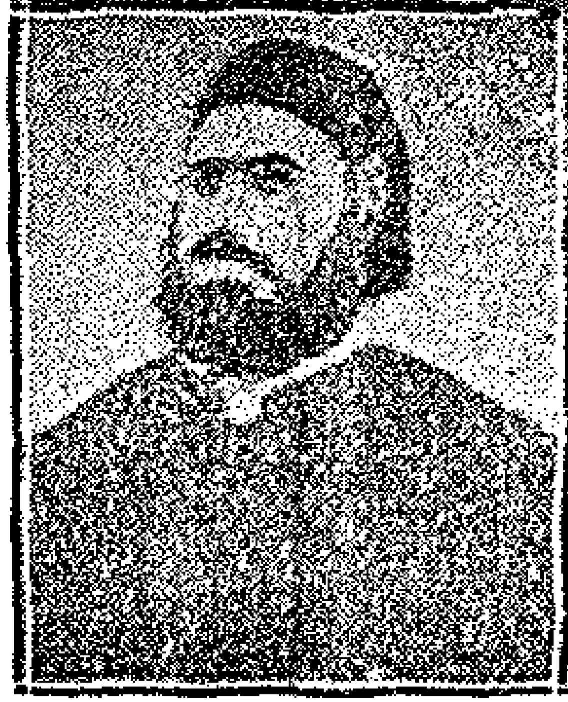
الطبعة الثالثة

ديسمبر سنة ١٩٣٣

مطبعة الفسطاط بالسيدة زينب أمام مدرسة السنية بمصر



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول



محمد سعيد باشا



عباس حلمي الاول



إسماعيل باشا



محمد علي باشا



ابراهيم باشا



محمد توفيق باشا



الملك فؤاد الاول



السلطان حسين كامل



عباس حلمي الثاني

(فهرس الكتاب)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لست فى حاجة إلى ذكر فوائد علم التاريخ لا سيما التاريخ القومى ، فكل أمة فى حاجة إلى تدوين تاريخها ، قديمه وحديثه . والمفروض فى كل شخص متعلم أن يعرف تاريخ بلاده ولو معرفة سطحية ، ولذلك اهتمت الدول الأوربية بتأليف كتب التاريخ ، وعلى الأخص تاريخ بلادها تلقنه للناشئة فى مدارسها وجامعاتها ، واشتغل كثير من المتعلمين فى تلك البلاد بهذا العلم ، حتى أصبحت المؤلفات فى هذا الباب لا تكاد تدخل تحت حصر .

ومما يؤسف له كثيراً أن تاريخ مصر مهمل اهمالا شديداً ، فلا تكاد الكتب التى وضعت فيه بالعربية تتعدى كتب طلبة المدارس ، وكل ما هو مكتوب عدا ذلك فباللغات الأوربية . ولا يخفى ما فى هذا من نقص معيب وتقصير مخل ، إذ من العار أن نستقى كل معلوماتنا عن تاريخنا القومى من مؤلفين أجانب لهم فى الغالب وجهة نظر فى الموضوع قامت على دوافع خاصة . لا تتفق فى معظم الأحيان مع التفسير الصحيح للحقائق الواقعة . ويرجع هذا التقصير إلى عدة عوامل ، فعدد المؤرخين الأكفاء من المصريين قليل للغاية ، وهذا العدد على قلته لا يستطيع الانقطاع إلى التأليف أو تخصيص جزء كبير من وقته لهذه الغاية ، لأنه إذا كان موظفا فهو مثقل بالأعمال التى لا تترك له فراغاً كافيا للبحث العلمى الصحيح ، وإذا كان غير ذلك فالجرى وراء العيش يلهيه عن الانكباب على البحث العلمى . هذا الى انصراف الشعب عن القراءة والاطلاع ، فنسبة المتعلمين فى مصر قليلة ، وقلما يقبل أحد من هذا العدد القليل بعد ترك دور العلم على شراء كتاب يطلع عليه . فلمن اذاً يكتب المؤرخ المصرى ؟ ! لا يوجد أمامه إلا باب واحد . وهو قصر التأليف على كتب المدارس . وهذا لا يجدى العلم كثيرا .

ولكى أكون صريحا يجب أن أقرر أن الدافع الأساسى الذى دفعنى إلى تأليف هذا الكتاب هو حاجة طلبة السنة الخامسة من القسم الأدبى إلى كتاب شامل لجميع نقط المقرر . مع شرحها شرحا لائقا يتفق مع مستوى هؤلاء الطلبة ، بحيث تتناسب أجزاء الكتاب، فيخص كل نقطة من الصفحات ما يتفق مع أهميتها ، ومع ذلك فالكتاب صالح لمن يحب الاطلاع على تاريخ بلاده من غير الطلبة ، فلم ألجأ فيه إلى تقصير مخل ، أو تطويل ممل ، وإنما قصرت مهمتى على ذكر أهم الحوادث والوقائع . ثم حاولت التمهيد لكل منها مع ذكر أسبابها ونتائجها .

ويهمنى أن أقرر أننى لم أكن متحيزا فى أحكامى ، وإنما قررت الواقع كما رأيته وفهمته ، وكما ينطبق على أصول المنطق ، دون أن أضع أمامى أى اعتبار سوى الحق الذى كنت أنشده فى كل ما كتبت ؟

المؤلف

يونيه سنة ١٩٣٢

مقدمة الطبعة الثالثة

نفدت الطبعة الثانية من هذا الكتاب فى أقل من شهرين بفضل إقبال جمهور القراء على اقتنائه . فشكرا لهم على هذا التشجيع العظيم . وها هى الطبعة الثالثة أقدمها للقراء فى ثوب خير من الثوب الأخير . فقد تحسنت الطبعة نوعا ما . ثم ترانى أضفت إليها الكثير من الصور والخرائط الضرورية وإن كانت الظروف لم تسمح لى باضافة كل ما كنت أبغى .

ولا يسعنى إلا أن أقدم الشكر كذلك الى شقيقى عبد العزيز للمعاونة القيمة التى قدمها فى سبيل إخراج هذه الطبعة بالسرعة المطلوبة ؟

المؤلف

ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

مصادر الكتاب

رجعت فى تأليف هذا الكتاب إلى عدة مصادر أصلية ، والى كثير من الكتب الافرنجية والعربيــــة ، التى كان من بينها كتاب « تاريخ مصر السياسى » (الجزء الأول) تأليف المؤرخ المحقق والعالم البـــاحث الاستاذ محمد رفعت مراقب تعليم البنـــات المساعد بوزارة المعارف .

الباب الأول
مصر العثمانية قبيل الحملة الفرنسية

الفصل الاول

الحالة السياسية

الفتح العثماني لمصر : ثبتت قدم الأتراك فى أوربا بعد فتح القسطنطينية ، وبدأ سلطانهم يمتد فى شبه جزيرة البلقان حتى كانت أيام السلطان سليم الأول الذى ولى وجهه تجاه الشرق فى فتوحاته فاصطدم بقوتين كانتا بجوار أملاكه فى آسيا ؛ هما قوة الشاه اسماعيل فى فارس وقوة السلطان الغورى فى مصر وسوريا. ولم يلبث طويلا حتى اشتبك مع الشاه فى حرب طاحنة خرج منها فائزا بعد أن ضعضع قوة عدوه . وعند ذلك أراد أن ينقض على أملاك مصر فى آسيا ، فما كان من السلطان الغورى إلا أن جهز جيشا قوياً وذهب به إلى الشام وسار إلى شمالها لملاقاة عدوه سليم فى ميدان القتال ، وسرعان ماتلاقى الجيشان فى موقعة « مرج دابق » قرب حلب سنة ١٥١٦ فكان النصر حليف الأتراك .

وبعد هذه الموقعة أصبح الطريق ممهداً مفتوحا أمام العثمانيين فولجوه مسرعين ، واستولوا على جميع بلاد الشام ثم تقدموا لفتح مصر حيث ظهر « طومان باى » ابن أخى الغورى ونصب نفسه سلطانا مكان عمه المقتول ، وأخذ يعد العدة لملاقاة الجيوش التركية الظافرة غير أن كل مجهوداته ذهبت سدى إذ تغلب عليه الأتراك فى عدة مواقع فولى هاربا ودخل الغزاة الفاتحون القاهرة فى يناير سنة ١٥١٧ وقبضوا على طومان باى وشنقوه ، ولكن الأمر لم يستتب لهم فيها إلا بعد قتال شديد دارت رحاه فى شوارع المدينة وحاراتها وأزقتها حتى بلغ عدد القتلى من جنود المماليك والأهالى أكثر من ٥٠٠٠٠ نفس، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر ولاية عثمانية وبقيت كذلك حتى سنة ١٩١٤ .

نظام الحكم السياسي : كان لا بد للسلطان سليم من مغادرة مصر إلى مقر السلطنة وكان يتحتم عليه إذاً أن يضع نظاما تسير عليه حكومة البلاد التابعة له ، وبالفعل نرى أنه قام بهذه المهمة قبل سفره واختط لأتباعه طريق السير في إدارة دفة البلاد .

ولتحقيق الغاية التي كان يرمي إليها تمخضت أفكاره عن مشروع يضع السلطة في يد هيئات ثلاث ، له في تباين آرائها وطباعها وتربيتها ومن ثم تشاحنها وتنازعها أكبر ضامن لعدم استطاعة أي فريق منهم الاستئثار بأمر البلاد أو الاستقلال بها دون السلطان . وهاك جوهر ذلك النظام :

الوالي : كانت أولى هذه الهيئات هي الهيئة التي تمثل السلطة العليا في البلاد ووضعت هذه السلطة في يد شخص كان يسمى « الوالي » أو « الباشا » وكانت مدة ولايته قصيرة لا تتجاوز في العادة ثلاث سنوات يكون فيها ممثل السلطان ؛ فكان هو إذاً الوساطة الطبيعية بين أهلها والباب العالي ، وكان عليه أن يتسلم أوامر السلطان ويقوم بتنفيذها ، وكانت مهمته الاشراف بوجه عام على حال الرعية وهو في مقره بالقلعة .

الديوان : أما الهيئة الثانية فكانت هيئة « الديوان » التي خلقت لتراقب سلطة الوالي وتشرف على تصرفاته . وكانت هذه الهيئة مكونة من ضباط جيش الاحتلال الذي تركه سليم في البلاد كي يقوم بالدفاع عنها ضد أي مغير . وكانت سلطة هذا الديوان عظيمة إذ كان لأعضائه حق قبول قرارات « الباشا » أو رفضها بل كان لهم أن يطلبوا عزله . ولما جاء السلطان سليمان القانوني أوجد « الديوان الكبير » وهو عبارة عن الدايون الأصلي باضافة بعض الأعيان والمشايخ والعلماء إلى أعضائه عند البحث في شئون الحكومة الرئيسية الهامة ، ولكن هذا كان نادر الانعقاد .

المماليك : ولكي يحفظ التوازن بين الهيئتين السابقتين أودع السلطة الثالثة في يد فئة كانت في نظره مستضعفة ألا وهي طائفة المماليك ، فولى هؤلاء حكومة الأقاليم وأصبحوا يؤلفون الادارة المحلية للبلاد ، فكانوا بطبيعة مراكزهم أكثر

اتصالا من الوالى والديوان بأفراد الشعب ، ومن ثم سهل تسيطرهم على البلاد .

تطور هذا النظام : وان نظرة سطحية إلى فحوى هذا النظام تكفى لأن ترينا أنه كان يحمل بين ثناياه عوامل ضعفه ، فبينما تحمل السلطة الأولى مظاهر الأبهة والعظمة نرى أن نقط الضعف فيها بادية فى قصر المدة التى يسمح للوالى أن يتولى الحكم خلالها ، وما ذلك إلا لخوف السلطان من أن يثبت أحد الولاة قدمه فى مصر إذا طالت مدة حكمه .

ومن وجهة أخرى نرى أن للديوان حقوقا تهدم سلطة الوالى ، وكثيرا ما أدى هذا الى نزاع كبير بين الهيئتين كان نصيب البلاد منه الخراب والدمار وكان نصيب المماليك منه الغنم العظيم إذ فى ضعفهما أثمن فرصة لاسترداد سطوتهم .

والواقع أن هذا النظام المتعثر المفكك الأطراف بقى بالرغم من كل عيوبه ما بقيت القوة التى كان يستمد الحياة منها ، وذلك عند ما كان الباب العالى ذا قوة وسيطرة وعظمة حربية . ولكن القرن السابع عشر كان شؤما على الدولة إذ بدأت تتزعزع فيه قوتها ، وما كان هذا الضعف الحربى الذى أصابها أمام لطمات الروسيا والنمسا إلا نذير شر فى مصر أحد أعضائها ، إذ أخذت قوة الوالى والديوان فى الضعف ، وكانت هذه هى الفرصة التى يبتغيها المماليك ، فلم يكن الوالى بعد ذلك إلا ألعوبة فى يدهم لا يبقى فى مركزه إلا إذا كانوا راضين عنه.

أما أعضاء الديوان وهم الضباط فقد انحط مركزهم الأدبى عندما ضعفت الدولة ، فضلا عن أن مزاياهم الحربية أخذت تتلاشى لبعد عهدهم بالحروب المنظمة بل أخذوا يندمجون فى المصريين ويصاهرونهم ويقتنون الأملاك فى البلاد حتى ضعف ارتباطهم بعاصمة السلطنة العثمانية وأصبحوا يتزلفون الى المماليك بكل الوسائل حتى أصبح الديوان وهو فى قبضة المماليك لا يتصرف فى شىء إلا حسب أهوائهم .

وهكذا استرجع المماليك سلطانهم وجمعوا مقاليد الأمور فى أيديهم حتى أعادوا

عصور سطوتهم الأولى وأصبحوا هم حكام البلاد الحقيقيين ، ولو أنها كانت لاتزال تابعة للدولة اسميا . وصار لزعيم المماليك الذى كانوا يختارونه من بينهم ويلقبونه « شيخ البلد » سلطة دونها سلطة أى فرد فى البلاد ، وكان هذا المنصب هو أقصى مايطمح إليه الكثير من البكوات المماليك . ولذلك كثيرا ماجر التنافس للحصول عليه إلى حوادث مفجعة وحروب محزنة كانت تضحى فيها مصالح البلاد وأهلها .

على بك الكبير

عادت البلاد إذاً تحت سلطة المماليك الفعلية نتيجة للسياسة العقيمة التى اتبعتها الدولة فى وضع نظام الحكم ثم فشلها الحربى فى أوربا . ولم يلبث المماليك أن طغوا فى الديار واستهتروا بكل سلطة أخرى قائمة بجانب سلطتهم ولو اسميا وشعروا شعورا أكيدا بأنهم هم حكام البلاد الأصليون حتى أن أحدهم عزم على أن يحقق بالفعل ما كان يجول بصدور الكل . ذلك هو على بك الملقب بالكبير .

كان على بك هذا أحد المماليك الأشداء استطاع أن يجمع حوله كثيرا من الأتباع والأشياع الذين اتخذ منهم عونا لتحقيق غرضه فى الوصول إلى مشيخة البلد . وقد كللت جهوده بالنجاح فأصبح شيخ البلد سنة ١٧٦٣ .

ولما أيقن أن البلاد فى قبضة يده من الوالى والديوان إلى المزارعين والصناع طمحت نفسه الوثابة إلى ماهو أعلى من مركزه وعزم على فصل مصر من أملاك الدولة العثمانية وإعلان استقلالها تحت لوائه فأخذ يمهد السبيل لتحقيق غرضه بكل الوسائل ، وعمل على الاقلال من عدد الجنود العثمانية بمصر والاستزادة من أنصاره ، وجعل يعزل كل كبير أو صغير تحوم الشكوك حول إخلاصه لشخصه ومبدئه ، وجرد من لم يثق بهم من المماليك من وسائل القوة فمنعهم من أن يقتنى أحدهم أكثر من مملوك واحد أو مملوكين . ولما اطمأن على مركزه وآنس فى نفسه القدرة على تحقيق آماله والوقوف فى وجه الباب العالى طرد الوالى وأعلن استقلال مصر سنة ١٧٦٦ .

أقدم على ذلك وكان على يقين من أن الدولة سوف تجرد عليه حملة بل حملات لاسترداد ماسلب منها . فلكى يدرأ عن نفسه هذا الخطر المحقق تحالف مع « الشيخ ضاهر » والى عكا ، وساعده الحظ بأن وقعت الدولة فى حرب مع الروسيا عام ١٧٦٨ .فلما أمن على نفسه من شر هذا الخطر موقتاً ، انتهز الفرصة وبذل مجهوداً كبيرا فى إصلاح داخلية البلاد ونشر الأمن فى ربوعها ، وأمر أن يخطب باسمه فى المساجد وأن تصك النقود باسمه فى القاهرة .ولم يقتصر على القيام باصلاحات متنوعة مفيدة فى الداخل بل عمل على نشر التجارة فى الخارج ورفع لواء مصر وبسط سلطانها على ماجاورها من الأصقاع ؛ فأرسل جيوشه تغزو بلاد اليمن وتستولى عليها ووجه حملاته نحو جدة ومكة فعادت بأكاليل النصر ، وعمل على بسط نفوذه فى أرجاء شبه جزيرة العرب فكان نصيبه النجاح . وبالاستيلاء على هذه البلاد الواسعة أصبحت تجارة البحر الأحمر فى يده وأخذ يتبادل التجارة مع الهند وغيرها من بلاد الشرق ، وأصبح يطلق على نفسه بحق لقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » .

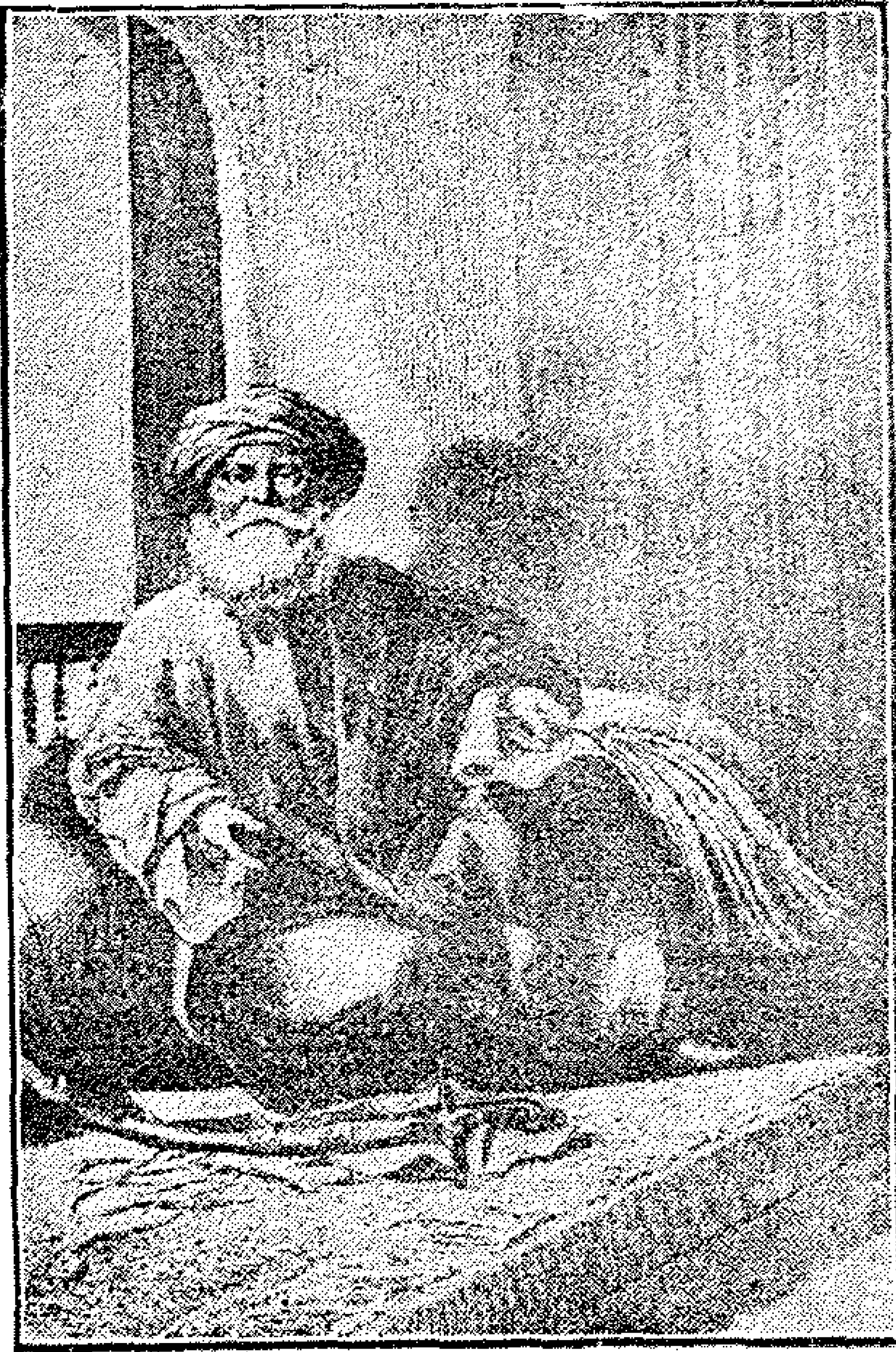
كل هذا لم يشغله عن إعداد نفسه لمقاتلة قوى السلطان التى أخذت تتجمع فى سوريا وتستعد لمهاجمته حتى اشتد ضغطها على حليفه « الشيخ ضاهر »، فلما رأى أن الظروف أصبحت مناسبة وأن الخطر ازداد على صديقه، وأن استعداداته قد تمت ، سير حملة إلى الشام مكونة من أربعين الف رجل سنة ١٧٦٩ وأسند قيادتها إلى مملوكه « محمد بك أبى الذهب» . سارت الحملة إلى سوريا واستولت على جهاتها الجنوبية حتى بلغت القوات دمشق فحاصرتها وفتحتها عنوة . وباتت الأنظار تتطلع الى تلك القوى الظافرة ، ولكن الأحوال تغيرت فجأة ، وذلك أن الأتراك عند ما فشلوا فى ميدان الحرب، نجحوا فى إغراء « أبى الذهب » فوعدوه بحكم مصر إذا هو انضم إلى جانبهم ، فقبل شروطهم ، ثم عمل على إقناع من كان معه من المماليك بالانضواء تحت لوائه وولى وجهه شطر مصر ليقاتل سيده .وفعلا دخل «أبو الذهب» مصر واستولى على الصعيد فاضطر على بك، — وقد أخذ على غرة — الى الفرار الى عكا حيث انضم الى حليفه الشيخ ضاهر وحيث

ساعدته الروسيا على تكوين قوة جديدة يسترد بها بلاده . ولم يلبث أن ساعده الحظ فى بلاد الشام فوجه جيوشه بعد ذلك نحو مصر ، غير أن أبا الذهب أعد له كميناً فى طريقه تمكن من القبض عليه ولما لم يحتمل مرارة الأسر ، أقبل على نفسه فسلبها الحياة بجرعة من السم الزعاف سنة ١٧٧٣ .

هكذا قضى ذلك البطل نحبه بعد جهاد شريف . أما أبو الذهب فانه تولى وظيفة شيخ البلد وأصبح حاكم البلاد الفعلى رغم إعادتها تحت سلطة الباب العالى ، وبعودته عادت المظالم وسادت الفوضى وعم الخراب . ولكن الأقدار لم تمهله طويلا ليتمتع بثمرة خيانته إذ أنه مات بالحمى بعد سنتين من موت سيده مات بالشام وكان قد ذهب إليها محارباً ومنتقما من الشيخ ضاهر .

ابراهيم ومراد : وبعوته

قبض على زمام السلطه فى البلاد مملوكان من مماليكه هما « ابراهيم بك » و« مراد بك » واقتسما السلطة بينهما ، غير أنهما لم يكونا على وفاق تام فيما بينهما لاختلاف كبير فى طباعهما وأخلاقهما ، فقد كان مراد رجلا جريئا مغرورا بنفسه شديد الحرص على كرامته ومركزه وكان عصبي المزاج حاد الطبع ، فى حين أن شريكه ابراهيم كان رجل دهاء وحيلة يفكر فى الأمر طويلا



(مراد بك)

قبل أن يقدم عليه فلم يكونا ليتحدا إلا حرصا على بقاء السلطة فى أيديهما .

وقد حدث أن طمعت الدولة فى عهدها فى استرداد سلطتها الفعلية فى مصر فأرسلت حملة لهذه الغاية وصلت فى شهر يونية سنة ١٧٨٦ واستولت على القاهرة بعد أن بددت قوات المماليك ، واضطر ابراهيم ومراد إلى الفرار إلى الصعيد ثم

أسندت شياخة البلد إلى « اسماعيل بك » أحد بكوات المماليك ، ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا ، إذ استطاع مراد وابراهيم أن يستردا منصبهما من جديد عام ١٧٩١ وبقيا يحكمان مصر أو يعبثان بشئونها حتى جاءت الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت

ولم تتحسن حالة البلاد فى عهدهما بل ظلت فى حالة فوضى تعانى كثيرا من استبداد الحكام الذين لم يكن همهم إلا ابتزاز الأموال من المصريين والأجانب النازلين بالبلاد وخاصة الفرنسيين ، فقد امتدت أيدى المماليك وأتباعهم إلى « أموال التجار من المسلمين وأجناس الافرنج حتى تجسمت العداوة بين المصريين والفرنسيين » كما يقول الجبرتى فى كتابه.

وفى عهدهما فكر جماعة من تجار الانجليز فى إعادة نقل المتاجر الهندية عن طريق مصر ، ولكن مظالم المماليك وعدم استتباب الأمن فى الصحراء الشرقية حالت دون تنفيذ تلك المشروعات التى كانت تعود على مصر بربح وفير .

واستمر إرهاق المماليك للتجار الأجانب لاسيما عندما أنسوا من الباب العالى العجز عن ردعهم لاغضائه عن أعمالهم الظالمة رغم ما قدم له من شكاو وطلبات ، وقد ضج التجار الفرنسيون من هذه الحالة فأرسلوا عريضة الى حكومتهم سنة ١٧٩٥ ، فكلفت « ماجلون » (magallon) قنصلها فى الاسكندرية أمر النظر فيها ، غير أن مراد بك كان شديد الغطرسة فلم يهتم بالرد على عرائض القنصل وشدد الحملة على التجار بل فكر فى تعطيل تجارتهم وإغلاق محلاتهم فى القاهرة . ومع هذه المظالم وإثارة غضب الفرنسيين لم يكن مركز مصر الحربي إذ ذاك بالشيء الذى يعتد به .

الفصل الثانى

الحالة الاقتصادية

أولا — التجارة

تآمرت الظروف على العهد العثمانى فجعلته عهد فقر وفوضى وضعف

إذا قارناه بالعنصر الذى سبقه وكان عهد ثروة ونظام وقوة وإنما يرجع هـذا إلى حـد كبير إلى نظام الحكم السياسى الذى درسناه ، غير أنه لايفوتنا أن عوامل خارجية ساعدت على إظهار عيوب هذا النظام وذلك أن مصر فى العصور الوسطى كانت تملك طريقى التجارة بين الشرق والغرب ، فكان أحد هذين الطريقين يمر بالخليج الفارسى فالبصرة ونهر الفرات ثم إلى اسكندرونه على ساحل البحر الأبيض المتوسط ومن هناك ينقل تجار البندقية وجنوة متاجر الشرق إلى بلادهم حيث كانوا يوزعونها فى جهات أوربا المختلفة . ويمر الثانى بطريق البحر الأحمر فالأراضى المصرية حيث كانت تنقل المتاجر الى القاهرة ثم إلى الاسكندرية وهناك يقوم التجار السالفو الذكر بنقل البضائع إلى أوربا، وكان الطريق الثانى أفضل من الأول بكثير فى نظر التجار ولذلك كانت معظم هذه التجارة تمر عن طريق الاسكندرية التى أصبح لها مركز ممتاز فى عالم التجارة حينذاك .

وكانت هذه التجارة مصدر ثروة طائلة لسكان مصر وسلاطينها المماليك ، أما الأهالى فكانوا ينتفعون بما كانوا يتقاضونه من أجر لاشتغالهم فى نقل البضائع أو استخدام دوابهم فيها أو تقديم الفنادق والمأكل والمشرب للتجار والمسافرين ، وأما المماليك فكانت خزائنهم تفيض بما كانوا يجبونه من الضرائب المختلفة على تلك التجارة فى عدة أنحاء من البلاد . ويسهل تصور قيمة ما كان يعود على مصر من الفوائد المادية من تلك التجارة إذا علمنا أن البضائع عندما كانت تخرج من الاسكندرية يكون قد بلغ ثمنها مايقرب من أربعة أمثال ثمنها الأصلى .

ولكن حادثا هاما وقع فى أواخر القرن الخامس عشر فكان له أكبر أثر فى تغيير مجرى الأحوال فى العالم ، وذلك أنه فى سنة ١٤٩٨ تمكن الرحالة البرتغالى « فاسكوده جاما» (Vasco da Gama) من كشف الطريق إلى الشرق حول رأس الرجاء الصالح ، فتعطلت الدول المستعمرة إلى هذا الطريق واعتبره القوم أسهل من طريق مصر ، فبدأت التجارة تتحول اليـه . ونتيجة لذلك

بدأت تقل أهمية مصر والبندقية وجنوه وحلت محلهـا اسبانيا والبرتغال فى أول الأمر ثم فرنسـا وانجلترا وهولنده . وأخذ هـذا المورد العذب من المال فى الجفاف .

ولم تقف مصر والبندقية مكتوفتى الأيدى أمام هذا الخطب الجلل بل تحالفتا وأعدتا قوة عظيمة لمقاومة البرتغال فى الشرق والقضاء على نفوذهم وتجارتهم فيه، وكانت بين الفريقين فى النهاية موقعة حاسمة سنة ١٥٠٩ هى موقعة «ديو البحرية» أمام شاطىء الهند الغربى ، وفيها هزمت القوات المصرية وأخـذ البرتغال يسيطرون على تجارة الشرق تدريجاً ، فعادت عليهم بالربح الوفير . أما مصر فلم يطل عهـدها بالهزيمة وما نجم عنها من ضيـاع أهم موارد ثروتهـا حتى نكبت بجيوش الترك تمزق آثار عظمتها وتسلبها استقلالها سنة ١٥١٧ ، فبدأ ذلك العصر المظلم فى تاريخ مصر ، عصر الفوضى والاضطراب الذى قضت عليه الحملة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر .

على أنه ليس معنى ذلك أن مصر فقدت جميع تجارتها منذ مبدأ القرن السادس عشر ، فان موقعها الجغرافى وهو الملتقى الطبيعى للقارات الثلاث أوربا وآسيا وأفريقيا ساعدها على أن تحفظ شيئاً من مركزها التجارى القديم بالرغم من الطريق المنافس الجديد فبقيت لها صلات تجـارية بفرنسا وتركيـا وآسيا الصغرى شمالا ، وبالشام وفلسطين شرقا ، وببلاد المغـرب غرباً ، ثم بالسودان والحبشة واليمن وبلاد العرب جنوباً .

ثانياً — الحالة العامة

كانت مصر فى عصر السلاطين ذات سطوة عظيمة ، فـكانت مسيطرة على الشام ، وكان لها مركز خاص فى العالم الاسلامى ، اذ كان لديها مال وفير تستطيع أن تعزز به قواتها، وتكسر شوكة أعدائها. وكذلك كانت العلوم فى هذا العصر منتشرة زاهية حتى ظهر كثير من الشعراء والـكتاب . أما فى العصـر العثمانى ففقدت مصر مركزها الممتاز وأصبحت روح التعـليم فى الأزهر روحا جامدة لاتهتم إلا بالعلوم الفقهية واللسانية وانحطت القوى المفكرة فانحط أسلوب الـكتابة

حتى قرب من العامية ولم ينتشر بين الجماهير من آثار الأدب إلا قصص أبى زيد الهلالى وعنترة والزناتى خليفة وماشاكل ذلك ، فكان الشعب جاهلا وعلماؤه لايمتازون عنه إلا بما تيسر لهم من معرفة القراءة والكتابة ، فلم يكن بينهم من يصح اعتباره عالما قادراً فى الفلسفة أو فى العلوم والادب .

أما المبانى والآثار التى خلفها سلاطين العصر الأول فجميلة فاخرة تدل على العظمة والقوة والثروة فالمبانى ضخمة تشغل حيزاً كبيراً والصناعة دقيقة بديعة والزخارف جميلة متقنة، ومن أمثلة ذلك مساجد السلطان حسن وبرقوق والمؤيد. أما مبانى العصر العثمانى فتظهر عليها علامات الفرق ما بين العصرين من حيث الثروة والقوة والعظمة، فهى صغيرة الحجم قليلة الزخارف قليلة الدقة فى الصناعة. ومع ذلك فكان من بينها ما هو جميل بديع كسبيل خسرو باشا بالنحاسين .

ولم تكن الصناعات والفنون أوفر حظاً من غيرها ، فقد تناولتها عوامل الاضمحلال التى سادت كل شئون العصر العثمانى ، فأهمل أمرها وبطلت عدة صناعات كانت زاهية ، واختفت رؤوس الأموال من يد الأهالى فأصاب الصناعة من ذلك رشاش شوه جمالها وذهب بدقتها . والواقع انه كان للسلطان سليم يد فى هذا الاضمحلال إذ أنه جمع أمهر الصناع وأكفأ الاخصائيين فى الفنون وبعث بهم إلى الاستانة لينشروا فيها ما أوتوا من علم ومهارة وحذق فى الصناعة، ولم يبق بالبلاد غير الصناعات الصغرى التى بقيت فى بعض مراكز الصناعة كاستخراج الزيت وعمل السكر وصناعة بعض المنسوجات من قطنية وصوفية وكتانية وصناعة أوانى الزجاج والفخار والخزف وبناء السفن وعمل الأسلحة وصناعة البارود .

وكان العمال والصناع منتظمين فى « نقابات » فى حين أن عمال كل حرفة كانوا منتظمون فى طوائف لكل طائفة منها شيخ يسمى « شيخ الطائفة » وكان له مركز ممتاز بين أفرادها، فهو المسئول أمام الحكومة عن شئونهم وعن جمع الضرائب

والغرامات منهم وكان له حق الفصل فيما ينشأ بينهم من نزاع كما أنه كان يشرف على حالة السوق وعلى تنفيذ قوانين الطائفة .

وقد أصاب الزراعة ما أصاب غيرها بالرغم من أنها كانت أهم مصدر لثروة البلاد فى العصر العثمانى ، فلم تنظر الحكومة بعين الاهتمام الى وسائل الاصلاح ، وعلى الأخص عند ما استبد المماليك بالأمر دون الوالى والديوان . وكان همهم الأكبر أن يحيطوا حياتهم بأنواع البذخ والنعيم ، فكانوا يكتنزون ما تصل اليه أيديهم من مال أو يصرفونه على شهواتهم وملذاتهم غير مكترثين بما يصيب البلاد من فقر عاجل أو آجل ، حتى هزل جسم الفلاح وانتابته الأمراض ووقفت ببابه المجاعات . وأهمل الحكام أمر الرى وتوزيع المياه وإقامة القناطر والجسور وحفر الترع والمصارف وتطهير ماهو موجود منها حتى ضعفت الأرض وانحطت الزراعة وقلت المحاصيل وكسدت التجارة .

ثالثا ـ النظام المالى

نظام ملكية الأرض : كانت النظرية السائدة فى مصر منذ القدم أن الملك أو الحاكم هو المالك لجميع الأرض يتصرف فيها كيف يشاء ، فكان يقسمها بين أتباعه وأعوانه وبين المزارعين والفلاحين . وكان هؤلاء يستغلون الأرض نظير دفع الضرائب والاتاوات المفروضة عليها ، فلم يكن لهم حق ملكية الأرض بالمعنى الذى نفهمه اليوم من كلمة ملكية ، إذ أن استغلالهم لهذه الأرض ربما كان يتوقف أحيانا على أهواء أصحاب النفوذ من الحكام، فكانوا يشبهون المستأجرين الحاليين من وجوه كثيرة ، وكان لهم حق الانتفاع بغلة الأرض والتصرف فيها حسب أهوائهم .

تلك كانت الحال فى مصر حتى وقعت فى قبضة السلطان سليم ، وقد صادف هذا النظام هوى فى نفسه فأمر بابقائه وبذلك أصبح المالك لجميع أراضى الديار المصرية ، ثم أمر بمسح جميع الأراضى الزراعية وبتقسيمها بين الأهالى ، كما أمر بتسجيل هذه الأراضي وأسماء المنتفعين بها وما فرض عليها من

ضريبة . وكان أصحاب هذه الأراضى يضعون يدهم عليها ويستغلونها طول حياتهم حتى إذا ماتوا عادت إلى بيت المال فاذا لم يكن للمتوفى ورثة أصبح للحكومة حق التصرف فيها وأما فى حالة وجود ورثة فانه يصبح من حقهم استرداد الأرض بعد دفع مبلغ معين من المال يقدره الولاة .

على أن هذا النظام بقى نافذاً ما بقيت قوة الأتراك الحربية وما بقيت بالتالى قوة الوالى والديوان ، ولكننا عرفنا فيما سبق أن هذه القوى أخذت فى الضعف بعد مضى قرن على الفتح العثمانى وأن شوكة المماليك قويت وأخذوا يستبدون بالأمر فلم يراعوا حرمة قانون ولم يكترثوا بما كان موجوداً من قواعد ونظام، ولذلك أخذوا يتصرفون فى الأراضى حسب ما كانت تملى عليهم إرادتهم ومنفعتهم حتى أصبحوا مالكين لنحو ثلثى الأراضى المنزرعة ومابقى كان موزعا بين الأوقاف والفلاحين وغيرهم .

أما الوقف فهو أن يوقف الانسان أرضه على أعمال خيرية كالانفاق على المساجد أو المكاتب أو دور العلم أو إطعام اليتامى والمساكين أو بناء السبيل وإما على ذريته من بعده حتى تنقرض تلك الذرية . وميزة الوقف أن الوارث لايستطيع التصرف فى الأرض ببيع أورهن وإنما له حق الانتفاع بثمرها فقط.وقد أقبل كثير من الناس على هذه الطريقة فى العهد العثمانى خوفا من ضياع أرضهم وقد عمت الفوضى . ولكن الحكومة انزعجت من هذا الاقبال وعلى الأخص إذا علمنا أن الأراضى الموقوفة على الأعمال الخيرية كانت معفاة من دفع الضرائب ، فأمرت أن لايتم وقف إلا باذن خاص منها . وكان نظار هذه الاوقاف هم عادة من بين طائفة العلماء الذين كان يستغلون هذه الأراضى ويتصرفون فيها كأنما هى ملكهم الخاص .

نظام الالتزام : عند ما بدأت قوة الحكومة فى الضعف فى أواسط القرن السابع عشر وأصبحت عاجزة عن تحصيل الضرائب المفروضة على أصحاب الأراضى كان لابد لها أن تلجأ إلى طريقة تستطيع بها تحقيق هذه الغاية فلجأت إلى اتباع النظام المعروف بنظام الالتزام . وذلك أن يتقدم للحكومة شخص ذو نفوذ

ويتعهد بتحصيل الضرائب المفروضة على ناحية من نواحي القطر ، ويدفع ضرائب سنة من ماله الخاص سلفا . ويحصل هذا التعهد إما بالاتفاق مع بيت المال مباشرة وإما بطريق المزايدة العلنية . وعند مايتم الاتفاق نهائيا يتسلم « الملتزم » من شيخ البلد عقد الالتزام وهو ما كان يسمى « تقسيطا » ومعه كتاب من الحكومة إلى أهل القرى الداخلة فى دائرة التزامه يأمرهم باطاعته وتأدية الخراج اليه ، فيذهب « الملتزم » إلى دائرة التزامه ليشرف عليها بنفسه ويتحكم فى شئونها ويقوم بجميع المفروض عليها للحكومة وما يفرض هو لنفسه ولم تلبث طويلا حتى ازدادت سلطة الملتزم بالتدريج وأصبح هو الكل فى الكل فى دائرته يعين من يريد من المشايخ والكتبة والصيارف ويعزل منهم من يريد : وكانت كلمته هناك هى القانون لايجسر أحد على معارضته . أما الفلاح فكان يلاقى الشدة والارهاق من الملتزمين الذين كانوا يستبدون به ويستغلونه إلى أقصى حد ممكن من الاستغلال . وكان الملتزم حق انتزاع الأرض من يد الفلاح وإعطائها لآخر إذا قصر فى دفع الضرائب والاتاوات المطلوبة .

وكان الالتزام فى بداية الأمر يعطى لمدة سنة أو عدة سنوات ولكن مالبث أن أصبح يعطى لمدى الحياة فتعود القرى إلى الحكومة بعد وفاة الملتزم ، غير أنه أصبح للورثة كذلك حق استبقاء الالتزام فى أيديهم بدفع مبلغ معين للحكومة . كما أنه كان للملتزم الحق فى بيع التزامه لغيره بشرط أن يخبر بيت المال وشيخ البلد بذلك . وكانت الحكومة تمنح هؤلاء الملتزمين نظير خدماتهم أراضى واسعة تسمى أطيان « الوسية » ولا تطالبهم بشىء من الضرائب عنها ، فضلا عن أن الفلاحين كانوا يرغمون على خدمة هذه الأراضى دون أجر . هذا إلى ما كان يجمعه الملتزم لنفسه من اتاوات يفرضها على الفلاحين حسب أهوائه ، مضافا إلى ذلك الجزء الذى كان يتقاضاه رسمياً من ضرائب الحكومة .

نظام الضرائب : كانت الضرائب الرئيسية هى التى تجبى على الأراضى وكانت متعددة ووطأتها ثقيلة على الفلاحين . وكانت ضريبة الخراج

أو « المال الحر » توزع بعد جمعها بطريقة خاصه ؛ فكان قسم منها يذهب إلى بيت المال ويسمى « المال الميرى » وقسم يخصص للبيك أو الكاشف حاكم المديرية ويسمى « الكشوفية » وثالث يستولى عليه الملتزمون ويسمى « الفائض » .

وكان لمصر جمارك فى ثغورها التجارية حيث كانت تجبى المكوس على البضائع الصادرة والواردة . وكانت هذه قبيل الحملة مقسمة بين ابراهيم بك ومراد بك ، فكان جمرك السويس من نصيب الأول والجمارك الباقية من نصيب الثانى ما عدا جمرك القصير الذى كان متروكا لحكام الوجه القبلى . وقد بلغ إيراد جميع الجمارك المصرية فى عهدهما نحو ١٢٠٫٠٠٠ جنيه بما فى ذلك المصاريف التى تستدعيها إدارة العمل .

وكانت الجزية ترسل للباب العالى من المال الميرى وقيمتها ٤٨٠٠٠ جنيه ، ولكن قلما كان يرسل كل هذا المبلغ للسلطان ، فكثيراً ما كان المماليك عندما استبدوا بالأمر يمتنعون عن ارسال الجزية أو جزء منها بحجة أنهم صرفوها على إصلاحات ضرورية كاقامة القناطر والجسور وعمل الترع وتطهيرها وما شاكل ذلك من إصلاحات لم يتجاوز وجودها حد القلم والقرطاس .

الباب الثانى

الحملة الفرنسية على مصر

الفصل الاول

ظروف الحملة

أولا — فكرة انفاذ الحملة

(ا) من القرن الثالث عشر الى السادس عشر : لم تكن فكرة انفاذ حملة فرنسية على مصر بنت ساعتها ، بل هى فكرة قديمة ظهرت فى القرون الوسطى أيام الحروب الصليبية أو على وجه التحديد فى أواسط القرن الثالث

عشر يوم أن فكر « لويس التاسع » ملك فرنسا وهو المعروف بالقديس لويس فى توجيه حملة على مصر خضوعاً لأفكار ذلك العصر الدينية ، ومجاراة لشعور الشعوب المسيحية . فقد قدم الى مصر فى حملة عام ١٢٤٨ كان نصيبها الفشل التام ، وقد أسر الملك وكثير من أتباعه الأشراف ، ولم يفك أسرهم إلا بعد دفع دية كبيرة . ولكن لايهمنا من هذه الحملة هنا أغراضها الدينية ولا نتائجها الحربية ، وإنما يسترعى النظر ما قام بين فرنسا ومصر من علاقة تجارية منذ ذلك الحين ، فقد وجهت هذه الحملة أفكار الكثير من الأوربيين وخاصة الفرنسيين إلى مركز مصر وأهمية موقعها فى التجارة ما بين أوربا والشرق . ولهذا أخذ كثير من التجار الفرنسيين ينزحون إلى مصر ويقيمون فيها ، وأخذ عددهم فى الزيادة على ممر الأيام حتى تمت علاقة ودية بين حكومتى مصر وفرنسا ، وكانت هناك معاهدات امتياز منح فيها سلاطين المماليك رعايا فرنسا النازلين فى بلادهم للاقامة أو السفر منحاً كثيرة . ولما فتح الأتراك مصر لم يقضوا على المعاهدات الموجودة وإنما اعترفوا بها ونظموا شئونها حتى أن السلطان سليمان القانونى عقد مع فرنسوا الأول ملك فرنسا معاهدة سنة ١٥٣٥ أعطى فيها رعاياه مثل هذه المنح ليتمتعوا بها فى أنحاء الدولة العثمانية .

(ب) فى القرنين السابع عشر والثامن عشر : استمرت علاقة مصر التجارية ببعض بلاد أوربا حتى كانت أيام لويس الرابع عشر ملك فرنسا العظيم وحتى كانت سنة ١٦٧٢ وهو يفكر فى القضاء على هولنده وقد ناصبته العداء ، وكانت إذ ذاك دولة بحرية استعمارية لها تجارة واسعة فى الشرق . فتقدم اليه أحد الفلاسفة الالمان « لبنتز » (Leibnitz) بمشروع يقضى باعداد حملة للاستيلاء على مصر لكى تستطيع فرنسا أن تحرم هولنده من ثروة طائلة هى من أهم أسباب قوتها باستيلائها على تجارة المستعمرات الهولندية فى الشرق ، واستيلائها على تلك المستعمرات إن أمكن أو العمل على زعزعة أركان سلطتها فيها ، غير أن هذا المشروع لم يرق فى عين لويس لأنه كان يروم التسيطر على أوربا ، ولهذا هاجمها فى عقر دارها وأهمل المشروع . غير أن عين ساسة

فرنسا لم تتحول عن مصر بالرغم من ذلك ؛ فكثير منهم من قدم التقارير المطولة عن أهمية مصر ووجوب استيلاء فرنسا عليها. ولكن الظروف السياسية المختلفة جعلت فرنسا تتردد فى سياستها حتى كانت سنة ١٧٧٧ فأوفدت من قبلها رسلا كانت مهمتهم السرية فحص حالة السواحل المصرية ودراسة حالة مصر الحربية وجاءت تقاريرهم مشجعة الحكومة على وجوب إرسال حملة تستولى على مصر لأهميتها . وقد اتفقت الآراء على أن مصر لا تستطيع أن تقاوم أية قوة منظمة تغزوها . وكاد يستقر رأى الحكومة إذ ذاك على تحقيق هذه الرغبة لولا اشتراك فرنسا فى حرب استقلال أمريكا سنة ١٧٧٨ ثم قيام الثورة الكبرى فيها عام ١٧٨٩ .

ثانيا — الحالة الدولية بأوربا قبيل الحملة

ما الحملة الفرنسية على مصر إلا دور من أدوار النزاع بين انجلترا وفرنسا ، ذلك النزاع الذى بدأ فى القرن السابع عشر واشتد أواره فى القرن الثامن عشر الذى تأججت فى أواخره نار الثورة الكبرى فى فرنسا وانتزعت جذور الملكية فأرسلت الملك وكثيرا من أفراد أسرته إلى الجيلوتين. غير أن الدول فزعت لقتل الملك وانتشار الروح الجديدة" الثائرة" فأرادت أن تكبح جماحها وتخمد ثورتها ، وقامت انجلترا تستفز الدول لمقاتلة فرنسا واخماد روح التمرد والثورة" فيها ، فنجحت فى تكوين حلف ضدها من عدة دول أوربية كانت لكل منها مصلحة خاصة فى خوض غمار القتال. فهبت فرنسا تذود عن ديارها وتقتحم الأخطار لنصرة مبادئها حتى كان النجاح نصيبها فاكتسحت جيوشها هولنده وعقدت معها بروسيا واسبانيا صلح بال سنة ١٧٩٥ . ولم يبق أمامها بعد ذلك فى الميدان سوى النمسا وانجلترا : أما الأولى فكان نصيبها الاندحار التام أمام جيوش بونابرت الظافرة فى شمال ايطاليا بل وفى النمسا نفسها حتى اضطرت إلى عقد صلح كامبو فورميو (Campo Formio) مع نابليون عام ١٧٩٧ .

ويهمنا من شروط هـذا الصلح ذلك الشرط الذى يكشف لنا عن نيات نابليون نحو البحر الأبيض المتوسط والشرق ، وما كان يخالج ضميره من عزم على توجيه نظراته المستقبلة نحو مصر ، فقد أصر على اعتراف النمسا بامتلاك فرنسا لجزائر « الأيونيان » (Ionian) كورفو وزنطه وكفالونيا . وذلك لأهميتها السياسية والحربية والبحرية ، فنها يسهل الاتصال بشعوب شبه جزيرة البلقان وجنوب إيطاليا وجزر البحر الأبيض المتوسط وجهاته الشرقية. كما أنها تصلح لأن تكون مأوى آمنا للأسطول الفرنسى ثم محطات بحرية تجارية للسفن التى تجوب أنحاء البحر فتكون حلقة اتصال مابين فرنسا وجهات البحر الأبيض الشرقية . هذا فضلا عن أنه كان يفكر منذ ذلك الوقت فى الاستيلاء على جزيرة مالطة .

بهذا الصلح خلا الميدان أمام فرنسا إلا من انجلترا عدوتها العنيدة . فاهتدى سير التفكير بنابليون إلى أحد أمرين إما غزو انجلترا فى عقر دارها وإما غزو مصر طريق الاتصال بالهند أعز مستعمراتها ، وقد كاتب حكومة الادارة بالفعل فى هذا الشأن وهو فى سهول إيطاليا وأخذ يمهد السبيل إلى غايته بخطبه الفتانة لضباطه وجنده .

عاد نابليون إلى فرنسا وأخذ يدرس مشروع غزو انجلترا فى بلادها وتحقق من استحالة تنفيذه فتطلع إلى الاستحواذ على السلطة فى فرنسا غير أن الظروف لم تكن قد تهيأت بعد لتحقيق أطماعه ، ولذلك أصبح أمامه باب واحد مفتوح إذا أراد العمل ، ذلك هو ميدان وادى النيل ومعه ميدان الشرق . فأخذ يدرس الموضوع دراسة وافية يعاونه فى ذلك ويشاطره أفكاره « تاليراند » (Talleyrand) أحد أعضاء حكومة الادارة ومدير الشئون الخارجية بها فأخذا يتعاونان ويتبادلان الآراء ويبحثان فى سجلات وزارة الخارجية والحربية والبحرية عن كل ما له علاقة بمصر من رسائل أو وثائق أو خرائط وأخذا يعملان على إقناع بقية أعضاء الحكومة بأهمية مشروع حملة تغزو مصر وتستولى عليها .

ثالثا — أسباب الحملة

أولا ـ أسباب أساسية : (١) طعن انجلترا طعنة نجلاء بمحاولة القضاء على سلطتها فى الشرق إما بوضع يدها على أملاكها هناك أو باثارة القلاقل فيها حتى تتزعزع أركان سلطتها فيكون مصيرها إلى الفناء أو بوصل البحرين الأبيض بالأحمر والسيطرة على هذا الطريق الذى هو أقصر طريق بين أوربا والشرق ، فضلا عن أن وجود القوى الفرنسية بمصر يجعلها أقرب من انجلترا بكثير إلى تلك المستعمرات فتستطيع أن تتخذ من مصر مركزاً حربيا تجارياً يكون أكبر عون لها فى كفاحها فى الشرق سواء أكان ذلك من الوجهة الحربية أم من وجهة المنافسة التجارية . ولا يفوتنا أن إدخال مصر ضمن دائرة أملاك فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط يكون له أكبر أثر فى تسيطرها على شرق هذا البحر .

(٢) تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية تصبح ميدانا فسيحا تروج فيه بضائع فرنسا بل وتكون كذلك مركزاً هاماً لتوزيع التجارة الفرنسية فى جميع الجهات المتصلة بها مثل سوريا وبلاد العرب والسودان والحبشة وبلاد المغرب

ثانيا ـ أسباب شخصية : (١) رغبة نابليون فى إنفاذ الحملة إذ كانت هى الوسيلة الوحيدة التى تفتح أمامه باب العمل والأمل فقد أيقن بصادق نظره أنه إذا مكث طويلا دون عمل لا يلبث الشعب أن ينساه . ولهذا اهتم بالمشروع مع علمه بالخطر الذى كان يهدد عملا مثل هذا من جانب الاسطول الانجليزى ، فأخذ يمنى نفسه بامكان مجاراة الاسكندر الاكبر وقيصر وغيرهما ممن وجدوا مجالا فسيحا لعظيم الأعمال وتحقيق الآمال فى الشرق ، فأخذ يحدث نفسه بانشاء امبراطورية مترامية الأطراف كما ذكر ذلك مرارا وتكرارا فى أحاديثه ومذكراته .

(٢) رغبة رجال حكومة الادارة من جانبهم فى التخلص من نابليون وبطشه وشهرته بانتهاز هذه الفرصة لابعاده من فرنسا على رأس حملة إذا نجحت عادت

بالخير الوفير على البلاد وحققت آمال الشعب والحكومة فى القضاء على انجلترا ، فكأنما كان رجال الحكومة يضربون عصفورين بحجر واحد .

ثالثا ـ أسباب ظاهرية : (١) معاقبة المماليك والقضاء على سلطتهم بحجة أنهم طالما تعدوا على أرواح الرعايا الفرنسيين النازلين بمصر وكثيرا مانهبوا متاجرهم وسلبوا أموالهم وأساءوا معاملتهم حتى كان ذلك موضع شكوى متكررة. من قناصل فرنسا بمصر ولاسيما « ماجالون » (Magallon) قنصل فرنسا بالاسكندرية .

(٢) مساعدة الباب العالى صديق فرنسا الحميم فى إرجاع مصر إليه فعلا بعد إبادة المماليك الذين استبدوا بالسلطة دونه وأصبحو حكام البلاد الحقيقيين يعبثون بسلطة السلطان وممثليه ويفسدون فى الأرض . وبالفعل أرسلت حكومة الجمهورية رسولا إلى الاستانة ليقنع السلطان بهذا الرأى غير أنه فشل فى مهمته لأن النظرية أفسد من أن تغرى أبسط الناس أو تغرر بعقول أشدهم سذاجة.

الفصل الثانى

نابليون والحملة

اعداد الحملة : استقرت الآراء على اعداد الحملة وصدرت الأوامر بالقيام بتجهيز كل ما يلزم من سفن ومؤونة وذخيرة ، ونشطت الحركة لهذه الغاية فى موانىء فرنسا الجنوبية . غير أن وجهة الحملة كانت سرا دفينا فى صدور أعضاء حكومة الادارة ونابليون فكانوا يطلقون على الحملة عدة أسماء مختلفة فمرة كانوا يسمونها حملة البحر الأبيض المتوسط ويشيرون اليها مرة أخرى بالحملة ضد انجلترا . وقد بلغ أمر التكتم إلى درجة أن أمر تعيين نابليون قائداً لها كتبه رئيس الحكومة بنفسه . وقد أحسن الفرنسيون صنعا فى إخفاء أغراضهم لأن الانجليز كانوا مرهفين آذانهم (لتلقط) أخبارها .


نابليون بونابرت

استمرت الاستعدادت قائمة على قدم وساق واستمر عقل نابليون فى تفكير دائم ليزود الحملة بكل مايعتقد أنه يعمل على نجاح مهمته ، فلم يقتصر على اختيار أقدر الجند وأكفأ القواد وأمهر الضباط مهما خالفوه فى المبدأ أو المشرب بل ضم إلى الحملة كذلك جماعة من العلماء هم خلاصة الاخصائيين من الفرنسيين فى مختلف فروع العلوم من رياضة وتاريخ واقتصاد وجغرافيا وآداب وعلوم وحرب ، ومما يجدر ذكره أن هذه البعثة العلمية هى أول بعثة من نوعها تصحب بعثة حربية بصفة رسمية . وإلى هؤلاء ضم الكثير من الصناع وأصحاب الحرف ، وجهز الحملة بكثير من الأدوات والالآت العلمية ، كما أنه استحضر مطبعة عربية وأخرى يونانية وثالثة فرنسية . ولم ينس إعداد مكتبة عظيمة تشمل ما كتب المؤلفون والباحثون عن مصر خاصة والشرق عامة لكى يقرأها الضباط وهم فى طريقهم إلى مصر . أما عدد جنود الحملة فكان يبلغ نحو ٣٦٠٠٠ نفس على أصح الأقوال وقد أعد لنقلها عدد كبير من السفن تحرسها عدة سفن حربية تحت قيادة أمير البحر « ده بروى » (De Brueys)

موقف الحكومة الانجليزية : اتصل خبر هذه الحملة بعلم الحكومة الانجليزية وكانت تعلم تمام العلم أنها موجهة ضدها ولكنها كانت تجهل تمام الجهل الموضع الذى اختارته لتضربها فيه . وتضاربت الأفكار فى هذا الصدد ، فمن قائل إنها كانت تقصد أيرلنده أو جنوب انجلترا ومن قائل انها كانت تقصد البرتغال أو جزائر الهند الغربية . ولهذا أمرت الحكومة الانجليزية أمير البحر « لورد سنت فنسنت » (Lord St. Vincent) أن يقف لها بالمرصاد عند ميناء قادش فيمنعها من الخروج من بوغاز جبل طارق ويستطيع فى نفس الوقت أن يمنع

الاسطول الاسبانى من مغادرة الميناء بقصد الانضمام اليها . وفعلا وقف الاسطول هناك غير أن أمير البحر أراد أن يستوثق من الموقف فأرسل « نلسن » (Nelson) ببعض سفن الاسطول إلى داخل البحر الأبيض ليبقى قريبا من الموانىء الفرنسية يراقب أخبار الحملة وحركاتها .

سير الحملة : شاءت الأقدار أن يفلت نابليون من يد الانجليز إذ هبت عاصفة شديدة أحدثت عطبا فى بعض سفن نلسن فاضطر إلى الالتجاء إلى جزيرة سردينيا لاصلاح ما أصابها من جراء العاصفة . وفى تلك الأثناء أبحر نابليون فى ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ من ميناء طولون واجتمع ببقية سفن الحملة التى خرجت من مرسيليا وجنوه واجاكسيو « عاصمة كورسيكا » وأخذت السفن تمخر عباب البحر قاصدة جزيرة مالطة التى وصلتها فى ٩ يونيه (وكان يحكمها إذ ذاك فرسان القديس يوحنا) فاستولت عليها بعد مقاومة ضعيفة . وبقى نابليون بالجزيرة حتى رتب شئونها وترك بها قوة من جنده وحاكما من ضباطه ليقوموا بالاحتفاظ بها لشدة أهميتها حربيا كواسطة للاتصال بين فرنسا ومصر ، ثم استعاض عن الجنود الذين تركهم بها بجند من الذين كانوا فيها ، كما أخذ منها كثيراً من المدافع والذخيرة . وفى ١٩ يونيه أبحرت الحملة قاصدة كريت وعلم نابليون وهو فى طريقه اليها أن نلسن يتعقبه ويبحث عنه باهتمام زائد ، فأمر أن تتوجه الحملة تواً نحو مصر ، وعند ذاك فقط كشف لضباطه وجنده عن الجهة التى كانوا يقصدونها جميعاً ولم يكن لهم بها علم حتى تلك اللحظة . وفى أول يولية رست العمارة الفرنسية بالقرب من الاسكندرية حيث علم نابليون من قنصل فرنسا فى المدينة أن نلسن وصل بأسطوله إلى الثغر منذ ثلاثة أيام وأنه أرسل رسلا قابلوا « السيد محمد كريم » حاكم الثغر وأخبروه أنهم يفتشون عن عمارة فرنسية تقصد الاستيلاء على مصر ، وأنهم يطلبون أن يسمح لهم بالزاد والماء والمؤونة نظير أثمانها وأن يسمح لهم بالبقاء فى الميناء حتى يستطيعوا أن يدافعوا عن المدينة ضد الفرنسيين ، غير أن الحاكم رفض كل طلباتهم فاضطروا إلى مغادرة القطر لقضاء ما كانوا إليه محتاجين .

أما نابليون فانه أمر بسرعة إنزال رجال الحملة ومعداتها ، ثم تقدم توا نحو الاسكندرية واحتلها بسهولة وأخذ يعمل على تهدئة خواطر سكان المدينة وأبقى « السيد محمد كريم » حاكما فى مركزه بعد أن قدم فروض الطاعة لنابليون ووعد أن يخدم الجمهورية الفرنسية باخلاص . وأراد نابليون بعد ذلك أن يسرع فى الوصول إلى عاصمة البلاد فأمر بتحصين الاسكندرية وأعد العدة للسير بجيشه نحو القاهرة ، فأمر بأرسال قوة لاحتلال رشيد على أن ترسل هذه بعد ذلك بعض السفن فى فرع النيل حاملة المؤونة والذخيرة لكى تلتقى ببقية الجيش الذى تقرر أن يسير فى الصحراء عن طريق دمنهور وعند ذلك وزع نابليون منشوراً باللغة العربية أظهر فيه شدة احترامه للديانة الاسلامية ونبيها وعظيم اجلاله للسلطان وأبان عن خطته فى عدم التعرض للأرواح والأملاك ورغبته فى القضاء على المماليك الذين خرجوا عن طاعة السلطان وأساءوا معاملة المصريين والرعايا الفرنسيين مهددا من يقاوم الفرنسيين بالدمار والهلاك . ثم سار الجيش فى الصحراء فعانى كثيرا فى طريقه إذ كانت الحرارة بالغة أقصاها والعرب معادين للجيش يقتنصون كل من ساقه سوء الحظ إلى التخلف قليلا عن فرقته ، وآبار الماء إما طمست عيونها أو أفسد ماؤها . لهذا تنفس رجال الجيش الصعداء عند ما وقعت أبصارهم على ماء النيل عند الرحمانية حيث التقوا بسفنهم القادمة من رشيد لتصحبهم فى رحلتهم إلى الجنوب ، ثم تقدم الجميع نحو شبراخيت .

موقعة شبراخيت : أما المماليك فى القاهرة فكانت قد وصلتهم أخبار وصول الحملة وتقدمها من الرسائل المتكررة التى أرسل بها اليهم السيد محمد كريم حالما علم بالأمر « ولما وردت هذه الأخبار إلى مصر حصل للناس انزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار والهياج » واستفزت هذه الأخبار المقلقة غضب المماليك حتى أنهم اتهموا تركيا بممالأة الفرنسيين . غير أنه ما لبث أن داخلهم الغرور كالمعتاد وأخذوا يغالون فى قوتهم ويستهترون بقوة أعدائهم من الفرنجة قائلين إن جنودهم ماهى إلا « كحب الفستق » للكسر والاكل !! ثم نهضوا جميعاً

يستعدون لملاقاة العدو وهو فى طريقه» إلى القاهرة فجهزوا جيشا كبيرا سار إلى الشمال تحت إمرة « مراد بك » تصحبه بعض السفن فى النهر حاملة المؤونة والذخيرة .

وأخيراً تلاقى الجيشان فى ساعة القتال عند شبراخيت وانهزم المماليك أمام جيوش الفرنسيين بعد أن أظهروا الكثير من ضروب البطولة والفروسية .ولم تكن العمارة البحرية المصرية بأوفر حظاً من جيش مراد ، فبعد أن كادت تتفوق على العمارة الفرنسية أصيبت سفينة الذخائر بقنبلة أحدثت دوياً مروعاً وتناثرت قطعها هنا وهناك حتى انزعج المماليك ، وهكذا كانت خاتمة أمرهم سوءاً وهزيمة .

موقعه امبابة : واضطر مراد عقب ذلك إلى التقهقر جنوبا وأخذ يحصن جهة امبابة باقامة الاستحكامات ونصب المدافع وترتيب الجنود فى البر ومد سلسلة سميكة من الحديد بين شاطئى النهر حتى تقف فى سبيل السفن الفرنسية القادمة من الشمال إذا قدر لها أن تصل إلى القاهرة ، وأقيم عندها جسر من المراكب نصبت عليه المتاريس والمدافع .

وهكذا وقف مراد بك بجنده عند امبابة ينتظر وصول الفرنسيين فى حين كان زميله «ابراهيم بك» واقفاً على الضفة اليمنى للنيل ومعه الجنود الاحتياطية وكان المماليك فى فزع شديد أثر الصدمة القوية التى لاقوها من جيوش نظامية حديثة لم يعهدوا ملاقاة مثلها . وقد تملك الجزع نفوسهم إلى حد أنهم أعدوا عدة الفرار وهم على أبواب موقعة هائلة كانت نتيجتها فى ميزان القدر .

أما الفرنسيون فانهم واصلوا السير إلى الجنوب فوصلوا امبابه يوم ٢٠ يوليو . وفى اليوم التالى حدثت بين الفريقين المعركة المنتظرة وقطع الفرنسيون طريق الرجعة على المماليك حتى لا يتصلوا بتحصيناتهم الثابتة . وعند ذلك اشتد وطيس القتال ، ولم يصبح للماليك ملجأ عند الفرار إلا أن يقذفوا بأنفسهم فى النهر أو يولوا وجوههم شطر الصحراء . وهكذا كانت عاقبتهم فقتل منهم عدد كبير وغرق فى النيل جمع وفير ، وفر الباقى عن طريق الصحراء . أما مراد بك فانه فر الى قصره ليحمل منه غالى كنوزه ثم هرب الى الصعيد يستجمع

فلوله وأعوانه ليتصادم مع الفرنسيين من جديد. وأما ابراهيم بك فانه لم يكد يرى نتيجة الموقعة حتى ولى هاربا نحو الشرقية يصحبه الباشا التركى وبعض الزعماء المصريين وأخصهم بالذكر السيد عمر مكرم. وأخذ بقية سكان القاهرة يحذون حذو رؤسائهم خوفا من النوازل، فترك المدينة أفواج من المهاجرين حتى عم الفزع وساد الاضطراب وانتشر اللصوص.

نابليون فى القاهرة: هذا ما انتهت اليه واقعة امبابه أو واقعة الأهرام كما يسميها الأوربيون وهى كما ترى نصر للفرنسيين وفتح مبين. فبعد أن جمعوا الكثير من الغنائم وما خلفه المماليك من أموال وجواهر ونفائس استراح الجند ونزل نابليون فى قصر مراد بك بالجيزه يترقب تطور الحوادث السريع. غير أنه لم يطل انتظاره فان العلماء والمشايخ وبعض أعيان القاهرة اجتمعوا بالجامع الأزهر غداة الموقعة وأخذوا يبحثون الموقف ويدرسون الظروف فقر قرارهم على التسليم وايفاد وفد منهم الى نابليون يطلب منه الأمان ويعرض عليه تسليم المدينة، فسر نابليون لذلك كثيراً وأكد لهم حسن نياته ومقدار عطفه على المصريين وصداقته لسلطان المسلمين وسياسته فى احترام حق الملكية وعدم التعرض بشر للعادات والأديان والشعائر القومية، فسرت أخبار تلك المقابلة بين سكان المدينة سريان الكهرباء وأخذ يذهب عنهم الجزع ويقل الخوف. وأرسلوا فى طلب من خرجوا من المدينة يسألونهم العودة فعاد منهم الكثير. أما نابليون فانه دخل القاهرة فى ٢٤ يوليه ونزل بقصر محمد بك الالفى على شاطىء بركة الازبكية وعهد إلى القائد « ديبوى » (Dupuy) بحكومة المدينة، وأخذ يتودد الى المصريين ويظهر لهم حسن نواياه وشدة رغبته فى الاصلاح ما أخلد المصريين الى السكينة.

وتنفيذاً لهذه السياسة أصدر نابليون أمره يوم وصوله القاهرة بتشكيل « ديوان » من المشايخ والعلماء « لتدبير الأمور والنظر فى راحة الرعية وإجراء الشريعة ». وأمر بجعل أعضائه تسعة يكون السكرتير عاشرهم. وقد انتخب

« الشيخ عبد الله الشرقاوى » رئيسا لهذا الديوان كما انتخب «الشيخ المهدى» سكرتيراً . وكانت وظيفة هذا الديوان مساعدة حاكم القاهرة الفرنسي بالاجتماع كل يوم للنظر فيما يعرض له من شئون . وكان نابليون يحترم أكثر قراراته ويعمل غالباً على تنفيذها . فكان هذا حادثا جديداً فى تاريخ مصر الحديث لأننا نرى لأول مرة على صفحات هذا التاريخ اشتراك العناصر الوطنية فى الحكم . وكان لهذا أثره فى نفسية تلك العناصر التى لم تكن تعرف غير الخضوع إلى غيرها من العناصر الأجنبية من زمن بعيد . فقد بدأت تلك العناصر الوطنية تحس بشىء من الحيوية وتعلم فى النهاية أنها لم تكن أقل جدارة من غيرها بتسلم زمام الحكم فى البلاد . وعلى هذا النمط سار نابليون فى حكم الأقاليم فقد أمر بتشكيل ديوان من سبعة أعضاء فى كل مديرية ليساعد الحاكم على استتباب الأمن والعمل على راحة السكان .

وقد جرى الفرنسيون على سياسة احترام ملكية الملاك والمحافظة على الأوقاف الخيرية والعمل على إبقاء الأنظمة القضائية كما كانت ، ولم يعتدوا إلا على ما خلفه المماليك الفارون والأعيان المهاجرون .

وقد أصدر نابليون الأوامر المشددة لجنوده بعدم التعرض للسكان بشر ، وأن يسلكوا معهم سبيل المودة والاحترام . ولم يفرض نابليون على السكان ضرائب جديدة بل اكتفى بجمع ما كان مفروضا منها قبلا وهو المعروف بالميرى ، غير أنه استعمل النظام والدقة فى جمعها . ولهذا لم يلبث المصريون أن اطمأنوا الى هذه الحالة الجديدة وانصرفوا إلى أعمالهم العادية ، إذ كثرت المحال التجارية المنظمة وتعددت المطاعم وفتحت القهاوى وتأسست بعض المصانع وقام الفرنسيون يأمرون بتنظيف الشوارع والمنازل والحارات وإضاءتها ليلا واتباع كثير من الأنظمة الصحية التى بدأ يعمل الفرنسيون على نشرها بين طبقات الشعب للقضاء على جراثيم الأمراض .

مطاردة المماليك : غير أنه بالرغم من استيلاء نابليون على القاهرة بقيت سلطته فى القطر محدودة لا تتعدى دائرة نفوذه القاهرة وما حولها ثم الجهات التى

مر بها فاتحا ، فرأى نابليون أن لا بد له من القضاء على قوى المماليك الباقية فى البلاد قبل أن تثبت له فيها قدم أو يستتب له فيها حكم . نظر حوله فاذا بابراهيم بك ومن معه معسكرين فى بلبيس وإذا بمراد بك يجمع فلوله وقواه فى المنيا بالصعيد ، فأعد العدة وذهب بنفسه يتعقب قوى ابراهيم ليبيدها ، وقد تحققت رغبته ، ففى ١٠ أغسطس تقابل الجيشان فى « الصالحية » ودارت الدائرة على ابراهيم الذى فر إلى الشام شرقا بعد أن ترك الكثير من الذخيرة والكنوز فوقعت فى أيدى الفرنسيين . ولم يعد نابليون إلى القاهرة إلا بعد أن حصن جهات مصر الشرقية وولى عليها حكاماً من الفرنسيين.

أما مراد بك فانه اختار لمطاردته أحد الأكفاء من قواده هو القائد « ديزيه » (Desaix) فيمم هذا وجهه نحو صعيد مصر لكى يبدد شمل المماليك به ويسيطر على أجزائه. وقد ساعده الحظ فانتصر على مراد بك فى « البهنسا » (على بحر يوسف) وتتبعه إلى الفيوم حيث أوقع به هزيمة أخرى استولى بعدها على الفيوم . ومن ثم أخذ يطارد قوى المماليك فى الصعيد وهو فى قتال دائم حتى وصل الى أسوان . غير أن الأمر لم يستتب للفرنسيين فى تلك الأقاليم إلا فى أواسط سنة ١٧٩٩ . ولتنظيم طريقة حكمه قسم الصعيد قسمين جعل عاصمة أحدهما بأسيوط وعاصمة الاخر قنا ثم اتبع طريق الاصلاح ونجح فى تنظيم الادارة والضرائب .

موقعة أبى قير البحرية : علمنا فيما سبق أن الأميرال نلسن وصل الى الاسكندرية فى ٢٨ يونيه وأراد المكث بها حتى يقضى على العمارة الفرنسية ، ولكن السيد محمد كريم حاكم المدينة أبى أن يجيبه الى طلبه ورفض تزويده بما كان فى حاجة اليه من الزاد والماء ، ولهذا أبحر الاسطول الانجليزى يقصد سواحل الشام وآسيا الصغرى ليمتاز منها ، ومكث يجوب البحار طيلة شهر يوليه ولما كان مساء أول اغسطس ظهر الأسطول الانجليزى أمام السواحل المصرية


(الأميرال نلسن)

وكان الأسطول الفرنسى إذ ذاك فى خليج أبى قير حيث أقام بعد إنزال الحملة فى الاسكندرية . فلما أبصر «بروى» أسطول «نلسن» ظن أنه يقصد محاصرة الخليج فقط ، ولكن بعض ضباطه نصحوه أن يخرج بالأسطول من الخليج ليلاقى الاسطول الانجليزى فى عرض البحر ولكنه آثر البقاء فى مكانه وبهذا أعطى فرصة لنلسن أحكم فيها خطة الهجوم .

واستمرت الموقعة حتى الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم ٢ أغسطس ، وكانت فى أول أمرها غامضة النتيجة ، غير أن كفة الانجليز أخذت فى الرجحان فدمروا معظم سفن الأسطول الفرنسى وأسروا ستة منها ضموها إلى أسطولهم . ولقد استمات الفريقان حقاً فى النضال والدفاع وأتوا من ضروب الشجاعة والبطولة ما يستحق أن يكون درسا للأجيال المقبلة فى الاخلاص والتضحية ونكران الذات .

وقد أرسل القائد « كليبر » (Kleber) وكان بالاسكندرية بخبر الموقعة ونتيجتها الى نابليون ، فلم يجده الرسول فى القاهرة فيمم وجهه شطر الصالحية ، ولاقى القائد العام وهو فى طريقه إلى العاصمة فأخبره الخبر ، ولشد ما تألم نابليون لهذا الحادث وجزع لما تصوره من نتائجه وخطورة أمره ، ولكن ما كان له وهو على رأس القوة أن يظهر ألمه وجزعه لمن هم تحت إمرته من ضباط وجنود وشعب خوفا من تسرب اليأس الى نفوس القوة التى أصبحت كل عماده ، وانتشار روح التمرد والعصيان فى شعب لايزال غريباً عنه فى كل شىء . ولهذا أظهر نابليون الجلد والصبر وأخذ يستفز همم الضباط والجند ويبعث فيهم روح الأمل ويبث فيهم عاطفة الأطمئنان إلى المستقبل .

نتائج الموقعة : تعتبر هـذه الموقعة من المواقع الفاصلة فقد كانت فى الواقع بعيدة الأثر فى مجرى الحوادث فى الشرق والغرب معا . ونلخص بعض هذه النتائج فيما يلى :

(١) كانت فرنسا تعقد كبار الآمال على تلك العمارة الهائلة التى صحبت نابليون إلى الشرق ، فقد كانت ترى فيها نعم المحقق لرغباتها فى بسط سيادتها على البحر الأبيض المتوسط بل فى تسيطرها على البحار بتفوقها على أسطول انجلترا ، غير أن هذه الأحلام الحلوة قد بددتها اليقظة المفزعة على صوت تلك القذائف النارية التي أودت بالأسطول الفرنسى فى أبي قير .

(٢) وإذا كانت آمال فرنسا العالفة قد تحطمت بتحطيم عمارتها فقد صحبتها فى هذا السبيل آمال رجال الحملة نفسها إذ بفقدانها فقدوا وسائل الاتصال بالوطن محط الرجاء عند الكوارث . ولا ننسى أن هذا الأسطول كان الملجأ الوحيد للحملة إذا أصابتها الهزيمة ولازمها سوء الحظ . ولهذا فاز الحملة أصبحت بعد ذلك محصورة لاتستطيع فراراً .

(٣) ناهيك بما أحدثه خبر الموقعة من يأس فى روح جند تآمرت عليهم الظروف منذ قدومهم فجعلتهم يملون الاقامة فى ديار بعيدة عن الحضارة ليس بها ما كانوا يمنون به أنفسهم من كنوز ولهذا أخذت روح الجيش المعنوية فى الانحطاط ولم يبق منها بقية إلا حبهم الشخصى لنابليون وشديد تعلقهم به .

(٤) أما المصريون فسرت فيهم روح الارتياح لهزيمة رجال من «الكفار» جاءوا يتحكمون فيهم ، بل سرت فيهم روح جديدة فيها شىء من الاستخفاف والاستهتار بقوة الفرنسيين وكانوا قد خالوها عظيمة لايستطيع أحد أن ينال منها منالا .

(٥) وقد كان سرور الانجليز بها أعظم ، فهم يعدونها من المواقع البحرية الهامة التى كانت لها يد طولى فى بناء عظمة انجلترا البحرية وتأمين تجارتها ومستعمراتها حتى أنهم ليقولون عنها إنها « لم تكن نصرا فحسب بل كانت فتحاً !! » .

(٦) كان من البديهى أن تغضب تركيا وهى صاحبة السيادة على مصر إذ

ذاك وتعلن الحرب على فرنسا التى تعدت على أملاكها وهما فى حالة سلام . والواقع انها غضبت لهـذا الحادث ولـكنها لم تعلن الحرب بالرغم من تحريض انجلترا المتواصل ، فقد كانت ضعيفة القوى لاتستطيع منازلة فرنسا ، وكانت تخشى فى الوقت ذاته هجمات الروسيا . ولـكن الموقعة كانت خير ماقدمته انجلترا لاقناع تركيا بالاقدام والعمل على طرد الفرنسيين من مصر . وبالفعل لما أيقنت تركيا أن قوة فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط قد تلاشت بتحطيم أسطولها أعلنت الحرب عليها فى سبتمبر سنة ١٧٩٨ .

سياسة انجلترا بعد الموقعة : وكان لابد للسياسة الانجليزية أن تحدد موقفها بازاء الحملة فى مصر بعد هذه الموقعة . فـكان هناك رأيان ، أما الرأى السائد فيتلخص فى عدم الاكتراث بوجود الحملة فى مصر إذ اعتبر هـذا أمر لايهم انجلترا ، بل أن كثيرين من الانجليز كانوا مرتاحين لفكرة وجود جيش فرنسى كبير محاصر فى افريقيا ، وبالأخص لحجز نابليون وإبقائه بعيدا عن أوربا . أما أصحاب الرأى الآخر فـكانوا يعتقدون أن مجرد وجود جيش فرنسى فى مصر خطر داهم على مستعمرات انجلترا فى الشرق ، غير أن الحـكومة الانجليزية اتخذت طريقا وسطا بين الرأيين ، فعزمت على ترك مسألة طرد الفرنسيين من مصر إلى تركيا والاكتفاء بمساعدتها بامدادها ببعض الضباط وبقوة بحرية صغيرة تحت قيادة السير «سدنى سمث (Sir Sidney Smith). ومما عزز هذا الرأى عند الحـكومة الانجليزية اعتقادها سوء حالة الحملة ، واتصل بها ذلك من الرسائل الـكثيرة التى كان يكتبها رجال الحملة إلى فرنسا وتقع فى أيدى الانجليز وهى ملأى بالمبالغات عن سوء الحالة وتصوير الأمور فى أحلك الصور وأبشعها . والواقع أن انجلترا لم تضع شئون مصر بعد الموقعة فى الصف الأول من اهتمامها ، بل حصرت جل عنايتها فيما كان يجرى من الحوادث بأوربا ، وعلى ذلك ترك العبء الأكبر على كاهل تركيا .

غير أن السير سدنى قام بدوره خير قيام فحاصر الشواطئ المصرية ، وبذلك

قطع اتصالها بالخارج ، وأخذ يتصل بالمصريين والمماليك فى خارج القطر وداخله ويثير شعورهم ضد الفرنسيين ، كما اتصل بالعالم الاسلامى وأمراء المسلمين فى البلاد المجاورة لمصر وأخذ ينشر الدعوة ضد أعدائه . وكان هو الرأس المدبر للخطط الحربية والسياسية التى اتخذها الباب العالى ضدهم . وعندما حان الوقت المناسب اشترك بقواته فعلا لتحطيم آمالهم وإفساد خططهم .

وكذلك نشطت انجلترا فى ميدان السياسة فى أوربا واتخذت من غياب نابليون عن فرنسا وضعف الأمل فى عودته سالما اليها ، وكذلك من ضعف حكومة الادارة وسائل لاقناع بعض دول أوربا لشن الغارة على فرنسا . وقد نجحت فى ذلك بالفعل وتكون على أثر مجهوداتها التحالف الدولى الثانى من انجلترا وتركيا والروسيا والنمسا ضد فرنسا فى ديسمبر سنة ١٧٩٨ .

سياسة نابليون بعد الموقعة : وقد كان أثر الموقعة فى سياسة نابليون بعيد المدى ، إذ عندما عزم نابليون على غزو مصر كان موطنا العزم على أن يكوّن منها مستعمرة فرنسية تتصل بفرنسا كغيرها من المستعمرات ، وأما هو شخصيا فكان مزمعا الاقامة ريثما تتهيأ له الظروف للقبض على زمام الأمور فى فرنسا نفسها ، غير أن تحطيم الأسطول وقطع سبل الاتصال بينه وبين فرنسا جعله يفكر مرغما فى الاقامة نهائيا بهذه البلاد واتخاذها مركزا لامبراطورية شرقية واسعة المدى تحقق له أحلامه وآماله : وأخذ يعمل على تحقيق أغراضه باتباع السياسة الملائمة لظروف الأحوال . ونلخصها فيما يأتى :

١ — أخذ نابليون يتوسع فى سياسة التودد والتقرب من المصريين لكى يأمن جانبهم ويستجلب رضاهم ، فما كاد يصل إلى القاهرة حتى بدأ يزور العلماء والمشايخ وكبار الأعيان فى منازلهم ويتحدث اليهم فى مختلف الشئون . وكان كثيرا مايظهر شديد ميله للديانة الاسلامية ويبدى عظيم احترامه للعادات القومية ، مشددا على أتباعه بعدم التعرض للأملاك الشخصية والشعائر الدينية ، ثم أخذ يشترك فى الحفلات القومية كحفلة وفاء النيل والاحتفال بالمولد النبوى وبتقليد إمارة الحج .

ب — ولكى يهىء أسباب الاقامة والاطمئنان للفرنسيين رأى وجوب درس طبيعة البلاد وأهلها وتاريخها وأنظمتها حتى يكون العمل ممكنا ومثمرا، ولهذا أصدر أمرا بانشاء « المجمع العلمى المصرى » (Institut d'Egypte) وكان ذلك فى ٢٢ أغسطس عام ١٧٩٨ . وقسم المجمع فى أول أمره أربعة أقسام قسم الاقتصاد السياسى وقسم الآداب وقسم الفنون ثم قسم الرياضيات والطبيعيات على أن تطبع أعمال المجمع كل ثلاثة أشهر. وعين «منج»(Monge) كبير الرياضيين رئيسا له وجعل نفسه وكيلا . وبدأ العلماء أعمالهم بالفعل ليهيئوا جوا صالحا لنجاح الحالة الجديدة ، فظهر من بينهم « كونتيه » (Conté) وأظهر من الذكاء وقوة الاختراع ماجعله عظيم الفائدة لنابليون ، فانه أنشأ المعامل والمصانع المختلفة التى أخذت تمد القوم بالكثير من أنواع المنسوجات والملبوسات وكذلك بمختلف الذخائر والمعدات الحربية من مدافع وبنادق وبارود وما شاكل ذلك .

ج — وحاول نابليون كثيراً وهو فى مركزه هذا أن يتودد إلى الدولة وإلى أمراء المسلمين فى الشام والحجاز فكتب عدة مرات إلى حكومة الباب العالى وإلى احمد باشا الجزار والى عكا كما كتب إلى الشريف غالب أمير مكة بقصد التودد اليهم ، ولكى يأمن جانبهم ويتخذ من عدم عدائهم وسيلة لاقناع المصريين بأن خليفة المسلمين راض عن احتلال الفرنسيين لوادى النيل. هذا إلى أنه حاول مصادقة والى طرابلس كما عملت الحكومة الفرنسية على استجلاب مودة باى تونس وداى الجزائر .

ولجأ نابليون إلى علماء مصر فاستكتبهم رسالة مطولة شادوا فيها بذكر الفرنسيين وعدلهم وشدة احترامهم للدين الاسلامى ثم أمر فطبع منها عدد كبير علق بعضه فى شوارع القاهرة وأرسل البعض الآخر إلى البلاد الاسلامية المجاورة بقصد التأثير فى شعور أهلها وحكامها ولكنها كانت كلها محاولات فاشلة .

د — ونظراً لحرج مركز القوة الفرنسية بالديار المصرية أمر نابليون

بتحصين القاهرة والأقاليم حتى يأمن جانب المشاغبين من مماليك أو مصريين. ولتنفيذ خطته هذه اضطر إلى هدم بعض المساجد والآثار وأبواب الحارات ، وأخذ يشدد فى مراقبة الخارجين من المدينة والداخلين اليها ، مما زاد فى قلق الناس وعكر عليهم صفو حرية الغدو والرواح . وممن أساء الفرنسيون بهم الظن السيد محمد كريم حاكم الاسكندرية فان كليبر اعتقد أنه يراسل المماليك سراً فأرسله إلى القاهرة حيث حوكم وثبتت إدانته ، وأعدم رمياً بالرصاص .

هـ — رأى نابليون أنه فى حاجة ماسة إلى المال لتسيير دفة الأمور وتوطيد قدمه فى البلاد ، ولم يكن أمامه من موارد المال إلا مورد واحد هو فرض ضرائب جديدة لأن الأمل فى الحصول على أكوام مكدسة من كنوز المماليك قد تبدد إذ لم يعثروا إلا على النزر اليسير منها لأنهم أخذوا أو أخفوا ما كانوا يملكون . ولهذا قرر الفرنسيون تحصيل ضرائب متنوعة ، منها رسوم تسجيل حجج العقارات والتصرفات العقارية ورسوم عن قيد المواليد وأخرى عن التصريح بدفن الموتى وعن إثبات الوراثة وهلم جرا مما كان له أسوأ الأثر فى نفوس المصريين .

ثورة اكتوبر

(٢١ اكتوبر سنة ١٧٩٨)

أسباب الثورة : كان وقع الضرائب الجديدة التى فرضها نابليون أليما على النفوس ، فتحركت بسببها الضغائن الكامنة وثارت عوامل الحقد والانتقام عند عامة شعب القاهرة الذين لم يألفوا دفع هذه الضرائب المنتظمة .

وفضلا عن ذلك كان قد مضى على وجود الفرنسيين بالقاهرة ما يقرب من ثلاثة أشهر شاهد فيها المصريون من أعمال الفاتحين مالم ترتح له ضمائرهم ، فبالرغم من تقرب الفرنسيين إلى العلماء وتوددهم إلى المصريين عامة اضطروا إلى اتخاذ الحيطة التامة للمحافظة على مركزهم فى مصر ، مما أدى إلى استعمال الشدة المتناهية مع كل من حامت نحوه أقل شبهة بمراسلة المماليك أو الاتصال بأى عنصر من العناصر المعادية للفرنسيين ، كما اضطروا إلى استعمال الشدة والدقة فى

مراقبة المدن وخاصة القاهرة مما ضيق على الناس سبيل الحرية . ومن الذين ذهبوا ضحية هذه الحيطة السيد محمد كريم الذى أسلفنا ذكره .

وقد دعتهم سياسة الحيطة هذه إلى تحصين مركزهم فى القاهرة والأقاليم ، وحدث من جراء هذه التدبيرات الحربية أن اضطر الفرنسيون إلى هدم بعض المساجد والآثار وهدم أبواب الحارات التى كان يطمئن القوم إلى وجودها ، فكانوا اذا أمسوا أغلقوها وأصبحت بيوتهم بعد ذلك حصنا حصينا . لذلك استاءوا من هذا العمل ونقموا على الفرنسيين وأساءوا الظن بهم .

هذا إلى إساءة المصريين فى شعورهم وعاداتهم دون قصد فانه بالرغم من إظهار الفرنسيين احترامهم للدين الاسلامى وعدم تعرضهم لعادات البلاد بشر كانوا يرتكبون من أعمال الاستهتار ما اشمأزت له نفوس المصريين واستاءوا منه ، ذلك أنهم أخذوا يشربون الخمر ويبيعونه جهارا نهارا ويخرجون فى الشوارع مع البنات والنسوة حسب عاداتهم الافرنجية .

ومع ذلك فلا ننسى أثر الدعوة التى قام بنشرها المماليك الفارين ومن تبعهم من المصريين وخاصة ابراهيم بك والسيد عمر مكرم وكذلك الانجليز الذين بدأوا يتصلون بالعناصر المعادية للفرنسيين بعد موقعة أبى قير البحرية . فقد كانوا يرسلون الرسل والمنشورات خفية يهيئون فيها أفكار الشعب إلى الثورة ضد الفرنسيين بتكذيب دعاويهم فى صداقتهم للسلطان باخبارهم بعدم رضاء الدولة عن الغاصبين واستعدادها فعلا لارسال جيوش جرارة لمقاتلتهم وإخراجهم من الديار بتحالفها مع الانجليز الذين حطموا أسطول الفرنسيين فى ابى قير ، ذلك الحادث الذى كان ولاشك ضمن ما شجع المصريين على القيام فى وجه الفاتحين.

الثورة : ما كاد يتصل خبر فرض الضرائب الجديدة بسكان القاهرة حتى أصبح موضوع حديثهم وألمهم وتذمرهم . ولما كان فجر يوم الأحد ٢١ اكتوبر تجمهر من سكان القاهره عدد كثير يمموا وجههم شطر بيت القاضى التركى لكى يتظلموا إليه ويوسطوه لدى نابليون لازالة هذه النكبة المالية الجديدة ، ولكنه لم يتوسط فى الأمر فصب عليه الجماهير جام غضبهم ورشقوا

بيته بالحجاره،واندس بينهم عمال السوء يشعلون نار الفتنة ويزكون لهيبها حتى عم الهرج والمرج فى تلك الناحية من القاهرة وبالجامع الأزهر وما جاوره . ولم يكن هناك زعيم لهذه الثورة عمل على إثارتها وتسيير أمورها أو تدبير سابق رتبت تفاصيله ووضعت خطة تنفيذه ، وإنما هو تطور الحالة الذى أدى إلى اندلاع نارها ولم تكن مقصودة ولا مدبرة .

سمع الفرنسيون بخبر هذا التجمهر وهياج الافكار فقام الجنرال « ديبوى » (Dupuy) حاكم القاهرة لساعته ومعه ثلة صغيرة من الجند ليقف على مجرى الأمور ويتعرف سبب الفوضى ، ولكن ما كاد يشق طريقه بين الجماهير المحتشدة حتى رماه مجهول بسهم أوحربة قطعت أحد شرايينه فقضى نحبه. أما الناس فلجأوا الى الحارات والأزقة والشوارع يقيمون المتاريس فى مداخلها ، وهرعوا إلى ماعندهم من سلاح فحملوه وهجموا على من وصلت إليه ايديهم من الفرنسيين فأعملوا فيهم بالقتل ، وقتلوا بالفعل بعض العلماء الفرنسيين فى اثناء قيامهم بأبحاثهم . أما نابليون فكان خارج المدينة لما علم بأمر هذا الحادث الجلل،فعاد مسرعا وأخذ يفاوض العلماء والأعيان للكف عن أعمال العنف والخلود إلى السكينة ، ولما لم تنجح هذه المفاوضات صمم نابليون على إخماد ثورتهم بالقوة ، فأخذ يماطل فى مفاوضاته حتى تمكن من إرسال المدافع والمعدات الحربية إلى التلال المشرفة على القاهرة ، ولما تم استعداده أمر فأطلقت المدافع على المدينة وبالأخص على حى الأزهر مبعث الفتنة . عند ذاك ذعر الثائرون وثابوا إلى رشدهم ورفعوا الأكف يضرعون إلى الله يسألونه النجاة . وأخيرا قام وفد من العلماء وذهب إلى نابليون يتضرع إليه ويسأله العفو والأمان ، فأجابهم الى طلبهم ولكن بعد أن كال لهم اللوم والتأنيب والتقريع كيلا . وكفت المدافع عن إطلاق النيران وكفكف المساكين الدمع وقد انهمر من هول المصاب . وانسابت جموع الفرنسيين فى الحارات والأزقة دون مقاومة ، بل اتخذت من الازهر الشريف اسطبلا لخيولها مدة يومين فجزع الناس لهذا الحادث أيما جزع ، وعاد

العلماء فطلبوا من نابليون إخلاءه فأخلاه جنوده ، ولكن بعد أن تركوا فى أفئدة المصريين أثراً مزعجا للحادث وبغضاً دفينا تثيره الذكريات .

نتيجة الثورة : نبهت هذه الثورة الفرنسيين إلى الحقيقة الكامنة الواقعة التى سترها عن عيونهم جهلهم بعادات الشرق ونفسيته وتقاليده . هذه الحقيقة هى عدم ارتياح المصريين إلى وجودهم فى بلادهم حكاما عليهم وهم يخالفونهم فى الجنسية واللغة والدين والعادات ، ومن ثم انهيار آمال نابليون العريضة التى كانت ترمى الى اتخاذ مصر دار إقامة ومستعمرة فرنسية ، وبذلك تغيرت أفكار نابليون من هذه الجهة فأصبح أساس سياسته الجديدة عدم الركون إلى المصريين وأخذ الحذر منهم ومعاملتهم بالشدة وعدم الاكتراث ثم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مركزه ضدهم وضد المغيرين من أتراك وانجليز . ولهذا أخذ فى تحصين حدود مصر الشرقية كما أمر بتحصين السواحل المصرية الشمالية من الاسكندرية إلى العريش . أما فى القاهرة نفسها فأخذ يتوسع فى أعمال التحصين التى كان قد بدأها قبل الثورة واستمر يزيل مايعترض طريق خططه من منازل أو مساجد أو آثار .

ولم يكد يخمد نار الثورة فى القاهرة حتى أطلق العنان لبعض ضباطه يستعملون القسوة والغلظة فى معاملة المصريين تشفياً لما أصابهم ، وأخذ يرسل أعوانه إلى الأقاليم ليخمدوا مابقى فى بعضها من روح الثورة ، فكانوا يرهقون السكان بالغرامات ويؤلمونهم باستعمال الشدة والأذى، فخضع المصريون خضوعا تاما حتى قال الفرنسيون إنهم قهروا المماليك فى موقعة امبابه وقهروا المصريين فى ثورة القاهرة ! !

وإظهارا لغضبه ألغى نابليون « الديوان » وبدأ يهمل شأن العلماء ويظهر عدم الاكتراث بهم وأسند مهام الأمور وتسيير دفة الأحكام إلى رجاله وأعوانه. وتعزيزا لقواته الحربية كون فرقة عسكرية من المتطوعين وأكثرهم من الأروام والعناصر المسيحية الشرقية ليرجع إليهم عند الضرورة ، كما أنه استنهض همم العماء والمخترعين للاسراع فى استخراج ماتحتاج اليه الحملة من معدات وذخائر .

غير أن استعداد الأتراك لغزو البلاد وتوقع نابليون قرب اشتباكه معهم وهم جنود السلطان الذى استمر يظهر صداقة الفرنسيين له ويعمل على بث الفكرة فى عقول الشعب وزعمائه اضطره إلى أن يعود إلى سياسة التودد إلى المصريين مرة أخرى . فبعد أن بقى الديوان مغلقا لمدة شهرين أصدر أمره فى ٢٥ ديسمبر بإعادة إنشائه ولكن على طريقة جديدة ؛ وهى أن ينشأ ديوان يسمى « الديوان العمومى » ويكن عدد أعضائه ستين عضوا من مشايخ وأقباط وتجار وأجانب على أن لايجتمع هذا الديوان إلا عند الضرورة . وقرر أن ينتخب من بين هؤلاء أربعة عشر عضوا يكونون « الديوان الخصوصى » وهذا يجتمع كل يوم للنظر فى مختلف الشئون .

الحملة الفرنسية على الشام

(من فبراير إلى مايو سنة ١٧٩٩)

أغراض الحملة : علمنا أن تركيا أعلنت الحرب على فرنسا فى ٢ سبتمبر عام ١٧٩٨ وأنها اتفقت مع انجلترا ومع عدوتها القديمة روسيا . أما الخطة التي وضعت لغزو مصر لاخراج الفرنسيين منها فتتلخص فى إعداد جيشين يتجمع أحدهما فى جزيرة رودس ثم تنقله السفن لمهاجمة مصر من الشمال ، ويتجمع الآخر فى سوريا ليهاجمها من الشرق . وقد اتصل ذلك بنابليون فصمم على اتخاذ خطة الهجوم لمداهمة أعدائه قبل أن يتموا استعداداتهم ، ولأنه وجد أن فى بقائه بمصر انتظاراً لهجوم أعدائه عليها من جهتين تعرضاً لخطرين فى وقت واحد يضطر معهما إلى تفريق قواته لدرئهما . هذا إلى أنه كان غير مرتاح إلى الشعب المصرى ، فمن المحتمل جداً أنه كان ينتهز فرصة هذه الاغارة المزدوجة فيقوم بثورة ضده ، وحينذاك يقع الفرنسيون بين نارين ، نار داخلية وأخرى خارجية ، ويكون فى هذا ولاريب أشد الأخطار على الحملة فى مصر.

ورأى نابليون كذلك أن فى إسراعه فى مهاجمة العثمانيين وإيقاع الهزيمة

بهم فرصة عظيمة يضطرهم فيها إلى عقد صلح منفرد مع فرنسا والخروج من التحالف ضدها . هذا إلى أن الأسطول الانجليزى الذى كان يحاصر الشواطئ المصرية لم يكن ليستطيع القيام بمهمته على مايرام مدة طويلة لولا اعتماده على موانى سوريا التى كانت تمده بما يحتاج إليه من ماء وزاد ، مما سهل عليه مهمة الاقامة فى عرض البحر مدة طويلة يرقب شئون الحملة ويعمل على فشلها بكل الوسائل .

وزيادة على ماذكرنا من الأغراض الأساسية السالفة نرى أن نابليون كان يرى فى هذه الخطة الفرصة المناسبة لتحقيق أحلامه فى الشرق بتأسيس أمبراطورية شرقية عظيمة « تنقش اسمه على أحجار الأبدية » كما قال يوما لسكرتيره « بورين » أمام أسوار عكا . فكان يؤمل كثيراً فى إمكان تكوين جيش عرمرم من مسيحيي سوريا ودروز لبنان يواصل به فتوحاته شمالا إلى

الاستانة إذا أصر الأتراك على عدائهم لفرنسا أو يسير به نحو فارس والهند فيدخل تحت حكمه بقعة من الأرض ممتدة الأرجاء فسيحة الأنحاء. ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا الغرض لم يكن من الأغراض الأساسية للحملة ولكنه غرض شخصي كان يجول بفكر نابليون ، فكان من عوامل التشجيع على التصميم على خطة الهجوم .

الحملة : أسرع نابليون في إعداد الحملة فاختار لها خيرة جنوده وضباطه وجهزها بما كانت تحتاج إلية من معدات ثم أعلن أنه ذاهب إلى سوريا للقضاء على البقية الباقية من المماليك في تلك الديار . وفي أوائل فبراير عام ١٧٩٩ تحرك الجيش الفرنسي وهو مكون من نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل يقصد بلاد الشام عن طريق الصحراء .

أما الدولة فانها كانت قد كلفت « أحمد باشا الجزار » والى عكا باعداد جيش كبير في سوريا لغزو مصر من جهة الشرق ، ولكن الباشا المذكور لم يكن في حقيقة الأمر خاضعا لأوامر الدولة ويكاد يكون مستقلا عنها ، وكان سيء الظن بنوايا الباب العالى إلى حد كبير حتى أنه لم يكترث للأوامر الصادرة إليه ، واكتفى بتكوين قوة صغيرة من قوم مختلفى الجنسية ووجهها لتحتل العريش فاحتلتها بالفعل ولكنها لم تتقدم لغزو مصر . أما نابليون فانه جد في المسير حتى وصل العريش وحاصرها فسقطت بسهولة أمام قواته ، وسمح للحامية بسلاحها وحريتها على أن تتعهد بعدم الاشتراك في محاربة الفرنسيين لمدة عام . ثم تقدمت القوة الفرنسية واحتلت الموانى الشامية التى في طريقها حتى وصلت « يافا » واستولت عليها بعد حصار شديد . وهنا وقعت «مذبحة يافا البشرية» ، وذلك أن حامية المدينة ويبلغ عددها أربعة آلاف مقاتل سلمت إلى الفرنسيين على شرط تأمينهم على أرواحهم . ولكن نابليون ضاق بهم ذرعا وفكر في الأمر طويلا ، فرأى أنه إن أطلق سراحهم انضموا إلى حامية عكا ، وإن هو أبقاهم فأنى له بالجند التى تحرسهم أو الزاد الذى يكفيهم أو السفن التى تنقلهم إلى مصر أو

فرنسا ؟! وحقا نرى أنه وجد نفسه فى أحرج المواقف وأدقها ، فلم يجد طريقا لحل الاشكال سوى التخلص منهم باعدامهم جميعاً وهم عزل من السلاح رميا بالرصاص ، وقد نفذ الأمر وتخلص منهم . فاذا نظرنا إلى هـذا الحادث بمنظار الانسانية ألفيناه بشعاً مروعا تشمئز منه النفوس وتقشعر لهوله الأبدان . ولكن إذا نظرنا إليه من الوجهة الحربية والسياسية واعتبرنا حرج مركزه كما بينا استطعنا أن نلتمس له الأعذار الكافية ، وقد تغلب العقل على العاطفة . ولا ننسى مع ذلك أن هذا الحادث كان له أثر عظيم فى استبسال رجال عكا واستماتتهم فى الدفاع عن المدينة ضد القوى الفرنسية التى سارت إليها بعد الاستيلاء على يافا رغم انتشار الطاعون بين رجالها ، وتمكنت من حصار المدينة فى ١٩ مارس عام ١٧٩٩ ، ذلك الحصار الذى دام نحوا من شهرين .

وقد فرح أهالى سوريا ولبنان فرحا عظيما بقدوم الفرنسيين وانتصاراتهم ، واتصلوا بهم سراً ، وكانوا ينوون أن ينضموا إليهم علانية بعد سقوط عكا ، ولكن حملات الفرنسيين المتكررة على المدينة كانت بلا جدوى ، وذلك لأن المدينة كانت متينة التحصين ، قام بتحصينها مهندس حربى اسمه « فيليبو » (Philippeaux) . وكان هذا من أشراف فرنسا الذين نقموا على الثورة ورجالها وهجروا وطنهم وانضموا إلى أعدائه ، وكان زميل بونابرت فى المدرسة الحربية ومن أكبر منافسيه ، وكان صديق السير سدنى سمث . ومن جهة أخرى كان نابليون يحاصر المدينة وقوة مدفعيته ضعيفة لأن جزءا كبيراً من مدافع الحصار التى كان أرسلها من مصر بطريق البحر وقعت فى أيدى رجال الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض فاستعملوها فى الدفاع عن المدينة . هذا إلى أنه بالرغم من محاصرة المدينة من جهة البر كانت طريق الاتصال مفتوحة أمامها من جهة البحر بفضل سفينتين انجليزيتين حربيتين بقيادة « السير سدنى سمث » (Sir Sidney Smith) ، فكانت المعونة على اختلاف أنواعها تصل المدينة من هذا الطريق ، وقد استبسل أحمد باشا الجزار فى الدفاع عن المدينة واستمات

رجاله فى هذا السبيل فكان لهذا أثر كبير فى قوة المقاومه ، فى حين أن الطاعون كان يفتك برجال نابليون ·

وقد نشطت الدولة لانقاذ المدينة ، فأرسلت جيشا بمشورة السير سدنى سميث لكى يهاجم الفرنسيين من جهة البر فيحصرهم بين نارين ، ولكن نابليون أسرع فقابل هذا الجيش وهزمه فى موقعة « تل طابور » جنوبى عكا فى ١٦ ابريل سنة ١٧٩٩ . وقد أعاد هذا النصر روح النشاط فى الجيش الفرنسى وعاوده الأمل بعد طول الملل ؛ فانتهز نابليون هذه الفرصة واستعد للقيام بالهجوم الأخير على عكا ولكن المدينة كان قد وصلها المدد من الرجال والذخيرة .ولهذا قاومت هجمات نابليون بشدة . وبالرغم من ذلك نجح الفرنسيون فى اختراق الحصن ، غير أنهم رأوا استحالة الاستيلاء على المدينة فشوارعها كانت خنادق حصينة وبيوتها حصوناً متينة . لهذا أيقن نابليون بالفشل وقرر انسحاب قواته (مايو ١٧٩٩) والعودة بها الى مصر ، لا سيما وأنه كان يتوقع وصول الحملة العثمانية الأخرى إليها . وهكذا وقف السير سدنى سمث فى وجه نابليون باذلا جهود الجبابرة للعمل على فشله ، وقد نجح فى إلحاق الهزيمة به حتى تحطمت آماله على صخور عكا .

وقد لاقى نابليون صعوبة فى ذلك الانسحاب كان يضطر معها إلى إحراق بعض البلاد والقرى فى طريقه ، وأخيراً وصل إلى القاهرة وقد خسر ما يقرب من ثلث جيشه ودخل المدينة فى ١٥ يونيه بين مظاهر الأفراح ومعالم الزينات إظهاراً للسرور الشامل بنجاحه فى مهمته فى سوريا والله يعلم أنه كان مكتئباً حزيناً فى داخلية نفسه لفشله ، كما أن المصريين كانوا على علم صحيح بالنتيجة الحقيقية ، ولم تخف هذه النتيجة عن مماليك الصعيد الذين تقدموا تحت قيادة « مراد بك » وعسكروا قرب الجيزة مهددين القاهرة .

موقعة أبى قير البرية : لم يلبث نابليون طويلا بالقاهرة حتى وصله خبر وصول حملة عثمانية إلى أبى قير فى ١٤ يوليه ، ورأى بثاقب فكره أهمية

الموقعة المقبلة بينه وبين الأتراك والانجليز ، ولهذا أظهر فى هذه الآونة نشاطاً عجيبا ، فأصدر الأمر إلى « ديزيه » باخلاء الصعيد بعد أن أقام فيه هذا حكومة منظمة . وأمره أن يذهب إلى الشمال كما أمر باقى القوات الفرنسية المشتتة فى أنحاء القطر بالتجمع عند الرحمانية ، ثم سار لقيادة هذه القوات بنفسه ، فهاجم الأتراك عند أبى قير فى ٢٥ يوليه وهزمهم شر هزيمة حتى تمزق شمل الجيش التركى وأسر قائده مصطفى باشا ، وفرت فلوله تلقى بنفسها فى الماء طلباً للنجاة بالتعلق بسفن الأسطول . وكان من بين الفارين «محمد على» الذى يقال إنه أوشك على الغرق لولا أن انتشلته يد السير سدنى سمث فانتشلت بانتشاله عظيما من عظماء القرن التاسع عشر .

وكان من نتائج هذه الموقعة أن انتعشت نفوس الجنود الفرنسية بانتصارهم فى تلك البقعة التى بجوارها حطم أسطولهم العظيم. ووجد نابليون فى هذا النصر فرصة لفتح باب المفاوضات مع تركيا لعقد صلح مشرف بينهما بوساطة أسيره مصطفى باشا . وبالفعل نرى أن نابليون بعث برسالة مطولة إلى الباب العالى يعرض عليه الصلح .

وبعث نابليون عقب الموقعة برسولين إلى السير سدنى سمث ليتفاوضا معه فى مسألة تبادل الأسرى ، ولكى يقفا كذلك على نفسية ذلك القائد وما ينوى عمله . وبعد أن أتما المهمة التى أرسلا من أجلها زودهما السير سدنى ببعض الصحف الأوربية التى حملاها إلى نابليون وفيها أخبار الكوارث والنكبات التى توالت على فرنسا فى أوربا وضعف حكومة الادارة وحرج مركزها فى الداخل مما أكد لنابليون صحة الأخبار التى كانت قد وصلته قبل ذلك عن سوء الحالة فى بلاده ، فجعلته يعقد العزم نهائيا على مغادرة مصر والعودة إلى فرنسا فى أقرب فرصة مناسبة . واستعمل نابليون هذه الصحف كوسيلة لاقناع من أراد أن يصحبه فى عودته من الضباط والقواد والعلماء بضرورة الرجوع إلى فرنسا ، ولكى يبرر موقفه أمام من بقى منهم فى مصر مع الحملة. ثم أصدر أوامره إلى أمير البحر «غانتوم» (Ganteaume) لكى يعد معدات

السفر سرا ليحمل نابليون وبعض رفاقه إلى فرنسا. وفى ٢٣ أغسطس سنة ١٧٩٩ ترك نابليون أرض مصر بعد أن كتب رسالة إلى « كليبر » يعينه فيها قائداً على الحملة بعده ، ويشرح له تفاصيل السياسة الواجب عليه اتباعها . وأخيراً وصل فرنسا فى ٩ اكتوبر سنة ١٧٩٩ بعد أن أفلت من رقابة الأسطول الانجليزى .

أما العوامل التى دفعت نابليون إلى العودة إلى فرنسا فتتلخص فى أنه رأى بثاقب نظره أن مشروع الحملة قد فشل وحينئذ رأى أن لا ضرورة تحتم وجوده هو شخصياً مع الحملة لأن من يبقى بعده من رجالها يستطيع الدفاع عن مصر . فضلا من أن فشله فى سوريا أمام حصون عكا قد عصف بآماله فى الشرق .

ورأى كذلك أن الجمهورية التى أنقذها بمجهوداته الجهنمية أصبحت فى خطر أمام هجمات الدول المتحالفة ولطماتها ، كما أنها باتت ضعيفة مرتبكة أمام غضب الشعب الفرنسى وتذمره وشديد استيائه . لهذا صمم نابليون على العودة لانقاذ بلاده من الأخطار التى كانت محدقة بها ، فمصيرها على شاطىء الرين لا على ضفاف النيل . ولا يفوتنا أنه خالط هذه الأغراض الوطنية عوامل شخصية ، فسبق أن علمنا أن نابليون توجه بالحملة نحو مصر ونظراته لم تنفك تتطلع نحو باريس ومقر السلطة فيها والآن وقد سنحت الفرصة هب يقتنصها ليقتطف الثمر ، فصمم على العودة إلى باريس رغم ما كان يحيط بسفره هذا من أخطار جسام .

على أن حكومة الادارة نفسها اضطرت أمام الأخطار المحدقة بها ورغبات الشعب المتكاثرة المتكررة أن تكتب إلى نابليون تستدعيه للحضور إلى فرنسا ليقود جيوش الجمهورية إلى النصر والفتح والفخار . وقد كتبت له بذلك فعلا فى ٢٦ مايو سنة ١٧٩٩ غير أن الرسالة لم تبلغه لأنها وقعت فى يد الانجليز وهى فى طريقها إلى مصر . وبالرغم من ذلك صدرت أوامر حكومة الادارة إلى الأميرال « بروى » (Bruix) لكى يقوم بأسطول فرنسى من « برست » ويشترك مع الأسطول لاسبانى ثم يذهب نحو مصر ليحمل نابليون إلى فرنسا.

ووصل الأسطولان فعلا إلى وسط البحر الأبيض المتوسط حتى تونس ولكن الأسطول الاسبانى تخاذل خوفا من الأسطول الانجليزى ، فعادت الحملة ولم تحقق أغراضها .

الفصل الثالث

خاتمة الحملة

أولا — عهد كليبر

الحالة الحربية : غادر نابليون البلاد وترك الحملة فى أحرج المواقف بالرغم من انتصاره فى موقعة أبى قير البرية ، فالحملة كانت لا تزال منقطعة الاتصال بفرنسا أو غيرها من الجهات التى يمكنها أن تستند عليها أو تركن إليها فى طلب المعونة . وهذا مما أثر فى نفوس الجند الذين وجدوا أنفسهم فى عزلة عن موطنهم لا يستطيعون الاتصال بأهلهم وأقاربهم . فجاء خبر عودة نابليون إلى فرنسا مقلقا لنفوس رجال الحملة الذين أصبحوا يعتقدون أن بلادهم لا بد أن تكون فى خطر شديد حتى خاطر قائدهم المحبوب بنفسه فى سبيل العودة لانقاذ الوطن ، مما جعلهم يعتقدون أن بلادهم اصبحت فى حاجة إلى جهودهم الضائعة على ضفاف النيل .



القائد كليبر

وإن وجودهم بين شعب لم يألفهم ولم يألفوه ، شعب ناصبهم العداء ومازال يظهر استياءه لهم فى فرص متعددة جعل مهمتهم شاقة غير مرغوب فيها . هذا إذا ذكرنا أنه كان عليهم المحافظة على سلطتهم فى بقاع متسعة الأطراف تمتد من الاسكندرية والعريش شمالا الى أسوان جنوبا

زيادة عن الخطر الدائم من استمرار استعداد الأتراك والانجليز لمهاجمتهم . ومع ثقل هذه المهمة نرى أن عدد الجند الفرنسيين كان قد تناقص منذ وصول الحملة بموت الكثيرين فى القتال أو بسبب الأمراض ، وأن الجيش قد افتقد كثيرا من خيرة ضباطه وقواده فى ساحات الحرب ، وبعودة البعض إلى فرنسا مع نابليون ، حتى أصبح لا يتجاوز فى عدده الاثنين والعشرين ألف رجل فى أول عهد كليبر . هذا إلى أن اليأس أخذ يستولى على نفوس هؤلاء الجند وقد قاسوا كثيرا من المتاعب فى بلاد لم يجدوا فيها لذة الاقامة ، فى بلاد لم تكن لتستطيع أن تمونهم بما يحتاجون من مؤونة وذخيرة أو تزودهم بالملابس وضروريات الحياة حتى أضحت حالتهم الصحية سيئة وانتشرت بينهم الأمراض وفتك بعيونهم الرمد .

وكانت البلاد مع هذا مهددة من الجهة الشرقية بجيش تركى يبلغ نحو الأربعين ألف مقاتل تجمع فى الشام بعد انسحاب نابليون منها وشرع فى غزو مصر بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا . وبالرغم من تعرض مصر لهذا الغزو من الشرق ولهجمات الأعداء من الشمال كانت مفاتيح البلاد وثغورها فى حالة ضعف شديد لا تستطيع معه طول المقاومة ، فكانت العريش بعيدة يصعب على الفرنسيين تموينها وإعدادها للمقاومة ، كما أن الأسكندرية نفسها أصبحت ضعيفة التحصين بعد أن جردها نابليون من كثير من مدافع الحصار التى كان أرسلها إلى سوريا . وفضلا عن ذلك كانت قوات المماليك مسيطرة على عدة جهات فى أنحاء البلاد وكانت تهدد القاهرة نفسها . وكان الأهالى من ناحيتهم طربين لسماعهم بزحف جيش تركى يرمى إلى تخليص البلاد من حكم الفرنسيين .

هذه الحالة الحرجة التى بسطناها بايجاز جعلت الأغلبية العظمى من رجال الحملة يعتقدون بضرورة جلائهم عن مصر وعودتهم إلى بلادهم وكان على رأس هذا الفريق القائد « كليبر » . غير أنه كان هناك فريق آخر بجانب ذلك يقول بضرورة البقاء وكان على رأسهم « مينو » ، ولهذا اشتد الجدل بين رجال الحملة مما كان له أثر سيئ فى نفسيتهم وقوة تضامنهم .

الحالة الاقتصادية : ترك نابليون البلاد وهى تئن من حالة مالية سيئة فمحاصرة الأسطول الانجليزى للسواحل المصرية قطعت سبل الاتصال بينها وبين البلدان الأجنبية ، فكان هذا سببا فى كساد الحركة التجارية والصناعية مما كان له أكبر الأثر فى انحطاط الثروة العامة . ولم يكن هذا هو السبب الوحيد فى انتشار عوامل الفقر ، فان الخطة المالية التى سار عليها الفرنسيون من فرض الضرائب والغرامات وكذلك المصادرات كانت ضربة قاضية على تقدم الزراعة وتحسين الصناعة ورواج التجارة .

الحالة النفسية : بالرغم من الهدوء الظاهر الذى كان يبدو على المصريين منذ أن أخمد نابليون ثورة القاهرة بالحديد والنار ، استمروا يضمرون العداء للفرنسيين ، وكانوا يبتهجون لأخبار النكبات التى تصيبهم ويمتعضون إذا عرفوا أنهم أصابوا خيرا . وليس هذا بغريب عن شعب يرى فى المغتصبين أفرادا أمة لاتتفق معهم دينا ولا جنسية ولا لغة ولا شعورا فقد كانت هذه الفوارق وحدها كافية لأن تفسد بين الفريقين . وقد زاد الطين بلة أن اصطحب حكم هؤلاء الأجانب بعسر اقتصادى شديد شعر بوطأته كل كبير وصغير .

كليبر والحملة : غضب كليبر أشد الغضب لما علم بخروج نابليون من مصر ولكنه كتم هذا الشعور ولم يسترسل للعواطف بل خضع لحكم الضرورة والعقل ، وأخذ يدرس الموقف من جميع نواحيه وأصدر منشوراً للضباط والجند يبرر فيه رحيل نابليون ويستنهض همم الجميع لمواصلة خطة سلفه . ولكن من جهة أخرى اهتدى به درس الموقف إلى استحالة نجاح الحملة فى البقاء بمصر ، فكتب إلى حكومة بلاده يصف الحالة بمنظار أسود قاتم حتى جاء الوصف أشد حلكة من ظلام الواقع ، وإنما كتب بهذه اللهجة لكى يبرر خطته فى ضرورة الجلاء . ثم كتب رسالة إلى الصدر الأعظم بالشام حيث كان يعد جيشا عظيما لغزو مصر يذكره فيها برسالة نابليون ويؤكد له صدق مودة

فرنسا لتركيا ويطلب منه ارسال مندوب عنه للمفاوضة فى شروط الصلح .

معاهدة العريش : تلكأ الصدر الأعظم فى الرد اعتقاداً منه أن الفرنسيين لابد أن يكونوا فى حالة سيئة للغاية حتى أنهم يلحون فى طلب الصلح واستمر فى إعداد معداته. ولكن بعد أخذ ورد ووساطه «السير سدنى سمث» أمكن المفاوضين أن يجتمعوا فى معسكر الصدر الأعظم بالعريش ، ومن بينهم السير سدنى نفسه ، واستطاعوا أن يعقدوا الاتفاقية المعروفة بهذا الاسم وهى « معاهدة العريش » فى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، وبمقتضاها تم الاتفاق على أن تتجلى الجيوش الفرنسية عن مصر بكل معداتها وأسلحتها على أن تنقلها نقالات عثمانية إلى فرنسا ، وذلك فى خلال ثلاثة شهور . وبدأ الفريقان فى تنفيذ الاتفاقية بالفعل ، فأخلى الفرنسيون المواقع البعيدة واحتلها العثمانيون دون قتال ، فدخلوا الصالحية والسويس ، وعسكر الصدر الأعظم فى بلبيس ، ودخل جزء من الجيش العثمانى القاهرة نفسها وعين الأتراك واليا على الصعيد .

وبينما كانت هذه الحركة قائمة على قدم وساق وصلت أوامر الحكومة الانجليزية إلى « اللورد كيث » (Keith) القائد العام للقوات البريطانية فى البحر الابيض المتوسط تأمره أن يرفض أى اتفاقية على غير أساس تسليم الفرنسيين أنفسهم كأسرى حرب وأن لايوافق بتاتا على ذهابهم إلى فرنسا ، وقد أصدرت الحكومة الانجليزية هذه الأوامر بعد أن وصلتها صورة من التقرير الأسود الذى كان قد أرسله كليبر إلى حكومته ، فقد وقع هذا التقرير فى يد الانجليز وهو فى طريقه إلى فرنسا ، وقبل أن يصلها خبر عقد اتفاقية العريش واشتراك سدني سمث فيها ، لأنه بعد أن اتصل بها خبر هذه الاتفاقية وافقت عليها بالفعل وأرسلت إلى اللورد كيث بذلك ولكن بعد فوات الفرصة ، فان اللورد عندما وصلته الأوامر الأولى كتب إلى كليبر يخبره بها ، فكان وقعها أليما على نفس القائد الفرنسى ، ولكنه لم يستسلم لليأس بل وثب وثبة

الأسد من عرينه ، ونشر صورة الخطاب على الجند وعلق عليه بما يستنهض منهم الهمم ، فهبوا كلهم كرجل واحد يشاركون قائدهم شعوره وهمته مرددين كلمة « الانتقام ! الانتقام ! » .

كان خطاب « كيث » بمثابة إعلان للحرب ، ولهذا أرسل كليبر إلى الصدر الأعظم يأمره بسحب قواته إلى سوريا وإلا اضطره إلى ذلك بالقوة ، فلما لم يذعن إلى ذلك ، أعد كليبر جيشاً فرنسيا لارغامه على ترك مصر . وهناك حول عين شمس والمطرية التقى الفرنسيون بأربعة أمثالهم من الأتراك وأنزلوا بهم هزيمة منكرة ثم طاردوهم إلى الصالحية فسوريا .

ثورة القاهرة الثانية : وبينما كان « كليبر » يطارد الجيش العثماني إلى سوريا قامت فى القاهرة ثورة ضد الفرنسيين بتحريض العثمانيين والمماليك والمصريين الذين دخلوا القاهرة بعد اتفاقية العريش . وكانت هذه الثورة تشبه فى كثير من مظاهرها ثورة القاهرة الأولى ، فقام الناس بعمل المتاريس وتحصين مداخل المدينة ، وكثر ازدحامهم فى الأزقة والطرقات . فلما عاد كليبر ووقف على هذه الحالة حاصر المدينة حصاراً دام سبعة وثلاثين يوما ، وكان يمطرها من وقت إلى آخر بوابل من قنابل المدافع حتى هلك الكثيرون وساءت حالة الباقين ، غير أن الزعماء استمروا يحرضون العامة على الثبات والمقاومة تارة بالوعد وطورا بالوعيد . ولكن جاء الوقت الذى نفذ فيه الصبر واستولى على المحاصرين الضعف ، وقد عم المدينة الأسى والهم ، وقل الزاد ونفذت الذخيرة وطرقت المجاعة أبواب الثائرين ، فسلموا المدينة صاغرين . وفى ١٥ إبريل دخلها كليبر بموكب حافل . أما الأتراك والمماليك رأس هذه الفتنة وموقدو نار الثورة فقد قبض عليهم الفرنسيون ، غير أنهم تخلصا منهم أخرجوهم من البلاد الى الشام ، وأما الأهالى فقد فرض عليهم كليبر غرامة حربية كبيرة استعمل القسوة والغلظة والغطرسة فى تحصيلها .

وقدشارك سكان بعض الأقاليم سكان القاهرة فى محاولة انتقاض حكم الفرنسيين والقيام فى وجه قواتهم ، وقد عمت بسبب ذلك الفوضى وأغار العربان على القرى، ولكن سرعان ماتمكن الفرنسيون من إخضاع الأقاليم الثائرة واستتب لهم الأمر فى الوجه البحرى. وأما الصعيد فقد أمكنهم إخضاعه باتفاقهم مع «مراد بك» فى ٥ ابريل سنة ١٨٠٠ على أن يحكم الصعيد تحت سيادة الفرنسيين. وبقى «مراد» محافظا على عهده وولائه حتى مات بسوهاج فى ابريل سنة ١٨٠١ .

خاتمة عهد كليبر : قوت هذه الانتصارات فى جميع الميادين همة الفرنسيين، فتبدل اليأس أملا والوهن عزيمة ، وصمم كليبر على البقاء واتخاذ وادى النيل، مستعمرة فرنسية دائمة . ولهذا رفض الرغبة التى أبداها له الأتراك والانجليز فى تنفيذ شروط معاهدة العريش لأن معركة عين شمس وإخماد ثورة القاهرة أوجدتا حالة جديدة لاتتفق مع شروط تلك المعاهدة . وأخذ ينظم الجيش ويعمل على تحصين مركزه الحربى واستأنف عهد الاصلاح ، فنشط أعضاء المجمع العلمى وكونوا اللجان لدرس حالة مصر من جميع نواحيها ، وضاعف «كونتيه» (Conté) جهوده فى تموين الحملة بمستخرجات ما أنشأه من مصانع للذخيرة والملابس والآلات والمعدات الحربية . وبدأ الكل يشعرون بأن حياة جديدة أخذت تدب فى جسم الحملة والأمة وتبشر بقدوم عصر جديد حافل بعوامل الخير . ولكن لم تشأ الأقدار أن تترك ربان السفينة الماهر يقودها إلى بر الطمأنينة والسلام النهائى ، ففى يوم السبت ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ فى الوقت الذى كان يبدد فيه نابليون جيوش النمسا فى موقعة «مارنجو» (Marengo) بشمال ايطاليا ، امتدت يد «سليمان الحلبى» إلى صدر كليبر بخنجر طعنه به عدة طعنات أودت بحياته ، وكان سائراً مع أحد رفاقه فى حديقة منزله. أما سليمان هذا فهو شاب سورى طلب العلم بالأزهر زمناً ثم رجع إلى بلاده. وقد أظهر التحقيق أنه عاد إلى مصر لارتكاب هذه الجريمة بايعاز من بعض كبار العثمانيين . وقد قبض عليه فى بعض أركان الحديقة حيث كان مختبئاً وحوكم

أمام مجلس عسكرى قضى باعدامه . أما الحملة فانها فقدت بفقده أصلب عماد وأمهر ربان .

ثانيا — عهد مينو والجلاء

مينو (Menon) : آلت اليه قيادة الحملة بعد مقتل كليبر لا لسبب سوى أنه كان أقدم قوادها فى الخدمة . أما مؤهلاته الشخصية سواء فى ذلك مواهبه السياسية أو الادارية أو كفايته العسكرية فلا ترشحه لتولى هذا المنصب الخطير ولو أنه كان شديد الغرور والاعتداد بنفسه . ولذلك لم تستفز شخصيته حماس الجنود الذين لم يعهدوا فيه بطولة أو شجاعة أو حسن تدبير ، فقلما خاض غمار المعارك ، ولم يروه مرة فى ميدان القتال يقودهم إلى النصر . ويظهر أنه كان على علم بما ينطوى بين جوانح رجال الحملة نحوه ، فذكر فى منشوره الذى أصدره للجيش فى ١٥ يونيه أنه يشغل هذا المنصب موقتا ، وذلك بحكم أقدميته فقط.

ولكن بالرغم من ذلك لم يلبث طويلا حتى أخذ يعمل بكل الوسائل على تثبيت قدمه فى القيادة ، واتبع لذلك طريقة فاسدة هى إبدال أصدقاء سلفه وإحاطة نفسه بطائفة من المتملقين المتزلفين يغدق عليهم النعم ويأسرهم بترقيتهم إلى أرقى مناصب الجيش حتى يتخذ منهم بطانة وعونا له فى الملمات . غير أن هذه الطريقة المشئومة حرمت أكفأ الضباط وأنزههم من مناصب كانوا أهلا لها ، كما أنها حرمت الجيش من الكفايات الممتازة . وكان لهذا أثره الطبيعى فى نفوس من غبنوا على يديه ، فانتشرت روح الكراهية بين أكثرية ضباط الحملة وعم الاستياء بين صفوف الجيش من سلوك القائد الجديد ، لاسيما أنه كان على رأس الأقلية القائلة بضرورة البقاء . ولقد زادت غطرسته وكبرياؤه عندما وصل أمر تثبيته فى منصبه من فرنسا فى نوفمبر سنة ١٨٠٠ . وكان مينو قد اعتنق الدين الاسلامى قبل توليته منصبه الجديد ، وتزوج من سيدة مصرية اسمها « زبيده » بنت السيد محمد البواب أحد أعيان رشيد . وقد سمى نفسه فى وثيقة الزواج باسم « عبد الله باشا مينو » . وكانت مسألة إسلامه هذه مما

أثار روح السخط عليه والاستهتار بشأنه بين الفرنسيين .

أما المصريون فلم يكونوا أقل استياء وضجراً من حاكمهم الجديد لأنه أخـذ يرهق الناس بمظالمه وإتاواته ويستعمل الفظاظة والغلظة فى معاملاته ، فبدأ يجمع ما بقى من الغرامة التى فرضها كليبر ثم فرض ضريبة جديدة انزعج الناس لها ، وأخذ الكثير يهجرون دورهم ومتاجرهم فرارا من وجه الظلم . هذا إلى أنه أخذ فى التوسع فى وسائل التحصينات الحربية وبدأ يهدم الدور ويخرب العمارات لأخـذ الأخشاب وأدوات البناء منها ليستعين بها فى إقامة القلاع والحصون . ولكى يغطى ظلمه ويحجب وسائل إرهاقه عن العيون أعاد فتح « الديوان » وكان قد أبطل منذ التوقيع على معاهدة العريش على أن يكون ديوانا واحدا ويكون أعضاؤه تسعة من المسلمين . ولـكن ذلك لم يقرب منه القلوب النافرة والنفوس القلقة كما كان يرجو .

الجـلاء : أيقن الانجليز أن الأتراك لن يستطيعوا بأنفسهم طرد الفرنسيين من مصر وقد ظهر ذلك جليا فى موقعة أبى قير البرية وموقعة عين شمس ، ولهذا عزموا على الاشتراك مع الأتراك اشتراكا فعليا فى إخراجهم . كذلك أرادت انجلترا إخراج الفرنسيين من مصر بسرعة لأن شبه مفاوضـات للصلح كانت قائمة فى أوربا إذ ذاك لانهاء حالة الحرب ، فرأت انجلترا أن تختطف منهم هذه الثمرة فيفقدوها قبل مفاوضات الصلح النهائية . لهذا تم الاتفاق بين انجلترا وتركيا على إرسال أربعة جيوش إلى مصر ، جيش انجليزى وآخر تركى يغزوانها من الشمال ، ثم جيش الصدر الأعظم يغزوها من الشرق ، وكذلك جيش من الهند يدخل مصر عن طريق القصير .

وقد اتصل بنابليون خبر هذه الترتيبات الحربية والمجهودات الانجليزية التركية ، وكان وقتئذ الحاكم بأمره والمتصرف بارادته فى شئون فرنسا ، ففكر فى إنقاذ الحملة من هذه الورطة ، وأصـدر أوامره الى أمير البحـر « غانتوم » (Ganteaume) ليتوجه بأسطول الى الاسكندرية يحمل ما يقـرب من خمسة آلاف مقاتل وكثيرا من المعدات والذخائر لامداد الحملة وتعزيز مركزها . وق

حاول غانتوم تنفيذ أوامر نابليون أكثر من مرة ولكن حالت دون أمنيته سيطرة الأسطول الانجليزى على مياه البحر الأبيض المتوسط وبالأخص بعد استيلاء انجلترا على جزيرة مالطة فى سبتمبر سنة ١٨٠٠ .

وفى أثناء ذلك أتمت الحليفتان استعداداتهما للغزو، فنزل الانجليز عند أبى قير فى أوائل مارس سنة ١٨٠١ ولم يلبث أن أصبح الطريق مفتوحا أمامهم إلى القاهرة: أما «مينو» فانه اضطرب لهذه الحوادث وأظهر عنادا وجهلا كانا من أهم أسباب خذلان الفرنسيين أمام جيوش الأتراك والانجليز . فانه لم يصغ إلى نصائح الخبيرين من ضباطه وظن بهم سوءا ، فبدل أن كان يجمع قواته ويواجه بها العدو كما فعل نابليون من قبله ، أبقى جزءا كبيراً من الجيش فى القاهرة وسار شمالا على رأس جيش مكون من نحو أحد عشر ألف رجل وقابل الجيش الانجليزى جنوبى ابى قير حيث حدثت موقعة «كانوب» (Canope) ودارت الدائرة عليه واضطر إلى الانزواء فى الاسكندرية . وهناك قطعت سبل الاتصال بينه وبين بقية البلاد بقطع سد أبى قير وإحاطة المدينة بالماء ، فلم يصبح أمامه غير طريق الصحراء الغربية . أما الانجليز فانهم فقدوا قائدهم فى تلك الموقعة وخلفه القائد «هتشنسن» (Hutchinson) الذى تقدم بجيشه الى الجنوب حيث تلاقى مع القوة العثمانية البحرية عند الرحمانية فاستولوا عليها واتخذوا طريقهم نحو الجنوب قاصدين القاهرة ، وقد قويت صفوفهم إذ ذاك بانضمام فرسان المماليك إليهم . فلما وصلوا قرب القاهرة كما وصل كذلك الجيش العثمانى البرى ، وجد « بليار » (Belliard) القائد الفرنسى فى المدينة أنه لا يستطيع المقاومة ، فقر رأيه على التسليم وعقد الصلح بين الفريقين فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٠١ على أن ينقل هو وجميع رجاله إلى بلادهم على مراكب انجليزية بكل ما معهم من معدات . وتم جلاؤهم فعلا ودخل العثمانيون القاهرة وبقى الانجليز فى الجيزة .

وقد وصل جيش الهند متأخراً فلم يشترك فى القتال . أما مينو فانه ظل محصورا بالاسكندرية أكثر من شهرين ، وأخيراً أيقن عدم استطاعته الاستمرار فى المقاومة لا سيما بعد تسليم «بليار» ولهذا فاوض القيادة الانجليزية

على التسليم ، وتم الاتفاق بين الفريقين على الجلاء بنفس الشروط السابقة . وتم الجلاء فعلاً في اكتوبر سنة ١٨٠١ ، وعادت البلاد ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، وبذلك طويت صفحة حافلة من صفحات تاريخ مصر الحديث .

الفصل الرابع

نتائج الحملة

النتائج الحربية والسياسية : لعل أبرز نتائج الحملة وأوضحها هي نتائجها الحربية فمن السهل علينا أن نحكم على الحملة من هذه الناحية بالقاء نظرة سطحية إلى أسبابها وأغراضها . فهل تحققت هذه الأغراض ؟ بديهي أن الجواب عن ذلك بالسلب . فهي إذاً لم تنجح في أعمالها الحربية بمصر إلا نجاحا موقتاً لم يدم أكثر من نحو ثلاث سنين وثلاثة أشهر .

أما من الوجهة السياسية فان احتلال الحملة الفرنسية لمصر وجه أفكار الدول وخاصة انجلترا الى أهمية مصر لا إلى أهمية تربتها وثروتها، ولكن الى أهمية موقعها بالنسبة لمواصلاتها، وبذلك فتح باب جديد في السياسة الدولية هو باب «المسألة المصرية».

النتائج الاجتماعية : لم تكد أقدام الفرنسيين تطأ أرض مصر حتى سرى الخبر في جسم الشعب سريان تيار كهربائي أيقظ حواسهم النائمة شيئاً فشيئاً ؛ فأخذوا يرون منهم أمورا لم يكن لهم بها علم ، رأوا إدارات حكومية منتظمة وأنظمة حربية جديدة وأبحاث علمية حديثة ، رأوهم يستعملون آلات وعددا ومعدات لم يسمعوا شيئاً عنها من قبل ، رأوا مصانع ومعامل ومكاتب ومطابع وصحف ومطاعم ، رأوا حركة وحياة تدب حيث كان الجمود والنوم. كل هذا لفت أنظار المصريين إلى شيء جديد هو المدنية الغربية بعلومها ومخترعاتها وطرق الحياة فيها ، فرأوا بأعينهم ولمسوا بأيديهم آثار تلك المدنية .

كذلك كان لسياسة الفرنسيين الداخلية أثر في حياة المصريين ، فان الوسائل الصحية التي رأوا تعميمها بين السكان أفادتهم بلا شك ولو أنهم لم يألفوها في

أول الأمر واستاءوا منها ، فإن اضطرار المصريين لكنس الشوارع والحارات وإنارتها ليلا وعدم دفن الموتى داخل البيوت إلى غير ذلك من الأمور ، عمل على تعويد القوم عادات النظافة والاقلاع عن المعيشة وسط القاذورات . ولا ننسى مع ذلك الشوارع الواسعة المنتظمة التي اضطر رجال الحملة إلى انشائها ، ثم الحدائق العامة التي أكسبت المدن رونقا وبهاء . كل هذه المجهودات ساعدت على تحسين الحالة الاجتماعية .

وإن سياسة الفرنسيين الحكومية التي تضمنت إشراك العنصر الوطني في الحكم ولدت عند المصريين روحاً جديدة طيبة لم تكن لديهم من قبل . إذ شعروا وقتئذ أنهم يستطيعون أن يكونوا حكاما صالحين بعد أن كانوا يعتقدون أنهم لا يصلحون إلا لأن يكونوا محكومين . ومع ذلك فلا يجب أن نغالي في الاشادة بذكر هذه الروح الجديدة لأنها لم تكن في الحقيقة إلا جنيناً في أيام الحملة التي لم يطل عهدها . لكن الحوادث الجسام التي تلت جلاء الفرنسيين عن البلاد تعهدته بالتغذية . فضلا عن أن كسر شوكة المماليك الحربية وتبديد شملهم على يد الفرنسيين أضعف شأنهم وقلل نفوذهم بين المصريين مما مكن أفراداً من الشعب من الظهور ورفع رءوسهم أمام صولة المماليك .

النتائج الاقتصادية : ساءت الحالة الاقتصادية بمصر إلى درجة كبيرة بالنظر إلى حصار الأسطول الانجليزي للشواطىء المصرية وإلى أن البلاد كانت ميدانا للقتال معظم أوقات الحملة وكذلك إلى ثورات المصريين في القاهرة والأقاليم من وقت لآخر في وجه الفرنسيين ، فكان لكل هذا أسوأ الأثر في حياة البلاد الاقتصادية وكساد أسواقها وانتشار الفقر بين عن أهلها. وفضلا عن هذا البؤس الشامل اضطر الفرنسيون كما رأينا إلى إثقال كاهل السكان بضرائب وإتاوات جديدة ضجوا منها ولاقوا الشدائد والأهوال في القيام بتسديدها .

غير أننا مع هذا نرى أن الفضل يرجع إلى الفرنسيين في وضع النواة الأساسية للنشاط الصناعي والتجاري الذي ظهر بالبلاد فيما بعد ، فإن الفرنسيين

اضطروا فى مدة إقامتهم إلى إنشاء عدة معامل ومصانع لتموين الجيش ، فكانت تخرج كميات كبيرة من البنادق والمدافع والبارود ، وقدراً عظيما من المنسوجات والجلود المدبوغة .

وإن الطرق التى مهدها الفرنسيون لمرور فرق جيشهم فى جهات القطر المختلفة أضحت فيما بعد من الوسائل المهمة لتنشيط التجارة والزراعة والصناعة ، إذ ساعدت على ربط أجزاء الدولة بعضها ببعض بسهولة أكثر من ذى قبل . كما أن تأديبهم عرب الصحراء الذين كانوا خطرا على الأمن والأرواح بغاراتهم المتكررة على المدن والقرى كان له أثر عظيم فى توليد روح الطمأنينة فى السكان وارتياحهم إلى ضمان بقاء ثمرة مجهوداتهم فى أيديهم سواء أكانوا زراعاً أم تجاراً أم صناعاً . ولهذا كرسوا أوقاتهم على العمل والانتاج .

النتائج العلمية : ولعل أعظم نتائج الحملة أثراً وأكثرها خلودا هى نتائجها العلمية فقد رأينا أن نابليون استصحب معه فريقا من العلماء الأخصائيين فى فروع مختلفة من العلوم ، وكان هؤلاء العلماء لحسن الحظ على تمام الرغبة فى البحث والاستقصاء ، وعلى كامل الأهبة للتضحية بالنفس والنفيس فى سبيل العلم وخدمة المدنية . وكان أول من نظم عملهم هو نابليون حينما أصدر أمره بتأسيس « المجمع العلمى المصرى » وتقسيمه إلى لجان اختصت كل منها ببحث خاص . غير أنه لم ينشط للعمل بهمة إلا فى أيام كليبر ومينو ، فقد ضاعف المجمع جهوده لاسيما بعد أن قسم إلى عشر لجان تقوم كل لجنة ببحث موضوع خاص كالآثار القديمة أو النيل والفيضان أو التاريخ والحكومة أو الحالة العسكرية ، فقد ساعد هذا التخصص على بذل مجهود أكبر فى البحث والتنقيب مع زيادة معلومات الباحثين من العلماء أنفسهم وكثرة تدربهم على عمل واحد مما أدى إلى إتقان العمل المستنتج .

ومن أهم أبحاثهم أعمالهم الخاصة بكشف الآثار القديمة ودراستها ، وكانوا طول مدة أبحاثهم أيام الحملة لا يستطيعون فهم تلك الآثار ، فوجهوا همهم إلى رسمها

بأيديهم إما بحالتها التى كانت عليها فى أيامهم ، وإما برسمها كاملة بتصور أشكال الأجزاء المتهدمة أو المفقودة مستعينين بالموجود منها . ولكن حدث فى سنة ١٧٩٩ أن كشف الضابط الفرنسى « بوشار » (Bouchard)حجرا قرب رشيد وكان مكتوبا عليه بعض عبارات بلغات ثلاث هى : الهيروغليفية والديموطيقية والاغريقية ، وهذا هو المعروف «بحجر رشيد » . واعتقد العلماء حينذاك أنهم واصلون حتما إلى كشف لغة الآثار والتوصل منها إلى تاريخها وأهميتها . غير أن الانجليز وضعوا أيديهم على هذا الحجر عام ١٨٠١ ، ونقلوه إلى لندن حيث أودعوه المتحف البريطاني .

ولقد مرت به الأعوام وهو باق بطلاسمه المجهولة حتى أتاه العالم الأثرى الفرنسى « شمبليون » (Champollion) عام ١٨٢٢ وأقبل عليه يحل رموزه ، وكان موفقاً فى مهمته . وبذلك أبان للعالم طريقاً للوصول إلى حياة المصريين القدماء يستطلعون منها أنوار المدنية الأولى . وبدأ العلماء يهتمون بدراسة تلك الآثار وأخبارها منذ ذلك الحين حتى نشأ علم جديد هو علم الآثار المصرية (Egyptology) .

ويلى ذلك مشروع توصيل البحرين الأبيض بالأحمر بترعة من مائهما ، فقد تكونت لجنة لهذا الغرض برياسة المهندس «ليبير»(Lépére) وذهبت إلى برزخ السويس لفحصه ودراسة المشروع دراسة وافية . وذهب نابليون بنفسه مع اللجنة إلى تلك الجهات فى ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، غير أنه خاب أمل الفرنسيين من هذه الوجهة عندما أدت غلطة حسابية إلى اعتقاد « ليبير » أن سطح البحر الأحمر أعلى من سطح البحر الأبيض بتسعة أمتار . ولهذا انصرف الفرنسيون عن القيام بهذا المشروع الذى كانوا يعتقدون عظم أهميته وقد كان بالفعل جزءاً من أغراض الحملة الأساسية .

وبعد أن رجعت الحملة الفرنسية إلى بلادها أمر نابليون بجمع مباحث العلماء ومذكراتهم ورسوماتهم وخرائطهم على نفقة الحكومة . وفعلا قام العلماء بعمل ذلك الكتاب بعد أن قضوا فى إنشائه وتنظيمه وتبويبه عدة أعوام ،

وسموه كتاب « وصف مصر » (Description de L'Egypte) ،وهو كتاب واف شامل لمواضيع شتى عن وصف مصر منذ القدم حتى آخر عهـد الحملة . وتنقسم أجزاؤه قسمين ، قسم خصص للرسومات والخرائط والأشكال،وقسم لتدوين المذكرات والمعلومات الأخرى . ويعتبر من خير ماوضع فى موضوعه.

الباب الثالث

عهد الانتقال وظهور محمد على

(من ١٨٠١ الى ١٨١١)

الفصل الاول

القوات الثلاث

جلا الفرنسيون عن البلاد تاركينها فريسة للقوات التى كانت تعمل متضامنة على خلاصها . وهذه القوات هى الأتراك والمماليك والانجليز ، اتفق الثلاث معا على غرض واحد هو طرد الفرنسيين من مصر ولكن لم يكد يتحقق لهم هذا الغرض حتى بدأت تظهر مطامع كل فريق وأخذت تتضارب بعضها مع بعض .

الأتراك : كانت سلطة الأتراك فى البلاد قبل مجىء الحملة سلطة اسمية محضة ، فأرادوا انتهاز هذه الفرصة واستغلال ذلك الظرف للقبض على زمام السلطة الحقيقية فى البلاد بحجة أنهم فتحوها من جديد بحد السيف فلهم أن تحكموها كما يشاءون . وبالفعل كان الرؤساء الأترك بمصر يحملون التعليمات بابادة بقية المماليك إن أمكن أو بابعادهم عن مصر بأية حيلة . وكانت قوة الأتراك بمصر إذ ذاك منقسمة قسمين : قسم تحت رياسة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ومقره القاهرة والآخر برياسة حسين القبطان باشا قومندان العمارة العثمانية التى كانت راسية بخليج ابى قير ومقره الاسكندرية .

المماليك : كان هؤلاء أصحاب السلطة الفعلية فى البلاد قبل الاحتلال الفرنسى . وقد رأينا ما قاسته هـذه الطائفة على اختلاف أحزابها فى سبيل مقاومة الفرنسيين ، وما تكبده هؤلاء المماليك من الخسائر على يد الفاتحين ، وبالرغم من ذلك ظلوا يناوئون القوات الفرنسية ويهاجمونها ويقاومونها ويثيرون الشعب ضدها مؤملين استعادة نفوذهم وسطوتهم الأولى .

فقد رأينا كيف انهم انضموا إلى جيش الجنرال « هتشنسن » والجيوش العثمانية التى كانت زاحفة على القاهرة ونجحت فى طرد الفرنسيين منها . ولهذا كان أملهم كبيراً فى استرداد سلطتهم فى البلاد بارجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الحملة . وكان المماليك كذلك منقسمين قسمين رئيسيين : قسم بالقاهرة وهم أنصار ابراهيم بك وقد قدموا صحبة الجيش العثمانى ، وقسم بالاسكندرية وأبى قير وهم خلفاء مراد بك ، على أن قوة المماليك فى تلك الفترة لم تعد كما كانت بالأمس قوية مهابة فأنها أصبحت محطمة الأركان .

الانجليز : لما كان الفرنسيون بمصر كانت السياسة الانجليزية موجهة ضدهم لاخراجهم من البلاد وإعادتها للسلطان صاحبها الشرعى . وقد رأينا المجهودات التى بذلتها انجلترا فى سبيل تحقيق هذه الغاية . ولما كللت مجهوداتها بالنجاح وكانت تلك الحوادث الماضية قد لفتت نظرها نحو مصر وأهميتها لمواصلاتها ، كان لابد لها أن تختط لنفسها خطة سياسية معينة نحوها . وتتلخص هـذه فى أنها أصبحت ترمى فى ذلك الوقت إلى مقاومة أى نفوذ عدائى لها فى مصر . وأصبح يهمها أن تكون القوة المتسيطرة عليها صديقة لها . ولهذا فانه بالرغم من تعهدها فى صلح « أميان » سنة ١٨٠٢ بجلاء قواتها عن مصر بقيت تلك القوات بالبلاد حتى اضطرت إلى الجلاء فى مارس سنة ١٨٠٣ أمام الحاح نابليون المتكرر .

* * *

هكذا تضاربت أهواء القوات الثلاث مما أدى إلى صراع بينها ظهرت فى خلاله قوة أخرى على مسرح هذا النضال ، تلك هى « قوة الشعب » فقد كانت هذه

القوة فى حيز المهملات قبل مجىء الحملة، غير أن احتلال الفرنسيين لمصر أيقظ هذا الشعب النائم الراضخ ، ففتح عينيه على حالة جديدة ، وبدأ يشعر بالحياة تدب فى جسمه رويدا رويدا . على أننا لايجب أن نغالى فى أهمية تلك القوة ومقدارها فى ذلك الحين فانها لم تعد بعد ذات شأن يذكر كقوة قائمة بذاتها ، لأن مدة حكم الفرنسيين كانت قصيرة ، والتغيير فى حال أى شعب من الشعوب لايكون إلا بطيئا .

انجلت الحملة عن البلاد وكانت هذه القوة لاتزال ضعيفة لايؤبه لأمرها ، ولذلك أهملت القوات الثلاث شأنها ، ولم تجعل لها أى تقدير عند ماهبت تنفذ سياستها . غير أنه لم يكن من المنتظر أن شعبا رأى الحياة والنشاط يرضى عن طيب خاطر الرجوع الى النوم والخمول ، فلم يكن ليرضى بحكم المماليك وهم الذين أفسدوا فى البلاد حتى أضحت بورا وخرابا ، ولا بحكم الأتراك وقد رأى من إهمالهم وضعفهم ما تكبد من أجله نتائج حكمهم الاسمى الفاسد . ولهذا فانه ترك هذه القوات تتخبط فى نضالها حتى تنمو تلك القوة الجديدة خلال ذلك آمنة مطمئنة .

الصراع بين القوات الثلاث

أخذت كل قوة من القوات الثلاث تتحين الفرص للايقاع بالأخرى، وكان الصدر الأعظم فى خلال ذلك يسيطر على شئون مصر وهو فى مقره بالقاهرة يولى من يشاء ويعزل من يشاء . ثم سعى فى تقليد ولاية مصر إلى «محمد خسرو باشا» وكان من أتباع القبطان باشا ، قائد العمارة العثمانية بأبى قير ، فكان أول وال عثمانى عين بعد جلاء الفرنسيين . وبقى الوالى الجديد مقيما بأبى قير وأرسل من ينوب عنه فى القاهرة . أما الصدر الأعظم فانه أخذ يعمل على الفرقة بين طوائف المماليك ويزيد فى هوة الخلاف بينهم تمهيدا للقضاء عليهم جميعاً . وفعلا تآمر ضيا باشا والقبطان على الفتك بهم بطريق الحيلة والغدر وقد حبكا بالفعل خيوط مؤامرة للايقاع بزعماء المماليك والتخلص منهم إما بالقتل

وإما بالأسر وإرسالهم إلى الاستانة حيث يتقرر مصيرهم .

المؤامرة : اتفق الاثنان على أن يدعو القبطان باشا «الطمبورجى بك» خلف «مرادبك» هو وأتباعه لزيارته بأبى قير موهما إياهم بأنه سيتفق معهم على تسليمهم زمام الأمور فى البلاد حسب فرمان سلطانى ورد اليه . وكذلك يدعو الصدر الأعظم فى القاهرة «ابراهيم بك» وأتباعه لزيارته فى معسكره للغرض ذاته . فلما وصلت الدعوة إلى المماليك ترددوا فى الأمر كثيراً . إلا أنهم بعد ذلك أجابوها وذهبوا لتأدية الزيارة المطلوبة . أما القبطان باشا فانه قابلهم بالبشر والترحاب ثم دعاهم إلى زيارة القائد الانجليزى فى إحدى البوارج وركبوا القوارب لهذه الغاية ، ولما ابتعدوا عن الشاطىء لحق بهم قارب آخر يطلب القبطان للاطلاع على بعض الرسائل الهامة فاستأذن وانصرف . ولما ابتعد قاربه هاجم البحارة والجند من كان بالقارب من زعماء المماليك ، فكان هناك نضال بين الفريقين انتهى بقتل بعض الزعماء ومنهم الطمبورجى بك وجرح البعض الآخر ومنهم «عثمان بك البرديسى» الذى أصبح بعد ذلك زعيم المماليك المرادية بالاشتراك مع «محمد بك الألفى» . وقد نفذت المؤامرة كذلك فى القاهرة فقتل بعض المماليك وأسر البعض الآخر وأودعوا سجن القلعة .

نتيجة المؤامرة : ولم يكن الانجليز على علم بالمؤامرة فلما اتصل بهم خبر تنفيذها استشاط القائد هتشنسن غضباً وأغلظ القول للقبطان باشا ثم أمر بفك أسر المعتقلين فى الحال وتسليم جثث القتلى . وخضع الأتراك للأمر بعد أن كادت تنشب الحرب بينهم وبين الانجليز واحتفل بتشييع جنازة القتلى احتفالاً عظيماً ، وبذلك كسب الانجليز مودة المماليك ، وأقلع القبطان باشا إلى الاستانة فى أواخر نوفمبر سنة ١٨٠١ .

أما المماليك ففقدوا كل ثقة بالأتراك وأخذوا يجمعون شملهم وينظمون قواتهم دفاعاً عن أنفسهم واسترداداً لسلطتهم بقوة السيف . وفى أواخر يناير سنة ١٨٠٢ انتقلوا إلى الوجه القبلى ليستعدوا هناك لمقاتلة الأتراك الذين أصبحوا

بعد ذلك أصحاب السلطة فى القاهرة والوجه البحرى. ثم حضر خسرو إلى القاهرة فى ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ وتسلم زمام الأمور بنفسه . ورحل الصدر الأعظم الى سوريا يصحبه جزء من الجيش العثمانى .

الفصل الثانى

محمد على

نشأته وظهوره : فى سنة ١٧٦٩ فى بلدة « قوله » من ثغور مقدونيا مهد الاسكندر الأكبر ، ولد « محمد على » من أبوين فقيرين. وكان ابوه ابراهيم أغا شيخ الحراس المكلف حراسة الطرق ببلده . ولم يشأ القدر أن يحفظ له من أولاده السبعة عشر غير محمد على . ومع ذلك فقد قست الظروف على الوالد وولده فمات الابوان والولد صغير لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره فتعهده عمه « طوسون » بالرعاية والتربية ولكن لم يلبث أن مات هذا العم تاركا ابن أخيه تحت رحمة القدر فساق له قلبا



محمد على

رحيما فى شخص « الشوربجى » حاكم البلد فأخذه هذا فى حماه ، وتولى شأن تربيته وإعداده للحياة .

ولقد اعتاد بعض المؤرخين ومؤلفى القصص أن يحيكوا نسيجا من الحكايات حول شخصيات العظماء عند ما كانوا فى المهد أو فى زمن الطفولة والشباب . ولقد تناولوا كذلك حياة محمد على الاولى التى نجهل فى الحقيقة تفاصيلها ولا نعرف الكثير عنها . بل إن « محمد على » نفسه لزم الصمت عن هذه الفترة من حياته قبل قدومه إلى مصر .

وقد زوجه حاكم قوله من قريبة له مطلقة . وكانت لها ثروة واسعة ، وهى أم أولاده « ابراهيم وطوسن واسماعيل » وانصرف حينا يستغل ثروة زوجته فى تجارة الدخان وهى التجارة الرائجة فى بلده إذ ذاك . وقد ساقته الظروف إلى التعرف بتاجر فرنسى من أهل مرسيليا هو المسيو « ليون » وكان مقيما فى قوله ، فاشتدت أواصر الصداقة بينهما وأخلص له هذا الفرنسى النصح والود حتى تربت لديه ملكة التجارة ونمت فيه روح الاقتصاد .

ولم ينس محمد على قط صداقته للمسيو ليون ولا فضل الرجل عليه حتى فى أفخر ساعات مجده وعلو مكانته ، فقد استفسر عنه حتى علم أنه عاد إلى مرسيليا فكتب يستدعيه إلى مصر فى سنة ١٨٢٠ ولكن الرجل فارق الحياة وكان على أهبة السفر لزيارة صديقه القديم ، فأسف عليه محمد على وأرسل إلى أخته مبلغ عشرة آلاف فرنك تعزية لها واعرابا عن أسفه لوفاة أخيها .

ولم تلبث الظروف أن ساقت اليه الفرص لاظهار عبقريته فى ميدان آخر ، هو ميدان القتال والسيطرة والشهرة . تلك هى الظروف التى نتجت عن الحملة الفرنسية على مصر ، فقد عرفنا كيف أن تركيا أعلنت الحرب على فرنسا فى أواخر سنة ١٧٩٨ ، ثم أخذت تعد العدة لمقاتلة الفرنسيين وطردهم من مصر ، فصدرت الأوامر إلى حاكم قوله بتقديم عدد من الجند فألف كتيبة جعل على رأسها ابنه « على أغا » وعين محمد على وكيلا له ، ووصلت هذه القوة مع غيرها من القوى العثمانية إلى مصر ، واشتركت فى موقعة « أبى قير البرية » التى شتت فيها نابليون شمل الجيش التركى .

عاد محمد على مع فلول الجيش العثمانى إلى بلادهم ، ولكن مالبث أن تطورت الحوادث فأعدت انجلترا وتركيا الجيوش لاخراج الفرنسيين من مصر، فصحب محمد على القوة البحرية العثمانية التى غزتها من الشمال تحت رياسة حسين القبطان باشا ووصل إلى مصر للمرة الثانية فى أوائل سنة ١٨٠١ .

وقد اشترك محمد على فى الوقائع الحربية التى انتهت بجلاء الفرنسيين عن مصر ، وأظهر بسالة وشجاعة فائقة وخاصة عند مهاجمة « الرحمانية » وكان قد عهد اليه بمهاجمة القلعة واحتلالها ، فساعده الحظ وكللت مجهوداته بالنجاح ، وأخذ يرتقى إلى مراتب الضباط فنال رتبة « بكباشى » قبل جلاء الفرنسيين ومنح رتبة « لواء » فى أواخر سنة ١٨٠١ وبقى منذ ذلك الحين بمصر يرقب تطور الحوادث.

الحرب بين الأتراك والمماليك

لم يلبث خسرو طويلا حتى أرسل جيشاً إلى الصعيد لمقاتلة المماليك، غير أن هؤلاء وحدوا كلمتهم وجهودهم ونسوا أحقادهم أمام الخطر الداهم المشترك ، واشتبكوا مع الأتراك فى موقعة كان النصر فيها حليفهم ، ثم زحفوا على الوجه البحرى واتصلوا بالانجليز فى الاسكندرية ، فما كان من خسرو إلا أن أرسل جيشين لمقاتلتهم، أحدهما بقيادة يوسف كتخدا والآخر بقيادة محمد على، فاشتبك جيش يوسف مع جيش المماليك عند دمنهور فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ ، وكان الجيش الأخير بقيادة عثمان بك البرديسى ومحمد بك الألفى ، فانهزم الأتراك . ولم يشترك جيش محمد على فى الموقعة بالرغم من وجوده بالقرب منها ، ولذلك أساء خسرو به الظن وأرسل اليه يطلب منه مقابلته فى منتصف الليل ، ولكن « محمد على » فقه إلى غرضه فأبى الذهاب إلا نهاراً وعلى رأس جنده . ومن ذلك الحين بدأ العداء المستحكم بين الرجلين ودام عدة سنين .

ولكن المماليك لم يجنوا ثمرة انتصارهم ، وذلك لأن نابليون تنفيذاً لشروط « صلح أميان »(Amiens) الذى تم بين انجلترا وفرنسا فى مارس سنة ١٨٠٢، والذى فيه تعهدت انجلترا بجلاء جنودها عن وادى النيل ، أخذ يلح على انجلترا

بالجلاء ، وكانت هى تماطل وتراوغ حتى اضطرت أخيراً إلى الوفاء بوعدها فى مارس سنة ١٨٠٣ فأقلعت الجنود الانجليزية يصحبها محمد بك الألفى .

وبجلاء الانجليز أصبحت الاسكندرية فى قبضة الأتراك فلم تعد ملجأ للمماليك ، ولهذا قرر هؤلاء الانسحاب إلى الوجه القبلى حيث كان الأتراك مسيطرين على بعض المراكز الكبيرة مثل المنيا وأسيوط وجرجا ، فحاصر المماليك المنيا واستولوا عليها بعد قتال شديد ، فذعر خسرو لذلك وعزم على تجريد حملة ضدهم ، واستدعى لذلك قوات طاهر باشا ومحمد على ، ووصل الجيشان ودخلت جنود طاهر المدينة وبقيت جنود محمد على خارجها . ورأى محمد على أن الفرصة قد سنحت للتخلص من خسرو ، فأوعز هو وطاهر إلى الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة ، وصادف ذلك هوى فى نفس الجنود وخاصة لما علموا أنهم مرسلون للقتال فى الصعيد . أما خسرو فانه لم يستطع إجابة مطالبهم ، ولما ثارت ثائرتهم أمر بضربهم بالمدافع من القلعة ولم يقبل توسط طاهر فى الأمر فانتهى النزاع باستيلاء طاهر وجنوده على القلعة وفرار خسرو الى دمياط حيث أراد أن يستعد لاسترجاع مركزه ، ولكن ولايته الفعلية انتهت فى الواقع بفراره . وقد وصفه الجبرتى بقوله إنه كان « سىء التدبير لا يحسن التصرف يميل إلى سفك الدماء ولا يضع شيئاً فى محله » .

عند ذلك جمع طاهر باشا رؤوس العلماء وأبرز الأعيان للتشاور فى الأمر ، فاتفقوا على أن يكون طاهر نائبا عن الوالى حتى يصدر أمر السلطان بتعيين من يراه ، وكان ذلك فى مايو سنة ١٨٠٣ . غير أن « طاهر » لم يتمتع بمركزه الجديد طويلا حتى وجد نفسه فى مركز سلفه ، إذ عجز عن دفع رواتب الجند المتأخرة فثاروا عليه واغتاله ضابطان من ضباط الانكشارية . ولم تدم مدة حكمه سوى اثنين وعشرين يوما .

وفى خلال ذلك كانت قوات المماليك خارج القاهرة وكان قد استدعاهم طاهر قبل مقتله لمفاوضتهم فى عقد صلح معهم . وكان فى ضواحى القاهرة كذلك محمد على وجنوده . ولكن الانكشارية أرادوا انتهاز الفرصة للتسيطر

على البلاد فاختاروا احمد باشا والى المدينة المنورة واليا على مصر ، وكان هذا موجودا إذ ذاك بالقاهرة فى طريقه إلى مقر ولايته .



الانكشارية

تحالف محمد على والمماليك : حاول أحمد باشا أن يسترضى « محمد على » الذى أصبح قائد الجنود الألبانيين بعد طاهر باشا ، وكان يقرب عددهم من ٤٠٠٠٠ مقاتل ، ولكنه لم يجبه إلى طلباته ، بل تودد إلى المماليك وقابل ابراهيم بك فى الجيزة وعقد معهم صلحاً ، ودخل الجميع القاهره وطردوا احمد باشا والانكشارية ، وتسلموا زمام السلطة . ومن هذا الوقت بدأ محمد على يظهر فى الميدان السياسى ، ولو أنه كان فى أول الأمر يعمل من خلف ستار ، فترك السلطة الظاهرة فى يد عثمان بك البرديسى وبقى هو القوة المحركة الفعلية ولكن فى الخفاء . وبدأوا عهدهم بالاحسان إلى الفقراء بتوزيع الغلال وذبح الذبائح ، ثم رأوا أن من أولى مهماتهم القبض على خسرو وابقاءه فى حوزتهم ، فذهب كل من البرديسى ومحمد على بقوة إلى دمياط حيث ألقوا القبض عليه واقتادوه الى القاهرة حيث سجنوه فى القلعة .

وفى خلال ذلك كانت الأخبار قد وصلت الى الاستانة تحمل نبأفرار خسرو وتحالف محمد على مع المماليك ودخولهم القاهرة وكان لها أسوأ وقع فى النفوس، ولذلك عزم السلطان على استعادة سلطته فعين « على باشا الجزائرلى » واليا على مصر ليكبح جماح المماليك ويعيد السيطرة العثمانية على البلاد . ووصل الوالى الجديد إلى الاسكندرية فى أوائل يوليه سنة ١٨٠٣،وأخذيفاوض المماليك سرا ولكن دون جدوى .فأقام هناك حتى أواخر السنة ثم قصد القاهره ، غير أن المماليك منعوه من دخولها وأمروه بمغادرة البلاد عن طريق سوريافأذعن للأمر، ولكنه قتل فى الطريق فى يناير سنة ١٨٠٤ . وكان فى مقتله القضاء على هيبة الدولة فى مصر وضياع سلطانها . وبهذا تخلص محمدعلى من إحدى القوتين اللتين كان يريد القضاء عليهما ، وأخذ فى العمل لسحق الثانية .

لم يكد يتخلص محمد على والبرديسى من على باشا حتى ظهر منافس جديد فى شخص محمد بك الألفى الذى كان قد رافق الانجليز إلى لندن عند جلائهم عن الاسكندرية، ومكث هناك مدة من الزمن يسعى وراء تحقيق آماله بالحصول على مساعدة انجلترا له لبسط نفوذه فى مصر نظير أى امتيازات يطلبونها . غير أنه لم يستفد كثيرا من رحلته إلى لندن لأن الحكومة الانجليزية لم تر إمداده بأية قوة مادية لمساعدته خوفا من إغضاب تركيا ، فرجع الألفى من انجلترا ووصل « ابى قير » فى ١٢ فبراير سنة ١٨٠٤؛وخاف محمدعلى عاقبة الأمر، ولكن الله قيض له البرديسى ليخلصه منه ، وذلك أن عوامل الحسد دبت فى صدر البرديسى فدفعته إلى البقاء بجانب محمد على الذى أغراه على ذلك . وتمكنا فى النهاية من تشتيت شمل الالفى وأتباعه ، ففروا إلى الصعيد يستجمعون قواهم من جديد .

التخلص من المماليك : بعد أن تخلص محمدعلى من الألفى عزم على التخلص من زميله البرديسى وابراهيم بك ، وهما اللذان استعملهما آلة لتحقيق أغراضه بحذق ومهارة ، فبدأ بمطالبة البرديسى بدفع رواتب جنده المتأخرة وإلا اضطر لتركه وحيدا أمام غضبهم . فما كان من البرديسى إلا أن لبى الطلب صاغرا وأمر

بجمع المال اللازم من التجار والأهالى بالقوة واستعمل القسوة فى هذا السبيل حتى أن الجباة كانوا يضربون من يمتنع عن الدفع ضربا مبرحا وربما قتلوه ، فاستاء الأهالى أشد الاستياء من هذه الوحشية . وانتهز محمد على هذه الفرصة وأظهر سخطه واستياءه من هذه المعاملة ووعد الأهالى بالتوسط لدى المماليك لرفع الحيف عنهم ، فأحبه الناس كثيرا ومالوا اليه . ولما وثق من تأييد الرأى العام له جمع جنده وأتباعه وحاصر قصر البرديسى فى فجر يوم ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ ، ولكن البرديسى وابراهيم بك تمكنا من الفرار إلى سوريا ، وقتل فى ذلك اليوم عدد كبير من المماليك وأجنادهم فى القاهرة وغيرها من أمهات مدن القطر ، فلم تقم لهم بعدها قائمة .أما الضريبة التى سببت هذه الحوادث فقرر محمد على إلغاءها فى اليوم التالى .

نجاح الخطة المرسومة : أصبح الطريق ممهدا فى الظاهر أمام محمد على لاعتلاء عرش الولاية المصرية، غير أن رجلا ثاقب الرأى مثله رأى أن الفرصة لم تسنح كاملة بعد لتحقيق غرضه النهائى ، وذلك لأنه كان موقنا أن أعداءه المماليك لابد مجتمعون للتحالف ضده والتخلص منه ، وأن جنوده الألبانيين لايقوون لقلة عددهم على مقاومة تلك القوة المتحدة الخبيرة بأحوال البلاد وعاداتها . هذا إلى أن الباب العالى كان ساخطا عليه يعتبره شريكا قويا للماليك فى القضاء على سلطة الدولة فى مصر . فلكل هذا رأى إرجاء الخطوة الأخيرة حتى يحين حينها ، وعمد إلى القلعة وأخرج خسرو من سجنه وأعاده إلى الولاية . ولقد برهن للشعب بعمله هذا على أنه لم يكن يرمى إلى مصلحة شخصية من وراء أعماله السابقة وإنما كان يروم خير مصر فى كل مافعل . كذلك أظهر للباب العالى أنه إنما اتبع تلك السياسة لكى يتمكن من القضاء على سلطة المماليك بالحيلة والدهاء ، وهذا ما كانت تريده الدولة . ولكن خطته كادت أن تفشل لأن الجند لم يرضوا بخسرو واليا عليهم ، وأرغموه بعد ثلاثة أيام على السفر إلى رشيد ثم الاقلاع إلى الاستانة ، ولم يعارضهم محمد على فى ذلك . غير أنه اجتمع بالعلماء والأعيان وزعماء الجند وتشاوروا فى الأمر وقرر رأيهم على تعيين «خورشيد باشا»

حاكم الاسكندرية فى منصب الولاية وقد حضر وتسلم منصبه الجديد بالفعل فى أواخر مارس سنة ١٨٠٤ .

وفى أثناء ذلك كان المماليك قد اتحدوا وجمعوا قواهم لمناوأة الأتراك واستمرت الحرب بين الفريقين سجالا عدة أشهر حتى تراجع المماليك إلى الصعيد. وكان خورشيد يرى فى شخص محمد على منافسا قويا له من أول الأمر . ولهذا عزم على التخلص منه حتى يصفو له الجو ، فاستصدر فرمانا من السلطان يستدعى محمد على وجنوده الألبانيين إلى بلادهم . وفهم محمد على المكيدة فتظاهر بالخضوع والاذعان للأمر وأخذ يستعد للسفر ، إلا أن العلماء طلبوا منه البقاء بالحاح لأنه حاميهم والمدافع عنهم ،فأعلن عزمه على البقاء إرضاء لهم،وأخفق خورشيد فى غرضه .ثم عزم على إبعاده من القاهرة فأرسله إلى الصعيد لمقاتلة المماليك حتى يصيب عصفورين بحجر واحد . وفى أثناء غيابه عن القاهرة أخذ خورشيد يدبر الوسائل للتخلص منه فأرسل الى الاستانة يطلب منها جيشا يساعده على تحقيق غرضه ، فأرسلوا له جيشا من «الدلاة» وكان من أسوأ رجال الدولة وأردأ عناصرها . وقد تجمع هذا الجيش فى سوريا ثم يمم وجهه نحو مصر وهو فى حالة يرثى لها من الجوع والعرى،ولم يكد يصل أرض وادى النيل حتى بدأ رجاله النهب والسلب وإتلاف الأملاك وإزهاق الأرواح .

ولم يكد يتصل خبر وصول هذا الجيش بأسماع محمد على حتى علم أنه هو المقصود بهذا التدبير ،فقفل راجعا إلى القاهرة على عجل وتمكن من استمالة رجال هذا الجيش بالرشوة والهدايا وإفهامهم أنه إنما يعمل مثلهم على تعزيز سلطة السلطان والوالى فى هذه البلاد ،وأنه لم يرجع إلا لطلب المؤونة والذخيرة الضرورية ، ولذلك لم يعترض هذا الجيش سبيله ، ودخل محمد على القاهرة دخول المنتصر الظافر فى ابريل سنة ١٨٠٥ ،وأصبح وجها لوجه أمام خصمه ومنافسه . وأمر محمد على جنده بأن لا يشتركوا فى أعمال السلب والنهب التى كان يرتكبها الدلاة، والتى ضج الناس منها بالشكوى واعتبروا أن الوالى هو المسئول عنها، وطلبوا إليه العمل على إيقاف الجند عند حدهم ، ولكنه لم يستطع إغضاب هؤلاء الجند وكان يعتقد أنهم عدته ضد محمد على الذى مافتىء يعمل للتخلص منه بكل الوسائل

وأخيرا وصل فرمان بتعيين محمد على واليا على « جدة » ولـكنه فهم المقصود منه ولم يلتفت إليه .

أما الجنود الدلاة فاستمروا فى طغيانهم وارتكاب جرائمهم حتى ضاق بهم الناس ذرعا. واتفقت كلمة زعماء الشعب من الأعيان والعلماء على عزل خورشيد وتعيين محمد على مكانه . وذهبوا جميعا إلى دار محمد على وأخبروه الخبر وطلبوا منه أن يكون واليا عليهم بشروطهم ، فأظهر محمد على شيئاً من الامتناع فى أول الأمر ، غير أنه عاد فقبل، ونهض السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى وألبساه «الـكرك والقفطان» وهما شارة الولاية . وكان ذلك فى ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ ، وبذلك تم انقلاب خطير فى نظام الحـكم فى مصر .

وقام وفد بعد ذلك وذهب إلى القلعة يحمل إلى خورشيد القرار بعزله وتولية محمد على ، ولـكنه احتقر شأنهم وأبى أن يعزل « بأمر من الفلاحين » ، وهو المعين من طرف السلطان ، فنشب القتال بين الفريقـين ، واستمر كذلك حتى وصل إلى القاهرة فى يوليو سنة ١٨٠٥ فرمان يتضمن تثبيت محمد على فى الولايه على مصر « حيث رضى بذلك العلماء والرعية وأن خورشيد باشا معزول من ولاية مصر » . عند ذلك خضع خورشيد وسلم القلعة ثم رحل عن البلاد، فكان آخر وال عثمانى حكم مصر بارادة الدولة .

الفصل الثالث

المصاعب الاولى

تمهيد : حقق محمد على غرضه الأول وهو الوصول إلى عرش الولاية، ولـكن كان بينه وبين استتباب سلطته عدة صعوبات كان لابد من تذليلها والتغلب عليها قبل أن يهدأ له بال . وهذه هى الصعوبة المالية وخطة الباب العالى وبعض المماليك وأطماع الانجليز .

الصعوبة المالية : تولى محمد على زمام الأمور فى البلاد والخزينة خاوية

الوفاض بادية الانفاض ليس فيها ما يمكنه من تسيير دفة الامور والقيام بحكومة البلاد بطريقة مرضية تتفق مع موقفه بازاء الشعب وزعمائه . ناهيك بشدة ضرورة المال له فى هذا الظرف ، إذ كان المماليك منتشرين فى أنحاء البلاد يسيطرون على معظم أجزائها، بل كانوا محاصرين القاهرة نفسها، فكان من اللازم عليه أن يعد المعدات لدرء هذا الخطر الجسيم . ولكى يبقى فى مركزه آمنا ثورة جنده ومعتمدا على معونتهم كان من المحتم عليه أن يدفع لهم رواتبهم المتأخرة وإلا وقع فى نفس الحيرة التى وقع فيها أسلافه . هذا إلى أن الباب العالى كان ينقم عليه ولا سبيل إلى الوصول إلى ترضيته خير من سبيل الهدايا وتضحية المال. ولما كان محمد على لا يستطيع أن يحصل على أموال عن طرق جباية ضرائب من الفلاحين إذ كانت معظم الأراضى فى قبضة المماليك ، لجأ إلى المشايخ والأعيان يبسط لهم حرج الموقف وشدة حاجته إلى المال وبين لهم ضرورة الحصول عليه لنجاح قضيتهم جميعاً . ولهذا لم يتوان هؤلاء فى إجابة مطالبه بل تشاوروا وتعاونوا وحصلوا له مبلغا من المال قدموه اليه . وكذلك حصل على بعض المال من أقباط القاهرة ، وذلك أنه لجأ إلى فحص دفاتر الحساب التى كانت فى عهدتهم فوجد بها اختلاسا لا يقل عن عشرين ألف جنيه وأجبرهم على دفعها وبذلك تغلب على الصعوبة الأولى .

خطة الباب العالى : قبل الباب العالى على كره منه تعيين محمد على واليا على مصر بعد ما رأى من سياسته وخيانته له . وإذا كان السلطان قد قبل الموقف على علاته فانما كان ذلك بصفة مؤقتة حتى يتحين الفرص المناسبة لطرده ، ولذلك فان أمير البحر التركى الذى أحضر فرمان التولية بقى بعمارته فى المياه المصرية ينفذ تعليمات حكومته فى الاتصال بالمماليك والعمل على تقويض سلطة الوالى الجديد . غير أن محمد على تمكن من تقديم الهدايا الكثيرة اليه فأرجعه من حيث أتى فى اكتوبر سنة ١٨٠٥ . ولكن لم يلبث طويلا حتى عاد هو نفسه ومعه «موسى باشا» والى سالونيك الذى صدر أمر السلطان بتوليته على مصر ونقل محمد على مكانه . وقد دهش محمد على لذلك ، ولكنه تظاهر

بالخضوع للأمر ، ولجأ فى الوقت نفسه يحرك ضباط الجيش ومشايخ البلاد وأعيانها ليحولوا دون رغبة السلطان. وقد أقسم الضباط بالفعل يمين الاخلاص ، وعاهدوه على أن يدافعوا عنه ولو ضد السلطان نفسه . وأما العلماء والأعيان فانهم كتبوا إلى الباب العالى يرجون منه إبقاء محمد على فى منصبه ، ولهذا فان محمد على أظهر للقبطان تعذر سفره فى هذه الحالة . ولكن أمير البحر كان يشدد فى الأمر ويلح عليه فى تنفيذ الأوامر وذلك لأنه كان متصلا بالألفى الذى غمره بالهدايا الفاخرة وكان يقدمها إليه ليحقق أغراضه. ولكن سرعان ما تبين لأمير البحر أن المماليك منقسمون على أنفسهم فلا يستطيع أن يعتمد عليهم ، وبدأ ينصرف عنهم الى تعضيد محمد على الذى ساعد الحظ قضيته بنشوب حرب فى ذلك الوقت بين الروسيا وتركيا على أثر تقرب الأخيرة من فرنسا عام ١٨٠٦ ، إذ اضطر ذلك الأتراك إلى استدعاء عمارتهم إلى المياه التركية . فأجزل محمد على العطاء إلى القبطان وأرسل الهدايا إلى السلطان متعهداً أن يقوم بدفع كل ما كان مطلوبا من المماليك . وضمانا لتنفيذ تعهداته بعث بابنه ابراهيم إلى الاستانة ، فوصل فرمان بتثبيته فى ولاية مصر فى نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، وهكذا أصبح محمد على هو الحاكم الفعلى المتصرف فى أمر البلاد .

خطر المماليك : كان المماليك يحاصرون القاهرة فى مبدأ ولاية محمد على ، فكانو خطرا كبيرا على سلطته وحائلا دون انتشار نفوذه وتثبيت سيادته فى أنحاء البلاد . ولما كانت جنوده من المشاة لا يستطيعون الوقوف فى وجه فرسان المماليك الذين حذقوا الكر والفر فى الفلوات رأى أن يلجأ إلى الحيلة للتخلص من شرهم ، فاتفق مع بعض أتباعه على أن يتصلوا بزعماء المماليك الذين كانوا فى ضواحى القاهرة ويتظاهروا لهم بعزمهم عل خيانة محد على والاتفاق معهم . وقد تم ذلك واتفقوا على أن تترك أبواب القاهرة دون قوة كبيرة فى يوم الاحتفال بفتح الخليج فيدخل المماليك المدينة بسهولة ويستولون عليها بينما يكون محمد على منصرفا إلى أفراحه ولهوه . ولما كان اليوم المعهود دخل المماليك المدينة من باب الفتوح بعد أن تغلبوا على حاميته الضعيفة

وقصدوا قلب المدينة عن طريق باب زويلة . فلم يستقر بهم المقام طويلا حتى تساقط عليهم الرصاص وانصبت عليهم النيران. ولما أيقن المماليك خطأهم ووقوعهم فى الفخ لجأ أكثرهم إلى جامع برقوق ولكنهم اضطروا إلى التسليم وذبح منهم عدد كبير فى أغسطس سنة ١٨٠٥ .

غير أن سلوك محمد على هذا زاد فى نار البغضاء المتأججة فى صدورهم ، فلموا شعثهم تحت زعامة الألفى والبرديسى واتحدوا مع البدو ثم أغاروا على قوات محمد على فى الوجه البحرى وتغلبوا عليها . وأخيرا حاصروا دمنهور وأظهروا فى ذلك الحصار كل شجاعة وإقدام ، ولكن الأهالى استماتوا فى الدفاع عنها . وأخذ محمد على يستعد استعداداً كبيراً للقضاء على عدويه العظيمين ولكن الحظ كفاه مؤونة الاستعداد والنضال إذ أراحه الموت من الزعيمين ، فمات البرديسى بالحمى فى أكتوبر سنة ١٨٠٦ ومات الألفى فى يناير سنة ١٨٠٧ ، وكان موتهما نذيرا كافياً بتفرق أتباعهما وفرار معظمهم إلى الصعيد .

الحملة الانجليزية عام ١٨٠٧

ظروف الحملة : يرتبط تاريخ هذه الحملة بتاريخ التطور الذى حدث فى السياسة الأوربية قبيل إنفاذها إلى مصر ، وذلك أن نفوذ فرنسا بدأ يزداد فى الاستانة منذ أوائل سنة ١٨٠٦ بعد أن تفككت الرابطة الأوربية ضد نابليون منذ موقعة « استرلتز » ، فساء هذا التقرب كلا من الروسيا وانجلترا اللتين كانتا لاتزالان فى حالة حرب مع فرنسا ، ولهذا فانهما حاولتا أن تقضيا على نفوذ فرنسا فى تركيا وتضعفا الصلة أو تقطعاها بين الدولتين . فلما لم تجد محاولاتهما السياسية نفعا تسرعت الروسيا فأعلنت الحرب على تركيا ، أما انجلترا فانها رأت أن تحاول تنفيذ عزمها بطريق الارهاب أولا فأرسلت جزءا من أسطولها تحت قيادة أمير البحر «دكورث» (Duckworth) إلى المياه التركية ليقوم بمظاهرة حربية أمام الاستانة لارهابها . وكانت التعليمات التى يحملها هذا القائد تقضى بأن يطلب من الباب العالى طرد سفير فرنسا من تركيا ، فاذا

أجيب إلى طلبه كانت نهاية مهمته ، وإذا رفض طلبه كان فى حل من مهاجمة الأراضى التركية وإرسال أمر فى نفس الوقت إلى جزيرة صقلية يطلب من قائد الجيش الانجليزى المتجمع فى تلك الجزيرة أن يسير إلى مصر تحت قيادة الجنرال «فريزر» (Fraser) ويحتل الاسكندرية . فلما قدم «دكورث» طلبه إلى السلطان ستولى على رجال الدولة الخوف والاضطراب أولا وكاد يجيبه السلطان إلى طلبه لولا الهمة التى أظهرها سفير فرنسا «سبستيانى» (Sebastiani) فانه شجع الأتراك على رفض طلبات القائد الانجليزى وأخذوا يستعدون استعدادا حربيا عظيما للمقاومة الانجليز ، واتجهت فكرتهم إلى تحصين الدردنيل وسد طريق الرجعة أمام الأسطول البريطانى . أما القائد الانجليزى فانه كان قد بعث بأوامره إلى جيش صقلية ، غير أنه عندما رأى ما يقوم به الأتراك من إقامة الحصون والاستحكامات قرر أن يفلت من هذا المأزق الحرج فقفل راجعاً بأسطوله من المياه التركية ، وقد أصاب بعض سفنه شيء من العطب عند انسحابه بعد فشله فى مهمته .

أغراض الحملة : هذه هى الظروف التى دعت إلى الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ . وأما غرض هذه الحملة فكان موضع خلاف بين كثير من المؤرخين . ولكن ما يمكن استخلاصه من الوثائق التاريخية يدل على أن الحكومة الانجليزية كانت عاقدة النية على احتلال الاسكندرية إذا أدت الظروف السياسية التى ذكرناها إلى ذلك خوفا من وقوعها أو وقوع مصر كلها فى يد الفرنسيين مرة أخرى ، وهذا هو الغرض الأساسى للحملة . ولا يتنافى هذا مع قول بعض المؤرخين إنها كانت ترمى إلى فتح مصر واحتلالها ، فالمراسلات التى بين أيدينا ترينا أنها كانت تريد ذلك « إن أمكن » بطريق الاتصال بالمماليك الناقمين على السلطة الحاكمة فى البلاد .

الحملة : وصلت الحملة بقيادة «فريزر» أمام الاسكندرية فى مارس سنة ١٨٠٧ وأنزلت جنودها بالمدينة واحتلتها بسهولة . ولكن قنصل انجلترا فى الثغر أفهم القائد أن الاسكندرية وما حولها لا تستطيع أن تقوم بتموين

الشكان والجيش معا وأنه لا بد لذلك من احتلال رشيد ، فأرسل الانجليز جزءا من الجيش لاحتلال هذه المدينة . وقد نجح فى مهمته أول الأمر إذ أخذت حامية المدينة على غرة فعجزت عن المقاومة ، ولـكن ما كاد يستقر بالانجليز المقام حتى انصبت عليهم النيران من البيوت والنوافذ فقتل عدد كبير منهم وفر الباقون، وأرسلت الأسرى ورؤوس القتلى إلى القاهرة لتشهد على ما أحرزوه من نصر .

كانت هذه الحوادث تجرى فى شمال الدلتا بينما كان محمد على فى الصعيد يقاتل المماليك . وهناك بلغه خبر هـذه الحملة فجزع له ، وكاد اليأس يتسرب إلى قلبه

وفكر فى الهرب إلى سوريا لاعتقاده أنه لن يقوى على مقاومة الانجليز والمماليك . غير أنه مالبث أن هدأ روعه وأخذ فى مفاوضة المماليك لعقد صلح معهم على شرط أن يقاتلوا الانجليز معه، ثم ترك العلماء وبعض الفرنسيين ليتموا شروط الصلح وبدأ يستعد لملاقاة الانجليز فأخذ ينظم الجيوش ويبنى الاستحكامات ويهىء العدة التى تضمن له الانتصار . وقد كان لارشادات « دروفتى » (Drovetti) قنصل فرنسا فى مصر أحسن الأثر فى القيام باستعدادات صديقه محمد على على أساس النظم الحديثة .

وفى أثناء ذلك لجأ الانجليز إلى إرسال حملة أخرى تحت قيادة القائد « ستيوارت » (Stewart) لكى تنتقم للحملة الأولى وتستولى على رشيد . غير أنه كان نصيبها الفشل التام وقد هزمت عند « الحماد » جنوبى رشيد، وتقهقر رجال الحملة إلى الاسكندرية حيث أمر « فريزر » بقطع سد بحيرة مريوط وأحيطت الاسكندرية بالماء الملح كما حدث سنة ١٨٠١ . وبقى الانجليز بالثغر ينتظرون مايقوم به مماليك الألفى الذين انتخبوا « شاهين بك » خلفا له . غير أن هؤلاء كانوا منقسمين على أنفسهم وكانوا يكرهون بعضهم البعض أكثر من كراهيتهم لمحمد على ، ولهذا أفلح العلماء والفرنسيون فى إقناعهم بضرورة الصلح ومقاومة عدو البلاد . ومع ذلك فان انهزام الانجليز فى شمال الدلتا كان أكبر مشجع للمماليك على عقد الصلح مع محمد على . وما كاد يتم هذا حتى سارت جيوش الوالى إلى الشمال تقصد الدفاع عن البلاد ضد الانجليز حتى وصلت دمنهور ، ولشد مادهش محمد على ثم طرب عندما وصلته رسل الانجليز تطلب عقد صلح بين الطرفين . وبالفعل تم هذا الصلح « باتفاقية دمنهور » ، وأبى الوالى أن يأخذ فدية عن الأسرى الذين كان قد أحسن معاملتهم من جميع الوجوه ، فترك بذلك أثراً حسنا فى نفوس الانجليز من جهته . وفى سبتمبر سنة ١٨٠٧ أقلعت الحملة من الاسكندرية .

أما الذى دفع الانجليز إلى طلب هذا الصلح فهو خروج روسيا من صفهم بعقدها صلح « تلست » (Tilsit) مع نابليون فى يوليه سنة ١٨٠٧، وقد أعقب

ذلك صلح بين انجلترا وتركيا على أساس الجلاء عن مصر .

نرى من ذلك أن الحظ قد خدم محمد على خدمة كبيرة . وكان لجلاء الانجليز عن البلاد رنة فرح عظيمة وظهر محمد على فى نظر الأهالى بمظهر المنقذ للبلاد والحامى ذمارها فأولوه لذلك محبة أزيد وإخلاصا أكثر . أما الباب العالى فانه سر لهذه النتيجة وأظهر رضاءه عن محمد على بأن أهداه خلعة وسيف شرف وأمر بارجاع ابنه ابراهيم اليه وكان معتقلا فى الاستانة ، كما منحه حكومة السواحل المصرية وقد كانت حتى ذلك الوقت تحت حكم السلطان مباشرة . ولا يخفى ما كان لهذه المنح من أثر فى تثبيت أركان سلطته فى ولايته .

الفصل الرابع

الطريق الى الحكم المطلق

كان محمد على يطمح أن يكون هو الحاكم المطلق المتصرف فى شئون البلاد المصرية ، فلا يدع مجالا لأى فرد آخر مهما علا قدره وكبر نفوذه أن يتدخل فى تصرفاته أو يشاركه فى السلطة مشاركة أيا كان نوعها . وقد زادت تلك الرغبة فى نفسه بعد أن ساعده الحظ فى التخلص من الحملة الانجليزية الاخيرة. ولكى يصل إلى غرضه هذا رأى أنه يتحتم عليه التخلص من ثلاث قوات كان من الواضح أنها تعكر صفو آماله إذا ما بقيت قائمة بجانب سلطته، وهذه هى الجند والزعامة الشعبية والمماليك : وسنرى فيما يلى كيف أنه عمل على القضاء على كل منها ، وإلى أى حد نجح فى مجهوداته .

الجند : بعد أن تخلص محمد على من الحملة الانجليزية عزم على إنفاذ قوة كبيرة إلى الصعيد للقضاء على سلطة المماليك هناك والتخلص من شرهم ، ولكنه علم وهو فى الاسكندرية أن الجنود قد نزعوا إلى التمرد والعصيان ولجأوا إلى السلب والنهب والقتل فى القاهرة والأقاليم ففزع لهذا الخبر وصمم على تأديب جنوده أولا وتطهيرهم من هذه النزعة السيئة ، فأسرع فى الحضور إلى القاهرة

حيث تقدم اليه الناس بشكاويهم المختلفة عن أعمال الجند الخارجة عن حدود النظام والقانون ففكر فى التخلص منهم سيما وأنه كان قد تخلص من قبل من أشد عناصرهم جنوحاً إلى التمرد بارسالهم إلى سوريا .

والواقع أن العناصر الغير النظامية فى جيوشه كانت خطراً دائماً يهدد النظام والأمن والطمأنينة بل يهدد الوالى فى شخصه وحياته وملكه . فقد حدث فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٠٧ أن تجمهر جم غفير من الجنود الأرناؤوط أمام سرايه وطلبوا رواتبهم المتأخرة فوعدوا بالدفع ولكنهم لم يركنوا إلى ذلك بل أخذوا فى إطلاق رصاص بنادقهم على أبواب القصر ونوافذه حتى نفدت ذخيرتهم فانصرفوا . ولم يمض على ذلك أكثر من ثلاث ساعات حتى حضر عدد كبير من الجنود الدلاة وفعلوا كما فعل الآخرون حتى خاف «محمد على» على حياته منهم ففر إلى القلعة ليلا دون أن يروه ، واستمروا هم ينهبون البلد ويسلبون الناس ويقتلونهم سبعة أيام متوالية حتى انزعج السكان وتدخل السيد عمر مكرم والعلماء ونصحوا الوالى باعطائهم جزءاً من مرتباتهم المتأخرة . ولما كانت خزينة الحكومة خاوية إذ ذاك قاموا هم بدفع المبالغ واستطاعوا أن يخمدوا الفتنة . وانتهز محمد على هذه الفرصة وأمر بنفى زعمائهم وبذلك تخلص من تلك الرؤوس التى كانت تدبر المؤامرات ضده . وأما بقية الجند فانه استرضاهم على أن يعمل على التخلص منهم فى أقرب فرصة .

الزعامة الشعبية : عرفنا كيف أن زعماء الشعب كانت لهم اليد الطولى فى رفع محمد على إلى منصب الوالى ، بل كان لهم الفضل فى إنقاذه من عدة مواقف صعبة ومساعدته على الخروج منها ظافرا ، غير أن هؤلاء الزعماء أنفسهم كانوا بمثابة مراقبين أشداء على أعماله فى بداية حكمه ، وهو الوالى الذى ولوه عليهم بشروطهم ، فرأى محمد على أن بقاء هذه الرقابة عليه معرقل لأعماله ومقيد لسلطته ، ولذلك عزم على اقصاء هذه الزعامة عن الميدان .

وقد ساعده الحظ فى مهمته إذ قدمت تلك الزعامة نفسها إلى مذبح الوالى

ليسفك دمها دون مقاومة . وذلك أن ألاعيب النفس البشرية تسربت إلى نفوس هؤلاء الزعماء ، فدبت بينهم عوامل التنافس وكثر بينهم التشاحن ، فبدأت تتزعزع أركان هذه الزعامة منذ أواخر سنة ١٨٠٥ ، وأخذت عوامل الانحلال تبدو حينا وتختفى أحيانا حتى بلغت مداها سنة ١٨٠٩ ، إذ أخذ بعض العلماء يوقعون مابين محمد على والسيد عمر مكرم وانتهى الأمر بنفى ذلك الزعيم الطاهر النفس إلى دمياط فطنطا . وبنفيه وإقصائه عن الميدان ، دكت صروح الزعامة وأضحى الفضاء فسيحاً أمام سلطة الوالى التى لاحد لها . أما بقية العلماء فقد انصرفوا إلى جمع الثروة واقتناء الدور والقصور مقلدين المماليك فى الترف والبذخ .

المماليك : كان محمد على موقنا أنه لا يصفو له الجو إلا إذا استطاع التغلب على المماليك وأخضعهم لسلطته وقلم أظافرهم الجارحة . وكان يبلغ عددهم فى ذلك الحين نحو ٢٥٠٠ مقاتل ، لهذا ركن إلى استعمال الحيلة والتودد حتى أمكنه استمالة « شاهين بك » خليفة محمد بك الألفى على أن يمنحه إيراد إقليم الفيوم وجزء كبير من الجيزة وبنى سويف وأن يقيم له فى قصر أعده له بالجيزة فى ديسمبر سنة ١٨٠٧ . ثم استمر فى استمالة غيره من زعمائهم ونجح إلى حد كبير فى مهمته حتى أصبحت الحالة فى الصعيد هادئة نسبيا . غير أن نفوسهم الشريرة لم ترضخ كل الرضوخ لهذا النظام الجديد الذى قبلوه فتألبوا على الوالى فجرد عليهم حملة فى الصعيد فى سبتمبر سنة ١٨٠٩ وتمكن من إخضاعهم وعقدوا صلحاً سلبهم شبه السلطة التى كان تركها لهم محمد على من قبل وحضر معظمهم إلى القاهرة صاغرين ، غير أنهم مالبثوا أن جمعوا صفوفهم ولموا شعثهم سنة ١٨١٠ ، وانسحبوا إلى الصعيد ومعهم « شاهين بك » وبدأو يشنون الغارة على محمد على ، فجرد جيشاً كبيرا تعقبهم فى الصعيد وشتت شملهم وعاد شاهين وغيره من الأمراء يطلبون العفو ، فعفا عنهم وسمح لهم بالاقامة فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٨١٠ ، وأخذوا ينصرفون منذ ذلك الحين عن حياة القتال والنضال إلى حياة المسرات والأفراح حتى لاقوا حتفهم فيما بعد .

الباب الرابع
عهد التأهب والولاء
(من ١٨١١ إلى ١٨٣٠)

الفصل الاول

الحروب الوهابية
(١٨١١ — ١٨١٩)

المذهب الوهابي : فى سنة ١٦٩٦ ولد فى «العيينة من إقليم «العارض» بيلاد نجد رجل ظهر على يديه مذهب ديني جديد فى منتصف القرن الثامن عشر ، ذلك هو « محمد بن عبد الوهاب » ، وكان أبوه متفقها فلقنه ما استطاع من علمه تبعاً لتعاليم المذهب الحنبلى ، وقصد محمد بعد ذلك معظم بلاد الشرق التى اشتهرت بأوساطها العلمية وخاصة البصرة للدرس والتحصيل على يدى علمائها ، وزار مكة والمدينة فى أثناء طوافه ، ثم عاد إلى بلاد نجد حيث أزمع الاقامة وحيث اشتهر بين الناس بشدة صلاحه وتقواه . وقد لاحظ عبد الوهاب أن الدين الاسلامي قد داخلته بعض البدع التى لاتنتمى اليه فى شىء ، فأراد أن يرجع بالدين إلى فطرته وبساطته الأولى ، وأن يعمل لذلك على تنقيته مما علق به من البدع وما تفشى فيه من الخرافات . ويتلخص مذهبه فى توحيد الله والرجوع إلى القرآن والسنة للأخذ بتعاليمهما وأحكامهما مع رفض جميع تفاسير القرآن التى لم تأت من طريق السنة ، فالمذهب فى جوهره وأصله مذهب معقول دفعت اليه عاطفة شريفة إلا أن ما يؤخذ عليه هو غلوه فى تطبيق مبادئه وبث دعوته . فمن ذلك اعتباره كل مخالف للمذهب وتعاليمه مشركا بالله تعالى ، فيعتبر الوهابيون أن من الشرك بالله أن يتوسل الناس اليه بوساطة الأنبياء والأولياء والصالحين ، فهم يعتقدون أن هؤلاء جميعا قد انقطعت صلتهم

بالعالم بموتهم وأن كل الناس عند الله سواء ، ولذلك لا يلفظون بلفظ سيد للنبي صلى الله عليه وسلم في صلاتهم ، ويعتقدون أنه إنسان أدى ما فرض عليه من إبلاغ الرسالة . كذلك يحرم مذهبهم إقامة التناصيب على القبور وتشييد القباب وماشا كلها لأن في هذا مظهراً من مظاهر الوثنية . ومن دعوتهم تحريم لبس الحرير والذهب وحلق الرأس والنحيب على الميت وكذلك تحريم جميع أنواع المسكرات وشرب الدخان وارتكاب الموبقات ولعب القمار وحياة الترف والبذخ بوجه عام .

انتشار المذهب : أخذ محمد بن عبد الوهاب يحض من حوله على التمسك بأهداب الدين الصحيح والعمل بقواعده وأصوله الأساسية حتى حنق عليه الكثيرون وأرادوا قتله ، ولكنه لم ينثن عن عزمه بل استمر في طريقه ينشد الاصلاح حسب مايراه ويعمل على نشره بكل الوسائل . وبالرغم من المعارضة التي لاقاها من كثيرين فانه استطاع أن يضم له عدداً كبيرا من الأتباع والأنصار وخاصة في «الدرعية» التي كان يحكمها «محمد بن سعود» ، فاستدعاه هذا الحاكم إلى بلده عام ١٧٤٦ واعتنق مذهبه في الاصلاح الديني وعمل على نشره بقوة رجاله وسلاحه متخذا هذا وسيلة لبسط نفوذه السياسي في جميع أنحاء شبه جزيرة العرب . وكذلك تزوج محمد بن سعود من بنت محمد ابن عبد الوهاب فأنجبت له ولدا سماه عبد العزيز وهو الذي تولى الحكم بعده عام ١٧٦٥ .

وكان «عبد العزيز» يطمع في بسط نفوذه في وادي الفرات ودجلة ولكن والي بغداد كان شديد المراس فهزمه ورده خائبا ، غير أنه مالبث أن هاجم «كربلاء» عام ١٨٠١ وارتكب فيها الفظائع من قتل وسبي وتخريب مما أثار حقد الناس عليه وخاصة طائفة الشيعة ، لأنه تناول قبر الحسين بالسلب والتخريب . وقد تمكن كذلك من الاستيلاء بسهولة على مكة المكرمة ومفاتيح الكعبة عام ١٨٠٢ وكان شريف مكة قد ترك المدينة وانحاز إلى جدة خوفا من قوة عبد العزيز التي سبق لها أن حطمت جيوشه عام ١٧٩٨ حينما حاول

قهر الوهابيين وصد تيارهم . ولـكنه لم يعمر طويلا بعد ذلك إذ قتل فى نفس العام بالدرعية .

وتولى بعده ابنه « سعود الثانى » وكان شجاعا تقيا ويعـد أعظم رجال الأسرة ، فقد استولى على المدينة المنورة عام ١٨٠٣ ، ولـكنه هدم قبة قبر النبى وسلب ماوجد هناك من كنوز ، وأخذ يعمل على توطيد سلطته فى أنحاء البلاد بل إنه فـكر فى غزو العراق والشام ، وقد انتشرت فـكرة بين العرب أن الله سينشر هذا المذهب فى العالم على يديه . ولقـد تغالى فى جمع الضرائب وأرهق حجـاج بيت الله حتى جعلهم ينصرفون عن أداء الفريضة الواجبـة . ويدلنا هذا على مقدار ماوصلت اليه سلطة العثمانيين من الضعف فى تلك البلاد ، كما يتبين لنا صعوبة المهمة التى وكل أمرها إلى منشىء مصر ألا وهى إخضاع بلاد العرب الثائرة وإرجاعها تحت سيطرة الدولة وسلطانها .

موقف محمد على : إزاء شدة وطأة الوهابيين فى بلاد العرب تـكررت طلبات الباب العالى وأوامره إلى محمد على تأمره باعداد حملة قوية لينازلهم بها ويقضى على سلطتهم ويعيـد البلاد إلى سيرتها الأولى . وإزاء هذه الطلبات المتكررة لم ير محمد على بداً من إجابة الباب العالى إلى رغبته لاسيما وأنه لم تـكن قد ثبتت قدماه فى مصر بعد و لم كن عنده القوة الـكافية التى يستطيع بها منازلة السلطان حتى يمكنه أن يثور فى وجهه ولا يذعن لأوامره ، ولذلك أخذ محمد على يستعد استعدادا كبيرا لانفاذ حملة إلى بلاد العرب يكون نصيبها النصر . ولما كان الطريق البرى إلى تلك البلاد لا يسهل معه نقل الجيش ومعدات القتال ، رأى أن الضرورة تحتم عليه تـكوين أسطول لنقل جيوشه ومعداتها عن طريق البحر ويكون ذلك الأسطول حلقة اتصال سريعة بينه وبين ميدان القتال . لهـذا طلب من الاستانه إرسال الأخشاب الـلازمة لعمل السفن ، وأصـدر أوامره إلى عمال الحـكومة بجمع كل ما يمكن جمعه من أخشاب فى أنحاء القطر المختلفة ، فأخذوا يقطعون الأشجار ويرسلون بأخشابها إلى ساحل بولاق حيث أقيمت دار صناعة كبيرة تم بها صنع أجزاء خمس عشرة سفينة. وكانت ترسل هذه الأجزاء على

ظهور الابل إلى السويس بعـد أن توضع على كل منها نمرة خاصة وهناك تبنى السفن بسهولة ، وكان محمد على يشرف بنفسه على هذه العملية فى السويس ، فى حين كان أعوانه يقومون باعـداد الجيش ولوازمه . وتقرر أن يسير الفرسان عن طريق النيل فالقصير ويسير المشاة عن طريق السويس .

مذبحة القلعة : أقبل محمد على على هذه المهمة التى وكلت إليه إقبالا شديدا وأخـذ فى الاستعداد للقيام بها ، ولـكن الوساوس الـكثيرة أصبحت تخامره من جهة المماليك الذين نازعوه السلطـة سنينا والذين ما انفكوا يضمرون له السوء، ففـكر فى التخلص من شرورهم وانتهى به تفكيره إلى وجوب الفتك بهم عن طريق الحيلة والغدر ، فاتخذ من الحملة الحربية وسيلة إلى تنفيذ غرضه، وذلك بتوجيه الدعوة إلى كبار رجال الدولة الملـكيين والعسكريين والى زعماء المماليك وأتباعهم للحضور الى القلعة فى يوم الجمعة أول مارس عام ١٨١١ للاشتراك فى الاحتفال بتقليد ابنه أحمد طوسون باشا رياسة الحملة الى بلاد العرب . فلما كان ذلك اليوم اجتمع المدعوون وبينهم نحو خمسمائة من المماليك مرتدين أفخر الملابس ، وكان محمد على قـد أسر بنياته الى أربعة من أتباعه فقط ، وهم حسن باشا قائد الجنود الأرناؤوط وصالح قوج أحد الضباط والـكتخدا بك محمد لاظ أوغلى وابراهيم أغا حـارس الباب . ولمـا اكتمل عـدد المجتمعين نظم الموكب على أن يتقدمه عساكر الدلاة ثم تتبعهم عساكر الانـكشارية ثم الجنود الألبانية فالمماليك فبعض الجنود النظامية وعـدد كبير من المدعوين . ثم سار الموكب ميمما « باب العزب » ومخترقا طريقا ضيقا وعراً قد نحت فى الصخر . فلما خرج الدلاة والانـكشارية أمر صالح قوج باغلاق الباب ثم أشار الى أتباعه بالمقصود فأعملوا بسيوفهم فى رقاب المماليك وأخذوا يمطرونهم وابلا من الرصاص من كل صوب إذ قد تسلق عدد كبير من الجند الصخور والأسوار وأخـذوا يقضون على كل من حاول الخلاص والفرار من تلك الهاوية الضيقة التى انحصروا فيها ولم يستطيعوا النـكوص على أعقابهم أو الافلات من أيدى الجند المسلحة، فـكانت القاضية عليهم .

ولم يكد يصل خبر هذه المجزرة إلى الجمهور حتى فر الجميع من الأماكن العامة وأغلقت المنازل وقفلت المتاجر وعم السكون ، غير أن كثيراً من الجنود انسابوا فى المدينة ينهبون ويقتلون ويرتكبون جميع أنواع الفظائع تحت ستار البحث عن المماليك · واستمرت هـذه الحالة المفزعة طيلة يوم الجمعة إلى يوم السبت ولم يوقف الجند عند حدهم إلا نزول محمد على وابنه طوسن إلى شوارع المدينة وأنحائها ينزلان أشد العقاب بأى جنـدى يعبث بالأمن والأرواح ، فهدأت الحالة عند ذلك فى القاهرة . وأما فى الأقاليم فكانت الأوامر قد صدرت للحكام باقتفـاء أثر المماليك وقتل كل من يعثرون عليه ، ولم ينج منهم إلا من فر إلى بلاد النوبة فدنقلة أو إلى بلاد الشام ، ويبلغ عدد من قتل من المماليك فى هذا الظرف نحو الف مملوك . وبذلك قضى على طائفة شريرة طالما عاثت فى الأرض فسادا ، بل كانت الحجر العثرة فى سبيل تقـدم البـلاد ورفاهية أهلها · أما أولادهم فقـد أدخلهم محمد على فى خـدمته فى حين أن زوج نساءهم لأعوانه وضباط جيشه .

وقد اختلفت آراء المؤرخين عن هذه المذبحة ، فيعتبرها البعض نقطة سوداء فى تاريخ محمد على وإن بررتها الظروف السيـاسية ، فى حين يعـدها آخرون ضرورة من الضروريات الحتمية التى لا بد من قضائها حتى يستقيم مجرى الأمور ، وفى الحقيقة لا يجب أن ننحو باللائمة على محمد على ونشوه من سمعته لهذا الحادث مهما كان منافيا للانسانية والحقوق البشرية ، لأن فى هلاك هذا العدد المحدود صلاحا للمجموع من حاكم ومحكوم ، فطالما أفسد هؤلاء المماليك فى الأرض وكان بقاؤهم مقلقا لراحة الوالى على الدوام ومهددا كل إصلاح بالتدهور وعدم الثبات ، فكثيرا ما شنوا الغارة على الحـاكم ودمروا القرى وسلبوا ما بها رغم صلح يعقد ووعود تعطى ، فكانوا فئة لم يفلح معها الوعد ولم يرهبها الوعيد. وكان حقا على رجل طموح ميال للسلطة والاصلاح أن يقضى على هـذه الفئة الطاغية بأية وسيلة يراها عملا بمبـدأ بعض السياسيين القائل « إن الغاية تبرر الوسيلة » وهل يعتبر الجراح مجرما إذا هو بتر ساق شخص إنقاذا لحيـاته ؟

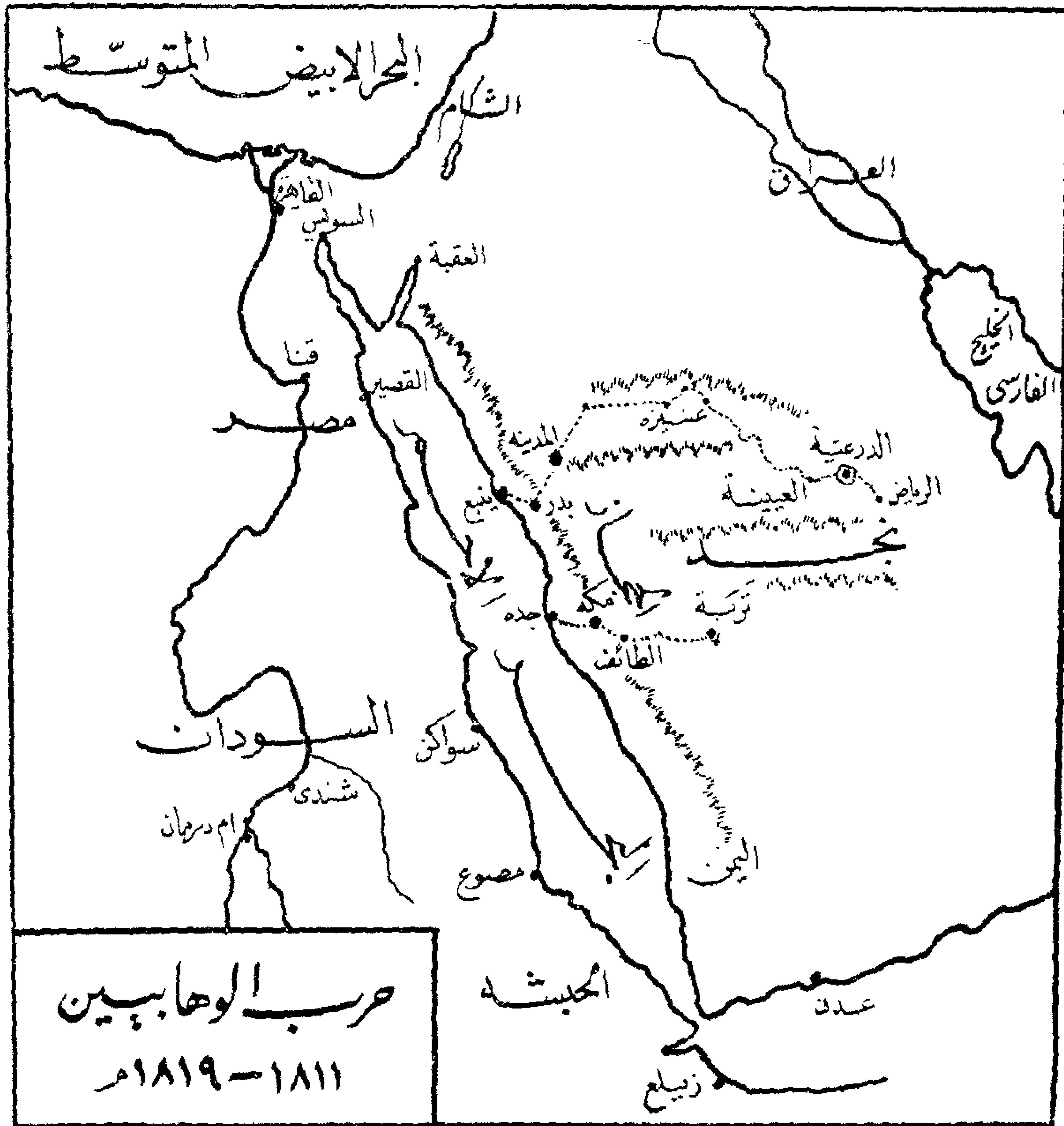
وكيف كان يستطيع محمد على إنفاذ قواته الحربية إلى بلاد العرب وهذه الفئة الناقمة لاتزال باقية بأرض مصر تتربص به الفرص لتغتال حياته وملكه ؟! فقد سبق أن رأينا أنهم كانوا على الدوام فى قتال معه وهم يعلمون ما كان لديه من موارد وقوات لمنازلتهم ، فماذا يكون حالهم معه إذا أيقنوا أنه جرد نفسه من قواته ؟! وماذا كان يصبح مركزه إذا هم طعنوه فى دياره من الخلف وجنوده تقاتل فى بلاد خارجية ؟! من ذلك نرى أن الظروف تبرر موقف محمد على إزاء هذه الطائفة ولا يسجله التاريخ إلا كجهود من مجهوداته الطيبة فى سبيل تكوين مصر الحديثة .

الحملة المصرية ضد الوهابيين

حملة طوسون . بعد أن تخلص محمد على من المماليك أخذ يستعد لاخراج الحملة ، وكان فى أثناء ذلك قد كاتب الشريف غالب أمير مكة وأيقن أنه يناصر الباب العالى فزاد من توثيق الروابط معه . وبعد ذلك خرجت الحملة بقيادة ابنه طوسن وكان لايزال شابا لم يناهز الثامنة عشرة من عمره ولكنه كان شجاعاً محبوبا من جنده . ولم تلبث الأساطيل طويلا حتى بلغت « ينبع » واستولت عليها بسهولة لأن « غالباً » سلمها لهم طوع إرادته وقابلهم أهلها بالبشر والترحاب ، ثم تقدمت الجيوش المصرية نحو « المدينة » فصادفت فى أول الأمر نجاحا إذ استولت على قريتى « بدر » و« الصفراء » ولكن ما كادت الجيوش تتقدم شرقا حتى قابلها العدو فى درب ضيق للغاية عند « الجديدة » وأخذوها على غرة حتى كادوا يقضون عليها ، ولكن جزءاً من الجيش استطاع الفرار والعودة إلى « ينبع » . وترجع أسباب هذه الهزيمة إلى جهل المصريين بمسالك الطرق فى تلك الجهات الصحراوية المترامية الأطراف وإلى عدم محبة العرب للمصريين وعلى الأخص لترفع طوسون عن استمالتهم اليه .

وما كادت تصل هذه الأنباء الى محمد على حتى أرسل مددا كبيرا إلى ابنه عام ١٨١٢ استطاع معه التقدم بنجاح بعد أن استمال القبائل المختلفة فى طريقه

حتى وصل «المدينة المنورة» وحاصرها ثم دخلها عنوة بعد أن فر الوهابيون منها. وبعد ذلك تقدمت القوى المصرية نحو «جدة» «فمكة» واستولت عليهما، وقابل شريف مكة المصريين بكل ترحاب وإكرام وسلمهم مفاتيح الكعبة، فأرسلها طوسون هى ومفاتيح الحجرة الشريفة الى والده الذى سر كثيراً لهذه النتيجة الباهرة وأرسل المفاتيح توا إلى الباب العالى مع أحد ضباطه المدعو لطيف باشا يبشره بانحدار الوهابيين ورجوع الحرمين تحت سيطرته . أما الجيوش المصرية



فانها استمرت فى مقاتلة الأعداء واستولت على الطائف، غير أن «سعود الثانى» عندما رأى ماحل به من الهزائم أخذ يستجمع قواه ويشحذ همم أنصاره حتى كانت موقعة «طربه» شرق الطائف بينه وبين المصريين، فدارت الدائرة على القوات المصرية وبدأ سعود يهدد المواقع التى احتلها المصريون ومنها المدينة نفسها.

فلما رأى طوسون ماصارت اليه الأمور أخيرا أرسل إلى والده يطلب المدد .

حملة محمد على : لما وقف «محمدعلى» على مجرى الأحوال وسير القتال صمم على الذهاب بنفسه إلى بلاد العرب وتسلم القيادة العامة . وفى شهر أغسطس سنة ١٨١٣ كان على تمام الاستعداد للقيام بهذه المهمة فسافر عن طريق السويس الى جدة ، وكان وصوله مشجعاً للجيش وباعثا لروح الثقة فى ضباطه وجنوده . وهناك درس الحالة عن كثب ووضع الخطة التى عزم أن يسير عليها للتغلب على قوات أعدائه ، ثم قصد مكة فأدى فريضة الحج ، وبدأ أعماله باعتقاله الشريف غالب لما سمع عنه من عدم الثبات على مبدئه فى مناصرة المصريين وتذبذبه بين الفريقين المتقاتلين ، وأرسله إلى القاهرة ومن هناك أرسل إلى سالونيك حيث توفى بها سنة ١٨١٦

بعد ذلك أصدر محمد على أوامره إلى ابنه طوسون وإلى بعض ضباطه بمهاجمة قوات الوهابيين ، ولكن لم يكن لذلك نتيجة مرضية ، فأرسل محمدعلى يطلب المدد من مصر وأخذ يستعد لمقاتلة الوهابيين بنفسه . وبينما هو كذلك إذا بالموت يخلصه من خصمه العنيد الشديد المراس « سعود الثانى » فانه مات بالدرعية فى ابريل سنة ١٨١٤ . وكان من حسن حظ محمد على أن خلفه ابنه « عبد الله بن سعود » وكان رجلاضعيفا لين العريكة لايميل إلى القتال وكان أقل ذكاء وجرأة من أبيه . وقد خالف خطة سلفه فى القتال فقابل جيوش محمد على فى العراء ووقعت بين الفريقين موقعة هامة عند « بسل » « بين الطائف وتربه » ، وفى يناير سنة ١٨١٥ دارت الدائرة عليه . وبعد ذلك تقدمت الجيوش المصرية واحتلت عدة أماكن حصينة هامة . وعند ذلك بعث الوهابيون إلى « طوسون » يطلبون الصلح ، فعقد معهم هدنة لكى يتسنى له فى خلالها أن يتصل بوالده ليفاوضه فى الأمر .

وفى أثناء هذه الهدنة كانت قد وصلت الى محمد على وهو فى بلاد الحجاز أخبار مقلقة أثارت وساوسه ومخاوفه فقرر العودة الى مصر حالا ، وأسل الى ابنه طوسون بذلك وترك له قوات كافية لمواصلة القتال. أما هذه الأخبار فهى

أولا خبر مؤامرة قيل إن « لطيف باشا »(وهو الضابط الذى كان قد أرسله محمد على إلى الباب العالى يحمل البشرى بانتصاراته على الوهابيين) كان يدبرها لاغتيال محمد على وعزل أسرته من الولاية والاستئثار بالعرش لنفسه . وسواء أكانت هذه المؤامرة حقيقية أم خيالية فان «محمد لاظ أوغلى» نائب محمدعلى فى مصر إذ ذاك أمر بالقبض عليه ومحاكمته ، وحوكم بالفعل وأعدم . وأما الخبر الثانى فهو الخاص بفرار نابليون من جزيرة « إلبا » فى ذلك العهد ورجوعه الى فرنسا وقيام النزاع والحروب بينه وبين الدول الأوربية الأخرى، فان هذا الخبر أزعج محمد على خوفا على مركزه فى مصر ، لأنه اعتقد أن الارتباكات الدولية قد تؤدى الى تفكير احدى الدول فى احتلال مصر والاستيلاء عليها كما حدث منذ عهد قريب ، ولهذا آثر أن يكون موجودا بنفسه فى وسط البلاد فى مثل هذه الظروف العصيبة والأعاصير السياسية الجائحة ، حتى يدافع عن بلاده ويقبض على ناصية الأمور فيها ويشرف على تطور الحوادث .

لهذا عاد محمد على مسرعا إلى مصر عن طريق القصير فقنا ووصل القاهرة فى يوم ١٨ يونية سنة ١٨١٥ وهو اليوم الذى حدثت فيه موقعة « ووترلو » (Wnterloo)

وبعد وصوله بقليل هم بتنفيذ الفكرة التى طالما خامرته ، وهى تنظيم جيشه على أحدث الطرق الحربية على النسق الأوربى ، فأبى عليه الجند ذلك وهبوا لمقاومته حتى اضطر أن يتنازل مؤقتا عن فكرته . ولكن خبر هذا العصيان البسيط وصل إلى طوسون مبالغا فيه إلى حد أنه عاد إلى مصر فى الحال تاركا مسألة الوهابيين معلقة ، ولكنه لم يلبث أن أصيب بمرض لم يمهله أكثر من عشرة ساعات قيل لانهماكه فى الملذات ، ومات فى سبتمبر سنة ١٨١٦ مبكيا عليه من الجميع .

حملة ابراهيم : لم يشأ محمد على أن يبقى ببلاد العرب أثرا لقوة الوهابيين ونفوذهم ، ولهذا شدد فى شروط الصلح فلم يقبل « عبد الله » كل

الشروط المعروضة ، ولهذا بدأ فى مهاجمة القوات المصرية من جديد . أما محمد على فانه أخذ فى إعداد حملة جديدة للقضاء عليهم وبسط نفوذ مصر فى بلاد العرب وأسند رياستها إلى ابنه « ابراهيم باشا » ، فسار ابراهيم بالحملة فى سبتمبر عام ١٨١٦ عن طريق قنا والقصير ثم إلى ينبع فالمدينة التى عزم أن يتخذها قاعدة لحركاته الحربية .

تقدم ابراهيم بقواته لملاقاة الوهابيين ، ولكن لم يصادفه النصر فى أول أمره ، فانه حاصر « الريس » وكانت منيعة حصينة فاستعصى عليه فتحها غير أن هذا لم يفت فى عضده بل تركها إلى غيرها فلاقى نجاحا كبيرا ولم يلبث ان عاد فاستولى عليها وأخذ فى إخضاع المدن والقرى التى كانت فى طريقه إلى « الدرعية » عاصمة الوهابيين حتى تمكن من حصارها فى ابريل سنة ١٨١٨ وهى تبعد عن المدينة بنحو أربعمائة ميل . ومكث ابراهيم عدة أشهر يحاصر هذه المدينة ولكنه كان مثال الشجاعة والثبات أمام العقبات التى كانت تعترضه . وانتهى الأمر باضطرار عبد الله إلى الخضوع وطلب الصلح ، فسلم المدينة



عبد الله يسلم نفسه الى ابراهيم

لابراهيم فى سبتمبر سنة ١٨١٨ ، كما أنه سلم نفسه اليه ، فأحسن ابراهيم

استقباله ثم أرسله إلى القاهرة حيث أكرم محمد على مثواه ثم أرسله إلى الاستانة حيث أمر السلطان باعدامه فقتل بعد قليل . أما الدرعية فان ابراهيم رأى فى بقائها أثراً ورمزا لقوة الوهابيين البائدة ، فأمر بتخريبها حتى لاتبقى ملجأ حصينا لأعدائه وتركها أثراً بعد عين ، ثم أقام ابراهيم ببلاد العرب بعد ذلك يبسط نفوذ مصر فى أنحائها ويثبت مركزه فيها . وفى أواخر عام ١٨١٩ عاد إلى مصر فبلغها فى أوائل ديسمبر واستقبل أفخم استقبال وأقيمت الزينات واستمرت الأفراح سبعة أيام متواليات .

نتائج الحروب الوهابية : (١) كان لنجاح محمد على فى هذه الحروب أثر كبير فى توطيد سلطته بمصر حيال الباب العالى ، فانه بالرغم من الحسد الذى أشعلته هذه الانتصارات فى صدر السلطان ورجال الدولة اضطر السلطان إلى إظهار رضائه التام عن محمد على ، كما أنه بدأ فى نفس الوقت يهابه ويخشى قوته، فلم يكن من المنتظر إذاً أن يفكر فى خلعه .

(٢) اتساع نفوذ مصر فقد بقيت الجنود المصرية ببلاد العرب بعد هذه الحروب تسيطر على معظم أجزائها حتى امتدت سلطتها إلى شاطىء الخليج الفارسى . وقد كان فى إسناد السلطان ولايتى جدة ومكة إلى ابراهيم أثر كبير فى توطيد سلطة مصر فى تلك الجهات .

(٣) هيأت هذه الحروب الفرصة لتكوين أسطول مصرى كان النواة لعظمة مصر البحرية فى المستقبل كما أنها ساعدت على تكوين قوى برية كبيرة .

(٤) اضطرت ظروف هذه الحروب محمد على أن يفكر فى التخلص من المماليك حتى كانت مذبحة القلعة التى فيها تخلص من هذه الفئة الضالة التى عرقلت سبيل الاصلاح فى مصر عدة قرون .

(٥) كانت فرصة للتخلص من جزء كبير من جنوده الأرناؤوط فى حروب استفاد من نجاحه فيها ، فكأنما كان يضرب عصفورين بحجر واحد،

إذ أن هؤلاء الجنود كانوا يأبون إدخال أى إصلاح حديث فى الجيش وكثيرا ما تمردوا عليه وأرادوا الفتك به .

(٦) كان لنجاح محمد على فى هذه الحروب أثر كبير فى رفع منزلة مصر واسم أسرته فى العالم الاسلامى لأنه نجح فى فتح طريق الحج من جديد حيث فشل السلطان .

(٧) قضت هذه الحروب على نفوذ الوهابيين الحربى والسياسى وانتزعت البلاد من سيطرتهم .

(٨) أنفق محمد على فى سبيل هذه الحروب أموالا طائلة تحملت ثقل وطأتها مصر بدفع الضرائب المختلفة المرهقة حتى ضجرت النفوس واستاء الناس من سياسة محمد على المرهقة . ونرى فى الواقع أن الظروف اضطرته الى سلوك هذا السبيل الشائك للانفاق على حروب طويلة فى بلاد صحراوية جرداء لم يكن من المنتظر أن يجد فيها ثروة تعوض عليه ما كان ينفقه فى سبيل الاستيلاء عليها . هذا وإن السلطان لم يتقدم اليه بأية مساعدة مالية .

(٩) قيام علاقات تجارية بين بلاد العرب ومصر ففتحت بذلك أسواق تجارية جديدة فى وجه المصنوعات المصرية .

الفصل الثانى

فتح السودان

أسباب فتح السودان : لم يكد يفرغ محمد على من الحروب الوهابية حتى أخذ يفكر فى ميدان آخر يعود عليه انتصاره فيه بالمنافع الجمة ، فاتجهت أنظاره بطبيعة الحال نحو بلاد السودان ، وتجمعت أمامه أسباب عدة برزت فى نظره فتح هذه البلاد . واليك أهم هذه الأسباب :

(١) تخلص محمد على من جزء كبير من المماليك فى مذبحة القلعة وذيولها غير أن عددا كبيرا منهم فر الى الجنوب وعبر الحدود المصرية وأقام فى بلاد

«دنقله» ، وهناك أقاموا المعاقل والحصون وأصبحوا مصدر شر وقلق لدولة محمد على بمصر ، وحاول كثيرا أن يصالحهم فلم يفلح فرأى أنه بتوجيه حملة إلى تلك البلاد يتسنى له إبادة البقية الباقية من هذه الطائفة المستبدة.

(٢) أعطت الحروب الوهابية فرصة لمحمد على ليتخلص من جزء كبير من جنود الالبانيين ، ولكن هذه الحروب انتهت ولم تنته شرورهم ، فقد بقى لديه عدد كبير منهم وهؤلاء كانوا معارضين أشد المعارضة فى إدخال النظم الحديثة فى الجيش سواء أكانوا جنداً أم ضباطا . ولهذا رأى أن يتخلص منهم بارسالهم إلى ميدان جديد يجنى منه النفع ويلقون فيه الهلاك .

(٣) رأى محمد على أن مصر بلاد زراعية تعتمد فى خصبها وثرائها على النيل ، ورأى أنها مع ذلك لاتشغل إلا جزءه الأدنى ولا تسيطر على منابعه وروافده ، فرأى أنه لضمان ورود المياه الكافية للرى والزرع يجب على القوة الحاكمة فى مصر أن تبسط نفوذها على بقية أجزاء النهر بعد أن تعمل على كشف منابعه ومصادر مياهه ، ولهذا فكر فى القيام بهذه الحملة لكى يكشف منابع النيل وروافده ويسيطر عليها .

(٤) رغبة محمد على فى تجنيد السودانيين لأنهم حسب اعتقاده إذ ذاك كانوا أقوى على احتمال الشدائد .

(٥) تكاثرت الاشاعات عن وجود كميات كبيرة من الذهب فى بلاد السودان فشجعت هذه الاشاعات محمد على على إرسال حملة عله يعثر على الكثير من هذا المعدن فيعوض عليه ما خسره فى حروبه .

(٦) كان محمد على يطمع فى إعادة فتح سبل التجارة بين السودان ومصر وبذلك تجنى الخزانة أموالاطائلة من الضرائب والمكوس التى تفرض على هذه التجارة فتبقى مورداً ثابتا من موارد خزانته .

استعدادات محمد على : أخذ محمدعلى يعد العدة الكافية لانفاذ الحملة ، ولكنه رأى قبل أن يسير جيشه لهذه الغاية أن يستولى على «واحة سيوه» حتى يأمن على حدوده الغربية وحتى لاتكون مصدر شرله وشوكة فى جنبه ، فبعث

اليها بحملة صغيرة استولت عليها فى فبراير سنة ١٨٢٠ دون كبير مقاومة ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الواحة جزءا من مصر .

أما الحملة فقد تم إعدادها فى خلال ذلك، ولم يحل شهر يوليه سنة ١٨٢٠ حتى سارت الحملة من القاهرة جنوبا وأخذت تتجمع قواها فى أسوان وقد أسندت قيادة الحملة إلى اسماعيل باشا ثالث أنجال محمد على ، وصحب الحملة بعض العلماء الفرنسيين لكى يساعدوها بنتائج أبحاثهم ومعلوماتهم، وكان أشهرهم المسيو « كايو » (Caillaud) .

الحملة : عبرت الحملة الحدود المصرية وهى على تمام الاستعداد . ولم يكن خبر وصولها إلى دنقله يصل الى آذان المماليك حتى اضطربوا له وانقسموا فريقين، فريق سلم أمره إلى الجيش المصرى صاغراً وفريق استعد للمقاومة . ولكن الجيوش المصرية شتتت شملهم وأنزلت بهم الهزائم ، ففروا إلى كردفان وغيرها من جهات السودان فكان هذا آخر أمرهم فى التاريخ .

تقدمت الحملة بعد ذلك جنوبا ولم يلق الجيش مقاومة تذكر فى طريقه حتى وصل مدينة « كورتى » ، وهناك تصادم مع قوة القبائل المعروفة بعرب « الشائقية » فقاوموه مقاومة عنيفة ولكنه تمكن فى النهاية من إنزال الهزيمة بهم . ثم تقدم نحو « بربر » و « شندى » واستولى عليها بدون مقاومة . ويمم اسماعيل بعد ذلك وجهه نحو الجنوب حتى وصل إلى ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق . وهناك سار الشطر الثانى حتى وصل مدينة « سنار » وهى عاصمة الدولة المعروفة « بالدولة الزرقاء » وكانت فى الماضى دولة قوية لها نفوذ عظيم ، غير أنه أصابها الضعف والانحلال فى أواخر القرن الثامن عشر ، فلما جاء اسماعيل شهد نزاعا قائما بخصوص الملك بين سلطانها « بادى » وأخيه فانضم الى السلطان وساعده على تثبيت عرشه ، فاعترف « بادى » بسلطان محمد على ونفوذه وقبل أن يحكم البلاد باسمه . أما اسماعيل فأنه أخذ يجمع العبيد من تلك الأصقاع وأرسل آلافا منهم الى أسوان حيث أعدت لهم المعدات لتدريبهم على النظم الحربية الحديثة .

وكان «محمد على» قد أرسل جيشاً آخر بقيادة صهره «محمد بك الدفتردار»

لفتح كردفان وكانت تابعــة اسمياً لسلطان دارفور . وقد نجح هذا الجيش فى مهمته نجاحا تاما إذ انتصر على قوى القبـائل القاطنة هناك عنـد « بارا » ثم استولى على « الأبيض » وضم كل الأقليم الى مصر .

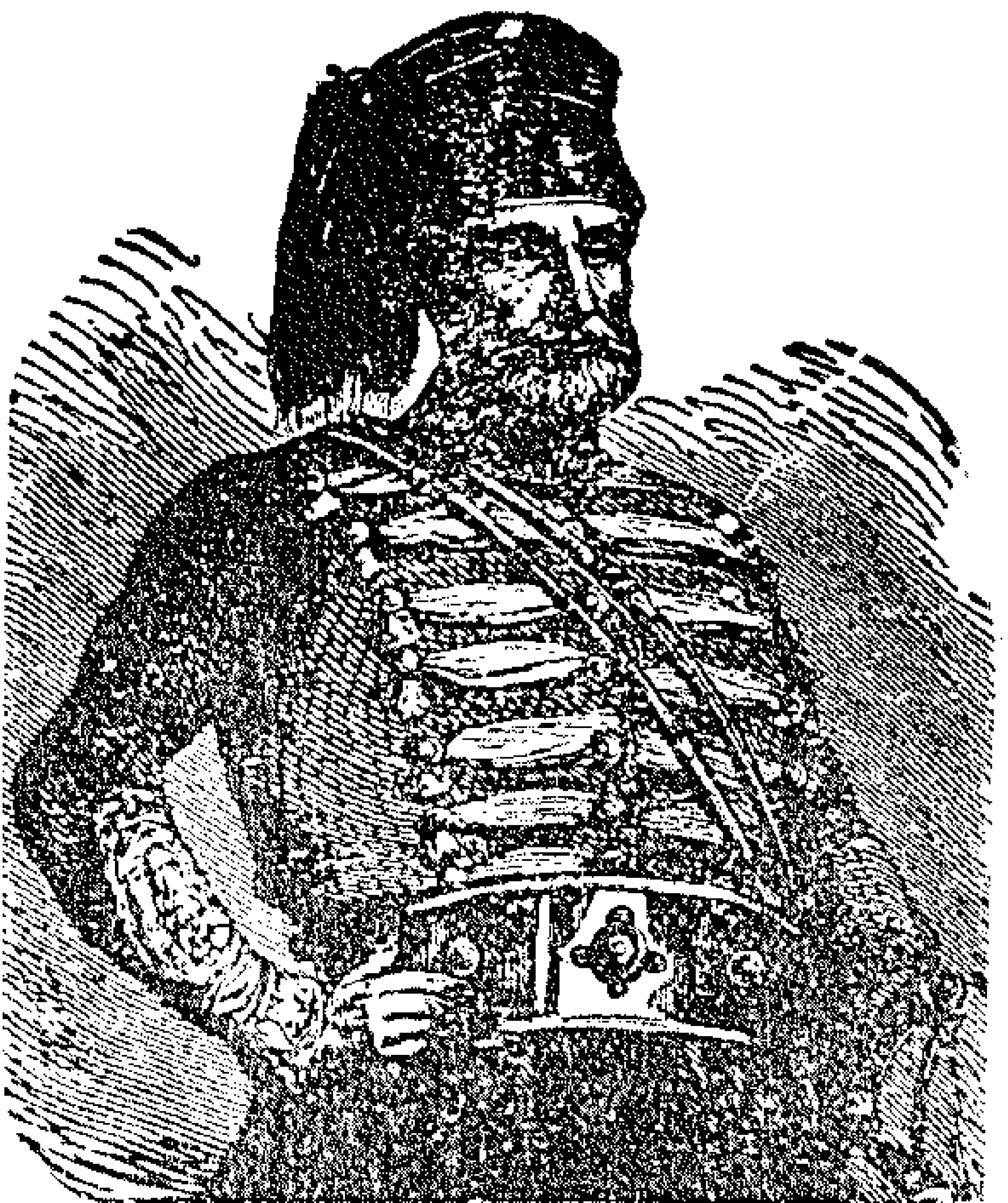
هكذا انتصرت جيوش مصر فى أصقاع السودان غير أنها وجدت عدوا عنيداً فى تلك الأمراض والأوبئة التى أخذت تفتـك برجال الجيش ولم يكن لديهم من المأكل والملبس مايقيهم شر هذه الغائلة ، بل لم يصحب الجيش العدد الـكافى من الاطباء ولم يكن لديهم الأدوية اللازمة . ولهذا تفشت الأمراض فى الجيش فأخذت تفترهم رجاله وتسرب اليأس إلى قلوبهم وأخذت الاشاعات تنتشر عن سوء حالته حتى ثارت بعض القبـائل على القوى المصـرية فى بعض المدن والقرى وقتلوا بعض جنودها وضباطها .

بازاء هذه الحالة السيئة أرسل اسماعيل يستنجد أباه ويطلعه على مجرى الأحوال، فهب محمد على من ساعته وأعد جيشا كبيراً أرسله لنجدة ابنه تحت قيادة ابراهيم باشا . فلما وصل المدد سر اسماعيل سروراً كبيرا واتجه نحو مصب النيل الأزرق حيث قابل أخاه عند ملتقى النيلين. وهناك اتفقا على تقسيم العمل والجيش معا ، فكان على اسماعيل أن يزحف إلى أعالى النيل الأزرق بقدر الاستطاعة ، ويزحف ابراهيم إلى أعالى النيل الأبيض حتى يكشف منابعه . وقام الأخـوان بتنفيذ الخطة التى رسماها ، فوصل اسماعيل بجيشه إلى حدود الحبشة ، وأخذ ينقب عن الذهب فى تلك الجهات بمعاونة مسيو « كايو » ثم قفل راجعا بعد قليل إلى « سنار » وكتب الى ابيه يستأذنه فى الرجوع الى مصر . أما ابراهيم فلم يوفق الى تنفيذ خطته لانه أصيب بمرض لم يمكنه معه الاستمرار فى فتوحه فعاد الى مصر بعد أن وصل الى تلال « دنـكا » قرب مصب نهر سوباط .

ولـكن شاءت الظروف السيئة ان لايعود اسماعيل الى ابيه ، فانه وهو فى طريقه الى مصر أهان « نمرا » ملك شنـدى إهانة عظيمة ، فحنق هذا عليـه وصمم على الانتقام منه ، فدعاه إلى وليمة فاخرة أعدها له ولـكبار أتباعه، ولبى الجميع الدعوة دون علم بمـا بيته لهم القدر . وبينما هم فى ضيافته أمر « نمر »



اسوان
ش ١
مصر
الحدود الحالية
وادي حلفا
ش ٢
صحراء النوبة
ش ٣
الحدود الحقيقية
دنقله
كورتي
بربر
صحراء بيوضة
شندي
ام درمان
الخرطوم
واد مدني
باره
الابيض
سنار
كردفان
دارفور
فازوغلي
النيل الازرق
الحبشه
فاشوده
بحر الغزال
الدنكا
لادو
البحر الاحمر
فتح السودان
١٨٢٠–١٨٢٢م
الخرطوم بناها المصريون بعد فتح السودان



ابراهيم باشا
بملابسه العسكرية



سليمان باشا الفرنساوى



ابراهيم باشا

أتباعه بجمع أكداس من الحطب وكميات من التبن فكدسوها حول النزل ؛ ثم أمر باشعال النار فيها فالتهمت كل ما كان حولها ووقف رجال مسلحون يمنعون الفريسة من الهرب ، فاحترق الجميع ومن بينهم اسماعيل . وقد كان لهذا الخبر أسوأ الأثر فى نفس محمد على وصهره الدفتر دار الذى أقسم أن ينتقم لمقتله أشد الانتقام . وبالفعل توجه بجيشه إلى جهة « شندى » فأحرق المدينة وقتل مالا يقل عن عشرين ألف نفس من أهلها ، ولكنه لم يظفر بقتل « نمر » لأنه فر هاربا . وبعد أن نفذ وعيده ، قام بانشاء مدينة الخرطوم سنة ١٨٢٣ وجعلها حاضرة بلاد السودان .

نتائج الحملة : نرى مما تقدم أن الحملة لم تحقق كل الأغراض التى أرسلت من أجلها ؛ ولو أنها ضمت أملاكا واسعة إلى مصر وفتحت أسواقا جديدة لتجارتها وأعطت فرصة لابادة البقية الباقية من المماليك وإفناء عدد كبير من الجنود الألبانيين ، فلم يستطع محمدعلى أن يحصل على الذهب الوفير الذى كان يمنى به نفسه ، إذ وجد أن نفقات استخراجه تربو على قيمة المستخرج منه ، وفشلت فى النهاية فكرة تجنيد السودانيين ، كما أن طرق القوافل التى نجح فى إعادتها أولا لم تأت بالثمر المطلوب لكثرة ما كان يفرض عليها من الضرائب على الحدود المصرية . ولا ننسى أن نذكر أن ازدياد الرابطة بين مصر والسودان كان سببا فى ازدياد تجارة الرقيق زيادة كبيرة مما أدى إلى تدخل انجلترا فى الأمر حتى أن « محمدعلى » نفسه اضطر الى اصدار الأوامر بمنع هذه التجارة المنافية للانسانية ارضاء لانجلترا ؛ ولكن بالرغم من ذلك بقيت هذه التجارة منتشرة الى زمن ليس ببعيد .

الفصل الثالث

اصلاحات محمد علي في مصر

تمهيد : قام «محمد على» بعدة إصلاحات عظيمة الشأن جليلة الفائدة واسعة النطاق كانت أساسا لتقدم البلاد وطريقا لتحسينها . ولا بدع إذا عد محمد على منشيء مصر الحديثة ، فان مصر فى عهد المماليك لم تخرج عن كونها كانت دولة فى العصور الوسطى فى جميع مناحى الحياة ، فلما جاءت الحملة الفرنسية أخذت تهدم ما وجدت من صروح بالية ، إلا أن عصر تلك الحملة لم يطل ، فلم تكن المدة التى أقامتها كافية لتنظيف الأرض تماما وإقامة صروح جديدة تتفق مع روح العصر الحديث . وقد وقعت هذه المهمة على عاتق «محمد على» فقام بها خير قيام وانتقل بمصر شوطا كبيراً فى سبيل المدنية ، ولذلك نستطيع أن نعتبر عصر الحملة كقنطرة انتقلت عليها مصر من العصور الوسطى الى الحديثة . ومن هنا نعرف أن مهمة « محمد على » فى الاصلاح كانت مهمة وعرة شاقة .

رأى « محمد على » أن آماله لا تتحقق إلا إذا استندت إلى قوة ثابتة هى قوة الجيش والأسطول ، فانه كان يعلم تمام العلم أنه مبغوض من السلطان وأن مركزه من هذه الوجهة مزعزع الأركان ، وأنه لم يبق على عرشه إلا نظرا لضعف الدولة واعتقاد السلطان أنه أضعف من أن ينزله عن ملكه . فما دام الباب العالى لا يفهم إلا لغة القوة عول « محمد على » على إيجاد هذه القوة ، فبذل جهده فى تكوين جيش وأسطول يستطيعان أن يردا عنه عادية الأعداء ، ولكن هذين يحتاجان إلى عدة أمور ، منها الضباط والأطباء والمستشفيات والملابس والذخائر والمعدات الحربية وما شاكل ذلك . وهذه بدورها تحتاج إلى إنشاء المدارس على اختلاف درجاتها وأنواعها وإلى إنشاء المصانع والمعامل وهلم جرا . ولكن هذه لا تقوم إلا بقوة المال . إذاً كان لا بد له من المال ، وكان لا بد له أن يحصل على هذا المال من مصر . ومصر المفلسة المتأخرة لا تستطيع أن تمد له يداً إذا

بقيت على حالتها التى كانت عليها . إذاً كان لا بد من إدخال عدة إصلاحات تنمى ثروة القطر وتبقيها مصدراً دائماً للخزينة . ففكر فى الاصلاح ، وعمل بكل قوته على القيام باصلاحات عدة فى سبيل غايته ، فتناولت جهوده الزراعة والصناعة والتجارة .

الاصلاحات الادارية : نجح «محمد على» فى إيجاد نظام للحكم فى مصر بعد أن سادت فيها الفوضى واضطرب حبل الأمن ، فأنشأ المجالس والدواوين لتساعده فى الحكم ولو أنه لم تكن لها أية سيطرة على إرادته ، بل كانت كلها مجالس استشارية لاتقيد شيئاً من سلطته ، فبقى هو الحاكم المطلق المصرف للأمور طول مدة حكمه .

ولما كان يميل إلى مشاورة مستشاريه فى الأمور قبل تنفيذها أنشأ «الديوان العالى» ، وجعل مقره القلعة ، وكان يرأسه الوالى أو الكتخدا أى نائبه . وقد أنشأ كذلك ديوانا خاصاً لكل فرع من فروع الحكومة ينم اسمه عن اختصاصه ، فكان هناك ديوان المدارس وديوان التجارة وديوان دار الصناعة وديوان البحرية وديوان الحربية ، وكانت هذه تعتبر كفروع للديوان العالى .

وبجانب هذه المجالس الحكومية أنشأ «مجلس المشورة» وكان يختار أعضاءه بنفسه من كبار رجال الحكومة والأعيان والعلماء . وكان ينظر فى شئون البلاد الهامة برياسة ابراهيم باشا ، وأسسه سنة ١٨٢٩ ، ولكنه لم يبق طويلا . وأنشأ كذلك المجلس «الخصوصى» وهو بمثابة مجلس الوزراء الآن ، وكان ينظر فى شئون الحكومة الكبرى وإصدار القوانين والتعليمات لمصالح الحكومة .

وأمر محمد على بمسح أراضى القطر ثم قسمها سبع مديريات يحكم كلا منها مدير ، ثم قسم كل مديرية مراكز يحكم كلا منها مأمور ، وكل مركز نواحى يرأس كلا منها شيخ البلد ، وكان يساعده فى عمله «الخولى» لمسح الأطيان «والصراف» لجمع الأموال الأميرية «والشاهد» وهو المعروف الآن بالمأذون ، وجعلت كل من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس محافظة .

الاصلاحات الزراعية : إن أولى الأمور الجديرة بعناية الحاكم فى مصر هى الزراعة لأنها مصدر ثروة البلاد وقوام حياة سكانها ، ولهذا كانت الزراعة أول ما نال قسطا وفيراً من إصلاحات محمد على ومجهوداته ، فكانت أول خطوة هامة فى هذا السبيل أن جعل نفسه المالك لجميع الأراضى المصرية تقريباً والمشرف على زراعتها ؛ فعمل على نزع ملكية الأراضى من أيدى أصحابها بحجة أنه نائب الخليفة المعتبر بحكم الفتح الاسلامى القديم مالك الأرض ، فاستولى على أراضى المماليك فى الوجه البحرى بعد أن طردهم إلى الوجه القبلى عام ١٨٠٧ . أما الأراضى الموقوفة التى كانت تحت رعاية المشايخ فانه لم يتعرض لمبدأ الوقف وإنما حل هو محل العلماء فى نظارته ، وعارضه هؤلاء معارضة شديدة دون جدوى . أما الأراضى التى كانت فى أيدى عامة أفراد الأمة فانه طالب أصحابها بتقديم ما لديهم من حجج تثبت ملكيتهم ، ولما أبرزوها أظهر بطلان أكثرها ووعد البعض باعطائهم تعويضاً ماليا عن أرضهم ثم أحرق جميع الوثائق والحجج الخاصة بهذا الشأن . أما الالتزام فانه قرر الغاءه وأعطى الملتزمين راتبا سنويا تعويضا لهم .

وأمر محمد على مديرى البلاد بمسح الأراضى التابعة لكل منهم وتعيين مقدار الأفدنة الخاصة بكل قرية ، ثم أمر بتوزيع الأراضى على الفلاحين بنسبة تتراوح بين ثلاثة أفدنة وخمسة للفلاح يقوم بحرثها وزرعها والعناية بها والاستفادة بخيراتها نظير دفع الأموال الأميرية المطلوبة ، فان الفلاح يبقى حراً فى استثمار أرضه ويرثها عنه أولاده وأحفاده مادام قادراً على سداد الخراج وإلا طرد من الأرض . ولذلك كان الفلاح محروما من حق امتلاك الأراضى وبقى كذلك حتى أيام سعيد باشا .

وكان محمد على يقسم الأراضى مناطق يخصص كل منطقة منها لزراعة محصول خاص، وفى النهاية كانت تجمع المحصولات وتوضع فى مخازن (شون) الحكومة ، ثم يأتى عمالها ويقدرون أثمان كل نوع من المحصولات ، ويؤخذ جزء نظير الضرائب المطلوبة وتشترى الحكومة الباقى فتستعمل بعضه فى مصانعها

وتبيع الباقى إلى التجار الأجانب ، وبهذا احتكر محمد على التجارة فأصبح التاجر الوحيد ، وجنى من هذه الطريقة أموالا طائلة مكنته من القيام باصلاحاته العظيمة وحروبه الكثيرة .

وكان لهذه الخطة التى جرى عليها « محمد على » مزايا كبيرة إذ أمكنه أن يدخل عدة تحسينات فى طرق الزراعة ، وكان باستطاعته أن يشترى الآلات الحديثة لاستعمالها وأن يزود الفلاح بما كان فى حاجة إليه من ماء أو مواش أو إرشادات . كذلك أمكن محمد على أن يدخل محصولات جديدة فى مصر ما كان فى استطاعة الفلاح لو ترك لنفسه أن يفكر فى الحصول عليها أو زراعتها . وأهم هذه القطن مصدر ثروة البلاد اليوم ، فقد أشار بزراعته « جيمل » (Jumel) عام ١٨٢٠ ، وهو نساج فرنسى كان فى خدمة الحكومة المصرية وقتئذ، وكان قد قام بعدة تجارب فى زراعته فنجحت نجاحا باهرا . وكان القطن يزرع فى مصر قبل عصر محمد على ولكنه كان من نوع ردىء ، أما محمد على فانه جلب بذوره أولا من الهند ثم جلب أجود أنواع البذور من أمريكا. وقد أدخل كذلك زراعة القنب والنيلة والخشخاش والغابات ثم زراعة الحدائق وشجر التوت .

ولكن من وجهة أخرى نرى أن الفلاح لم يستفد فى ذلك الوقت من تلك الاصلاحات فائدة مباشرة ، لأن عمال الحكومة كانوا يغبنونه، فكانوا يستعملون موازين مغشوشة ثم يبخسون ثمن المحصولات، ومع ذلك فكان الفلاح لا يتسلم قيمة محصوله نقدا بل كان فى معظم الأحيان يرغم على استبدالها أو معظمها بمصنوعات معامل الحكومة. فنرى من ذلك أن الفلاح لم يستفد شخصيا من خطة « محمد على » هذه وإن كانت مصر نفسها قد استفادت كثيرا، كما استفاد محمد على نفسه أكبر الفوائد. وكان من نتائج إصلاحاته أن ازدادت مساحة الأراضى المزروعة حتى أصبحت فى سنة ١٨٤٠ ما يقرب من ضعف ما كانت عليه سنة ١٨٢١ . وقد ساعد على ذلك ما كان يمنحه محمد على من الأراضى البور الواسعة لكبار رجال الجيش والحكومة والأعيان لكى يتعهدوها بالاصلاح نظير استثمارها معفاة من الضرائب، وبعد مضى زمن وجيز أعطاها لهم ملكا خاصا لكى يثابروا على إصلاحها وتحسينها وحفظ

ما تعرف «بالأبعاديات» وسميت كذلك لبعدها عن الأماكن المسكونة المنزرعة.

وكانت الأرض مصدر ثروة أخرى لمحمد على إذ فرض الضرائب على جميع الأراضى الزراعية ما عدا الأبعاديات والأراضى الموقوفة على أعمال الخير وكان مقدار الضريبة على الفدان يتفاوت ما بين خمسين قرشا وخمسة قروش حسب جودة الأطيان ورداءتها ولو أن هذه القيمة كانت قابلة للتغيير.

ومن العوامل التى أدت إلى ترقية الزراعة وازدياد مساحة الأراضى المزروعة ما قام به محمد على من حفر الترع الكثيرة وإقامة الجسور والقناطر. ومن أكبر هذه الترع شأنا «ترعة المحمودية» نسبة إلى السلطان محمود الثانى، وهى تخرج من فرع رشيد قرب «العطف» وتجرى فى أراضى مديرية البحيرة حتى تصل إلى الاسكندرية، واستخدم «محمد على» الألوف من العمال لحفر هذه الترعة عام ١٨١٩ بطريق السخرة حتى تمت فى وقت قصير. وبجانب فائدتها التجارية الكبيرة وأهميتها فى تقدم الأسكندرية فى الثروة والعمران كانت سببا فى إصلاح مساحات واسعة من الأراضى التى تخترقها مما قوى حركة العمران فى تلك الجهات.

وأخلد أعمال محمد على ذكرا كذلك إنشاء «القناطر الخيرية» عند رأس الدلتا ولو أن هذا المشروع الجليل لم يتم فى عهده، إلا أن له الفضل العظيم فى التفكير فيه والبدء بانشاء القناطر، فانه لما رأى أن الماء يقل فى النيل لدرجة كبيرة زمن التحاريق، وأن القطن الذى انتشرت زراعته فى الوجه البحرى ينمو ويروى فى فصل الصيف أخذ يفكر فى وسيلة لايصال المياه اللازمة للأراضى المنزرعة فى ذلك الفصل، فاقترح عليه «لينان بك» (Linant) «لينان باشا فيما بعد» إقامة قناطر على فرعى النيل قرب تفرعهما. وبدىء العمل فى هذا المشروع فى أواخر عام ١٨٣٣، ولكنه أوقف بعد قليل. وبقى كذلك حتى سنة ١٨٤٢ حينما استؤنف العمل من جديد تحت إشراف المسيو «موجيل» ولكن «محمد على» مات قبل أن يتم المشروع الذى تقلب فى أدوار كثيرة قبل أن يتم فى أواخر عهد سعيد عام ١٨٦١. وبعد أن تم بناء القناطر وجد أنها لم تأت بالنتيجة المطلوبة منها، وعلى ذلك أدخلت عليها عدة إصلاحات سنتكلم عنها فيما بعد.

وأما فائدة المشروع فواضحة للعيان لا يكاد يجهلها إنسان .

الاصلاحات الصناعية : كان محمد على يعتمد فى بداية الأمر على الدول الأجنبية فى شراء المصنوعات المختلفة ولوازم الجيش ومعدات الأسطول، ولكنه رأى أن يستغنى عن هذه الدول بانشاء المعامل والمصانع فى البلاد حتى يكون مسيطراً بنفسه على جميع الموارد التى يمد منها جيشه وأسطوله ، وحتى يظهر بمظهر المستقل عن غيره فى جميع شئونه. وقد أغراه على ذلك وجود المواد الخام بمصر، ورخص أجور العمال بها، فصمم على تنفيذ فكرته دون أن يكترث بالعقبات التى كانت تقوم فى سبيله من عدم وجود الفحم والحديد والآلات اللازمة للصناعة بمصر ، مع عدم وجود مايقوم مقامها فى البلاد إذ ذاك . يضاف إلى ذلك جهل العمال المصريين بهذا النوع الجديد من العمل مما اضطره إلى استخدام كثير من الأجانب فى مصانعه حتى يتم تدرب المصريين ليحلوا محلهم .

قام محمد على بتنفيذ هذه الفكرة فتناولت مجهوداته جميع مناحى الصناعة، فأقام الكثير من معامل الغزل والنسيج ، وأنشأ معامل الجوخ والطرابيش وكذلك معامل السكر ومعاصر الزيت ، وجلب الأغنام الجيدة الصوف من الخارج لتربيتها ، ولو أن الفكرة فشلت لعدم ملاءمة الجو لتلك الأغنام ، وكذلك زرع أشجار التوت بكميات وافرة وأحضر عدداً من الاخصائيين فى تربية دودة القز. هذا إلى المصانع الكثيرة التى كانت تقوم بصنع المعدات اللازمة للجيش والأسطول، فانتشرت المعامل والمصانع فى أنحاء القطر . ولكن مما يؤسف له أن المشروع أخفق فى النهاية عند ماضعف الدافع الأساسى إلى القيام به ، ولذلك نرى أن جانبا كبيراً من هذه المصانع أهمل شأنه فى المدة الأخيرة من أيامه حتى أضحى الكثير من المصانع خراباً . ومما يسترعى النظر أن المشروع لم يخفق نهائياً فى أيام «محمد على» ، وذلك لأنه كان يتولاه برعايته ، وكانت خزينة الحكومة تتحمل خسائره كما كان الوالى يجبر الفلاحين على استبدال حاصلاتهم بمصنوعات معامل الحكومة ، فبقيت هذه الحالة مابقيت الرغبة والدوافع ، وما كادت تضعف الرغبة وتنعدم الدوافع حتى بدأ صرح المشروع يتهدم أمام بانيه .

الاصلاحات التجارية : كان محمد على يحاول إيجاد مورد مال ثابت يعينه على تحقيق أغراضه ، فاحتكر حاصلات البلاد وأصبح التاجر الوحيد كما كان الزارع الوحيد والصانع الوحيد . ثم إن عنايته بالتجارة ورغبته فى الحصول على الأموال الطائلة دفعتاه إلى التفكير فى الاستفادة من مركز مصر الجغرافى العظيم وهى الواقعة فى ملتقى قارات ثلاث وحلقة اتصال هامة بين الشرق والغرب ، لأنه بالرغم من ذلك كانت التجارة قد كسدت فى مصر وموانى البحر الأبيض المتوسط عامة منذ أن تحول طريق التجارة إلى المحيط الأطلسى وهو السبيل إلى أمريكا والشرق الأقصى .

أما محمد على فانه كان شديد الرغبة فى العودة إلى طريق مصر لما كان ينتظره من أرباح طائلة للخزينة ، ولهذا عمل على نشر الأمن واستتباب النظام وتسهيل المواصلات للتجار والسياح والمسافرين ، فقضى على لصوص البحر وكبح جماح عربان الصحراء الشرقية ، ثم أنشأ طريقا للنقل بين السويس والقاهرة على ظهور الابل ، وأقام فى الطرق مبانى خاصه ليستريح فيها المسافرون . وكذلك حفر ترعة المحمودية عام ١٨١٩ فأصبحت السفن تستطيع أن تسير من الاسكندرية إلى القاهرة مباشرة وبالعكس ، وأمر كذلك بتحصيل المكوس مرة واحدة بعكس ما كان فى أيام المماليك من إرهاق التجار بالضرائب الثقيلة المتعددة.

لهذا فكر كثير من الانجليز فى أيام محمد على فى إعادة فتح هذا الطريق البرى القصير ، ولكنهم لم يوفقوا إلى غايتهم ، غير أن اهتمامهم بالأمر لم يتناقص ، حتى كتب النجاح لضابط انجليزى كان فى خدمة « شركة الهند البريطانية » وهو « توماس واجهورن » (Thomas Waghorn) ، وذلك أنه فكر فى هذا الموضوع وعرض آراءه على الشركة عام ١٨٢٣ ولكنها لم تأخذ بها ، فلم يثن هذا من همته واستمر يناضل لانفاذ فكرته نحوا من عشرين عاما ، وكان محمد على يساعده فى مجهوداته مساعدة جدية . وفى النهاية نجحت الفكرة بعد أن قاسى فى سبيلها الشدائد ، ففى أول اكتوبر سنة ١٨٤٥ أبحرت باخرة من عباى تحمل بريدا وقصدت السويس فوصلتها بعد تسعة عشر يوما ، ثم نقل البريد إلى الاسكندرية

ومنها إلى تريست ونهر الرين وبلجيكا فمدينة لندن ، ولم تستغرق هـذه الرحلة إلا شهرا واحدا . وأخذت أهمية هذا الطريق تزداد بالتدريج ، والتجارة تتحول إليه حتى رأى محمد على ضرورة إنشاء مصلحة خاصة بهذا الطريق البرى الذى لم يعد بالربح الوفير على الخزينة فقط بل كذلك على الأهلين الذين استفادوا ممـا كان يصرفه التجار والمسافرون من مصروفات ونقل وغذاء ومبيت وما شا كل ذلك .

ورأى محمد على أن ازدياد الحركة التجارية يتطلب اصلاح مرفأ الاسكندرية حتى تتناسب مع أهمية الطريق الجديد وحتى يجذب اليها التجار الأجانب تسهيلا لبيع حاصلات البلاد ، فعهد إلى «موجيل بك» بهذه المهمة فقام بها . وبالفعل بدأ التجار يتكاثرون ويتنافسون فى شراء الحاصلات ، كما أنها أصبحت صالحة لبناء السفن وهذا ماعمله محمد على عند ماأخذ فى تشييد أسطوله العظيم . وكان أهم أعوان محمد على فى المسائل التجارية والمالية «بغوص بك يوسف» ، وهو أرمنى كفء عينه محمد على على الادارة الخارجية والتجارة فأخلص فى خدمته .

الاصلاحات العلمية : كان لابد لمحمد على أن يعمل على نشر التعليم بين عـدد كبير من أفراد الأمة كان فى حاجة إلى خـدماتهم لتنفيذ إصلاحاته الواسعة وحروبه الكثيرة ، ولكنه لما هم بتحقيق هذه الغاية اعترضته عقبات كثيرة ، فلم تكن هذه المهمة سهلة فى بلاد ساد فيها الجهل وانطفأ سراج العلم عدة قرون ، فكان الآباء يمنعون أبناءهم من الذهاب إلى المدارس التى أنشأها «محمد على» رغما من قيامه بايوائهم وإطعامهم وكسوتهم ودفع رواتب شهرية لهم . وقـد بلغ إحجام الناس عن التعليم إلى حد اضطر معه الوالى أن يسوق التلاميذ أحيانا إلى دور العلم مكبلين بالسلاسل والأغلال .

ولكن بالرغم من كل الصعوبات التى اعترضته فى هذا السبيل نجح إلى حد كبير فى تعليم عدد وفير من أهل البلاد كانوا خير عون له فى تنفيذ مشروعاته العظيمة ، فأسس المـدارس على اختلاف درجاتها وأنواعها ، وكان من بينها مدارس ابتدائية وتجهيزية وخاصة . وأهم المدارس الخاصة مدرسة الطب التى

أسسها بأبى زعبل عام١٨٢٧ ، ويرجع الفضل فى إنشائها إلى الدكتور « كلوت بك» (Clot Bey) الفرنسى الذى كان فى خدمة الحكومة المصرية . وكان لهذه المدرسة فضل كبير فى التقدم الصحى فى البلاد وفى تخريج عدد كبير من الأطباء الذين التحقوا بالجيش . وقد أنشأ كذلك مدرسة للطب البيطرى وأخرى للهندسة ومدرسة لتحسين الزراعة العملية ومدرسة الألسن . ولم يقصر همه على التعليم فى هذه المدارس بل أرسل البعوث العلمية إلى أهم ممالك أوربا وبالأخص فرنسا لكى يتلقى شبان مصر العلوم الحديثة ويحذقونها عمليا وعلميا ، كما يقتبسون كل ماحسن من عادات البلاد التى يعيشون فيها حتى يستطيعوا أن يدخلوا هذه التحسينات إلى بلادهم عند عودتهم . وقد أرسل نحوا من أربعة وأربعين طالبا عام ١٨٢٦ وأخذ هذا العدد فى الازدياد حتى أصبح أكثر من مائة وعشرين طالبا فى سنة ١٨٤٢ . وقد أفاد هؤلاء الطلبة البلاد بما تعلموه وكانوا نعم الساعد لمحمد على فى أعماله .

واهتم محمدعلى كذلك بترجمة كثير من الكتب الأوربية الى اللغة العربية. وساعدت المطبعة الأميرية ببولاق على طبع عدد كبير منها ، كما أصدر « الوقائع الرسمية » عام ١٨٢٨ . وقد ساعده كثير من طلبة البعوث فى تنفيذ اصلاحاته العلمية نخص بالذكر منهم « أدهم بك» الذى كان رئيسا لديوان المعارف فى أيامه .

الاصلاحات الحربية (ا) الجيش : رأى «محمدعلى» ضرورة إيجاد جيش قوى يعتمد عليه فى تثبيت مركزه وتوسيع أملاكه ، كما أنه رأى ضرورة تنظيم هذا الجيش حسب الأنظمة الأوربية الحديثة .

فلما أتيح له أن يعتلى عرش البلاد بمساعدة جنده الألبانيين ، رأى أن هؤلاء الجند لايصلحون لتحقيق أغراضه بالطريقة التى يرومها ، وهم جند لم يتعودوا الخضوع والطاعة بل كانوا أقرب الى الفوضى منهم الى النظام. وكانوا ينظرون الى محمد على كواحد منهم لايفترق عنهم الا برتبته العسكرية. ولهذا كانوا أقرب إلى إطاعة أهوائهم منهم إلى إطاعة رؤسائهم . وقد رأينا

كيف أنهم ثاروا على أسلافه وكيف شقوا عصا الطاعة عليه عام ١٨٠٧ .

كان « محمد على » يعلم كل هذه النقائص الفاضحة فيهم ، ولكنه كان فى حاجة إليهم فى أول أمره وليس لديه قوة حربية أخرى يعتمد عليها فلم يشأ إغضابهم ، وإنما أخذ يتحين الفرص لادخال النظام الحديث فى الجيش ليقضى عليهم . وجاءت الحروب الوهابية فتخلص فيها من عدد كبير منهم ، وفى أغسطس سنة ١٨١٥ عزم على تنفيذ الفكرة التى اختمرت عنده من زمن ، فحاول أولا إقناع رؤساء الجند بأفضلية الأنظمة الحديثة وضرورتها وحضهم على قبول الفكرة ، غير أنهم أبوا إلا البقاء على القديم فأمر بتنفيذ فكرته على الرغم منهم ، ولكنهم تآمروا عليه وأرادوا قتله ولم ينجه منهم إلا اعتصامه بالقلعة . ولما فشلوا فى قتله انقضوا على بعض جهات المدينة يسلبون وينهبون ويقتلون ، ولكن « محمد على » تمكن بدهائه من ترضيتهم فأعطاهم المرتبات والمنح والهدايا وأظهر لهم أنه تنازل عن فكرته .

غير أن « محمد على » لم يكن بالرجل الذى يتراجع أمام العقبات أو ينصرف عن غرضه نهائيا أمام التهديدات ، ولهذا استمر مصراً على رأيه يتحين أنسب الفرص لتحقيق رغباته ، وقد جاءت هذه الفرصة بعد أن عاد ابنه ابراهيم منتصراً من بلاد العرب ، فقد صمم « محمد على » إذ ذاك على العمل ، وكان من حسن حظه أن وصل إلى مصر فى هذا الوقت ضابط فرنسى يدعى « سيف » (Séves) قدم نفسه لمحمد على بخطاب توصية ، فقبله فى خدمته ووجد فيه ضابطا قديراً وخادماً مخلصاً ، وعهد اليه بمهمة تكوين الجيش الجديد .

رأى « محمد على » أن القاهرة لا تصلح مركزا للمدرسة الجديدة وفيها كثير من العلماء يحرضون التلاميذ على عدم الانصياع إلى تعاليم الفرنجة ، وفيها كذلك كثير من الملاهى التى قد تصرفهم عن واجباتهم العسكرية ، كما يوجد بها عدد وفير من أعداء النظام الجديد . ولذلك اختاروا « اسوان » مقراً للمدرسة الحربية الأولى التى أنشئت بمصر ، فتوجه « سيف » اليها لمباشرة مهمته عام ١٨٢٠ ، كما توجه اليها نحو ألف من شبان المماليك أتباع محمد على وبعض رجاله

وهناك جو هادىء أخذ « سيف » يدرب تلاميذه على الأنظمة الحديثة ليكون منهم النواة الأولى للجيش ، فيعهد الى هؤلاء الضباط بعد تخرجهم تدريب الجند وإعدادهم . وقد أظهر « سيف » همة تشكر فى القيام بأعباء وظيفته ، وتمكن بفضل ذكائه وشجاعته من إجتذاب تلاميذه نحوه فأحبوه حباً جماً ، وعلى الأخص عندما أعلن إسلامه وسمى نفسه « سليمان » وأصبح يعرف بين الناس باسم « سليمان باشا الفرنساوى » . وقد نجح سليمان نجاحا كبيرا باعداده ضباطا أكفاء للجيش فى خلال ثلاث سنوات . أما هو فنال نصيبا كبيرا من عطف « محمد على » وحبه ووصل الى أعلى مراتب الجيش .

وليس الضباط وحدهم هم الجيش ، وإنما لابد من الجند فكان شغل محمد على الشاغل التفكير فى العنصر الذى يتكون منه جيشه الجديد. أما الألبانيون والأتراك فقد صمم نهائياً على عدم إستخدامهم فيه ، وأما المصريون فلم يشأ فى بداية الأمر أن يكون منهم جيشه خوفا من إنقاص الأيدى العاملة فى الزراعة واعتقادا منه أنهم لايصلحون للجندية وقد مضت عليهم القرون وهم مرتبطون بالأرض وفلاحتها يتحملون كل ظلم وضيم بعيدين عن الجيوش وأعمال الحرب وميادين القتال ، ولذلك صمم على أن يستورد عددا كبيرا من السودانيين لهذه الغاية ، وذلك لاعتقاده فى شجاعتهم وصبرهم على المصاعب وتحملهم آلام القتال.

وقد حدث بالفعل أن استورد نحوا من ثلاثين ألف رجل من السودان وأخذ الضباط يقومون بتمرينهم على الأعمال العسكرية ببلدة « بنى عدى » قرب منفلوط . ولم تأت سنة ١٨٢٤ حتى شهدت مصر جيشا منظما كامل العدة يستطيع خوض غمار القتال دفاعا عن حاكم البلاد وأبنائها ، غير أن التجارب دلت على أن السودانيين لم يقووا على احتمال المتاعب بعيدا عن بلادهم ، كما لم يستطيعوا مقاومة البرد فمات منهم عدد كبير جعل « محمد على » يغير فكره نحو تجنيدهم ويلجأ الى تجنيد المصريين ملجئه الأخير . وبالرغم من شدة كراهية المصريين للجندية وفرارهم إلى بلاد العرب وسوريا ، وتشويه أنفسهم تخلصا منها ، استمر محمد على فى التجنيد منهم حتى أنه كان يقود الكثيرين

إلى ثكنات الجيش فى السلاسل والأغلال . ولكن هذا الكره الشديد أخذ يقل بالتدريج ، لما رأى الناس أناقة الملبس العسكرى ، وبروز شخصية الجندى ورغد عيشه بالنسبة لبقية الفلاحين . وقد أظهر المصرى شجاعة وهمة فى الحرب وحبا للنظام وطاعة للرؤساء حتى أصبح الجيش المصرى من أحسن جيوش العالم نظاما وكفاية ورجالا .

ولم يسرع محمد على فى زيادة الجيش شأنه فى إصلاحاته الأخرى ، وإنما كان يزيده زيادة تدريجية ، فمن ٢٥٠٠٠ فى عام ١٨٢٣ ، بلغ ٩٠٠٠٠ فى عام ١٨٢٦ و ١٥٠٠٠٠ سنة ١٨٣٢ . وأخذ فى الزيادة حتى وصل ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ ، وهذا عدد كبير جدا بالنسبة لعدد سكان مصر فى ذلك الوقت الذى لم يكن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة .

واتباعا لنظام الجيوش الأوربية ، أنشأ محمد على مدرسة للعساكر المشاة وأخرى للفرسان بالجيزة ، وغيرها للمدفعية فى طره ، ثم مدرسة للموسيقى العسكرية ، وأخرى لأركان الحرب وكانوا يتعلمون فيها اللغات والرسم والرياضة والهندسة بجانب الأعمال العسكرية . ولكى يغذى الجيش من مصر أنشأ دار صناعة بالقلعة حيث كانت تصنع المدافع والبنادق والذخيرة وجميع المعدات اللازمة . والواقع ان الجيش كان الدافع الأول لاصلاحات « محمد على » الجمة .

وقد كان لتكوين الجيش المصرى أثر كبير فى داخل مصر وخارجها ، أما فى خارجها فقد كان عماد « محمد على » فى حروبه المتعددة التى أحرز فيها النصر ورفع اسم مصر عاليا بين الأمم ، وبهذا الجيش استطاع « محمد على » أن يوسع بالفعل أملاك مصر ويكون امبراطورية مترامية الأطراف . أما فى الداخل فقد كفى البلاد شر تلك الفئات الطاغية التى كانت تتكون منها جيوش « محمد على » الأولى ، تلك الجيوش التى لم يكن همها غير النهب والسلب والقتل . وقد كان تكوين هذا الجيش وما أحرزه من انتصارات فى ميدان القتال سببا فى تنبيه العقول إلى كفاية المصرى والثقة به ، وتحريك روح

وطنية فى أفراد الشعب ، روح الافتخار بأبناء مصر وعظمتها . ولا ننسى أن انخراط الفلاح فى سلك الجندية وما يقتضيه هذا من أنفة ونظام وأناقة قد خرج به من حياة الضعف والاستكانة التى كان يحياها فى قريته إلى حياة العزة والشجاعة التى أخذ يألفها فى ثكنات الجيش وميادين القتال .

(ب) الأسطول : وضعت النواة الأولى للبحرية المصرية فى عصر محمد على أيام الحروب الوهابية ، إذ اضطرته هذه الحروب الى إنشاء أسطول ينقل الجنود من السواحل المصرية الى بلاد العرب ويكون حلقة اتصال بين مصر وميادين القتال . وقد استعان بهذا الأسطول على تطهير البحر الأحمر من لصوص البحر ، فساعد على انتشار التجارة فيه ، كما أنه لم يلبث أن رأى ضرورة ايجاد أسطول آخر فى البحر الأبيض المتوسط للقضاء على القرصنة فيه . وقد بدأ تكوين أسطوله هذا بشراء السفن من البلاد الأجنبية .

غير أنه صمم بعد ذلك على بناء سفن هذا الأسطول بمصر ، مع إمدادها بكل ما تحتاج اليه من البلاد حتى لا يضع نفسه ومصدر قوته تحت رحمة الدول الأجنبية التى قد تنصرف عنه فى أوقات الشدة ، فاستعان فى مهمته الجديدة بمهندس بحرى فرنسى هو المسيو « دى سريزى » (Cerisy) كان يشتغل فى بناء السفن فى « طولون » . فلما كان عام ١٨٢٩ بدأ « سريزى » فى إنشاء دار صناعة بحرية فى الاسكندرية ، وجعل بها أحواضا للسفن ولم يمض عليها إلا القليل من الزمن حتى بدأت الاسكندرية تضارع كثيرا من دور الصناعات البحرية فى أوربا . والواقع ان « سريزى » بذل جهود الجبابرة فى القيام بعمله بتدريب العمال المصريين على صنع جميع حاجات الأسطول من حبال وحديد ونحاس وأخشاب ، هذا الى تدريب عدد وفير منهم ليكونوا بحارة فى الأسطول الجديد . وقد استعان بكثير من العمال الأجانب فى أول الأمر ليساعدوه فى تعليم الصناع المصريين مختلف الصناعات والحرف المطلوبة ، كما ساعده رجل من أهل الاسكندرية ماهر فى صناعة بناء السفن يدعى « الحاج عمر » وقد شهد الأجانب بكفايته . ولكن عدد العمال الأجانب أخذ يقل بالتدريج كلما حذق المصريون الصناعة وحلوا محلهم .

وقد صادف « سريزى » كثيرا من العقبات فى طريقه ، وأحيط بالدسائس من جهات عدة ، ولكنه تغلب عليها واستمر فى عمله حتى ظهرت بوادر النجاح ثم استقال من وظيفته عام ١٨٣٤ . وكان من أكبر أعوانه مهندس فرنسى آخر يدعى مسيو « بسون » (Besson) أخلص فى خدمة محمد على حتى رقاه إلى أعلى المراتب . وأنزلت أول سفينة بحرية من الأسطول الجديد إلى البحر فى ٣ يناير سنة ١٨٣١ ، ومن ثم أخذ عدد السفن فى الزيادة حتى تكون أسطول مصر العظيم الذى كان خير عون للجيش فى مهمته الكبرى .

وأنشأ محمد على كذلك مدرسة بحرية لتخريج الضباط وجعل مقرها إحدى السفن الحربية . وقد تخرج فيها عدد كبير من الضباط المصريين الذين أظهرو نبوغا فائقا فى الحروب البحرية. ولم يقتصر «محمد على» على إنشاء هذه المدرسة بل أرسل البعوث الى انجلترا وفرنسا من خيرة الضباط البحريين ليتموا علومهم هناك علميا وعمليا. ولم يغب عن باله أهمية تحصين السواحل المصرية ، ولذلك استدعى بعض المهندسين الحربيين من الأجانب وعهد اليهم بهذا العمل فدرسوا حالة السواحل ، ثم أقاموا المعاقل والحصون وزودوها بالمدافع والعساكر مما رفع شأن مصر فى نظر الدول .

الفصل الرابع

حرب المورة

ثورة المورة : لم تكن بلاد اليونان فى أوائل القرن التاسع عشر فى فى حالة سيئة كما يتوهم البعض من ثورتها ، وانما كان اليونانيون أرفه حالا وأكثر مالا وأوسع تجارة وأعظم شأنا من كثير من الممالك الأخرى . والواقع ان هذا هو الذى دعاهم إلى القيام فى وجه الأتراك ينشدون الاستقلال لبلادهم وتقع هذه الثورة فى دورين ، أما فى دورها الأول فقد هب اليونانيون فى شمال البلقان ينادون بطرد الأتراك من أوربا وإعادة الدولة البيزنطية ، ولكنهم

فشلوا فى ثورتهــم . وأما فى دورها الثانى فقامت فى شبه جزيرة المورة موطن اليونانيين الأصلى ، وقاموا يروموز لانفصال والاســتقلال . واندلع لهيب الثورة فى شبه الجزيرة فى سنة ١٨٢١ واتخذ شكل مذابح فظيعة ، فقام اليونانيون يقتلون المسلمين والأتراك أينما وجدوهم ، وهاجموا المــدن المحصنة واستولوا عليها ، ونخص منها بالذكر مدينة «تريبولتزا» مقر الحـكومة . وكذلك فى البحر فان السفن اليونانية المسلحة أخذت تتعقب السفن التركية وتغرقها بمن فيها وما فيها حتى سيطرت على بحر الأرخبيل . أما الأتراك فقد ثارت ثائرتهم للفظاعة التى ارتـكبها الثوار ، وشرعوا يعاملونهم بالمثل ، فشنقوا البطريق اليونانى فى صبيحة عيد الفصح وأعدموا الـكثير غيره من أثاقفة اليونان واسـتمروا يرتـكبون الفظائع انتقاماً لأنفسهم . ولـكن الثوار فازوا فى النهاية ، ولم ينصرم عام ١٨٢٢ الا وحكومة الثوار كانت مسيطرة على بلاد المورة ولم يبق للسلطان أثر من السلطة. وقد ساعد على ذلك انشغال جزء كبير من جيش الدولة فى محاربة على باشا والى «يانينا» الذى كان ثائراً ضد الباب العالى . ولـكن السلطان لم يسكت على هذه الهزيمة بل أرسل فى عام ١٨٢٣ أكثر من جيش ضد الثوار لسحق قوتهم واستعاده سلطته ، غير أن سوء الحظ كان رفيق جيوشه ، ففشلت فى مهمتها ولم تعد أمامه قوة يستنجد بها فى شدته غير قوة وإلى مصر وقاهر الوهابيين .

طلب السلطان إلى محمد على فى أول الأمر أن يخمد الثورة فى جزيرة «كريت» وولاه عليها فوق ولايته لمصر ، فلبى الدعوة وأرسل حملة إلى الجزيرة قضت على الثورة فى عام ١٨٢٢ ، كما قضت قوة أخرى على الثورة فى جزيرة « قبرص » . وما كاد ينتهى من هذه المهمة حتى عهد اليه بمهمة أشق منها ألا وهى إخماد الثورة فى بلاد المورة . وفى عام ١٨٢٤ عينه الباب العالى واليا عليها .

ورحب محمد على بالفكره لأن فيها توسـيعاً لأملاكه وفرصة لاظهار قوة جيشه الجديد أمام أعين الأوربيين ، كما رأى أنه إذا رفض تلبية دعوة السلطان فانه يعطى الفرصة لأعدائه من رجال الباب العالى فيعملون على خلعه ولم يكن «رسميا»

حتى ذلك الوقت إلا واليا من الولاة العثمانيين يستطيع السلطان خلعه حسب إرادته .

ابراهيم فى المورة : جهز محمد على جيشاً كبيراً يبلغ عدده ١٧٠٠٠ مقاتل وجعله تحت قيادة ابنه « ابراهيم » ، وتحرك الجيش والاسطول من ميناء



الاسكندرية فى يوليه ١٨٢٤ قاصدين مياه جزيرة « رودس » . وهناك التقى الأسطول المصرى بالأسطول العثمانى تحت قيادة خسرو باشا ، ومن ثم تحرك الأسطول فى مياه بحر الأرخبيل وحدثت بينهما وبين السفن اليونانية بعض مواقع فر فيها الأتراك وثبت المصريون . ولكن « ابراهيم » رأى أن خير وسيلة للقضاء على الثورة تكون فى البر لا فى البحر ، فلجأ إلى جزيرة « كريت » فى ديسمبر سنة ١٨٢٤ وبقى هناك يتحين الفرص ليفلت من السفن اليونانية ويبحر

بقواته إلى بلاد المورة ، وقد حانت هذه الفرصة بعد قليل وتمكن « ابراهيم » من انزال جنده فى ميناء « مودن » فى جنوب غرب المورة فى فبراير سنة ١٨٢٥ ، وبذلك بدأت صفحة جديدة فى تاريخ الثورة ، فقد تمكن المصريون من رفع الحصار عن ميناء « كورون » ثم بذلوا جهوداً عظيمة فى الاستيلاء على ميناء « نوارين » بعد أن حاصروها براً وبحراً . ثم تقدمت الجيوش المصرية إلى داخل البلاد فاكتسحت قوات الثوار فى كل مكان واستولت على أمهات المدن مثل « تريبولتزا » و « بتراس » وأصبحت كل المورة فى قبضة يد المصريين إلا « نوبليا » مقر حكومة الثوار . وكان ابراهيم يتخذ الأهبة لحصارها حينما بعث اليه « رشيد باشا » يطلب معونته فى حصار « مسولونجى » .

فلما وصل ابراهيم هذا الطلب بعث ينبىء أباه ويطلب منه إرسال مدد فأجابه أبوه إلى طلبه وتقدم ابراهيم إلى الشمال نحو « مسولونجى » وكان رشيد باشا يحاصرها عدة أشهر دون جدوى ، فعبر خليج « كورنت » بنحو ١٠٫٠٠٠ مقاتل واستولى على الجزائر الواقعة عند مدخل الميناء ثم أقام فيها القلاع والحصون ، وبعد ذلك شدد الحصار على المدينة براً وبحراً ، فلم يجد استبسال أهلها أمام سطوة الجوع ونيران المدافع ، واضطروا إلى تسليم المدينة فى ابريل سنة ١٨٢٦ ، وقد قتل ثلاثة أرباع سكانها ونحو ستة آلاف جندى من الجيش المصرى . وكان لسقوط المدينة دوى كبير فى أنحاء أوربا وتأثير سيىء فى نفوس الثوار . وبعد قليل حاصر رشيد باشا « أثينا » واستولى عليها بعد مقاومة شديدة فى يونيه سنة ١٨٢٧ ، ثم أخذ محمد على والسلطان فى الاستعداد للقضاء على قوة الثوار الباقية وهى الأسطول الراسى عند « هيدرا » ولكن تدخل الدول حال دون الوصول إلى هذه الغاية .

موقف الدول بازاء الثورة : ما كادت تذاع أنباء الثورة والفظائع التى ارتكبت فيها وبالأخص ما كان منها ضد اليونانيين حتى قامت الشعوب الأوربية تندد بوحشية الأتراك ، وألفت فى الممالك المختلفة (جمعيات أصدقاء اليونان) تعمل على مساعدتهم بكل الوسائل ، وتدافع عن قضيتهم بقوة القلم واللسان كما استمرت تحض حكوماتها على نصرتهم بقوة السيف والمدفع . وكان الدافع لهم على ذلك شعورهم بأن عليهم ديناً نحو بلاد الاغريق مصدر العلم والعرفان والحرية ، وأن الوقت قد حان للقيام بسداد جزء من هذا الدين بمساعدة الثوار ، جاهلين أو متناسين أن يونانى القرن التاسع عشر لا يمتون بصلة كبيرة إلى الاغريق

الأقدمين لكثرة اختلاطهم بالأمم الصقلبية . ولكن بالرغم من عطف الشعوب الأوربية سلكت كل من الحكومات المختلفة بأزاء المسألة مسلكا يتفق مع مصالحها السياسية الخاصة .

كان الثوار يأملون كثيراً فى مساعدة الروسيا لهم ، وهذا ما كان يبغيه القيصر اسكندر جريا على سياسة روسيا التقليدية ، وهى تحطيم أركان الدولة العلية . غير أن القيصر فى هذا الوقت كان قد ترك المبادىء الحرة وانصاع لارادة (مترنيخ) مدير دفة السياسة الأوربية حينذاك ، وهى التى كان من شأنها القضاء على ثورات الأحرار فى كل مكان ومساعدة أصحاب الحقوق الشرعية ، فلما أظهر القيصر ميلا لمساعدة الثوار نجح مترنيخ فى إقناعه بأن مسلكا مثل هذا يكون نكبة على السياسة الأوربية ويظهر السياسة بمظهر التناقض ، ولهذا كف اسكندر عن مساعدة اليونانيين بالرغم من رغبة شعبه الشديدة فى مساعدتهم .

ولكن حدث فى أثناء ذلك أن مات « كاسلريه » (Castlereagh) وزير خارجية انجلترا منتحراً سنة ١٨٢٢ وخلفه كاننج (CANNING) ، وكان هذا جريئا فى سياسته الى حد كبير ، فخرج عن إجماع الدول على التزام الحياد واعترف بحكومة الثوار فى مارس سنة ١٨٢٣ بحجة أن هذا ضرورى لحماية التجارة الانجليزية فى البحر الأبيض المتوسط لأن السلطة الفعلية فى البلاد كانت فى يد تلك الحكومة . ولكن مسلك الحكومة الانجليزية أزعج القيصر لأن ذلك كان يؤدى إلى حصول انجلترا على مركز ممتاز فى بلاد اليونان ، وهذا ما كانت تريده الروسيا لنفسها ، ولهذا اقترح القيصر فى يونيه سنة ١٨٢٤ عقد مؤتمر فى بطرسبرج للنظر فى تسوية المسألة ولكنه فشل .

وفى عام ١٨٢٥ مات الاسكندر وتولى بعده نقولا الاول ، ولم يكن هذا مترددا كسلفه ، ولذلك اعتزم من بداية الامر أن يتدخل فى المسألة القائمة ، وخشيت الدول منه ذلك التدخل ، فبادرت انجلترا بالاتفاق معه على الاشتراك معا فى حل المشكل على أساس استقلال اليونان استقلالا داخليا ، وتم ذلك

فى ابريل سنة ١٨٢٦ . ولما عرضت هذه الاتفاقيـة على الدول الاخرى وافقت فرنسا فقط على الانضمام اليها ، ثم عقدت « معاهدة لندن » بين الدول الثلاث فى يونيه سنة ١٨٢٧ ، وهى تنص على التوسط فى الحصول على تسوية تقضى بمنح اليونان استقلالا داخليـا مع اعترافها بسـيادة الدولة ، وعقد هدنة بين الفريقين للنظر فى أمر التسوية ، وإرسال كل من الدول الثلاث أسطولا تسند قيادته العامة إلى القائد الانجليزى « كدرنجتن »

وقد رحب الثوار بهذا التدخل وكانوا فى أشد حالات الضيق وأعلنوا قبولهم شروط المعاهدة ، وقبل ابراهيم الهدنة وأوقف الاعمال الحربية. وأما الباب العالى فانه غضب لهذا التدخل وأعلن عدم قبوله للشروط المعروضة. وفى خلال تلك الهدنة حاصر الثوار مدينة بتراس فلما اتصل ذلك بابراهيم طلب من كدرنجتن أن يسمح له بالتوجه بالاسطول لانقاذ الحامية المصرية ولـكنه لم يجبه إلى طلبه ، فلم يكترث ابراهيم بذلك وتوجه بجيشه إلى المدينـة ليرد عنها الثوار ، كما افلت جزء من الأسطول من ميناء نوارين وأبحر لهذه الغاية .

فلما رأى كدرنجتن ذلك أمر أسطول الحلفاء بالدخول فى الميناء على مقربة من الأسطول التركى والمصرى ، وكانت سفنهما راسية داخل الميناء على شكل نصف دائرة يرتكز أحد طرفيها على قلعة البلد والآخر على قلعة الجزيرة الواقعة عند مدخل الميناء . وسرعان ما حدث احتـكاك بين الطرفين أدى الى حدوث تلك الموقعة البحرية الهائلة المعروفة « بموقعة نوارين » فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٢٧ . ولم تدم الموقعة أكثر من ثلاث ساعات دمر فى خلالها معظم الأسطول المصرى والتركى .

موقف الدول بعد الموقعة : أتت هذه الموقعـة بعكس ما كان ينتظر منها بالنسبة لتركيا ، فانه بدلا من خضوعها لمطالب الدول المتحالفة ثارت ثائرتها وأعلنت سخطها على الدول وطالبتها بتعويض كبير لتدميرها أسطولها ، وأعلنت الجهاد الدينى ضد الدول المسيحية وخاصة الروسيا ، فتذرع القيصر بذلك وأعلن الحرب على تركيا فى أبريل سنة ١٨٢٨ .

أما انجلترا فان سياستها حيال تركيا قد تغيرت بموت « كاننج » فى أغسطس سنة ١٨٢٧ وتعيين « ولنجتن » (Wellington) مكانه ، لأن هذا كان يرى أن مصلحة انجلترا فى المحافظة على كيان الدولة العلية ومقاومة أطماع الروسيا فيها، ولذلك أعلن أسف الحكومة الانجليزية لتحطيم الأسطول المصرى التركى .

وكانت رغبة انجلترا وفرنسا حسم النزاع وإيقاف الحرب ، ولهذا عملتا على إجبار « محمد على » على سحب جيوشه من بلاد المورة ، فأرسلت فرنسا نحوا من ١٥٫٠٠٠ جندى لتحتل المورة فى أغسطس سنة ١٨٢٨ ، ولم يدر بينهم وبين المصريين قتال . أما انجلترا فانها أرسلت قوة بحرية بقيادة « كدرنجتن » الى الاسكندرية لترغم « محمد على » على إخلاء المورة . ورأى « محمد على » أن لا فائدة تعود عليه من مناصبة الدول العداء فى سبيل إرضاء السلطان ، لاسيما وأن الحكومة الانجليزية كتبت اليه تظهر أسفها لما لحق أسطوله من خسائر بسبب موقعة « نوارين » ، وتظهر له فى الوقت نفسه رغبتها فى أن تكون العلاقة بينهما ودية حتى فى حالة نشوب حرب بينها وبين السلطان فتعامله كقوة محايدة إذا هو لزم الحياد . وسر « محمد على » من موقف الحكومة الانجليزية وما فيه من رفع شأن مصر ، ولذلك تم الاتفاق على إخلاء المورة فى أغسطس سنة ١٨٢٨ بشروط أهمها، أن يطلق « محمد على » سراح الأسرى اليونانيين الذين كانوا بمصر ، كما تعهد « كدرنجتن » بارجاع الأسرى المصريين ، وأن تنسحب الجيوش المصرية من المورة على أن تنقل فى سفن مصرية يحميها الأسطول الانجليزى . وقد قام إبراهيم باخلاء المورة فى أكتوبر سنة ١٨٢٨ وأصبحت مصر فى حالة سلم مع الدول الأوربية .

بعد ذلك عملت انجلترا وفرنسا على إيقاف الحرب بين تركيا والروسيا ، غير أن تركيا أصرت على الاستمرار فيها ، وكانت جيوشها منتصرة قرب نهر الدانوب، ولكن ثقة السلطان بقوته أمام الروسيا لم تلبث أن تبددت حينما ترك الروس حصون الشمال واخترقوا جبال البلقان وحاصروا « أدرنة » مفتاح القسطنطينية . عند ذاك ذابت شجاعة السلطان واضطربت أعصاب رجال الدولة ، ووافقوا على

إنهاء الحرب مع الروسيا بمعاهدة أدرنة فى سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، وبها اعترفت الدولة باستقلال اليونان استقلالا داخليا ، غير أن هذه الحالة لم ترض الدول لأن فيها فرصة عظيمة لبسط نفوذ روسيا على اليونان ، ولذلك حدث اتفاق الدول فى مايو سنة ١٨٣٢ على أن تستقل اليونان استقلالا تاما .

وكان السلطان قد طلب إلى محمد على إرسال قوة حربية لمساعدته ضد الروسيا ولكنه لم يجبه إلى طلبه بزعم أن المسافة بين مصر وميدان القتال طويلة برا ، ويتعذر نقل القوات اليه بحراً لتسيطر أساطيل الحلفاء على الطريق . هذا إلى انتشار الوباء فى ذلك الوقت فى مصر والشام . وقصر مساعدته على إرسال مبلغ مليون ريال للسلطان مما أثار حقده الكامن عليه .

نتائج حروب المورة بالنسبة لمصر :

(١) أظهر الجيش المصرى مقدرة فائقة فى بلاد المورة بانتصاراته الكثيرة حيث أخفق السلطان ، فكان هذا مدعاة لرفع مركز « محمد على » فى نظر الدولة وخوفها من سطوته ، وعدم النظر اليه كوال عادى من ولاتها ، تستطيع خلعه متى شاءت ، بل أصبحت تنظر اليه نظرة الند للند بل نظرتها إلى دولة قوية يخشى بأسها .

(٢) كذلك كسبت مصر مركزا دوليا ؛ فقد رأينا كيف أن الدول فاوضت « محمد على » رأسا دون وساطة السلطان ، وعقدت معه اتفاقا لا يرضاه الباب العالى ، بل رأينا كيف أن الحكومة الانجليزية ذهبت إلى أبعد من ذلك بابداء رغبتها فى جعل علاقتها بمصر ودية سلمية حتى لو أعلنت الحرب بينها وبين تركيا .

(٣) لم تكسب مصر شيئا من الوجهة المادية اللهم إلا جزيرة كريت التى أبقاها السلطان لمحمد على مكافأة له على ما تكبد من خسائر فى حروب المورة . وكانت هذه الجزيرة لا يسكن ثورانها حتى أنها كانت على مصر غرما لا غنما .

(٤) كانت هذه الحروب وما تولد عنها سببا فى فتح باب النزاع بين « محمد على » والسلطان .

الباب الخامس
عهد النزاع والقتال (١٨٣٠ — ١٨٤١)
الفصل الاول

حرب الشام الأولى (١٨٣١ — ١٨٣٣)
أسباب الحرب

أولا — موقف محمد على : خرج محمد على من حرب المورة دون أن يظفر بضم أملاك جديدة إلى مصر سوى « كريت » ، وكان حكمها يتطلب مجهودات كبيرة حربية ومالية لكثرة عصيان أهلها وتعدد ثوراتهم ، ولهذا تألم محمد على لصغر شأن المكافأة التى نالها بعد أن ضحى بما ضحى من رجال وسفن ومال ، ورأى من حقه أن يطلب من السلطان مكافأة أجدى نفعا من هديته الصغيرة وعرض عليه بالفعل أن يمنحه ولاية عكا متواضعا فى طلبه لأنه كان يرمى إلى الاستيلاء على كل سوريا . وقد نشأت لديه هذه الفكرة لأسباب سياسية وحربية واقتصادية ، فانه علاوة على توسيع أملاكه وتعزيز سلطانه بضم سوريا إلى مصر وجد أن هذا الضم ضرورى من الوجهة الحربية ، فان كثيرا من المهندسين الحربيين أفهموه أن حدود مصر الطبيعية ليست هى شبه جزيرة سينا التى كانت طريق الفاتحين والغاصبين فى عدة عصور وإنما جبال طوروس فى شمال الشام . وأما من الوجهة الاقتصادية فان سوريا بها من الأخشاب والفحم والنحاس والحرير والزيوت ما كانت مصر فى حاجة اليه لبناء السفن التجارية والحربية ، ولتزويد مصانع « محمدعلى » بالمواد الخام اللازمة .

ثانيا — موقف السلطان : وكان السلطان من جهة أخرى متحفزا به

يريد الفتك بسلطانه بسبب رفضه إرسال حملة عسكرية لمساعدته فى الحرب الروسية التركية كما قدمنا ولم يستطع السلطان أن يكتم حقده وغضبه ، ففى عام ١٨٣٠ أمره أن يسلم الموانى المصرية لوضعها فى دائرة نفوذ « القبطان باشا » ، هذا إلى أن « خسرو باشا » الذى كان واليا على مصر وأصبح قطب السياسة وصاحب النفوذ فى الدولة استمر يوغر صدر السلطان عليه ويعمل على طرده من مصر انتقاما لنفسه وحبا فى أن يخلفه على عرشها . وظهرت نيات الباب العالى نحوه بوضوح عند ما طلبت فرنسا من « محمد على » فى هذه الآونة أن يشترك معها فى فتح بلاد الجزائر ، فان السلطان هدده بالخلع إن هو أجابها إلى طلبها . ويقال إنه كان على وشك أن يخلعه بالرغم من رفضه الاشتراك مع فرنسا .

ثالثا ــ الظروف الملائمة : لهذا رأى « محمد على » ضرورة محاربة الدولة تعزيزا لمركزه ، وقد كانت الظروف ملائمة كل الملاءمة لغرضه فان الدولة كانت حينذاك منهوكة القوى بعد الحروب الأخيرة ، ولأنها كانت بلا جيش مدرب ولم تمض بعد فترة كبيرة على إبادة العساكر الانكشارية التى فتك بها السلطان عام ١٨٢٦ . زد على ذلك أن أهالى الشام كانوا متذمرين من الحكم التركى الجائر ، فلم يتوقع منهم « محمد على » مقاومة لجيوشه ، لاسيما وأنه كان قد ربط نفسه برباط الود والصداقة بالأمير « بشير الشهابى » كبير أمراء لبنان ، كما استمال بعض الزعماء من السوريين .

رابعا ــ السبب المباشر : أما السبب المباشر للحملة فهو نزاع قام فى ذلك الوقت بين « محمد على » و « عبد الله الجزار » والى عكا ، وذلك أن عددا كبيرا من الفلاحين المصريين يبلغ ستة آلاف هاجر الى ولاية عكا فرارا من أعمال السخرة المرهقة ودفع الضرائب الفادحة وتخلصا من الخدمة العسكرية الاجبارية ، فرأى « محمد على » أن هذه الهجرة تلحق بالبلاد ضررا اقتصاديا كبيرا : فطاب إلى « الجزار » أن يرد اليه المهاجرين المصريين لأن مصر أولى

بخدماتهم ، ولكن « الجزار » رفض أن يجيبه إلى طلبه ، يعززه فى ذلك الباب العالى الذى كتب إلى « محمد على » يخبره أن المصريين ليسوا عبيدا له ، وأنه من حقهم أن يسكنوا أى ولاية من ولايات الدولة . هذا إلى أن « الجزار » كان يساعد المصريين على تهريب تجارتهم من الجمارك المصرية باتباع طريق صحراء سوريا مما أضر بايراد الخزينة المصرية . وفضلا عن ذلك رفض الجزار أن يمد «محمد على» بالأخشاب التى طلبها منه لتجديد بناء أسطوله . لكل هذا غضب « محمد على » غضبا شديداً وصمم على إرسال حملة إلى سوريا ، وقد أعد الحملة بالفعل وأعلن أنه ذاهب لتأديب «الجزار» وتحقيق طلباته بالقوة ، ولم يظهر أنه يحارب تركيا أو خارجاً عليها بل كان يتظاهر بالولاء والاخلاص للسلطان فى الدور الأول من الحرب ، وأنه لم يجرد الحملة إلا لتأديب وال متمرد شبه مستقل .

الحرب

أعد « محمد على » الحملة فى أوائل عام ١٨٣١ وكان عدد الجند يتراوح بين الثلاثين والأربعين ألف ، ولكن تفشى الأمراض والوباء بمصر أخر سيرها حتى شهر أكتوبر . وفى ٢٩ من هذا الشهر تحرك معظم الجيش قاصدا سوريا عن طريق الصحراء إلى العريش ، فاستراحوا هناك يوما ثم اخترقوا الحدود السورية واستولوا على «غزة» ثم على « يافا » دون مقاومة . أما القائد العام « ابراهيم باشا » فانه أقلع فى غضون ذلك بالأسطول من الاسكندرية ومعه أركان حربه وبينهم القائد الكفء « سليمان باشا الفرنساوى » وكان الأسطول يحمل الذخيرة والمؤونة والمدافع الضخمة . والتقى الجيش والأسطول فى « يافا » ، ثم قصدت القوات «حيفا» التى اتخذها « ابراهيم » قاعدة لحركاته العسكرية .

بعد ذلك حاصر المصريون « عكا» براً وبحرا وكانت متينة الاستحكامات ، ولذلك لاقى ابراهيم صعوبات جمة فى حصارها الذى استمر ستة أشهر ، وكان « عبد الله الجزار » يدافع عن المدينة دفاع المستميت . وفى خلال ذلك حاولت تركيا أن تفك الحصار عن عكا بأن أرسلت جيشا كبيرا تحت قيادة والى حلب

ولكن ابراهيم هزم هذا الجيش هزيمة منكرة ثم هاجم المدينة هجوما عنيفاً حتى سقطت فى يده فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ ، وسلم الجزار نفسه الى «ابراهيم» فأكرم مثواه ، ثم أرسله الى الاسكندرية حيث قابله « محمد على » بكل إكرام. وقد كان لنجاح المصريين أمام عكا دوى كبير فى الجهات المختلفة ،وذلك لأهمية

ذلك الميناء الذى تحطمت عليه آمال نابليون فى الشرق . غير أننا بدون أن ننقص من قيمة النجاح الذى أتاه الجيش المصرى وقائده نلاحظ أن نابليون كان يحاصر المدينة براً فقط وبمدفعية ناقصة ، فضلا عن أن سفينتين من سفن الأسطول الانجليزى كانتا تساعدان المدينة من جهة البحر ، وكان لهذا أكبر الأثر فى فشل الهجوم الفرنسى .

وقد كان لسقوط «عكا» أثر كبير فى سوريا نفسها فأقبلت القبائل المختلفة فرحة تعلن قبولها للحكم المصرى ، وانضم « بشير الشهابى » صراحة لمحمد على وساعد الجيش المصرى مساعدة تذكر . وفى أثناء حصار عكا كانت القوات المصرية قد استولت على صور وصيدا وبيروت وطرابلس وبيت المقدس دون مقاومة .

أما السلطان فاشتد حقده على « محمد على » وأعلن عصيانه وخروجه على إرادته ، وفى ٢ مايو سنة ١٨٣٢ أصدر فرمانا بعزله عن مصر وكريت وعزل ابنه ابراهيم عن بلاد العرب . وبالرغم من ذلك فان « محمد على » عرض عليه بعد سقوط عكا أن يوقف القتال على أن يوليه سوريا علاوة على مصر ، ولكن السلطان رفض أن يسمع لما طلب، وصمم على تأديبه وطرده من ولايته. وبازاء ذلك تقدم ابراهيم بجيوشه نحو «دمشق» فاستولى عليها كما استولى على « حمص » و «حلب» ثم تتبع الجيش التركى وقاتله مقاتلة عنيفة فى « بيلان » انتهت بانهزام جيوش السلطان فى ٢٩ يولية سنة ١٨٣٢ . وهكذا استولت الجيوش المصرية على كل بلاد سوريا فى بضعة أشهر بفضل شجاعة رجالها ومقدرة قائدها العام « ابراهيم » ورئيس أركان حربه « سليمان الفرنساوى ».

وعند ذاك عرض «محمد على» شروط الصلح مرة أخرى على الباب العالى ، ولكن إصرار السلطان على الرفض جعل «ابراهيم» يتقدم بجيوشه نحو الشمال ، وأرسل ابن أخيه « عباسا » بقوة من الجند استولت على « أذنة » خلف جبال طوروس، وكان هذا النصر إيذانا بانضمام الكثيرين من سكان آسيا الصغرى الى المصريين. وتقدم « ابراهيم » حتى وصل إلى «قونية» حيث كان الجيش العثمانى الجديد معسكرا فى شمالها تحت قيادة «محمد رشيد باشا» الذى اشترك مع ابراهيم فى حصار « مسولونجى ». وسرعان ما حدثت بين الفريقين « موقعة قونية » فى ٢١ ديسمبر وانتهت بتشتيت شمل الجيش التركى وأسر قائده ، فكانت نكبة شديدة الوقع على السلطان ، فى حين كان وقعها حسنا لدى سكان الأناضول الذين بعثوا بتهانيهم إلى «ابراهيم» مظهرين ارتياحهم الى الحكم المصرى. أما ابراهيم

فانه أرسل قوات مختلفة استولت على أكثر بلاد الأناضول وتقدم هو بجيشه نحو « كوتاهية » .

موقف الدول بعد قونية : كانت الدول الأوربية فى شغل شاغل عن النزاع بين «محمد على» والسلطان بمسائلها الخاصة فكانت هناك ثورة الأراضى المنخفضة وثورة بولندة وغيرها من جهات أوربا والحروب الداخلية فى «أيبيريا» وحركة الاصلاح النيابى فى انجلترا . فلما طلب الباب العالى المساعدة من انجلترا لم تجبه الى طلبه وإنما وعدته بالتوسط لدى « محمد على » لاقناعه بالعدول عن خطته . أما الروسيا فانهـا فزعت لانتصارات « محمد على » المتواليـة السريعة وخافت إن هى تركت السلطان وحيدا أمامه لا يلبث أن يستولى على الاستانة ويكون دولة قوية على أنقاض الدولة العلية المحطمة ، ولم يكن ذلك من صالح روسيا لأنه يحول بينها وبين تنفيذ خطتها التقليدية وهى التسيطر على البواغيز مفتاح البحر الأسود ، ولهذا أسرعت وعرضت على السلطان مساعدتها البرية والبحرية ، ولكن السلطان تمهل فى قبول هذه المساعدة وبادر بمفاوضة «محمد على » فى شروط الصلح ، غير أن « محمدعلى » أصر على ضم كل سوريا وولاية « أذنة » لمصر مما أساء السلطان ودعا إلى تدخل روسيا لنصح « محمد على » بقبول شروط صلح السلطان غير أنه لم يغير شيئا من موقفه .

ولكن تدخل الروسـيا فى المسألة أزعج الدول وخاصة انجلترا وفرنسا ، لأن سياسة انجلترا فى ذلك الوقت كانت ترمى إلى المحافظة على كيان الدولة العلية ومقاومة نفوذ الروسيا فيها ، كما أنها فى الوقت نفسه كانت تكره « محمد على » ولا يسرها أن تراه مسيطراً على طريقى الهند ، وأما فرنسا فكان موقفها إزاء المسألة الشرقية هو عين موقف انجلترا ولو أنها كانت ترغب فى مساعدة «محمد على » وتقوية مصر الناهضة . غير أنه بالرغم من هذا الخلاف الواضح بين سياسة انجلترا وفرنسا نحو مصر نرى أنهما كانتا متفقتين بالنسبة لروسيا ، ولذلك تضامنت الدولتان لمقاومة النفوذ الروسى فى الاستانة ، وتوسطتا بين الفريقين لعقد صلح يرضاه الطرفان ولكن بدون جدوى ، لأن « محمد على » تشبث بطلباته

وأمر ابنه ابراهيم أن يتقدم نحو القسطنطينية إن لم يقبل السلطان شروط الصلح .

وفي غضون ذلك استولى ابراهيم على « كوتاهية » في فبراير سنة ١٨٣٣ ، فارتعدت فرائص السلطان وطلب المعونة من الروسيا رسمياً . ولشد ما سرت الروسيا لهذا الطلب الذي أعطاها مركزاً ممتازاً في تركيا والبواغيز ، ولذلك أسرعت بارسال عمارة بحرية وجيش برى مؤلف من ١٢٠٠٠ مقاتل أقامت عند « أنكيار سكلسى » (هنكار اسكله سى) على شاطيء البسفور الأسيوى . ولكن هذا التدخل أزعج انجلترا وفرنسا ، ورأتا أن الحل الوحيد لاجلاء القوات الروسية من البسفور هو إنهاء حالة الحرب بين « محمد على » والسلطان، فلا يكون هناك إذ ذاك مبرر لبقائها في الأراضي العثمانية ، ولذلك شددتا على الباب العالى ليقبل شروط « محمد على » فقبلها وأبرم بين الطرفين « اتفاق كوتاهية » في مايو سنة ١٨٣٣ ، وهو يقضى بمنح « محمد على » بلاد سوريا وتعيين ابنه ابراهيم حاكما على ولاية « أذنة » .

انتهت مخاوف انجلترا وفرنسا بامضاء هذه الاتفاقية غير أنه لم يلبث أن حدث ما كانتا تخشيانه ، وذلك أنه في ٨ يولية سنة ١٨٣٣ أبرمت معاهدة دفاعية هجومية بين الروسيا وتركيا تعرف بمعاهدة « أنكيار سكلسى » ، وتنص أهم شروطها على تعهد الروسيا بالدفاع عن البلاد العثمانية ضد أى دولة في نظير أن تغلق تركيا البوغازات في وجه أساطيل جميع الدول عند ما تدعو الضرورة . ومعنى هذا أن تصبح الدولة في مركز بواب يأتمر بأوامر الروسيا التي تصدر هذه الأوامر حسب مصالحها الخاصة . ويدل هذا على مقدار الضعف الذي وصلت اليه الدولة حينذاك . وقد حفظ أمر هذه المعاهدة سراً ، غير أنه لم يلبث أن سرى خبرها إلى علم انجلترا وفرنسا فاشتد حنقهما على الروسيا وقدمتا احتجاجاتهما لدى الباب العالى والقيصر ، وازدادت الصلات بينهما وثوقاً .

الفصل الثانى

الهدنة المسلحة

(١٨٣٣ — ١٨٣٩)

حكومة محمدعلى فى سوريا : لم يكن « اتفاق كوتاهية » فى الواقع إلا هدنة مسلحة ، فان الباب العالى أذعن لطلبات « محمدعلى » بالرغم منه ، فكان من المتوقع أن ينتهز أى فرصة للايقاع به واسترداد ماسلبه منه ، وكان « محمد على » يعرف تمام المعرفة شعور السلطان ورجاله نحوه فرأى أن ما أخذه بالقوة يجب أن يحافظ عليه بالقوة ، ولهذا لم ينفك الطرفان عن إعداد كل عدة حربية ممكنة لتكون نصيره فى تحقيق أغراضه إذا ماحان الوقت المناسب ، ولذلك أخذ السلطان يحرك عوامل الثورة فى بلاد الشام ضد حكومة « محمدعلى » ، ولما تجمعت الظروف لقيام ثورات مختلفة بالفعل فى أنحاء سوريا رأى السلطان أن الفرصة قد سنحت لشن الغارة على والى مصر للأخذ بالثأر واسترجاع البلاد المفقودة .

وقد نجحت دسائس السلطان فى إثارة روح البغضاء فى نفوس السوريين ضد حكامهم الجدد لغلطات ارتكبها « محمد على » ، وذلك أنه ما كاد يستتب له الأمر فى تلك البلاد حتى بادر ابراهيم بوضع حكومة منظمة عادلة يتساوى أمامها جميع الناس من مختلف المذاهب والأديان ، كما أنه عهد إلى كثير من السوريين أنفسهم بالأخذ بنصيب من الحكم ، وأخذ كذلك يقضى على عوامل الفوضى التى كانت البلاد موبوءة بها ، فطهر البلاد من العصابات واللصوص وقطاع الطرق وكل فوضوى لا يصطاد إلا فى الماء العكر . وقد فرح أهالى سوريا لانتصارات ابراهيم كما أسلفنا ، واستمروا مرتاحين زمنا لحكومته يثنون على عدالة حكمه ، غير أن جزءاً من سياسته أغضب سكان البلاد وجعلهم ينفرون منه شيئا فشيئا . ويتناول هذا احتكاره لجميع أصناف الحرير وبعض المواد الأخرى طمعا فى الحصول على الأموال اللازمة التى يستطيع أن يعد بها جيشا قويا كان يعتقد بشدة حاجته إليه لتيقنه من سوء نية الباب العالى نحو أبيه ،

كذلك أخذ ابراهيم يرغم السكان على زرع حاصلات وغرس نباتات خاصة مما سبب استياء الأهالى ودفعهم إلى الهجرة إلى بلاد الجزيرة وآسيا الصغرى.

وبينما كانت الأمور سائرة على هذا المنوال ودسائس الباب العالى والانجليز مستمرة فى الخفاء إذا بمحمد على يصدر ثلاثة أوامر ويطلب من ابنه ابراهيم تنفيذها ، وتتناول هذه فرض ضريبة على كل رجل مهما كانت جنسيته أو ديانته، وتنفيذ مبدأ التجنيد الاجبارى فى سوريا ، ونزع السلاح من جميع السكان . وقد كانت هذه الأوامر شديدة الوطأة ثقيلة الوقع على نفوس سكان تعودوا حمل السلاح والدفاع به عن أنفسهم من عاديات اللصوص والمجرمين ، ولهذا تذمر الأهالى وثاروا ضد الحكومة فى ربيع عام ١٨٣٤ ، وانتشرت الثورة فى عدة جهات حتى اضطر «محمد على» إلى التوجه إلى بلاد سوريا بنفسه على رأس قوة كبيرة ، وقد أفلح هو وابنه ابراهيم فى إخماد جذوة هذه الثورة التى ما انفك يظهر لهيبها بين حين وآخر حتى قضت الظروف بجلاء القوات المصرية عن البلاد نهائيا . والواقع أنه منذ قيام هذه الثورة تغير موقف السوريين نحو ابراهيم وأصبحوا يمجون حكمه ويتمنون زواله ، كما أن ابراهيم أصبح على حذر دائم منهم ، فاستبدل الحكام الملكيين بغيرهم من رجال الجيش، ونشر عساكره فى أنحاء البلاد .

موقف الدول بعد كوتاهية : كان موقف السلطان بعد « اتفاق كوتاهية » موقف المتحفز يبغى الانتقام، وكان موقف «محمد على» موقف المدافع عن ممتلكاته يبغى الذود عنها ، فانتهز السلطان فرصة قيام الثورة فى سوريا وأعلن للدول عزمه على تأديب ذلك الوالى الثائر . واتصل هذا الخبر بمسامع « محمد على » فأعلن أنه مستعد لدفع القوة بالقوة . أما الدول فأجمعت على نصيحة الباب العالى بالمحافظة على نصوص الاتفاقية ، وعلى عدم مساعدته بأى حال إذا هو بدأ بالعدوان .

الروسيا : وكانت الروسيا تبغى المحافظة على الاتفاقية لأن وقوع الحرب

يجعلها في مركز حرج، فاما أن تساعد السلطان تنفيذا لمعاهدة «أنكيار سكلسى»، وفى هذه الحالة تتعرض لخطر محاربة «محمد على» والدول، ومن الراجح أنها تنهزم أمام تلك القوات المتضامنة، فتسقط هيبتها ويقل نفوذها فى تركيا، ويضعف مركزها بين الدول، وإما أن تحجم على مساعدته، وفى ذلك ضياع لمركزها الممتاز فى الاستانة وظهورها بمظهر الجبن أمام الدول.

فرنسا: وكانت فرنسا كذلك ترى المحافظة على الاتفاقية، ولكن لدوافع تختلف عن دوافع الروسيا، وذلك لأنها كانت ترى أن «محمد على» صديقها قد حصل على امتيازات كبيرة بمقتضاها، فكان من صالحها، مراعاة لصالح صديقها، أن تبقى حالة السلم. وكانت ترى كذلك أن وقوع الحرب بين «محمد على» والسلطان يعطى فرصة للروسيا للتدخل تطبيقا لمعاهدة «أنكيار سكلسى» وهذا ما كانت تخشاه فرنسا، لأن ذلك معناه بسط نفوذ الروسيا على تركيا وقد يؤدى هذا إلى حرب أوربية كانت الدول فى غنى عنها.

انجلترا: أما انجلترا فانها كانت ترى عدم نقض الاتفاقية «موقتا» حتى يشتد ساعد تركيا حربيا، وتكون فى مركز يمكنها من دخول الحرب والانتصار فيها، ولأن موقفها بازاء روسيا كان هو نفس موقف فرنسا الذى بسطناه.

هكذا كان موقف الدول إزاء أزمة سنة ١٨٣٤ مما اضطر السلطان إلى التنازل عن فكرته موقتا وبذلك بقى السلم بين الطرفين بضع سنوات. وقد فكر «محمد على» فى تلك السنة أن يعلن انفصاله عن الدولة ويبقى بعيداً عن دسائسها، غير أن الدول وقفت فى وجهه ورفضت أن توافقه على فكرته فانصرف عنها مرغما. ولكن بالرغم من ذلك استمر الجانبان فى القيام بالاستعدادات الحربية، فاستعانت تركيا بضباط من ضباط الأسطول الانجليزى ليصلحوا أسطولها، وبقواد بروسيين لاصلاح الجيش وتقويته، كما عين حافظ باشا حاكما على ما بين النهرين وعهد اليه بجمع جيش كبير وتدريبه، والعمل على إثارة القلاقل وتحريك عوامل الثورة ضد الحكم المصرى فى سوريا. وكان أكبر عون للسلطان فى خطة الاصلاح والدسائس

سفير إنجلترا فى الاستانة وهو اللورد « بنسنبى »(Ponsondy)ووزير خارجيتها « بالمرستون » (Palmerston).

ولم تكتف تركيا وانجلترا بالقيام بهذه الاستعدادات وإنما عملتا من وجهة أخرى على إضعاف مركز « محمد على » المالى ، فأخذت تركيا ترهق خزينته بكثرة طلباتها ، أما الحكومة الانجليزية فانها عقدت مع تركيا معاهدة تجارية فى سنة ١٨٣٨ تقضى بالغاء احتكار التجارة فى جميع ولايات الدولة ومن ضمنها مصر ، نظير زيادة ضريبة الواردات إلى ٨ ٪ ، وكانت هذه ضربة شديدة على مورد مهم من موارده المالية . ولهذا رأى «محمدعلى» أن يضع حداً لمركزه بازاء الباب العالى ، وأبان لقناصل الدول فى القاهرة عام ١٨٣٨ أن الوقت قد حان لوضع حد للمسألة الهامة المتعلقة بضمان حق الوراثة لذريته ، وأعلنهم فى اجتماع خاص بعزمه على الانفصال والاستقلال ، غير أن الدول وقفت فى طريقه للمرة الثانية وأعلنت عدم موافقتها على مشروعه، فاستاء « محمد على » استياء شديداً ولم يلبث أن ترك مصر سنة ١٨٣٨ وتوجه إلى السودان لتفقد مناجم الذهب به علّه يحصل على مال وفير يستعين به فى نزاعه مع السلطان .

حرب الشام الثانية

والواقع أن الدول أخذت تفكر فى حل مرضى للطرفين ولكن بينما هى تتبادل الآراء إذا بالسلطان يعقد مجلسا حربيا حافلا بعظام رجال الدولة فى يناير سنة ١٨٣٩ لينظر فى مسألة تقرير الحرب أو السلم مع والى مصر ، وفهم المجلس نوايا السلطان وكان عند حسن ظنه به ، فقرر إعلان الحرب . وكان وقع هذا القرار أليما فى نفس سفراء الدول الذين ما انفكوا ينصحونه بالمحافظة على اتفاق « كوتاهية» ولو أن روح السفير «بنسنبى» كانت روحا غامضة بازاء الموقف . وأسرع « محمد على» فى العودة من السودان عندما اتصل به خبر حشد الجيوش التركية على حدود سوريا وعمل الأتراك والانجليز على إثارة القلاقل بين سكانها . وعندما وصل مصر أرسل منشورا إلى قناصل الدول يبرىء نفسه من أى تبعة ، ويظهر لهم أنه مضطر إلى مقابلة القوة بمثلها ، فاستشاط السلطان المعتل غضبا وصرح بأنه يؤثر الموت على أن

يسكت عن كسر حدة ذلك العاصى الغاضب ، وأمر أن تتقدم جيوشه فى الحال لمهاجمة المصريين وأخذت القناصل تتوسط لدى « محمد على » لايقاف الاستعدادات الحربية ولكنه رفض أن يصغى لنصائحهم واكتفى بأن أرسل إلى ابنه « ابراهيم » يأمره بأن لايهاجم الجيش التركى حتى يبدأه بالعدوان .

ولكن نصائح الدول وتهديداتها لم تجد نفعا لدى السلطان الغاضب الحانق فانه تراءى له أن لاضير عليه إن هو غامر بالبقية الباقية له ، وأبى أن يرضخ للطلبات والتأثر ولذلك أصر على الحرب وأسرع بارسال الأوامر إلى « حافظ باشا » ليتقدم بجيشه ويفتك بالجيوش المصرية ، فأذعن القائد لأوامر السلطان وعبر نهر الفرات وتحصن عند قرية « نصيبين » . أما « ابراهيم » فانه نفذ رغبات والده ، ولما وردت إليه الأوامر برد عدوان الأتراك تقدمت الجيوش المصرية نحو الجيش التركى ، وكانت النتيجة « موقعة نصيبين » فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ ، ولم تدم الموقعة أكثر من ساعتين ، وانتهت بهزيمة الأتراك هزيمة منكرة ، وأصبحت الدولة بلا جيش للمرة الثانية فى حروبها مع « محمد على » . وقبل أن يصل خبر الموقعة إلى الاستانة سكن السلطان محمود الثانى قبره مزودا بخيبة الآمال ؛ وخلفه على العرش ابنه « عبد المجيد » ولم تزد سنه إذ ذاك على السادسة عشرة وأصبح كل النفوذ فى يد « خسرو باشا » الذى تولى منصب الصدارة العظمى .

ولم تقتصر نكبة الدولة على جيشها وسلطانها بل أصابت كذلك أسطولها فبعد بضعة أيام من موقعة « نصيبين » أبحر أمير البحر التركى « أحمد باشا فوزى » بالأسطول العثمانى الذى كان موكولا إليه مساعدة « حافظ باشا » إلى الجنوب قاصدا الاسكندرية حيث سلم الأسطول طائعا لمحمد على ، فدوى ذلك الخبر فى العالم دويا مزعجا إذ أضحت الدولة مهيضة الجناح لاتستطيع أن تقاوم رغبات « محمد على » مهما تغالى فيها . وقد اختلف الناس فى الدافع الذى دفعه إلى ارتكاب هذا الجرم الفظيع فقيل الرشوة كانت الباعث الأكبر ، وقال « فوزى باشا » نفسه إنه فعل ذلك تخلصا من دسائس الروسيا وحزب الرجعيين وعلى رأسه « خسرو » عدوه اللدود ، وذهب إلى أن هؤلاء هم الذين دسوا السم للسلطان « محمود الثانى »

للتخلص منه ، ولو أنه ثبت كذب هذه الدعوى .

موقف الدول بعد نصيبين

تركيا : رأى خسرو باشا أن يفتح باب المفاوضة مع « محمد على » بعد الموقعة ، فأسرع بارسال رسول إلى الاسكندرية كانت مهمته فى الظاهر إعلان الوالى بتولية السلطان الجديد، وفى الواقع كان يحمل شروطا للصلح تتضمن إعطاء محمد على مصر وراثية ، ولكن الوالى تشبث باضافة حكومة سوريا كذلك .

انجلترا : غضب « بالمرستون » غضبا شديداً لنتيجة الموقعة وأعلن عزمه على مقاومة رغبات «محمد على » ، وأبدى رأيه فى أن الموقعة لن تكسبه شيئا وقد يخسر بسببها أشياء . وكانت أشد الحوادث وقعاً عليه حادثة الأسطول ، ولذلك فاتح الحكومة الفرنسية فى شأنه ليتعاونا على نزعه من يده بالقوة ، ولم يثنه عن عزمه إلا عدم موافقة فرنسا .

الروسيا : ولم تشترك الروسيا فى الحرب ضد «محمد على» ، استناداً على أن السلطان هو الذى بدأ بالعدوان ، فتركته وحيداً أمام القوات المصرية . ولما دارت الدائرة عليه أعلنت أنها ترى عدم تدخل الدول فى المسألة مادامت تركية أوربا بعيدة عن الخطر ، كما ترى أنه لا يصح للدول أن تتدخل فى الأمر الا فى حالة فشل المفاوضات التى كانت جارية بين الطرفين .

فرنسا : ورأت فرنسا أن الفرصة مناسبة للحصول على أحسن الشروط لمحمد على الذى أظهرت اهتماما كبيرا بشأنه ، غير أن اهتمامها بسياستها إزاء الروسيا كان أكبر ، فكانت تعمل دواما على معاكسة السياسة الروسية فى الاستانة، ولذلك انتهزت فرصة إعلان الروسيا لسياستها السابقة وعملت على جمع الدول ضدها فى المسألة الشرقية ، فاقترح « سولت » (Soult) رئيس وزراء فرنسا على الدول أن تعلن الباب العالى بأن أية مفاوضة بينه وبين «محمد على» رأسا تعد لاغية فى نظر الدول ، فارتاحت انجلترا والنمسا لهذا الاقتراح واعتقدتا

أنه سوف يسهل على الدول حل المسألة الشرقية وكذلك المسألة المصرية . أما الروسيا فانها فطنت إلى أنها هى المقصودة بسياسة فرنسا ولهذا لم تعارض فى الاقتراح المذكور ، واشتركت الدول الخمس فى تقديم « المذكرة المشتركة » المؤرخة ٢٧ يولية سنة ١٨٣٩ إلى الباب العالى ، بقصد تفهيم السلطان أنها على أتم اتفاق فيما يتعلق بالمسألة القائمة ، وأنها لن توافق على أى صلح يبرم مع « محمد على » دون علمها ، فقبل الباب العالى المذكرة خاضعاً شاكراً ، ولكن «محمد على» غضب عندتقديمها إليه غضبا شديداً لأنها فى اعتقاده وضعت الدولة تحت حماية الدول العظمى ، وأرسل إلى وكيله فى الاستانة يأمره أن يهمل شأن المذكرة ويستمر فى المفاوضة بخصوص شروط الصلح . أما فرنسا فانه ساءها اشتراك الروسيا فى تقديم المذكرة لأنه جاء على غير انتظار منها ، وكان لهذا الحادث أكبر الأثر فيما تلاه من الحوادث . ويعتبر اقتراح فرنسا المتقدم الذكر غلطة سياسية كبرى ، لأن آراءها فى تسوية المسألة المصرية كانت تخالف آراء جميع الدول الأخرى .

الفصل الثالث

معاهدة لندن

(يولية ١٨٤٠)

موقف الدول بعد تقديم المذكرة المشتركة : فقهت فرنسا إلى غلطتها وأرادت أن تعمل على ملافاتها ، فطلبت من انجلترا أن تبين الأقاليم التى ترى منحها لمحمد على ، وعلى هذه الصخرة تحطم الوفاق الذى كان سائداً بين الدولتين حتى هذه اللحظة ، فان الخلاف بدأ يدب بينهما الاختلاف وجهة نظر كل منهما إلى «محمد على» . أما «بالمرستون» فكان من رأيه أن ينكمش «محمد على» فى ولايته مصر فقط على أن تمنح له وراثية لأنه رأى أن السلطان لا يكون فى مأمن منه إلا اذا فصلت صحراء سينا بين أملاكهما . ولكن فرنسا كانت غير راضية عن آراء «بالمرستون» ومقترحاته واقترحت أن يمنح مصر وسوريا وراثيتين . غير أن هذا الاقتراح

لم يرق فى عين « بالمرستون » فلم يوافق عليه مع رغبته الشديدة فى المحافظة على إبقاء العلاقات الودية مع فرنسا ، غير أنه عاد وأظهر شيئاً من التساهل فعرض على الحكومة الفرنسية أن يمنح « محمد على » مصر وراثية وكذلك ولاية عكا إلى طرابلس ودمشق بشرط أن تتعهد فرنسا بالاشتراك مع الدول فى إخضاعه بالقوة إذا رفض هذه الشروط . وما كان من فرنسا إلا أن وضعت نفسها موضع « محمد على » ورفضت الشروط المتقدمة محتجة على استعمال القوة ضد والى مصر وأشارت إلى قوته فى الشام ، وإلى أنه إذا سمع بهذه الشروط زحف على آسيا الصغرى بنجاح دون أن تستطيع الدول التعرض له فى غير البلاد الواقعة على الساحل فيزداد المركز إذ ذاك حرجا ودقة .

وعندما بدأ الخلاف يظهر بين انجلترا وفرنسا فى خلال هذه المفاوضات الطويلة انتهزت الروسيا الفرصة للتقرب من انجلترا ، وأرسلت بالفعل مندوبا إلى لندن فاوض « بالمرستون » فى المسألة القائمة وأظهر له موافقة القيصر على خطته بازاء الأقاليم التى يقترح منحها لمحمد على ، ولكنهما اختلفا بخصوص مركز الروسيا الممتاز فى تركيا ، غير أنه لما اشتد النزاع بين انجلترا وفرنسا وأصرت كل منهما على رأيها ، جاء المندوب الروسى إلى لندن مرة أخرى وأعلن أن الروسيا متفقة تمام الاتفاق مع الحكومة الانجليزية وأنها متنازلة عن شروط معاهدة أنكيار سكلسى. فأساء هذا التقرب الشعب الفرنسى وحكومته وقامت حول ذلك ضجة كبيرة ، وسرت روح الاستعداد الحربى فى أنحاء فرنسا وسقطت وزارة « سولت » وحلت محلها وزارة « تيير » (Thiers) الذى كان قد عقد النية على مساعدة « محمد على » مهما كانت الظروف .

وكانت خطة « تيير » ترمى إلى أن يعمل على إبرام اتفاق مباشر بين محمد على والسلطان ينال فيه الأول كل بلاد سوريا زيادة على مصر . وكان يرى أنه إذا تم مثل هذا الصلح فلا يكون للدول حق التدخل لالغائه ، ولو أنه كان يعلم أن ذلك مخالف لفحوى المذكرة المشتركة . وقد استاء « بالمرستون » من سلوك فرنسا هذا وعزم على عقد مؤتمر من الدول لحل المسألة دون اشتراكها . غير أن

النمسا وبروسيا كانتا ترغبان فى ضم فرنسا للدول ، فاضطر « بالمرستون » إلى عرض شروط جديدة غير أن « تيير » رفض قبولها فى مايو سنة ١٨٤٠ وبذلك أضاعت فرنسا على « محمد على » فرصتين كان يمكنه أن يستفيد منهما . ويظهر أن هذا التشبث من جانب فرنسا يرجع إلى حد كبير إلى تصورها قوة « محمد على » على غير حقيقتها .

معاهدة لندن (١٥ يوليه سنة ١٨٤٠) : بازاء مسلك فرنسا السالف الذكر وعملها على عقد اتفاق مباشر بين محمد على والسلطان لم ير « بالمرستون» بدآ من الاسراع فى عقد المؤتمر خوفا من ضياع الفرصة، فاستطاع أن يضم اليه النمسا وبروسيا بسهولة . وبذلك اجتمع مندوبو الدول الأربع (النمسا وبروسيا والروسيا وانجلترا) فى لندن وأخذوا يدرسون المسألة من جميع وجوهها . وفى النهاية أبرمت « معاهدة لندن » مع الدولة العثمانية فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بدون إشتراك فرنسا . وتتخلص أهم شروط هذه المعاهدة فيما يأتى :

(١) يمنح « محمد على » مصر وراثية وولاية عكا طول حياته ويتعهد باخلاء ما عدا ذلك من أملاك الدولة العثمانية وإرجاع الأسطول العثمانى إلى الاستانة .

(٢) إذا رفض « محمد على » هذه الشروط يكون للدول الحق فى إرغامه على ذلك بالقوة ، ويكون لها الحق فى حصر الموانى المصرية والسورية ومساعدة كل من يريد ترك أملاكه والاقامة فى ولايات الدولة الأخرى .

(٣) إذا تقدمت قوات « محمد على » نحو القسطنطينية وأصبحت هذه فى خطر ، كان للدول الحق فى إرسال سفنها إلى الدردنيل والبسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق مادامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .

(٤) يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء الظروف ذلك .

(٥) تعرض شروط المعاهدة على « محمد على » فاذا قبلها فى مدة عشرة

أيام أعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته . وإذا رفض فمصر فقط ، وإذا رفض ذلك فى مدة عشرة أيام أخرى ، نظر السلطان فى الأمر من جديد مسترشداً بآراء الحلفاء .

أثر المعاهدة فى فرنسا ومصر : ما كادت تصل أخبار هذه المعاهدة إلى فرنسا حتى ثارت ثائرة الفرنسيين من جميع الطبقات ، وشارك الملك وحكومته الشعور العام ، وازداد الصخب وعم الاستياء واعتبروا مسلك الدول جارحاً لعواطف الأمة الفرنسية وماسا بكرامتها ، وسرت الروح الحربية فى جميع الأفراد حتى المعتدلين منهم ، وأخذ « لويس فيليب » يهدد أوربا باطلاق العنان للثورة ، وبدأ « تيير » يفكر فى اتخاذ الأهبة الحربية اللازمة لصيانة شرف فرنسا .

ولما عرضت الشروط على « محمد على » فى أوائل أغسطس حنق على الدول واستاء لصرامة الشروط التى عرضت عليه ، ولكنه قابل الخبر بثبات ورباطة جأش ، ورفض أن يرضخ لشروط هذه المعاهدة أولا وآخرا ، وأخذ يعد المعدات الحربية استعدادا لدفع الطوارىء ، فأمر بجمع جيش كبير واستدعى جيش بلاد العرب وأصدر الأوامر بزيادة تحصين السواحل المصرية الشمالية ، كما أرسل إلى ابنه ابراهيم فى سوريا يأمره بتحصين السواحل واتخاذ الأهبة اللازمة لدفع الأخطار . وقد شجع «محمدعلى» على سلوك هذا المسلك أمله العظيم فى مساعدة فرنسا له ، واعتماده على قوة جيش ابراهيم فى بلاد الشام .

محمدعلى والحلفاء : لما أصر « محمد على » على رفض شروط الدول ، أمرت الحكومة الانجليزية أسطولها بمحاصرة موانى الشام ومصر وقطع المواصلات بينهما ، وكان « بنسبى » قبل ذلك يعمل باستمرار على إثارة القلاقل ضد الحكم المصرى فى سوريا ، واستعان فى هذه المهمة بأحد رجال سفارته وهو « رتشارد وود » (Rirhard Wood) ، وقد نجح هذا نجاحاً عظيما فاستمال إليه كثيراً من رؤساء القبائل ووزع عليهم السلاح والمال وأقنعهم بالقيام فى وجه ابراهيم . وبالفعل قامت ثورة كبيرة فى لبنان استطاع ابراهيم إخضاعها فى أول

لأمر ، ولكنها عادت فاشتعل لهيبها من جديد واتسع نطاقها عند ظهور ساطيل الحلفاء أمام الموانى السورية ، فكانت أشد خطراً على الجيوش المصرية من قوات الحلفاء ، وكانت أكبر سبب فى الهزيمة التى لحقت الجيوش المصرية. وقد ساعد « وود » فى مهمته نجاح « بنسبى » فى إقناع السلطان بعزل « محمد على » ، وكان لاعلان ذلك أثر يذكر .

وصلت أساطيل الحلفاء بقيادة « ستبفورد » (Stopford) و « نابيير » (Napier) الانجليزيين أمام « بيروت » فى سبتمبر سنة ١٨٤٠ ، وأطلقت القنابل عليها ، ثم أنزلت جيشاً عثمانياً بالقرب من المدينة . ودافع سليمان باشا عن المدينة دفاعا مجيداً ، ولكن سرعان ما وصلته أنباء الهزائم التى لحقت بالجيوش المصرية وهى فى طريقها لامداد بيروت وغيرها من مدن الساحل ، فأخلى المدينة وانضم بقوانه إلى ابراهيم ، ووقعت معظم الموانى فى أيدى الحلفاء الذين حاصروا « عكا » بعد ذلك فسلمت بعد ثلاثة أيام . وترجع سرعة سقوطها إلى حدوث انفجار هائل داخل المدينة فى أثناء حصارها مما أودى بحياة جزء عظيم من قوات المدينة وتخريب جانب كبير من مبانيها . وعلى أثر تسليم عكا سلمت بعض الثغور الأخرى وأصبح مركز الجيش المصرى غاية فى الحرج لاسيما وأن مواصلاته البحرية مع مصر قد قطعت نهائيا وثورة الأهالى متأججة فى بعض الجهات . وقد حزن « محمد على » حزنا شديداً عند ما بلغه خبر سقوط عكا ، وكان قد أيقن قبل ذلك بانصراف فرنسا عن مساعدته وذلك أنه فى غضون هذه الحرب بدأت السياسة الفرنسية تتخذ لنفسها مجرى آخر بالرغم من استمرار الشعور الحربى فى البلاد وميل الرأى العام إلى مساعدة « محمد على » وتحدى الدول . ويرجع هذا إلى أن « لويس فيليب » لم يكن جادا فى الأمر ، فانه على أثر انتصار الحلفاء فى سوريا وتهديدات « بالمرستون » الشديدة التى كان يوجهها لشخصه ولفرنسا إذا قامت ضد الدول ؛ هدأت ثورة أفكاره الظاهرة وأسقط وزارة « تيير » وأخذ ينصرف بالتدريج عن الاستعدادات الحربية ، وبذلك تخلت فرنسا عن « محمد على » فى أحرج الاوقات

بعد أن كانت السبب الأكبر فى إصراره على رفض شروط الدول ودخوله فى حرب معها .

الصلح النهائى : وبعد سقوط عكا أبحر الضابط الانجليزى « نابيير » بجزء من أسطول الحلفاء إلى الاسكندرية بقصد القيام بمظاهرة بحرية يرغم بها « محمد على » على الخضوع ، فلما وصل هذا الضابط الى مصر ، رأى أن يفاتح « محمد على » فى مسألة الصلح فعرض عليه أن يخضع للسلطان ويعيد إليه أسطوله ويأمر باخلاء سوريا ، وفى نظير ذلك تضمن الدول أن يمنحه الباب العالى مصر وراثية ، ثم هدده بضرب الاسكندرية بالمدافع إذا هو رفض هذه الشروط. ولكن « محمدعلى » كان قداستولى عليه اليأس من جراء انهزام جيشه فى سوريا علاوة على تخلى فرنسا عن مساعدته وتركه فريسة أمام الدول ، فقبل الشروط المعروضة وأبرم الاتفاق بذلك فى ٢٨ نوفمبرسنة ١٨٤٠ . وعلى أثر ذلك أمر ابنه ابراهيم بالاستعداد لاخلاء سوريا ، ثم بعث برسالة استعطاف إلى الباب العالى ، ومن ثم توسطت الدول لدى السلطان ليمنحه مصر وراثية ، فتم ذلك باصدار فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .

فرمان فبراير سنة ١٨٤١ : وتتلخص أهم شروط هذا الفرمان فى أن الباب العالى يختار والى مصر من بين أفراد أسرة « محمدعلى » الذكور وأولاد أولادهم الذكور وهكذا دون إعطاء أى حق لأولاد البنات ، على أن يذهب الوالى الجديد الى مقر الخلافة لتسليم فرمان التولية بنفسه . وينص الفرمان على أنه لا يجب زيادة عدد الجيش إلى أكثر من ١٨٠٠٠ فى وقت السلم وأن ليس للوالى الحق فى منح الرتب العسكرية إلا لغاية رتبة (صاغ) وأن يدفع ربع المتحصل من الضرائب إلى الباب العالى وتصرف الثلاثة أرباع الباقية فى شئون مصر .

وصدر فرمان آخر فى نفس اليوم بتولية محمد على أقاليم السودان (النوبة وكردفان ودارفور وسنار وجميع ملحقاتها) مدة حياته على أن يقدم حسابا سنويا عن هذه الولايات إلى السلطان وأن يعمل ما فى وسعه لاصلاح حالة هذه الأقاليم وساكنيها .

وتألم محمد على كثيرا من شدة وطأة ماحواه هذا الفرمان من قيود وطلب من الدول أن تتوسط لدى السلطان لتخفيف شروطه فقبلت الدول ذلك وأوعزت الى السلطان بالعمل على إرضائه ، وعلى ذلك صدر فرمان آخر فى إبريل سنة ١٨٤١ معدلا لبعض شروط الفرمان السابق . وتناول هذا التعديل حق الوراثة فجعله لأكبر الأولاد الذكور سنا وتناول كذلك سلطة الوالى فى منح الرتب العسكرية فأعطاه الحق فى منحها لغاية رتبة «أمير الاى» وأوقف العمل بالمادة الخاصة بتقدير الجزية بربع دخل الحكومة إلى أن حددت قيمتها فى يونيه من السنة نفسها بثمانين ألف كيس أى ٤٠٠٠٠ر٣٢٠ جنيه . وقد وافقت الدول على هذا التعديل فصدر فرمان فى أول يونية سنة ١٨٤١ يتضمن مواد الفرمان الأول مع ماأدخل عليه من تعديل ، وبذلك ترى أن محمد على نجح فى تثبيت أسرته على عرش مصر وإن لم يجن غير ذلك من حروبه وانتصاراته على السلطان . وأصبحت معاهدة لندن هى الوثيقة السياسية التى قام عليها استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٩١٤ ، ولو أنه كان استقلالا مقيداً ببقاء السيادة التركية .

وهكذا انتهت الأزمة فى الشرق ، وحاولت الدول بعد ذلك إرضاء فرنسا ، فقبل «جيزو» (Guizot) رئيس وزرائها ذلك بشرط أن تنتهى محالفة الدول الأربع . فوافق الجميع على ذلك ثم تم اتفاق الدول الخمس على « معاهدة المضايق » وبمقتضاها تقفل البوغازات فى وجه جميع السفن الحربية .

سكون العاصفة : كان فرمان يونية حدا فاصلا بين عهدين ، إذ بعد صدوره انكمش محمد على فى ولاية مصر ولم يعد له أمل فى فتح أو توسع . وبدأت العاصفة التى أثارها فى مصر وفى الخارج تسكن حتى عم الانحطاط والخمول جميع مناحى الحياة فى مصر ، من صناعية وتجارية وزراعية وعلمية ، فأقفل كثير من المدارس ونقص عدد المتعلمين من عشرين ألف إلى أحد عشر ألف وأهملت دور الصناعة وقل شأنها حتى أغلق عدد كبير منها ، وضعفت الحركة التجارية وأصاب الزراعة رشاش من فتور عزيمة الاصلاح . ويرجع السبب فى وقوف دولاب الحركة الانشائية العمرانية الى ضعف الدافع

الأساسى إلى القيام بها ، وهو تكوين جيش قوى كامل العدد والعدة يستعين به على تحقيق آماله الواسعة . ولكن الأمل قد تحطم ، والجيش قد نقص ، فأصاب القوة المحركة الضعف وبدأ يعلوها الصدأ ، وسرت فى جسم الدولة روح الاستياء والخمول .

وأخذ محمد على يحسن علاقاته بالدول الأوربية وظهر أثر ذلك عندما زار ابنه ابراهيم ايطاليا وفرنسا وانجلترا عام ١٨٤٥ للاستشفاء . فقد أحسن الجميع وفادته وقوبل بحماس شديد جدير بقائد عظيم مثله . كما أنه عمل على إزالة سوء التفاهم الذى خلقته السياسة السابقة بينه وبين الباب العالى ، وأظهارا لحسن نواياه سافر إلى الاستانة فى يونيه سنة ١٨٤٦ لتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان فقوبل من الجميع بالاكرام الزائد والاجلال الفائق ، وهناك قابل عدوه القديم خسرو باشا فتصافيا ونسيا أحقادهما الماضية. وبعد إقامة قصيرة رجع إلى مصر بعد أن زار مسقط رأسه قوله ولكن حالته الصحية وما أصابه من ضعف عقلى وجثمانى جعله يترك زمام الحكم لحفيده عباس باشا لأن حالة «ابراهيم» الصحية كانت سيئة ولذلك أشار عليه الأطباء بالسفر إلى أوربا للمرة الثانية . وفى أثناء غيابه سافر « محمد على » إلى مدينة نابلى « بايطاليا» وهناك وصلته أخبار ثورة عام ١٨٤٨ بفرنسا وخلع الملك « لويس فيليب » من العرش فتأثر لها كثيراً . ولم يلبث أن عاد « إبراهيم» إلى مصر ، وفى يولية سنة ١٨٤٨ صدر الفرمان بتوليته بدلا من أبيه ، ولكن المرض لم يمهله على العرش طويلا إذ فاضت روحه فى شهر نوفمبر من السنة نفسها، وآلت الولاية بعده إلى ابن أخيه «عباس باشا» الذى عاد من مكة وتسلم مقاليد الحكم فى البلاد .

أما « محمد على» فانه بقى بالاسكندرية يعانى آلام المرض ويقاسى ضعف الشيخوخة ومما زاد فى ألمه خبر وفاة ابنه الأكبر «ابراهيم» . واستمر على هذه الحالة المضنية عدة شهور حتى لحقته منيته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩، فانتهت بموته حياة عظيم من عظماء الشرق ونقلت جثته إلى القاهرة حيث دفنت بمسجده الشهير بالقلعة .

الباب السادس
عباس وسعيد

الفصل الاول

عباس باشا الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤)

نشأته : هو ابن طوسون بن محمد على ، تولى الملك فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ ، وكان يبلغ السادسة والثلاثين من عمره ، وقد اهتم جده بأمر تربيته وتعليمه اهتماما شديداً لعظيم محبته له . وقد نشأ كمعظم أفراد الأسرة نشأة حربية ، ورأينا أنه رافق عمه ابراهيم باشا فى حملته على سوريا واشترك فى أكثر الوقائع الحربية ، وأظهر فيها تفوقا وشجاعة .غير أن طبيعته العسكرية وأخلاقه الجافة كانت من الصنف الذى لا يتهذب مع السلم ، فظل جامدا فظا ، ومتكبرا متغطرساً طول حياته .


عباس باشا الأول

سياسته وأعماله :

كان عباس حاكما مطلقا مسـتبداً ، قانونه إرادته ودوافعه هواه ، ولذلك أصبح لشخصيته الجامدة ذات النعرة الجنسية أثر عظيم فى طريقة حكمه للبلاد المصرية . وإذا تصفحنا تاريخه رأينا أن سياسته كانت قائمة على قواعد ثلاث ، هى حبه للأتراك وبغضه للأجانب وانصرافه عن الاصلاح .

حبه للأتراك : كان عباس الأول تركياً قبل كل شىء ، فكان تركيا فى نشأته وشعوره ، تركيا فى طباعه وعاداته . والواقع أن عباسا لم يخرج فى شعوره هذا وحبه للأتراك عما كان يشعر به نحوهم جده « محمد على » نفسه ، فان هذا الرجل العظيم قد بذل جهود الجبابرة فى رفع شأن المصرى ، ولكنه بالرغم من ذلك لم يجل بخاطره يوما أن يفضل المصرى على التركى ، ولذلك كان جل اعتماده فى المهمات الكبيرة على أبناء جنسه ، وهذا بخلاف شعور ابنه « ابراهيم » الذى أصبح بمضى الزمن مصريا فى شعوره وميوله ، وكان لا ينفك يمتدح شجاعة جنوده المصريين وجرأتهم ويفخر بأعمالهم ويشيد بذكرهم ، وينسب كل تردد وجبن للضباط الأتراك .

أما عباس فقد دفعه حبه للأتراك إلى جعل أغلبية الجيش المصرى منهم ، وذلك لأن كان يعتقد أن المصرى لا يصلح للجندية وأعمال العظمة بل خلق ليلازم الأرض ويفلحها ، ويبقى راضخاً لأوامر الأتراك أسياده وحكامه . وكان لاعتقاده هـذا أثر واضح فى حياته الخاصـة والعامة ، أما فى حياته الخاصة فقد أحاط نفسه بأنظمة تركية بحتة وبجيش من الخدم والمحاسيب والموظفين والأتباع الأتراك حتى بات بلاطه بيئة فاسدة للدس والنميمة والجرى وراء المصالح الشخصية البحتة . أما حياته العامة ، وهى حيـاته الحكومية ، فقد كانت متأثرة بحياته الخاصة التى وصفناها ، إذ لما آلت الأحكام اليه ترك الادارة ، تتخبط دون مرشد ومعين . وبالرغم من أنه أهمل خطة « محمد على » وأحل هواه وإرادته محل الدواوين فانه لم يشرف على الادارة الاشراف الواجب الذى يؤدى إلى حسن سـير العمل ، بل إنه بقى فى عزلة عن النـاس ، وترك الأمور تجرى كما تشاء أو يشاء كبار الحكام الذين أخذوا يستبدون بالرعية .

وانتشرت الجاسوسية فأفسدت الأخلاق والأنظمة الموضوعة . وكان عباس يتحاشى مقابلة المصريين ويرصد العيون على الأشخاص البارزين منهم لأنه كان يسيء الظن بهم ولا سيما عمه وولى عهده سعيد باشا ، ولذلك فقدت الطمأنينة وتعددت السعايات وكثرت الدسائس حتى بات الناس فى خوف وقلق على أرواحهم وأموالهم وأملاكهم ، وهاجر كثير منهم بالفعل الى الاستانة .

ولما قامت حرب « القرم » بين تركيا وروسيا فى أواخر عام ١٨٥٣ وطلب منه السلطان إرسال حملة عسكرية تشترك مع جيوش الدوله ، قام باعداد حملة كبيرة لهذه الغاية . ولما أخذت أهبتها للسفر من بولاق ذهب «عباس» بنفسه لوداعها أمام حشد كبير من الناس وألقى فى الجماهير خطابا حماسيا .

كرهه للاجانب : كان عباس الأول شديد الكره للأجانب . وقد يعزى ذلك إلى شدة حقده عليهم وقد شاهد بنفسه أنهم بتدخلهم بين «محمد على» والسلطان قضوا على آمال جده الواسعة وحرموه ثمرة انتصاراته العظيمة وتضحياته الجسيمة . ومما زاد حقده عليهم من هذه الوجهة كذلك مافقده هو نفسه من الآمال إذ كان قد اشترك مع عمه « ابراهيم باشا » فى حروب الشام وانتصر فى عدة مواقع ، وكان هو القائد للجيش الذى استولى على « أذنة » فولدت تلك الظروف السياسية الضغينة فى نفسه من جهة الأوربيين ، ولهذا لم يرغب أن يفيد اليوم من حرموه الفائدة بالأمس . فضلا عن أنه رأى عدم حاجته اليهم لأنه لم يكن يرى ضرورة للأخذ بأسباب المدنية الغربية التى كان يعتقد أنها تسربت إلى مصر قبل أوانها ، فاذا هو لم يكن فى حاجة لتلك المظاهر أصبح فى غير حاجة كذلك الى من كانت مهمتهم الأولى فى نظره القيام بها ، وعلى الأخص عند ما أيقن أن معظم أولئك الأجانب الذين كانوا بمصر حينذاك لم يكونوا إلا من أحط الأوساط ولاهم لهم إلا جمع الثروة من حوله بكل الوسائل ، ولو أدت شراهتهم إلى خراب البلاد الاقتصادى . ولذلك كان يعمل على الدوام على طردهم من البلاد وحرمانهم من الرخص التى كانت تعطى لهم . ثم جعل نفسه بمعزل عنهم لا يقابل

إلا عدداً محدوداً من قناصل الدول مما جعل الكثيرين يذمونه ويرمونه بالتعصب، ومما أحاط حياته بسياج من الغموض .

انصرافه عن الاصلاح . وقفت الدول كما أسلفنا فى وجه أسرته، فحطمت منهم الآمال وخيبت الأحلام ، ولم يصبحوا بعد فرمان ١٨٤١ وفيهم تلك الروح العالية التى تملى عليهم صنوف الاصلاح ، لأن القوة الدافعة اليه قد وهنت كثيرا ، فالمطامع الشخصية التى كانوا يبنون منها قصوراً فى الفضاء لم تلبث أن عصفت بها العواصف الدولية فدكت منها البناء . ولما لم يعد ذلك البناء قائما لم تعد هناك حاجة إلى دعائمه القوية وهى الجيش . فالجيش الذى كان محور إصلاحات «محمد على» والدافع الأول إلى التفكير فى تحسين مصر قد أنقص عدده حسب الفرمان المذكور إلى ١٨٠٠٠ ، ولم تعد هناك حاجة حتى إلى مثل هذا العدد أثر الصدمة القاتلة التى سلبت منهم الغنائم وبذلك ضعفت القوة المحركة للاصلاح فهبطت تبعا لذلك حمى هذا الاصلاح فى أواخر أيام محمد على ، فى الفترة مابين ١٨٤١ و١٨٤٨ ، فأهملت المدارس وأغلق الكثير من المصانع وأهمل شأن المعامل حتى أضحى معظمها خرابا . وما عصر «عباس» إلا متمم لهذه الفترة من حكم جده ، فانه لما تولى أزمة الملك فى تلك الظروف القلقة لم تكن قد استقرت شئون الدولة بعد . ورأى عباس أنه لا يستطيع مقاومة دول أوربا فلم يكن حينئذ فى حاجة إلى جيوش جرارة يحارب بها ، ولا إلى ترقية حال الأمة والبلاد ترقية كان لابد منها إذا كان فى حاجة ماسة إلى جيش قوى . لذلك عزم على أن يسلك طريق الهدوء والراحة والسكينة التى كان يعتقد أن مصر فى حاجة اليها بعد تلك الأنواء السياسية المقلقة المفزعة ، ولهذا كله لم يكترث بالمصريين وأصبح اعتماده على الأتراك والشراكسة ، فتراه أنقص عدد الجيش كما أنه أغلق المعامل والمصانع والكثير من المدارس ليصرف المصريين إلى فلاحة الأرض .

وكان «عباس» يرى أن المصرى خلق لفلاحة الأرض قبل كل شىء . ويقال إنه كان فى عزمه القيام بمشروعات واسعة لتحسين حال الأرض والفلاح ، غير

أن موته الفجائى بعد حكم قصير لم يمكنه من تنفيذ ما كان يجول بصدره من رغبات ، ولذلك استمر الفلاح المصرى مقيما على أطيان لا يملك منها شيئاً ، واستمر يزرع مالا نصيب له فى اختياره ويجنى محصولا لا يستطيع التصرف فيه ، ولهذا أخذ يقل اهتمامه بالأرض وتضعف رغبته فى العمل ويزداد انصرافا عن الانتاج لاسيما وقد كانت على رأس البلاد حكومة ظالمة ووال مستبد يعصر جسم الفلاح ليحصل على مايريد من مال يصرفه على ملذاته وتحقيق رغباته الخاصة .

اصلاحاته : غير أنه بالرغم من ذلك قام «عباس» ببعض الاصلاحات فى البلاد ، ومما يذكر له بالفخر قيامه بمد الخط الحديدى الذى يربط القاهرة بالاسكندرية والذى لم يكن الأول من نوعه فى مصر فقط بل فى الشرق أجمع . وتعهد بعمله « روبرت ستيفنسن » (Robert Stephenson) مخترع القطر البخارية ، فبدأ أعماله فى سنة ١٨٥٢ وأتم المشروع فى عهد «سعيد» عام ١٨٥٦ . والحكومة الانجليزية هى التى أوحت اليه بهذا المشروع لمصلحة المسافرين والبريد بين أوربا والهند ، ولهذا عارضت الحكومة الفرنسية فيه ، ولكن بالرغم من ذلك استمر إنفاذه حتى النهاية .

ويلى ذلك تمهيد الطريق بين القاهرة والسويس ، وذلك أن اللجنة التى تألفت سنة ١٨٤٦ لدرس مشروع وصل البحرين الأبيض والأحمر بترعة تخترق برزخ السويس قد وصلت فى أبحاثها إلى إمكان تنفيذ المشروع دون خطر ، ولكن بالرغم من ذلك رفض عباس الأول أن ينفذ الفكرة خوفا من نتائجها السياسية الخطرة ، غير أنه تسهيلا للسفر بين الشرق والغرب عن طريق مصر قام برصف الطريق ما بين القاهرة والسويس رصفا متينا ، وجعل عرضه ثلاثين مترا كما أعد على الجانبين اتساعا قدره متران لسير المشاة ثم حفر بعض الآبار وبنى بعض أماكن للاستراحة ، وبذلك أصبح الطريق سهلا ومريحا تستطيع أن تعبره عربات المسافرين بسرعة .

وقد شجع «عباس» المسيو «مريت» (Mariette) على البحث والتنقيب عن الآثار ، فوجه هذا عنايته نحو آثار سقارة وكشف بها مدافن العجول

سنة ١٨٥١ ، وبفضل مجهوداته زادت أهمية دار الآثار وكانت مهملة الشأن حتى ذلك الوقت، وأخذت محتوياتها فى الزيادة ما بين ١٨٥٣ و ١٨٥٤، ولكن حدث أن زار مصر حينذاك « الأرشيدوق مكسمليان » النمساوى وطلب من الوالى أن يهديه شيئا من العاديات المصرية فسمح له أن يأخذ ما شاء منها ! فسر الأمير وحزن « مريت » .

وراثة الملك : كان فى نية « عباس » أن يغير مجرى الوراثة فيحرم عمه «سعيد» من الملك ويولى ابنه «الهامى باشا » ، ولكن المقادير شاءت غير ما أراد ، إذ قتل فى قصره ببنها وكان ابنه غائبا خارج القطر، ولما حاول « الالفى بك» محافظ القاهرة أن ينفذ رغبة سيده فينادى بالهامى باشا واليا على عرش مصر ، اعترضه القناصل واحتجوا عليه ففشل مشروعه وانتهى الأمر بتولية «سعيد» الملك فى ١٢ يوليه سنة ١٨٥٤ . وبالرغم من مقاصد الألفى السيئة نحوه فانه صفح عنه وأكد له ذلك ، ولكن ما كاد الألفى يسمع أول طلقة من المدافع المؤذنة بتولية «سعيد» حتى خر مغشياً عليه وفارق الحياة .

مقتل عباس : تضاربت الاشاعات الكثيرة عن مقتل عباس ، فينسبه بعضهم إلى أسباب سياسية فى حين يسنده آخرون إلى تآمر بعض أفراد الأسرة على قتله للتخلص منه. ويقال إن إحدى قريباته — وكان قد أساء اليها — بعثت بخصيين إلى قصره حيث اختبآ ثم انقضا عليه وهو نائم فى فراشه فقتلاه خنقا. وقد أخفى خبر موته عدة أيام ، ونقلت جثته على اعتبار أنه لايزال على قيد الحياة إلى قصره بالعباسية التى سميت باسمه ، ولم يلبث أن أعلن خبر موته رسميا ودفن بقرافة الامام الشافعى بالقاهرة .

الفصل الثانى

محمد سعيد باشا (١٨٥٤–١٨٦٣)

نشأته : ولد «سعيد» فى الاسكندرية سنة ١٨٢٢، وهو ابن محمد على وكان فى حداثته موضع عناية والده وحبه ، لذلك اعتنى بتربيته اعتناء فائقا قل

أن حظى به غيره من أفراد الأسرة، فأرسله إلى مدارس فرنسا حيث تثقفت مداركه وتربى تربية أهلته لتولى زمام الملك. وقد عهد محمد على إلى المسيو فردنند ديلسبس بأمر الاعتناء به فى حداثته، فقام بالمهمة خير قيام، وكان سعيد فى حاجة شديدة إلى الرياضة البدنية لأنه كان بدينا عظيم الجثة.



محمد سعيد باشا

سياسته : وتولى زمام الأحكام عام ١٨٥٤ بعد وفاة ابن أخيه « عباس الأول ». ولم يكن ذا شخصية قوية بل كان سهلا لين العريكة لاسيما مع الأجانب الذين عرفوا كيف يستغلون هذه النقطة الضعيفة فى أخلاقه لمصلحتهم. غير أنه بالرغم من ذلك نستطيع ان نعتبر عصره بوجه عام عصر تقدم ورقى، وإن كان خلوا مما يستلفت النظر لعظمته أو خطورته، خلوا من كل مظاهر الأبهة والظهور فكان عصر هدوء وسكون وتحسن بطىء، لأن «سعيد» لم يكن كأبيه يروم

العظمة والتوسع ولـكنه كان يحب الشعب والبلاد ، ولذلك اجتهد فى عمل كل مايؤدى إلى سعادة القطر ، وأخذ يعمل على إزالة الأسباب التى أدت إلى تذمر الشعب وأناته ، ويجتهد فى تخفيف العبء الثقيل الذى رماه «محمد على» على كاهل الفلاح بسبب حروبه المستمرة وشدة حاجته إلى الجند والمال. وجرى «سعيد» فى طريقة حكمه للبلاد على سياسة هى نقيض سياسة سلفه «عباس» فـكان يحب المصريين ويكره الأتراك ويميل للأجانب .

حبه للمصريين . وقد نشأ حبه للمصريين من اختلاطه بهم كثيراً منـذ حداثته ، لأن أباه كان يعده لقيادة البحر واستدعى ذلك اختلاطه بطائفة من أبناء الشعب منذ صغره فولد هذا الاختلاط فى نفسه ميلا شديداً للبلاد وأبنائها . وكان لذلك يفخر بمصريته ويعمل كل ما فى وسعه لترقية البلاد وتهذيب العنصر الوطنى وتقويته ليحل المحل اللائق به فى بلاده ولهذا كانت اصلاحاته الواسعة بعيدة الأثر متينة الأساس حتى عد عصره بحق عصر الفلاح الذهبى .

وقد عبر « سـعيد » عن هذا الشعور فى إحدى خطبه قائلا : « ... إنى نظرت فى أحوال هـذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبداً لغيره من أمم الأرض . فقد توالت عليه دول كثيرة .... وبما أني أعتبر نفسى مصريا رأيت أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفـكر إلى العمل » .

كرهه للاتراك : كان «سعيد» ينقم على الأتراك والشراكسة أشـد النقمة . ويروى عنه أنه قال مرة : «إنى أود أن أعرف ما هى العروق والشرايين التركية والشركسية فىّ لأفتحها وبذلك أتخلص من آخر نقطة من هـذا الدم الممقوت ! » . وقد يعزى هذا إلى الأثر السيء الذى تركه فى نفسه ذلك النزاع المقلق بين أبيه والسلطان ، وكان لايزال شابا يجرى فى دمه حماس الشباب وتهوره ، ولهذا استغنى عن كل بطانة «عباس» التركية واتخذ له حاشية خاصة من المصريين. وللسبب عينه جعل اللغـة العربية هى اللغة الرسمية بعد أن كانت التركية ،

وطهر الجيش من العناصر التركية والشركسية ما أمكن وصبغه بالصبغة الوطنية، وكان أول حاكم نظر بعين العطف الى رجال الجيش من المصريين وقرر إباحة ترقية العسكرى من تحت السلاح الى أرقى مناصب الجيش، وبهذه الوسيلة استطاع «عرابى» ومن على شاكلته أن ينفذوا إلى أعلى المراتب فى الجيش وهى التى كانت قاصرة على الأتراك والشراكسة .

ميله للأجانب: أما الأجانب فكان «سعيد» يكرم مثواهم ويحسن وفادتهم ويميل إلى عشرتهم مما كان سببا فى إضاعة شىء من هيبته . وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تربيته الفرنسية وكذلك إلى رغبته الخاصة فى الاستعانة بهم لتحسين أحوال البلاد ، فزاد عددهم عن ذى قبل وكثر اختلاطهم بأفراد الشعب وقد شجعهم هو نفسه على ذلك بالاكثار من مقابلاته لهم والتحدث معهم فى مختلف الشئون ، غير أن معظم تلك الطوائف الأجنبية التى نزحت إلى مصر فى ذلك الوقت لم تكن من الصنف الذى يتعفف عن السلب واستغلال الظروف لمصلحته الشخصية دون الاكتراث بالمصلحة العامة ومصلحة أبناء البلاد ، لهذا فانه يعاب على سعيد تساهله فى معاملة أولئك الأجانب الذين بدأوا منذ عصره يعملون على استنزاف الثروة المصرية بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة .

أهم أعمال سعيد

الاصلاحات الادارية : وتتلخص هذه الاصلاحات فى الاشراف على الحكام الذين كانوا يستبدون بالرعية ويسومونهم الخسف وسوء العذاب بحكم مراكزهم . ولكى يحصر سلطة مشايخ البلاد ويبعث الطمأنينة فى نفوس الناس جعل الخدمة العسكرية حسب « ترتيب المواليد » كما أنه جعل مدتها قصيرة لكيلا يحرم الأرض من الأيدى العاملة . ولم يشأ أن يترك الناس تحت رحمة الحكام فى جمع الضرائب والعوائد فأمر بتحديد المطلوب من كل فرد وتقييده فى دفاتر خاصة ، وتوج هذا الاصلاح بالغاء وظائف المديرين وجعل المآمير ومشايخ البلد تحت سلطة وزارة الداخلية مباشرة .

وفى فبراير سنة ١٨٥٧ أصدر « سعيد » أمرا بتحويل بعض دواوين أبيه الى نظارات، فأنشأ نظارات ثلاث هى الداخلية والمالية والحربية ، كما أنه أنشأ « مجلس الحكومة » وأسند رياسته إلى الأمير اسماعيل ، وتتناول دائرة اختصاصاته وضع اللوائح الادارية وفحص جميع القرارات والأعمال المهمة قبل أن تعرض على الوالى . وحصل « سعيد » على إذن من السلطان يعطيه حق تعيين القضاة فى أنحاء البلاد ، وكان هذا من حق قاضى القضاة التركى ، وبهذه الطريقة استطاع وضع القضاء تحت رقابة الحكومة فبدأت تتحسن حالته نسبيا . وفى الواقع أخذت حالة الادارة العامة فى التطور والتقدم بعد أن اختل دولابها فى أيام « عباس » .

الجيش والبحرية : وكان اهتمام سعيد بالجيش شديدا ، ويعزى هذا الى اعتقاده أنه ما هر فى فنون الحرب وأساليب القتال ، ولذلك كان على الدوام يستصحب معه جيشه فى تنقلاته من جهة الى أخرى ، واتخذ نقطة القناطر الخيرية معسكرا للجيش لاعتقاده أنها مناسبة للدفاع عن البلاد فى حالة أى هجوم عدائى ، كما أنه كان كثيرا ما يقيم بجيشه فى صحراء مريوط . ومن حسناته أنه حافظ على صبغة الجيش الوطنية التى كاد يقضى عليها « عباس » كما يرجع اليه الفضل فى فتح الطريق واسعا أمام المصريين ليترقى الأكفاء منهم إلى أكبر مناصب الجيش. وكان شديد الحرص على صحة جنوده وراحتهم فكان يقدم لهم أجود الطعام وأفخر الملابس ،« وكان دائما يغير أزياءه إلى أشكال مختلفة وقد ألبسهم أفخر الملابس من قطنية وصوفية ومخيش بالقصب ومحلى بالفضة والذهب ، وعلى طرابيشهم الفرجيات . وكانت مناظر فرسانه المدرعة والمزردة تشبه أفخر جنود أوربا » . ولا شك أن النفقات الباهظة التى صرفها على الجيش ومعداته كانت سببا هاما من أسباب ارتباك الحالة المالية فى عهده .

أما اهتمامه بالبحرية فلم يكن أقل من اهتمامه بالجيش وهو الذى كان يعده والده لقيادة البحر ، ولذلك انتهز فرصة عودة الأسطول المصرى الذى اشترك فى حرب « القرم » وعزم على إنشاء بحرية قوية ترفع شأن مصر ، فأراد إصلاح

السفن العائدة وبناء سفن جديدة ولـكن الدول أوعزت إلى الباب العالى بمنعه من إنشاء بحرية مصرية لما عسى أن يكون فيها من خطر على سيادته كما حدث بالفعل فى أيام «محمد على» ، فأصدر السلطان أوامره بمنع «سعيد» من تنفيذ مشروعه وإخلاء سبيل ضباط أسطوله .

الملاحة وطرق المواصلات : عمل «سعيد» جهده فى تسهيل وسائل المواصلات فى أنحاء القطر فمهد كثيرا من الطرق الزراعية ، وبنى الجسور والقناطر وزاد فى طول السكك الحديدية المنشأة فى القطر ، وعمل على تسهيل الملاحة فى النيل والترع الـكبرى ، وعلى الأخص ترعة المحمودية التى شقها «محمد على» عام ١٨١٩ ، فانها كانت إذ ذاك فى حالة سيئة من جميع الوجوه ، ونظرا لأهميتها للزراعة والملاحة والعمران اهتم بشأنها وأمر بنزحها فنزحت فى مدة شهر .

ولـكن اتساع نطاق التجارة الداخلية وكذا الخارجية دفعه الى تأسيس شركتين احداها نيليـة والأخرى بحرية . أما الأولى واسمها «الشركة المصرية لقيادة السفن بالبخار على النيل والترع المصرية» فصدر أمر الوالى بتأسيسها فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٥٤ ، وكانت مهمتها جر السفن التى تحمل صادرا أو واردا فى النيل والترع المصرية بناء على رغبة أصحاب الشأن وبأجور خاصة تقررها الحـكومة . ونظير الحصول على هذا الامتياز تعهدت الشركة بانشاء طلمبات نارية فى العطف ، لتمد ترعة المحمودية بالمياه التى تجعلها صـالحة للملاحة على الدوام ، ولتروى عشرين ألف فدان ريا صيفيا ، ثم لتزويد الاسكندرية بالماء اللازم . وأما الثانية ودعيت «المجيدية» إكراما للسلطان «عبد المجيد» فانها تأسست بفرمان سلطانى صدر فى سنة ١٨٥٧ وكان الغرض منها نقل المتاجر فى البحر الأحمر حتى الخليج الفارسى ، ثم نقل الحجاج نقلا سريعاً منظما ، وكذلك للاتصال بالسفن التجارية التى بالبحر الأبيض المتوسط ، وبذلك تقوم بربط سواحل الدولة وينقل البريد والبضائع والمسافرين بين ثغورها .

بدأت الشركتان العمل وكانتا أول ما تأسس من نوعهما فى القطر المصرى ، ولـكن للأسف لم تلبثا طويلا حتى تطرق اليهما الخلل وارتبكت أحوالها وخسرتا

بالفعل جانبا كبيراً من رأس مالها ، وكانت حالتهما تنذر بالخراب عند ماتسلم اسماعيل زمام الحكومه .

وعرضت شركة « المساجيرى ماريتيم » (Massagerie Maritimes) على «سعيد» مشروع اصلاح كبير فى ميناء السويس ، وإنشاء حوض عائم لتصليح السفن ، وبعد تردد قبل الفكرة واتفق معها على القيام بتنفيذها عام ١٨٦١ ، وبدأ العمل بالفعل فى الميناء عام ١٨٦٢ ولكنه لم يتم إلا فى عهد اسماعيل ،وفتح الحوض المذكور سنة ١٨٦٦ .

الزراعة والفلاح : وأهم إصلاح قام به «سعيد» خدمة للفلاح والزراعة إصداره «قانون الأراضى» عام ١٨٥٨ ، وهو الذى وزعت بمقتضاه الأراضى على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ليتصرفوا فى زرعها حسب ما يشتهون. ثم أمر «سعيد» بتقييد هذا التوزيع فى سجلات خاصة لمعرفة أصحاب الأراضى وإثباتاً لملكيتهم، ولو أن الملكية التى منحها لهم لم تكن كملكية اليوم ، لأن الاعتقاد السائد حينذاك يشير إلى أن المالك الحقيقى لكل الأراضى هو السلطان . ولكنه منحهم حق التصرف فيها بالبيع أو الرهن على أن تكون « أثريتها » لاهي نفسها موضوع ذلك التصرف . وكان طبيعيا أن ساعد هذا القانون على إنعاش الزراعة وأدى إلى اعتناء الفلاحين بأراضيهم ، لأنهم أصبحوا يستفيدون من كل إصلاح يقومون به فيها على الدوام .

ولكي يخفف العبء عن كاهل الفلاح ويقيه شر الطامعين من الجباة وخلافهم ، أمر سعيد بتعديل أوقات جمع الضرائب وجعلها تتناسب مع زمن المحاصيل ، كما أمر بتحديد قيمة الضرائب نفسها وتقييدها فى سجلات خاصة. وكذلك ألغى «سعيد» النظام التضامنى لما كان فيه من غبن وظلم ، فقد كان يقضى هذا النظام بوجوب تضامن أهل القرى والمراكز المتجاورة فى دفع الضرائب للحكومة بحيث إذا عجز سكان قرية أو مركز عن دفع ماعليهم منها قام جيرانهم بدفع ذلك على سبيل التضامن . وتنازل عن جميع المتأخرات التى كانت على النواحى ، كما تنازل أخيراً عن الاحتكار التجارى وأصبح الفلاح يزرع مايشاء ويبيع محصوله

انى شاء ، على أن يدفع الأموال الأميرية نقـداً . ثم اتبع طريقه التجاوز عن الضرائب السنوية المقررة على أى بقعة لم تبلغها مياه النيل . ولـكن بجانب ذلك نرى أن سـعيداً قصر فى الاعتناء بوسائل الرى . ويظهر أن جسامة المشروع من تطهير الترع التى أنشأت فى أيام أبيه ، إلى وجوب شق ترع جديدة ، جعلته يحجم عن التوسع فى هذا الباب ، ولذلك كانت الزراعة عند موته فى حاجة شديدة إلى العناية والاصلاح .

التجارة : أصبحت التجارة حرة منذ أن ألغى «سعيد باشا» الاحتكار، فانه سمح للفلاح أن يزرع أى محصول يختاره لنفسه ، وهو حر فى بيع محصوله أنى شاء ولمن يشاء ، كما أنه جعل التجار أحراراً فى اختيار الوسائل التى ينقلون بها محصولاتهـم براً وبحرا . وألغى عموم الدخوليات والجمارك الداخلية التى كانت عقبة فى سبيل انتشار التجارة ، لأنها ترفع أثمـان البضائع . ثم أنشأ بورصة مالية فى الاسـكندرية كثرت المضاربات فيها بسبب صعود أسعار القطن عام ١٨٦٢ نتيجة لنشوب الحرب الأهلية بأمريكا ، فسببت هذه السياسة رواجاً كبيرا كان من نتائجـه انتقال التجارة الداخلية إلى أيدى الوطنيين الذين استطاعوا أن يحلوا محل التجار الأجانب فى داخلية البلاد ويضعوا أيديهم على مجرى التجارة . وقد ساعدهم على ذلك معرفتهم لغة البلاد وطباع أهلها وعاداتهم، ثم قناعتهم فى المأكل والملبس والمـكسب ، فـكانت معظم المراكب التى تجتاز المحمودية والنيل أو كلها مشحونة ببضائع لتجار من الوطنيين ، الذين كانوا يبيعونها نقـدا للتجار الأجانب بالاسكندرية . وممـا يدل على انتعاش حالة الفلاح إذ ذاك تحسن حالته المـالية ، فقد روى أحد التجار الأوربيين فى أواخر عام ١٨٥٦ أنه دفع أربعمائة جنيه إلى امرأة مصرية رثة الملابس حافية القدمين ثمنا للسلع التى اشتراها منها .

وكانت مصلحة الجمارك فى حالة مختلة لأنها كانت تعطى فى عهد «محمد على» التزاما نظير مبلغ معلوم يدفعه الملتزم ، فرأى سعيد أن يصلح من شأنها بجعلها مصلحة أميرية مسـتقلة وإلغاء نظام الالتزام . غير أنه بالرغم من ذلك لم تستقم

أمور المصلحة ، لأن وظائفها كانت تباع، وكانت مرتبات الموظفين صغيرة تدفعهم إلى قبول الرشوة ، ولأن التهريب كان كثيرا ومنظما . وقد ساعد على ذلك جسارة المهربين من الأجانب واحتماؤهم بالامتيازات .

السودان : فكر «سعيد» كذلك في إصلاح شئون السودان، فترك مصر في نوفمبر سنة ١٨٥٧ للقيام برحلة في أنحائه يتفقد فيها أحواله بنفسه ، وما كاد يدخل أرض السودان حتى انهالت عليه العرائض مفعمة بالشكوى من جميع طبقات السكان ، فأثر ذلك في نفسه تأثيرا شديداً جعله يبكي لسوء حال الرعية ، بل جعله يفكر في وقت من الأوقات في التخلي عن السودان .ولكنه عاد وتشجع ، وعزم على السير به في طريق التقدم. وواصل سيره حتى بلغ الخرطوم في ١٠ فبراير سنة ١٨٥٨ ، وقابل أعيان البلاد وأظهر لهم نواياه الطيبة ورغبته الشديدة في الاصلاح . وبالفعل أمر باجراء عدة تعديلات إدارية ، فقسم السودان خمس مديريات ، وجعل كل مديرية مستقلة عن الأخرى وترجع في أحكامها إلى مصر. كما أمر بتنظيم البريد بين الخرطوم والقاهرة على الهجن بطريق كروسكو ، وبتخفيض الضرائب وعدم جمعها إلا بعد الحصاد واهتم «سعيد» بأمر إبطال تجارة الرقيق فأمر بانشاء محطة عسكرية على نهر سوباط لمراقبة هذه التجارة والوقوف في وجهها .ولكن النخاسة كانت منتشرة في هذا الوقت انتشاراً كبيرا فلم تأت مجهوداته بالثمرة المطلوبة . واستمرت هذه التجارة بالرغم من إبطال الحكومة المصرية أسواق الرقيق الرسمية بالقاهرة والاسكندرية وطنطا وغيرها من البلاد .

وفي أواخر عهد « سعيد » تحسنت أحوال السودان نسبياً ، وأخذت إدارته تنتظم والأمن ينتشر والطمأنينة تسود نوعا ما ، فتشجع الكثير من الأوربيين على القيام برحلات علمية جغرافية في ربوعه . وأهم هذه الرحلات الرحلة التي قام بها « صمويل بيكر » (Samuel Baker) « وسبيك » (Speke) «وجرانت» (Grant) إلى منابع النيل سنة ١٨٦٢ . وقد وصلوا إلى البحيرتين وللتين سموهما « ألبرت » و « فكتوريا » إكراما لفكتوريا ملكة انجلترا وزوجها البرنس ألبرت.

غلطات سعيد

اهمال التعليم : مما يلفت النظر فى عصر سعيد ، انصرافه عن تعليم الشعب مع ماعرف عنه من شديد محبته له ، ومن تقديره للعلم فى ذاته والمتعلمين . ويعزى هذا إلى نزعته الأوتوقراطية ، وحبه جمع السلطة فى يده والتصرف فى شئون البلاد بنفسه دون مكابرة أو معارضة من رعاياه . ويدل على ذلك ما أجاب به يوما مربيه السويسرى عند ما طلب إليه إعادة فتح المدارس التى أغلقها عباس قائلا : « لماذا نعلم الشعب ؟ ألكى يتعذر علينا حكمه ؟ دع القوم فى جهلهم ! فالأمة الجاهلة أسلس قيادا من الأمة المتعلمة » . ويظهر أنه كان يعتقد أن مهمة الاصلاح تكون سريعة وهينة إذا تركت له وحده للقيام بها ، ولذلك ألغى « ديوان المدارس » عند توليه الحكم . غير أنه عاد وأظهر اهتماما خاصا بمدرسة الطب ، فوضع لها أنظمة جديدة ، واحتفل بافتتاحها احتفالا عظيما فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٦ ، كما أنه كان يساعد المدارس الأجنبية التى أسستها الارساليات المذهبية فى البلاد . ولما كان مغرما بالجيش والفنون الحربية لم يسعه أن يهمل التعليم العسكرى ، ولذلك نظم مدرسة القلعة الاعدادية فى أغسطس سنة ١٨٥٦ . وفيما عدا ذلك لم يكترث بأمور التعليم حتى ساءت حالته كثيراً عما كانت عليه فى زمن سلفه ، وأصبح عدد المتعلمين فى أواخر عهده لايتجاوز بضع مئات ، فى حين أن ميزانية التعليم انحطت فى أيامه فلم تكن أكثر من ستة آلاف جنيه عام ١٨٦٢ .

المبالغة فى إكرام الأجانب : كان « سعيد » يميل إلى الأجانب ويختلط بهم كثيرا ، مما شجع عددا كبيرا منهم على النزوح إلى مصر لاستغلال الوالى وحكومته ؛ فكثيرا ما كان يمنحهم امتيازات ، لهم منها الغنم ولمصر الغرم . ولم يكن لهم ضمائر تؤنبهم على ما يأتون من نهب وافتئات على حقوق البلاد التى يعيشون من خيراتها ، فكانوا قطيعا من الذئاب ، همهم إشباع أطماعهم الاقتصادية . من ذلك أن شكا له يوما أحد أصدقائه الفرنسيين من أن

الحكومة قدرت ثمن أعمال قام بها بليرات إيطالية وأن هـذا مجحف بحقوقه ويلحق به ضررا بليغا ، فقال له سعيد «دعهم يقدرون لك إذاً بليرات انجليزية!» غير مكترث بأن الليرة الانجليزية تساوى الايطالية خمسا وعشرين مرة! وكان المتعهدون بتوريد حاجات الحكومة أو حاجاته الخاصة يغشونه ويسرقونه ، وهو لا يتحرك لايقاف تيار أطماعهم وجشعهم .

وقد شجع مسلكه هذا على تدخل القناصل فى شئون الدولة بطرق مختلفة ، فأصبحوا يشجعون السفلة من رعاياهم على اقتناص الأموال من الحكومة بكل الوسائل . ومن غريب الأمر أن معظم القناصل فى ذلك الوقت كانوا يقتسمون هذه الأرباح المسلوبة مع هذه الفئة الطاغية ، حتى كثرت مطالبة الأجانب للحكومة على ألسنة قناصلهم بتعويضات عن أضرار وهمية ، وأصبح المتعهدون عند التعاقد مع الحكومة على إنجاز عمل من الأعمال لا يرمون إلى القيام بهذا العمل ، بل إلى انتحال المعاذير وخلق الأسباب لوقفه ومقاضاة الحكومة بتعويضات جسيمة تدر عليهم الربح الوفير .

الدين : كان سعيد أول من فتح باب الاستدانة المشئوم من البيوت المالية الأجنبية ، ففى أواخر حكمه عقد قرضا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، هذا إلى جانب دينه السائر الذى بلغ حوالى العشرة ملايين جنيه . ويرجع ذلك إلى سوء إدارته المالية ، وإلى شدة إسرافه وتبذيره ، فما يروى عنه أنه أنفق أكثر من سبعة ملايين من الفرنكات فى زخرفة حجرة واحدة . وفى سنة ١٨٥٩ ذهب لزيارة سوريا وأقام فى بيروت ثلاثة أيام كان فيها ضيفا على عظماء المدينة ، وكان ينثر الذهب على الناس فى الطرقات . وقد أنفق الأموال الطائلة على جيشه وعلى شراء المعدات الحربية المختلفة التى لم يكن هناك دافع شديد إلى اقتنائها .

وقد أدى سوء إدارته إلى ارتباك الحالة المالية فى أواخر أيامه ارتباكا اضطره إلى بيع أثاث بعض قصوره ، وإلى التوقف عن دفع مرتبات الموظفين . والتجأ فى آخر الأمر إلى طريقة غريبة فى بابها ، وهى إصدار أوراق مالية كانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية . ولكن عندما كان يذهب حاملو هذه

الأوراق إلى الخزينة لتحصيل قيمتها كانوا يعاملون معاملة قاسية ، وكانت تتوقف الخزينة عن الدفع لعجزها ، مما أدى فى النهاية إلى هبوط قيمة هذه الأوراق فى السوق ، وأخذ عددها فى الازدياد حتى أصبحت لها سوق خاصة بها.

القناة : فى سنة ١٨٥٤ منح « سعيد » المسيو « فردينند ديلسبس » امتياز شق قناة فى برزخ السويس ، توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر وكان لهذا العمل الجرىء أثر سىء فى حالة مصر كما سيجىء .

وبالرغم من هذه الغلطات التى يؤسف لها ، والتى كان لها أثر بعيد فى تاريخ مصر الحديث ، يعتبر عصر سعيد بوجه عام عصر هدوء وإصلاح انتهى بموته فى ١٧ يناير سنة ١٨٦٣ بالاسكندرية حيث سكن مقره الأخير .

الفصل الثالث

قناة السويس

فكرة توصيل البحرين : إن فكرة توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر فكرة قديمة ظهرت فى كل عصور التاريخ ، فان نظرة بسيطة إلى موقع البحرين تؤدى بالطبيعة إلى هذه الفكرة ، ولكن يظهر أن فكرة توصيلهما مباشرة بقناة واحدة كانت صعبة التحقيق فى العصور الأولى ، ولذلك لجأ الحكام فى العصور القديمة والوسطى إلى توصيل البحرين بطريق النيل ، ففى أيام « سيتى الأول » فى عام ١٣٨٠ ق.م. حفرت ترعة « سيزوستريس » لتحقيق هذه الغاية ، فكانت تخرج من النيل عند « بوبسطه » وتجرى مخترقة وادى الطميلات الواقع فى مديرية الشرقية ثم تصب فى البحر الأحمر . وبقيت هذه الترعة مستعملة زمنا ، ولكنها أهملت بعد ذلك حتى غدت غير صالحة للملاحة ، وبقى هذا شأنها حتى أتم « بطليموس الثانى » حفرها من جديد إلا أنها مالبثت أن أهملت وطمس مجراها ، واستمرت كذلك إلى أن استولى « عمرو بن العاص » على مصر سنة ٦٤١ ، ولما طلب اليه « عمر بن الخطاب » إرسال الميرة إلى الحجاز لتخفيف وطأة القحط هناك ، استأذنه فى توصيل البحرين من « الفرما » إلى

« السويس » فلم يأذن له بذلك ، وإنما أذن له باعادة فتح الترعة القديمة ، فأتم حفرها وسماها « خليج أمير المؤمنين » واستمرت مسلوكة حتى أمر « أبو جعفر المنصور » بردمها عام ٧٧٠ م.

من هذا نرى أن الفكرة القديمة تحققت بتوصيل البحرين بطريق النيل فقط . أما الفكرة الحديثة فكانت ترمى إلى وصلهما بطريق مائية مباشرة . وأول من اهتم بتنفيذ هذه الفكرة جديا « نابليون بونابرت » بعد استيلائه على مصر بحملته الشهيرة عام ١٧٩٨ ، فانه ذهب بنفسه إلى البرزخ الواقع بين البحرين ليشرف على أعمال الفحص والدرس. غير أنه لم يقدر له أن ينفذ المشروع لغلطة وقع فيها مهندس الحملة « لابير » (Lépére) أدت إلى اعتقاده بأن سطح البحر الأحمر أعلى من سطح البحر الأبيض بتسعة أمتار ، وشاعت هذه الغلطة وآمن بها الكثيرون ، حتى أنهم فكروا في عدة مشروعات أخرى لتنفيذ الفكرة باعتبار أن رأى « لابير » صحيح . ولكن « محمد على » رفض أن يأخذ بهذه الاقتراحات خوفا على البلاد من الخطر الأجنبي . غير أن تلك الغلطة الشائعة أصلحت نهائيا فى أواخر عهد « محمد على » ، عند ما حضرت إلى مصر لجنة فنية من أوربا عام ١٨٤٦ لاعادة درس الموضوع ، ووجدت أن البحرين فى مستوى واحد ، غير أن « محمد على » كان يخشى مغبة المشروع فلم يعمل على تنفيذه .

مشروع « ديلسبس » (Ferdinand de Lesseps) : كان المسيو « فردنند ديلسبس » نائبا للقنصل الفرنسى بالاسكندرية فى عهد « محمد على » وكان شديد الميل لتنفيذ مشروع قناة تشق برزخ السويس لتوصيل البحرين ، وكانت له صلة متينة بسعيد باشا ، فلما ولى هذا حكم مصر أقبل عليه ديلسبس وأخذ يحسن له فكرة القناة ، والفوائد الجمة التى تعود على مصر من إنشائها ، فأعطاه إذنا ابتدائيا بحفر القناة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، ولكنه كان



المسيو فردينان ديلسبس

كثير التردد فى الموضوع ، ولهذا كان ديلسبس يلازمه كثيرا ليبعد عنه التأثيرات الأخرى العدائية . واستشار « سعيد » قنصل انجلترا فى الموضوع ليرى موقف حكومته بازائه ، غير أنه لما كانت فرنسا وانجلترا فى هذا الوقت حليفتين فى حرب القرم ، لم يستطع القنصل إعطاءه رأيا صريحا . ولما كان ديلسبس دائم الالحاح عليه ومتين الصلة به ، نجح فى رغبته ، وأمضى عقد الاتفاق فى يناير سنة ١٨٥٦ .

وتتلخص أهم شروط هذا الاتفاق فيما يأتى : (١) تمنح الشركة حق الانتفاع بالقناة لمدة تسعة وتسعين سنة من السنة التى تفتح فيها (٢) تصبح القناة بعد ذلك ملكا للحكومة المصرية بكل محتوياتها (٣) تتعهد الشركة بحفر قناة تستمد ماءها من النيل قرب القاهرة وتمد جهات القناة بالماء العذب على أن تعطيها الحكومة نظير ذلك كل الأراضى اللازمة للعمل والبناء دون مقابل وتكون معفاة من الضرائب ، كما أنه يكون للشركة الحق فى أن تتقاضى أجرا ممن ينتفعون بماء هذه الترعة (٤) يكون للشركة حق استغلال مناجم الحكومة ومحاجرها بلا أجر (٥) تعفى واردات الشركة من كل مكوس وضرائب جمركية (٦) تتعهد الشركة بانجاز الترعة فى مدة ست سنوات إلا إذا طرأ طارىء قهرى حال دون ذلك (٧) تقدم الحكومة المصرية أربعة أخماس العمال اللازمين للعمل على أن يعمل الترتيب اللازم لتغيير العمال كل ثلاثة أشهر (٨) تكون الشركة مصرية خاضعة لقوانين البلاد (٩) تتقاضى الشركة رسم المرور فى القناة باعتبار عشرة فرنكات عن كل مسافر ، ومثلها عن كل طن من حمولة السفن (١٠) يخصم من الأرباح ٥٪ لفوائد أموال المساهمين ، ومثلها للاحتياطى ، ثم تقسم الأرباح الباقية بعد ذلك بنسبة ١٥٪ للحكومة المصرية و ١٠٪ لمؤسسى الشركة و ٧٥ ٪ للمديرين والعمال وما تحتاجه القناة من نفقات .

هكذا تم الاتفاق بين ديلسبس وسعيد ، ولكن كان من الضرورى لسريانه من الحصول على موافقة الباب العالى ، ولذلك يمم ديلسبس وجهه نحو

القسطنطينية ، ولكنه وجد العقبات قائمة فى طريقه. ويعزى ذلك إلى تحريض إنجلترا لعدم رضائها عن المشروع ، فإنها كانت تعتقد أنه يلحق ضرراً بليغا بمصالحها فى الشرق ، لأن حفر هذه الترعة يجعل كل الممالك الواقعة على شواطىء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أقرب منها الى الشرق ، فى حين أن طريق رأس الرجاء الصالح يجعل انجلترا أقرب الدول إلى الهند إذا استثنيت اسبانيا والبرتغال وهما ليستا ذاتى قوة يعتد بها ، ولهذا كانت شديدة الحنق على المشروع ، وبفضل معاضدتها رفض الباب العالى الموافقة على الاتفاق .

غير أنه حدث فى أثناء ذلك ثورة سنة ١٨٥٧ فى الهند ، وكانت ثورة هائلة هددت السلطة البريطانية فى تلك البلاد بالانحلال والتدهور . وحينذاك رأى كثير من كبار ساسة الانجليز فائدة الترعة لمصالح العالم عامة ؛ وللمصالح البريطانية خاصة ، لأنها تقرب المسافة بين انجلترا والهند بقدر عظيم ، ولهذا بدا اهتمام الدوائر الصناعية والتجارية بالمشروع وهبوا يعضدونه ، وبذلك تهيأ لديلسبس جو صالح فى انجلترا لنشر الدعوة فيها وبسط فوائد الترعة للرأى العام البريطانى. ولما ذهب إلى انجلترا لهذه الغاية وللتغلب على معارضة الحكومة البريطانية قوبل أحسن استقبال وصادف نجاحا كبيرا فى كسب عدد كبير من الشخصيات البارزة إلى جانبه . ولكن « بالمرستون » كان صعب القناة لا يلين، واستمر يعارض المشروع إلى حد أن صرح لديلسبس نفسه أنه وسيلة تريد أن تتخذها فرنسا للتدخل فى الشرق .

عاد « ديلسبس »من انجلترا وكله حزم وعزم لمواصلة السعى فى أوربا لتنوير الرأى العام ، وكان لقرابته من الامبراطورة « يوجينى » أثر كبير فى نجاحه فى الحصول على موافقة الباب العالى على المشروع عام ١٨٥٨ . عند ذلك بادر « ديلسبس » بفتح باب الاشتراك فى أسهم شركة القناة التى جعلها ٠٠٠ر٤٠٠ سهم ، وجعل ثمن كل منها خمسمائة فرنك . وكان إقبال الناس على شراء هذه الأسهم عظيما حتى أن معظم الأسهم بيعت فى أقل من شهر واحد .

وفى ابريل سنة ١٨٥٩ بدأ العمل فى القناة غير أنه سار ببطء شديد وأول فى

الأمر وذلك لقلة تدرب عمال السخرة وعدم وجود المياه العذبة الكافية . فلكى يعالج هذا النقص استطاع « ديلسبس » أن يغرى الوالى على زيادة عدد العمال الذين يشتغلون فى حفر القناة ، فأخذ الجنود يسوقون الآلاف من الفلاحين إلى العمل حتى أصبح عدد المشتغلين منهم لا يقل عن ٢٥٠٠٠ رجل يعملون بطريق السخرة ويحل محلهم مثلهم كل ثلاثة أشهر ، وكان هؤلاء المساكين يعاملون معاملة قاسية ليس فيها شىء من الشفقة والرحمة، فكانوا يعملون طيلة اليوم ، ولا يتناولون من الغذاء إلا أقله وأردأه ، وكانوا عرضة للجوع القاتل، والبرد القارس ، والحر اللافح ، حتى مات منهم عدد كبير تحت تأثير هذه العوامل القاسية . ولم تلبث أن انتشرت أخبار هذه الفظائع ، فأثارت غضب الناس داخل القطر وخارجه ، وقام المعارضون يندددون بأعمال الشركة ، وكان أشدهم تحمسا « بالمرستون » الذى استفزته تلك الحوادث المؤلمة ، فاتخذها ذريعة للتشهير باستبداد الشركة وظلمها ، اذ ساءه أن يرى النفوذ الفرنسى سائدا فى مصر ، وأن يرى الفلاحين يعاملون معاملة الأرقاء ، ولهذا احتج لدى الباب العالى على هذا الضرب من الاسترقاق .

اسماعيل والقناة : استمرت هذه الحالة السيئة حتى تولى اسماعيل عرش مصر فى يناير سنة ١٨٦٣ ، فلفتت نظره تلك الامتيازات الواسعة التى نالتها الشركة من سلفه ، وفيها إجحاف كبير بحقوق مصر ، ومشاركة الشركة لحكومتها فى إدارتها وماليتها ، فامتعض امتعاضا شديداً ، وود لو استطاع أن يحمل الشركة على التنازل عن المشروع له فيقوم باتمامه شخصيا ويحرز بذلك فخر إنجازه ، وتجنى مصر فوائد إتمامه ، وقد عبر عن شعوره هذا بقوله « إنى إنما أريد القناة لمصر ، لا مصر للقناة ! » ولما كان يعتقد أن هذه الرغبة صعبة التحقيق، وجه مجهوداته نحو حرمان الشركة شيئا من امتيازاتها . ولكى يبرهن على حسن نيته نحو المشروع ، ويكسب رضى الشعب الفرنسى وامبراطوره ، دفع للشركة مبلغ اثنين مليون من الجنيهات ثمنا للأسهم التى اشتراها « سعيد » وقدرها ١٧٧٫٦٤٢ ولم يدفع ثمنها ، ثم خاطب الباب العالى فى يونية سنة ١٨٦٣

بشأن موافقته على إنقاص عدد العمال المصريين الذين كانوا يشتغلون فى حفر القناة بطريق السخرة ، وعلى إلزام الشركة باعادة ماأخذته من الأراضى المصرية فى عهد « سعيد » إلى الحكومة . وصادف هذا الطلب هوى فى نفس الباب العالى، وكان قد وقع تحت تأثير انجلترا من هذه الناحية ، فوافق توا على ذلك وأنذرت الشركة بايقاف العمل إن لم تقبل هذه الشروط .

أما دياسبس فانه صعق لهذا النبأ لأنه كان معتمدا فى عمله على الأيدى المصرية ولم يكن مركز الشركة المالى يسمح لها بالاستمرار فى العمل بدون ذلك ، ولكنه لم ييأس من التغلب على هذه العقبة الجديدة اعتمادا على مناصرة الامبراطورة « يوجينى » وتعضيد الشعب الفرنسى ، فقد تمكن بذلك من الحصول على مساعدة الحكومة الفرنسية له ، وأثار الحمية الوطنية واستفز حماس الساسة الفرنسيين باظهاره أن كل هذه العراقيل التى تقيمها الحكومة الانجليزية فى طريق المشروع إنما ترجع إلى حسدها فرنسا . عند ذلك وجد اسماعيل نفسه فى مأزق حرج لأنه لم يشأ أن يغضب الشعب الفرنسى ولا حكومته وامبراطوره فاتفق الفريقان فى النهاية على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث فى الأمر .

فأمر الأمبراطور بتشكيل لجنة من رجال بلاده للفصل فى هذه المسألة بعد درسها درسا دقيقا من جميع نواحيها ،واستمرت اللجنة قائمة بمهمتها ثلاثة أشهر متوالية ، ثم رفعت تقريرها إلى الامبراطور فأصدر حكمه فى ٦ يولية سنة ١٨٦٤ ، وأهم ما يقضى به منع السخرة ،واسترداد الحكومة المصرية الأراضى التى أخذتها الشركة على ضفتى القناة تاركة لها مائتى متر على كلا الجانبين .ونظير هذا وغيره تقرر أن يدفع اسماعيل للشركة غرامة قدرها ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه.وقد تم دفع المبلغ سنة ١٨٦٩ . وبهذا فاز اسماعيل بأغراضه رغم ذلك الحكم الجائر الذى كان موضع دهشة العالم ، كما فازت الشركة بهذا النجاح الذى كان فوق ما كانت ترجوه لنفسها ، فتوطد مركزها المالى بهذا المبلغ الجسيم وأصبحت قادرة على الاستمرار فى عملها دون عائق باستخدام عمال مدربين على العمل ، ووجدت الشركة فى اسماعيل أكبر معضد للمشروع بعد ذلك.ولما انتهى العمل

وحان وقت افتتاح القناة احتفل الخديوى بهذا الحادث العالمى الهام احتفالا فخما لم يشهد العالم الحديث له مثيلا .

وقد ضحت مصر كثيرا من ماليتها فى سبيل حفر هذه القناة، فبجانب المبالغ التى دفعتها وأشرنا اليها سابقا دفعت غيرها وغيرها حتى قدر ما أنفقته الحكومة المصرية فى هذا السبيل بمبلغ ستة عشر مليون جنيه من مجموع النفقات التى بلغت ١٧ ونصف مليون جنيه حسب ماهو ثابت بدفاتر الشركة .

ولكن استعمال القناة فى بداية الأمر كان قاصرا على السفن الشراعية، إذ ، كان يتعذر حينذاك على السفن البخارية مواصلة السفر من الغرب إلى الشرق لكثرة ما كانت تحتاجه من الفحم ، ولهذا لم يأت المشروع بربح إذ ذاك . غير أنه مالبثت أن استطاعت البواخر أن تواصل سيرها لاختراع الآلات المركبة التى قللت الفحم المطلوب إلى النصف . وبذلك اتسع نطاق التجارة المارة فى القناة ولكن نظرا إلى النفقات الكثيرة التى كان يتطلبها إصلاحها مع قلة قيمة الرسوم التى كانت تحصلها الشركة ، لم يكن الربح كبيراً مما أدى إلى تزعزع مركز الشركة فى سنتى ١٨٧١ و ١٨٧٢ وانحطاط ثمن أسهمها وتوقفها عن دفع أرباح للمساهمين ، فاضطرت الدول إلى النظر فى الأمر وعقدت لهذه الغاية مؤتمراً دوليا بالاستانة عام ١٨٧٣ ، وبعد أن درس الموضوع قرر منح الشركة الحق فى زيادة الرسوم التى تتقاضاها بمقدار ٤٠ ٪ إلى أن تتحسن حالتها المالية ، فكان لهذا القرار أحسن الأثر فى إنعاش مالية الشركة ونجاحها المطرد .

وكان فتح القناة من أهم الأسباب التى وجهت مطامع الدول نحو مصر وخصوصا انجلترا وفرنسا ، فان هاتين الدولتين أصبحتا تكثران من مصالحهما الاقتصادية والسياسية فى مصر لتتخذاها وسيلة للتدخل فى شئون البلاد وتمهيد الطريق للاستيلاء عليها ، فبعد أن كانت انجلترا قاصرة سياستها على الوقوف فى وجه أى نفوذ عدائى لها فى مصر قبل فتح القناة أصبحت سياستها بعد فتحها ، وظهور أهميتها لهـا حربيا وسياسيا بالنسبة للهند ، وتجاريا واستعماريا بالنسبة لأفريقيا ، ترمى إلى امتلاك مصر بكل الوسائل . هذا إلى الخسارة المالية الفادحة

التى تكبدتها مصر بسبب فتح هذه القناة لكثرة ما أنفقته فى سبيل إنشائها ولتحول طريق التجارة بين الشرق والغرب إليها بعد أن كان يعبر القطر من السويس إلى الاسكندرية .

وفضلا عما ذكر تنازلت الحكومة المصرية عام ١٨٨٠ عما كان يخصها من أرباح الشركة لشركة فرنسية نظير مبلغ ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه كانت استدانته الحكومة منها وعجزت عن سداده . وعلى هذا أصبح لا يدخل خزينة الحكومة المصرية الآن أى مبلغ من أرباح القناة ، وستظل الحالة على ماهى عليه حتى تضع مصر يدها عليها حسب نص الاتفاق . ولما كان لجميع الدول مصالح فى القناة تقرر جعلها على الحياد فى عام ١٨٨٨ ، ثم كانت موضع نظر الدول فى فرص أخرى بعد ذلك .

الباب السابع

اسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩)

الفصل الاول

نشأته وسياسته

نشأته : ولد اسماعيل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ على أصح تقدير ، وهو ابن ابراهيم باشا بن محمد على ، تربى فى بداية الأمر فى المدرسة الخصوصية التى أنشأها محمد على فى القصر العينى لتربية الأمراء ، فتلقن فيها مبادىء العلوم وتعلم اللغات العربية والتركية والفارسية ، غير أنه لم يلبث أن اعتراه مرض فى عينيه عجز الأطباء فى مصر عن معالجته ، فأرسل إلى « فينا » وكان لا يزال فى الرابعة عشرة من عمره ، وأقام فيها سنتين حتى شفى من مرضه ، فأرسله جده بعد ذلك إلى باريس ليتم تعلمه فى المدرسة المصرية بها . وهناك استطاع أن يتقن

اللغة الفرنسية إتقاناً تاما ، ثم عاد إلى القطر المصرى بعد أن أتم علومه المدرسية وكان أبوه قد تسلم مقاليد الحكم غير أنه لم يلبث أن مات ابراهيم بعد عودته بقليل .



اسماعيل باشا

دخل اسماعيل بعد ذلك فى ميدان الحياة العملية ، فبدأ بالاهتمام بشئون دائرته ، وقد صادفت إدارته لها نجاحا عظيما ، فكان يملك الأطيان الكثيرة

فى الصعيد ، وكان يزرع بها قصب السكر ، فعمل على تحسين زراعتها وأنشأ معملا لتكرير السكر ، وبذلك تعددت موارده وزادت ثروته زيادة عظيمة . وبينما هو مكب على عمله شديد الاهتمام بشئونه مات محمدعلى العظيم .وما كاد يسكن قبره حتى قام نزاع بين عباس وسعيد بخصوص تقسيم التركة ، وانضم بقية الأمراء بمافيهم اسماعيل إلى سعيد .واشتد النزاع بين الفريقين حتى لجأ الأمراء إلى الباب العالى يشكون أمرهم اليه وتوسط السلطان فى الصلح . ولما ساد الاتفاق بينهم عاد الأمراء إلى مصر إلا اسماعيل فانه بقى فى الاستانة ، حيث شمله السلطان برعايته وأنعم عليه برتبة الباشوية ، ولم يعد إلى مصر إلا بعد مقتل عباس ، وكان على أتم ما يكون من الود مع عمه سعيد .

وحدث أن أقام سعيد بالاسكندرية حفلة حافلة فى مايو سنة ١٨٥٨ ودعا اليها جميع الأمراء ، فذهبوا جميعاً إلا اسماعيل لأنه كان متوعك المزاج . وبعد انتهاء الحفلة عاد الأميران أحمد باشا رأفت وهو أكبر أولاد ابراهيم وحليم باشا وهو أصغر أنجال محمدعلى بقطار خاص الى القاهرة .غير أنه حدثت كارثة كفر الزيات التى أودت بحياة رأفت باشا ولى عهد السدة المصرية ، وذلك أن القطارات كانت تعبر النيل إذ ذاك فى معدية لأن كبرى كفر الزيات لم يكن قد تم إنشاؤه بعد . وخير الأميران فى ترك العربة أو البقاء فيها ففضلا البقاء . وحدث أن الذين عهد اليهم بدفع العربة من الشاطىء إلى المعدية دفعوها بقوة شديدة إظهاراً لنشاطهم فوقعت فى النيل وتمكن حليم من النجاة . ولكن رأفت كان بدينا فلم يستطع الوثوب من النافذة فمات غرقا ، وبموته أصبح اسماعيل ولى العهد ، ولذلك تحركت الألسنة تنشر الاشاعات المختلفة عن سبب وقوع هذه الحادثة وتتهم اسماعيل بالتآمر على حياة أخيه ، ولكنها فرية واضحة لايصح النظر فيها .

توليته وسياسته : جلس اسماعيل على عرش مصر فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ ، وبعد انتهاء مراسيم التهانى المعتادة أعان عزمه على السفر إلى الاستانة ليتسلم فرمان التولية .وقد لاقى عند وصوله إلى مقر الخلافة عناية زائدة واهتماما

كبيرا بشخصه . ولما مثل بين يدى السلطان عبد العزيز قوبل بكل حفاوة واكبار ، وانتهز هذه الفرصة فدعا السلطان إلى زيارة القطر المصرى فوعده باجابة طلبه . وعاد اسماعيل مغتبطاً اغتباطاً شديداً .

وكان اسماعيل عند توليته صادق العزم على رفع شأن مصر وتحسين حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبدأ حكمه وهو مفعم بهذا الشعور الحسن. ويتجلى هذا العزم الصادق فى خطبة الجلوس التى ألقاها بعد عودته من الاستانة على مسامع جميع قناصل الدول وكبار الجاليات الغربية حيث يقول : « . . . إنى قد عزمت عزماً أكيدا على بذل كل ما أوتيت من همة وقوة لتحسين حالة هذا القطر وزيادة رخائه . وبما أن النظام والاقتصاد فى المالية هما أساس كل حكومة صالحة ، فانى سأجعلها رائدى فى كل أعمالى . ولكى أقدم دليلا محسوساً على هذه الرغبة الخالصة ، قد وطنت النفس على ترك طريقة أسلافى ، وعلى تخصيص مرتب سنوى لى لن أتجاوزه مطلقاً ، وبذلك أستطيع أن أخصص جميع ايرادات القطر لتحسين شئونه الزراعية . . . . وأملى وطيد ياحضرات القناصل فى أنكم تقتنعون بهذه العواطف التى تملكت على مشاعرى ، وتضعون أيديكم فى يدى باخلاص للعمل سوية على مافيه خير البلاد وأهلها » .

وكان اسماعيل يطمع فى تحقيق آمال واسعة كانت تجول فى صدره ، وكلها ترمى إلى رفع ذكره وتخليد اسمه بترقية شأن مصر وانتشالها من حالة التأخر التى كانت فيها ، فكان يرى أن أبهته لا تسطع وتبهر الأنظار بنورها إلا إذا قامت حولها أبهة وعظمة فى أنحاء البلاد التى يحكمها . رأى أنه لا يستطيع أن يفاخر بنفسه ويتحدث عن عظمته وعلو همته ورفيع قدره إلا إذا أقام الدليل على ذلك بالاشارة إلى عظمة البقعة التى يسكنها ، وأظهر للملأ أنها فتانة جذابة لاتنقص فى شىء عن غيرها من بقاع البلاد المتمدينة ، ولذلك وضع لنفسه خطة ثابتة يجرى عليها ، وكان لهذه الخطة نواح ثلاث :

(١) السعى وراء الحصول على استقلال البلاد السياسى ، ويكون ذلك بالمال والدهاء لا بالسيف والرماح ، لأنه كان على علم بما فعلته الدول الغربية

مع جـده عندما جرد الحسام ونال أغراضه بالقوة ، فلم يشأ أن يضع نفسه فى مثل هـذا المأزق .

(٢) إدخال المدنية الحـديثة فى البلاد والقيام بكل الاصلاحات المختلفة فى هذا السبيل حتى تصبح مصر قطعة من أوربا .

(٣) تـكوين أمبراطورية مصرية عظيمة بالتوسع جنوبا فى أفريقيا حيث لايحتمل تصادمه مع الدول الأوربية والدولة العثمانية .

وسنرى فيما يلى إلى أى حد نجح فى تنفيذ هذه الخطة المرسومة .

الفصل الثانى

اسماعيل والباب العالى

فرمان ١٨٦٦ : تولى اسماعيل عرش مصر وكانت العلاقة بينها وبين الباب العالى قائمة على أساس فرمان ١٨٤١ . وكان اسماعيل يعتقد أن هذا الفرمان يحتاج إلى تعديل فى بعض مواده لـكى يتناسب مع مصلحة البلاد التى يحكمها ، وكذلك مع مصلحته الشخصية ومصلحة أسرته من بعده . وكانت مسألة وراثة العرش أولى المسائل التى وجه اليها جهوده ، فبمقتضى فرمان ١٨٤١ كانت وراثة عرش مصر محصورة فى أكبر أفراد أسرة محمد على من الذكور بشرط موافقة الباب العالى ، فرأى اسماعيل أن لهذه الطريقة عدة مساوىء أهمها وقوع خلاف بين أفراد الأسرة ، وحدوث فتنة ونزاع ، وحدوث تآمر بينهم ، مما يؤدى إلى اضطراب فى شئون الدولة وأحيانا إلى انقسام بين أفراد الأمة ليشايعوا هـذا أو يناصروا ذاك ، فضلا عن أن الوالى الذى يعلم أن عرشه لن يؤول إلى أولاده لايكترث كثيرا بمصالح الشعب ، ويحصر أكبر همه فى جمع ثروة هائلة لأولاده على حساب أفراد الأسرة الحاكمة والأهالى معا . لهذا ولأن اسماعيل كان يكره أخاه مصطفى فاضل وعمه حليم باشا صمم على السعى لدى الباب العالى للحصول على فرمان يجعل الوراثة لأكبر أولاد الوالى بلا شرط ولاقيد . وانتهز اسماعيل

فرصة زيارة السلطان عبـد العزيز للديار المصرية بعـد أن تولى شئونها ببضعة أسابيع ، وأخذ يتودد اليه ويبالغ فى إكرامه واكتساب عطفه ليمهـد الطريق لنيل أغراضه التى كانت مختمرة إذ ذاك فى رأسه، وكان المال أكبر واسطة له فى مسعاه،

فلما عرض مسألة تغير قانون الوراثة حسب رغبته ، لم يصادف طلبه قبولا فى بداية الأمر بدعوى أنه ينقص من نفوذ الدولة فى مصر وأنها مزية لاتتمتع بها الأسرة المالكة فى تركيا نفسها . ولكن هذا الطلب صادف فى الواقع هوى فى نفس السلطان عبـد العزيز الذى كان هو نفسه يفكر فى إحداث مثل هـذا الانقلاب فى نظام وراثة عرش آل عثمان . وكان يرغب فى إجابة مطلب اسماعيل ليعتبر سابقة يستطيع أن يسير عليها، ولكنه كان من وجهة أخرى يرمى إلى ابتزاز أكثر مايمكن ابتزازه من أموال اسماعيل ، ولذلك تظاهر بالرفض أولا . غير أن هـذا لم يثن من عزيمة اسماعيل الماضية ، ففتح باب خزائنه واسعا يصرف دون اكتراث لينجح فى غرضه . وقـد أفلح مسعاه فعلا وأصـدر الباب العالى فرمانا فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ يجعل الوراثة فى أكبر أنجال الوالى . وزيدت الجزية السنوية نظير ذلك من ٣٢٠٫٠٠٠ جنيه الى ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه.

فرمان ١٨٦٧ : ورأى اسماعيل بعد ذلك أن يسعى فى الحصول على لقب يجعله ممتازا عن بقية ولاة الدولة فيرتفع شأنه وشأن مصر تبعا لذلك، فطلب أن يمنح لقب « العزيز » . ولما كان اسم السلطان متبوعه «عبد العزيز» لم يقبل أن يمنحه هـذا اللقب . وبعـد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على منحـه لقب « خديوى » فى يونيه سنة ١٨٦٧ ، وهى كلمة فارسيه معناها « الاله » وبذلك جاء اللقب الفخم الجديد أعظم قدرا وأكبر جلالا من لقب « العزيز »

فرمان ١٨٧٣ : وكان اسماعيل يرمى فى الواقع إلى الاستقلال بمصر استقـلالا تاما ، لكى يكون له المركز الذى يريده لنفسه بين ملوك العالم وعظمائه ، ولكى يستطيع وهو مطلق السلطان السير بمصر إلى مدارج المدنية والارتباط بالدول الغربية المتمدينة دون مصاعب وعراقيل يخشاها على الدوام من جانب الباب العالى بصفته صاحب السيادة على البلاد . وكان يتحين الفرص

لتحقيق هذا الغرض الذى كان يجول فى نفسه ، غير أن سفن الحوادث لم تجر حسب هواه ، ولهذا وجه همه للحصول على أوسع ما يكون من السلطان وتكسير القيود التى وضعتها الدولة على حاكم مصر فغلت يده عن العمل حسب مشتهاه. ولهذه الغاية صرف مبالغ طائلة فى رحلاته إلى الاستانة وتقديم الرشوة والهدايا للسلطان ووزرائه وكبار رجال الدولة والصحافة ، فوجد الأصفر الرنان سبيله الى قلب السلطان وعقله ، فأصدر الباب العالى فرمان يونية سنة ١٨٧٣ ، وهو أهم وثيقة سياسية فى تاريخ مصر الحديث بعد فرمان ١٨٤١. وقد كان هذا الفرمان واسعا شاملا ، فثبتت بمقتضاه جميع الحقوق الثابتة التى نالها اسماعيل ، ومنح الخديوى حق عقد قروض من الدول الأجنبية كما يريد دون الرجوع إلى الباب العالى ، كما منح حق عقد اتفاقات جمركية ومعاهدات تجارية ، وحق زيادة عدد الجيش كما يشاء ، وكذلك حق بناء سفن حربية على شرط أن لا يكون فى الأسطول مدرعات . وتعهد اسماعيل بزيادة الجزية إلى ٦٦٥٫٠٠٠ جنيه فى مقابل ذلك . ومن هذا نرى أن الباب العالى قد اعترف رسميا باستقلال الخديوى استقلالا تاما فى إدارة شئون مصر الداخلية ، وأصبحت الرابطة بين مصر والدولة رابطة واهية لا تكاد تتجاوز الجزية السنوية ، وكان الخديوى يود من صميم فؤاده أن يقطع هذه الحلقة الأخيرة .

الفصل الثالث

اصلاحات اسماعيل

الاصلاحات الادارية : عرفنا كيف أن الادارة اختلت فى أيام « عباس » وكيف أن « سعيد » عمل على إصلاحها بالغاء وظائف المديرين لأنهم كانوا فى نظره جرثومة الاستبداد وأصل الفساد ، وبذلك أساء من حيث أراد أن يحسن ، فأصبحت حالة الادارة تتطلب إصلاحا شاملا عاجلا من الوالى الجديد قبل أن تسير الأمور على خطة مثلى ، فقسم اسماعيل القطر ثلاثة أقسام

كبرى ، هى البحرى والمتوسط والصعيد ، وقسم هذه بدورها أربع عشرة مديرية وثمان محافظات ، وأبقى التقسيمات الفرعيه الأخرى وهى تقسيم المديريات مراكز والمراكز أقسام ، والأقسام نواح ، ثم عين مفتشين ورؤساء مفتشين للاشراف على إدارة الأقاليم . وكان أكبرهم شأناً اسماعيل باشا صديق الذى عرف « بالصغير » « والمفتش » وسلطان باشا وعمر باشا لطفى . ووكلت إدارة النواحى إلى عمد ، وجعل المشايخ مساعدين لهم كما هو الحال الآن ، وأعطى للأهالى حق انتخاب عمدهم ومشايخهم .

وقد رأينا أن « سعيد باشا » حول بعض دواوين أبيه إلى نظارات ، فنشأت نظارة الداخلية والمالية والحربية . فلما جاء اسماعيل توسع فى هذه السياسة وحول باقى الدواوين الكبرى كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى نظارات كذلك كما أنشأ نظارة جديدة فى أوائل سنة ١٨٦٥ سميت نظارة الزراعة .

ولكن أكبر إصلاح أدخل على الادارة فى عهده يتضمن إنشاء هيئات نيابية فى المراكز والمديريات بتكوين مجالس إدارية يستعين مأمورو المراكز بآراء أعضائها فى إدارة أعمالهم ، كما يستعين المديرون بآراء مجالس محلية ينتخب الأهالى أعضاءها لهذه الغاية . وكانت وظائف المديرين فى أول الأمر قاصرة على الأتراك لعدم وجود المصريين الأكفاء لملء هذه الوظائف الخطيرة ، ولكن بعد مضى بضع سنوات استطاع الخديوى أن يجد من بين المصريين الذين تخرجوا فى المدارس المصرية أو تدربوا على الأعمال الادارية رجالا يمكن الاعتماد عليهم وإسناد هذه الوظائف اليهم ولهذا أخذ يستبدل الأتراك بهم تدريجاً حتى إذا ما أتى عام ١٨٧٧ كان معظم المديرين من المصريين بالرغم من أن هيبتهم كانت محدودة لاسيما لدى أهلهم وذويهم ، وأنهم كانوا يخشون رجال العنصر التركى من مرءوسيهم .

الاصلاح النيابى : كان من أهم المجالس التى أنشأها محمد على لتساعده فى إدارة البلاد وتحسين أحوالها مجلسان ، « المجلس المخصوص » وكان أعضاؤه من

بين كبار رجال الحكومة ، و « مجلس المشاورة الملكى » وكان يتكون من العلماء والأعيان . وبالرغم من فائدة هذين المجلسين بطل عملهما فى أيام عباس وسعيد . فلما تولى اسماعيل عرش مصر ، وكان لديه الكثير من المشروعات الخطيرة التى تحتاج إلى درس وتفكير ، قرر إعادتهما ووسع فى دائرة عملهما ، أما المجلس المخصوص فقد وكل إليه فحص جميع المشروعات التى كان يريد تنفيذها ، حتى أصبح يشبه مجلس الوزراء الآن ، وكان يرأس جلساته بنفسه غالباً . ولكن لا يجب أن يتطرق الى الذهن أن هذا المجلس كان يشاركه فى السلطة أو أنه كان عقبة فى سبيل أغراضه ، إذ الواقع أن الخديوى كان مطلق التصرف فى جميع الشئون وقضى الجزء الأول من حكمه وهو الحاكم الفعلى للبلاد ، لا يستطيع كائن من كان من أهلها معارضته فى شىء ما . غير أن تغير الظروف السياسية والمالية أدى فى أواخر حكمه إلى التدخل الأجنبى كما سيجىء . وكان من نتيجة هذا التدخل أن أرغم الخديوى على التنازل عن سلطته لنظاره ، فشكل نظارة مسئولة برياسة « نوبار باشا » فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وكان من بين أعضائها اثنان من الأجانب ، فزادت بذلك سلطة المجلس ، ويعتبر هذا أول مجلس نظار أنشىء فى مصر .

أما المجلس الثانى فسماه « مجلس شورى النواب » وكان أعضاؤه ينتخبون من أهل البلاد . غير أن المديرين كانت لهم كل السلطة فى انتخاب هؤلاء الأعضاء ، فكان عدد كبير منهم ينتخب لجاهه وماله لا لعلمه وذكائه . وكثيرا ما كان يمتنع الكثيرون عن قبول ترشيح أنفسهم خوفا من إغضاب المدير أو غيره من الحكام حتى كانت الحكومة تضطر أحيانا إلى انتخاب بعض الأعضاء بالقوة . وقد افتتح هذا المجلس لأول مرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ . ولهذا يعتبر المؤرخون هذه السنة مبدأ الحياة الدستورية فى مصر ، وبذلك تكون مصر قد سبقت جميع ممالك الشرق فى هذا السبيل . وكان هذا المجلس يجتمع مدة شهرين كل عام فتعرض عليه حالة البلاد المالية ومشروعات الحكومة التى تمت أو المزمع عملها ، وعلى العموم كل مايتعلق بشئون البلاد مما ترى الحكومة عرضه عليه . غير أن الخديوى لم يشأ قط أن يقيد سلطته بانشائه أو يسمح له

بالتدخل فى أمور البلاد ، وإنما كان يقصد أن يلقى على عاتقه جزءا من المسئولية ، ولكى يظهر للملأ أن مصر كغيرها من الدول الراقية تتمتع بمجلس نيابى .

غير أنه بالرغم من هذه المظاهر الخلابة كان المجلس فى أول أمره أضحوكة المجالس وآلة فى يد الخديوى يستعملها لتنفيذ أغراضه ، فقد بلغ جهل الأعضاء إذ ذاك حداً يدعو إلى الضحك والسخرية ، إذ لما أقبل عليهم «شريف باشا» يفهمهم أن العادة جرت فى المجالس النيابية الأوربية أن ينقسم المجلس حزبين ، حزبا يناصر الحكومة ويجلس على مقاعد اليمين ، وحزباً يعارضها ويجلس على مقاعد اليسار ، تسابق الجميع إلى مقاعد اليمين وهم يصيحون : «نحن عبيد أفندينا فكيف نقاوم حكومته !! » غير أن هذا المجلس المزرى فى بدايته لم يلبث أن أخرج لمصر رجالا أكفاء عاملين من بين أعضائه ، وسنرى كيف أنهم لعبوا دورا هاماً فى شئون مصر منذ أواخر عهد اسماعيل وكيف أنهم تجرأوا من ذلك الوقت على معارضة الحكومة ونقدها وهم يعلمون أنها تنطق بلسان الخديوى وتعبر عن رغباته .

الاصلاحات القضائية : (١) الامتيازات الأجنبية : يرجع تاريخ هذه الامتيازات فى مصر إلى ماقبل الفتح العثمانى ، يرجع إلى أواسط القرن الثالث عشر حينما عقد القديس لويس ملك فرنسا معاهدة امتيازات مع سلطان مصر عام ١٢٥١ أصبح له بمقتضاها حق تعيين قنصل ثابت بالاسكندرية لينظر فى مصالح الرعايا الفرنسيين ويطبق عليهم القوانين الفرنسية فى حالة قيام نزاع بينهم . وصار لهذه المعاهدة أهمية فيما بعد حينما كثر الرعايا الفرنسيون بمصر على أثر ازدياد الرابطة بين مصر وفرنسا وموانى البحر الأبيض المتوسط الهامة نتيجة للحروب الصليبية التى ساعدت على انتشار التجارة فى هذا البحر . وأدت هذه الحالة الى عقد معاهدات أخرى بين الطرفين صدق عليها جميعها السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ والسلطان سليمان القانونى عام ١٥٢٨ ثم تمت اتفاقات نهائية بين السلطان وفرنسوا الأول ملك فرنسا عام ١٥٣٥ شملت جميع

الامتيازات ووضعت لها نظاما خاصا وأصبحت سارية فى جميع أجزاء الدولة العثمانية وأدخلت عليها بعض تعديلات عام ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠ .

وكان الغرض من منح هذه الامتيازات تشجيع الأجانب على الاقامة فى أملاك الدولة لنشر التجارة واستخدام أموالهم فى استغلال موارد الثروة فى الامبراطورية . وقد نجحت الفكرة بالفعل وغامر كثير من الأجانب بأموالهم لاستثمارها فى بلاد الدولة ، وانتشرت التجارة بفضل ذلك انتشاراً كبيرا ، غير أن هذه الامتيازات التى كانت منحاً من طرف واحد لترقية الحالة الاقتصادية أصبحت معاهدات بين فرنسا وتركيا سنة ١٨٠٢ وبذلك أخذت شكلا دولياً ، وأقدمت الدول الأخرى تطلب لرعاياها مثل ما كان للرعايا الفرنسيين وقدتم لها ماأرادت. وكان من شأن هذه الامتيازات أن تنعش الحالة الاقتصادية فى بداية الأمر حينما كانت الدولة قوية ، وكانت هذه الامتيازات بالتالى «دفاعية» محضة ، فلما أخذت الدولة فى الضعف بدأ يظهر تغطرس الدول واستغلال قناصلها الظروف لتفسير نصوص الامتيازات بطريقة تكسبهم سلطة واسعة ، وتضعف بالتالى من السلطة المحلية ، حتى صارت «هجومية» تعمل لمصالح الأجانب البحتة فى معظم الأحيان دون اكتراث بما يصيب البلاد وأهلها من جراء ذلك .

وبدأت المصالح الأجنبية تتكاثر فى مصر وتتعدد نواحيها فى أيام «سعيد». ولما كان الوالى لين الجانب شديد الاكرام للأجانب ، ولم تكن له قوة أبيه وإرادته الحديدية ، أخذ قناصل الدول يستغلون هذه الظروف ويغتالون حقوق السلطة المحلية التشريعية والقضائية حتى هدموا كل أركانها ، فلم يعودوا يقنعون بالنظر فى شئون رعاياهم المدنية والتجارية ، وبحمايتهم من أى ضيم قد يقع عليهم من الحكومة ، بل تعدوا ذلك إلى الاختصاص دون الحكومة بالنظر فى المخالفات والجنح والجنايات التى يرتكبها رعايا دولهم، وإلزام الأهالى بالحضور أمام المحاكم القنصلية إذا كانت لهم دعاوى ضد أحد الأجانب، وقد تطرفوا فى مسلكهم هذا إلى حد أنهم استدعوا نفس الحكومة أمام هذه المحاكم ليقاضوها ، وكانوا غالبا ما يحكمون عليها بتعويضات جسيمة فى مصلحة رعاياهم . وقد قدرت

التعويضات التى دفعتها الحكومة مابين سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٨ بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وذلك بدعوى فسخ الحكومة لعقود أبرمتها مع بعض الأجانب أو عمل مادعا إلى فسخ تلك العقود . ومما هو جدير بالنظر أن كثيرا من القناصل فى ذلك العهد كانوا لا يأنفون من مشاركة رعاياهم فى الغنيمة .

ومما زاد الطين بلة وأدى إلى اضطراب مجارى العدالة فى البلاد أن تلك المحاكم القنصلية التى كان عددها سبعة عشر لم تكن متضامنة فى تشريعها وأحكامها ، وكانت كل منها لا تعترف بأحكام الأخرى . وأسوأ من ذلك أن تلك المحاكم كانت تضع مصلحة رعايا دولها فى المكان الأول ولو أدى ذلك فى معظم الأحيان إلى ضياع معالم الحق ، فضلا عن أن هذه المحاكم كانت ابتدائية فقط ولا تستأنف أحكامها إلا إلى إحدى محاكم وطن المدعى عليه ، وفى هذا من الارهاق وبذل الأموال وتوقيف حركة التجارة والعمل مافيه . فكانت الحالة إذاً تستدعى سرعة النظر فيها ، وعدم السكوت طويلا على شرورها ، وساء « اسماعيل » أن يرى تعدد السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية فى بلاده ، فأخذ يعمل على هدم هذه السلطات حتى لا تشاركه فى حكم البلاد وحتى يضمن سير العدالة بين رعاياه والأجانب النازلين بينهم .

(ب) المحاكم المختلطة : وكانت فكرة إصلاح النظام القضائى فى مصر مختمرة فى رأس اسماعيل منذ أن أصبح ولى العهد بعد موت أخيه ؛ ولكن اهتمامه بمسألة الفرمانات وقناة السويس لم يمكنه من توجيه جهوده نحو تحقيق غايته بتأسيس المحاكم المختلطة ليضمن العدالة للجميع ، ويضع الوطنى والأجنبى فى مستوى واحد أمام القضاء ، ويقضى على المحاكم القنصلية وعيوبها الفاضحة .

وما لبث أن أتيحت له الفرصة لدرس الموضوع ومفاوضة الدول فى شأنه عام ١٨٦٧ . وكان ساعده الأكبر فى ذلك وزيره « نوبار باشا » الذى قضى عدة سنوات يجاهد فى سبيل إنشاء هذه المحاكم . وتقدم « اسماعيل » فى ذلك العام بمشروعه إلى الحكومة الفرنسية ، فشكلت لجنة فى باريس لدرس الموضوع وإبداء ملاحظاتها على التغيير المطلوب ، غير أن اللجنة رفضت المشروع ورأت

ضرورة إبقاء الحالة كما كانت . وبذلك صدم « نوبار » صدمة عنيفة فى آماله.
ولم تكن فرنسا هى العدو الوحيد للمشروع الجديد حسب اقتراحات « نوبار » بل إن تركيا كذلك كانت معارضة له وأخذت تضع العراقيل فى سبيل تنفيذه ، فان السلطان رأى أن تحقيق هذا المشروع يعطى مصر مركزا ممتازا عن بقية ولايات الدولة وهذا مالم يرق فى نظره . وقام السلطان والعلماء فى القاهرة بمعارضة هذا الاصلاح معارضة شديدة بحجة أنه مخالف للشرع ، وقد كانوا موقنين أن فيه افتياتا على حقوقهم . أما الباب العالى فاستطاع اسماعيل ببذله وسخائه وقوة دهائه من التغلب على معارضته والحصول على موافقته . وأما العلماء فاكتفى بعزل المفتى الذى أفتى بذلك ، وعين مكانه آخر أفتى بعدم مخالفتها للدين .

كذلك كان الأهالى والأجانب غير راضين عن المشروع وبالأخص قناصل الدول الذين رأوا فيه القضاء المبرم على جزء كبير من سلطتهم ، ولهذا لاقى « نوبار » صعوبات جمة فى سبيل تحقيق غايته وغاية سيده ، ولكنها لم تثنه عن عزمه لاسيما وأن انجلترا كانت راغبة فى الاصلاح المطلوب لكثرة عيوب الحالة الموجودة ومضارها على الأهالى والأجانب سواء بسواء ، ولذلك كانت دائماً على استعداد لمد يد المساعدة اليه .

واستمر « نوبار » فى كفاحه فى هذا الميدان بمعاونة «اسماعيل» حتى نجح فى الحصول على موافقة الدول على اجتماع لجنة دولية بمصر عام ١٨٦٩ للنظر فى الموضوع. ولما اجتمعت اللجنة وفحصت المشروع فحصاً دقيقاً وافقت على وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها ، غير أن قيام الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠ أوقف كل مفاوضة فى هذا السبيل . ولكن ما كادت الحالة تستقر حتى استأنف « نوبار » جهوده ومسعاه لدى الدول وكانت فرنسا أشدها معارضة فاستمرت تضع العراقيل فى سبيله ولكن بالرغم من مسلكها هذا أصدر «اسماعيل» أمرا بتشكيل هذه المحاكم فى أول يناير سنة ١٨٧٥ ، غير أنه نظراً لاعتراضات فرنسا والعقبات التي كانت تخلقها تأخر افتتاحها حتى شهر فبراير سنة ١٨٧٦ بعد أن تنازلت فرنسا عن معارضتها .

ومع ما رأيناه من رغبة «اسماعيل» الشديدة في إنشاء هذه المحاكم والجهود الجبارة التي بذلها وزيره «نوبار» في هذا السبيل تحت إشرافه وإرشاده ، لم تأت هذه المحاكم بكل النتائج التي كان يصبو إليها الخديوى ، فقد كان يرى فى المحاكم القنصلية قوة تشاطره شيئا من السلطة فى حكم البلاد فأراد القضاء عليها ، ولكنه وجد فى هذه المحاكم الجديدة التى أنشأها قوه تناهض سلطته . وبرهنت الحوادث على أن لها سلطانا يعلو سلطانه . غير أنها بجانب هذا حققت شيئا من أغراضه فى الاصلاح ، فكانت هذه المحاكم مع ما كان فيها من نقائص وقت إنشائها خيراً من محاكم الأقسام التى كانت تستعمل الارهاب والتعذيب فى إجراءاتها مع اضطراب ميزان العدالة بين جدرانها ، حتى أن كثيراً من الأهالى كانوا يتقاضون أمام المحاكم المختلطة بمحض اختيارهم .

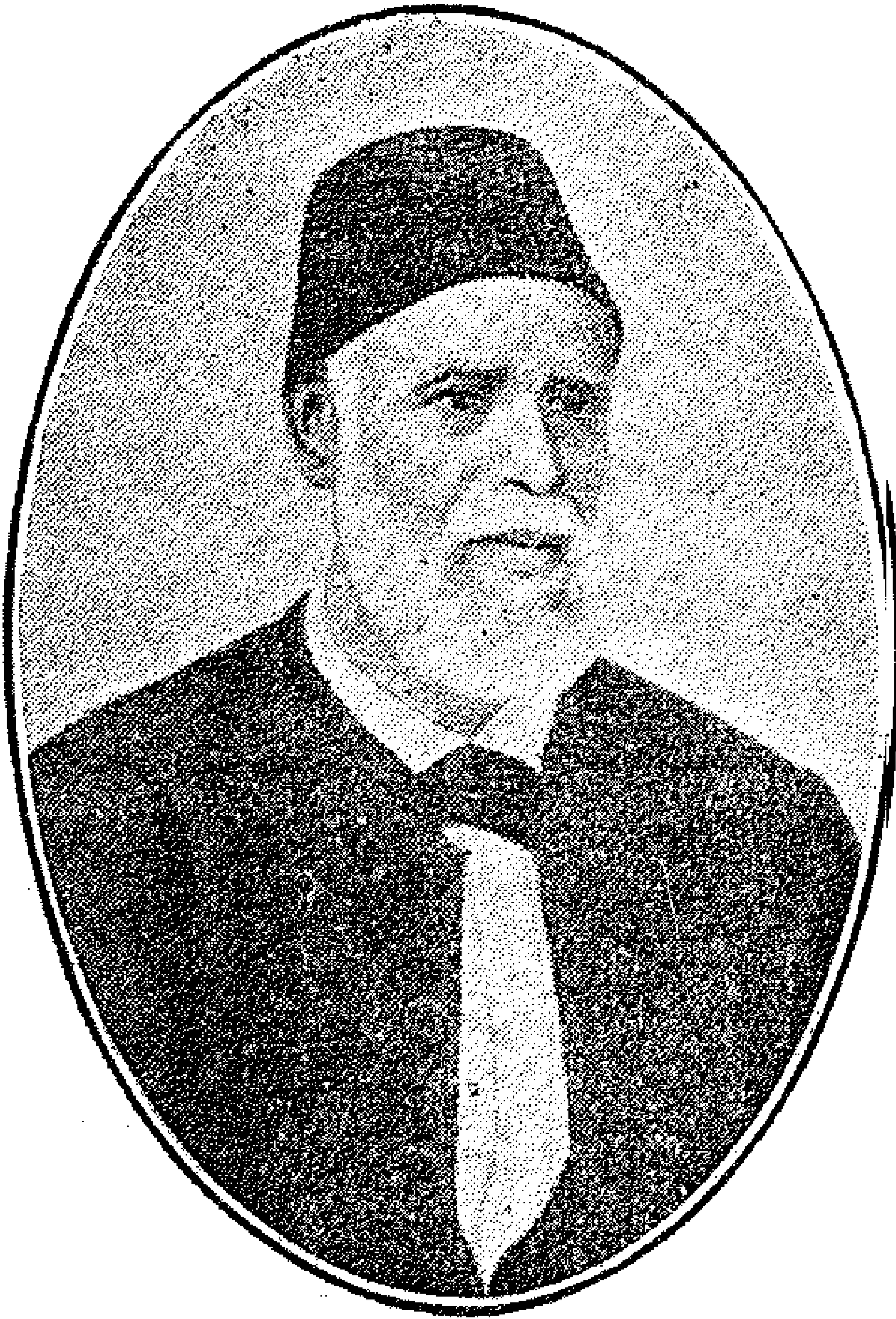
وقد انشئت ثلاث محاكم من الدرجة الأولى فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة ثم محكمة استئناف عليا بالاسكندرية . وأكبر نقص فى هذه المحاكم ان دائرة اختصاصها لا تتعدى القضايا المدنية والتجارية وبقيت الجنائية منها كما كانت من اختصاص المحاكم القنصلية ولها حق النظر فى بعض المخالفات إذا كان أحد الخصمين أجنبيا ، أو فى حالة ما إذا كان الخصمان من الأوربيين أو الأمريكيين واختلفت جنسيتهما ، أما إذا كانا من جنسية واحدة فلا يصح لها حق الفصل بينهما إلا فى المسائل العقارية . وأصبح لأى أجنبي الحق فى مقاضاة الخديوى نفسه أو الحكومة المصرية أمامها وكان على الحكومة تنفيذ أحكامها ، وفى هذا ما فيه من افتيات على سيادة الدولة .

والمحاكم المختلطة مستقلة عن الحكومة تمام الاستقلال ، تعين قضاتها اثنتا عشرة دولة أوربية والولايات المتحدة ، ويجدد هذا النظام مرة كل خمسة أعوام ، ولقضاتها سلطة واسعة ، فهم الذين يقررون ما لهم من سلطة ، ولا تستطيع الحكومة تعديل قانون من قوانينها إلا إذا وافقت على ذلك جميع الدول المختصة ، فهى بذلك حكومة داخل حكومة .

الاصلاحات العلمية : تسلم اسماعيل زمام الحكم فى البلاد وحالة

التعليم فيها متأخرة للغاية ، وذلك راجع إلى عدم ميل عباس وسعيد إلى فكرة تعليم المصريين كما أسلفنا ، فأقفلت المدارس إلا القليل منها ، وبذلك كان ميدان العمل من هذه الوجهة مفتوحا فسيحا أمام مجهودات اسماعيل. أما هو فلم يقصر فى بذل أقصى مجهوداته لنشر العلم بين جميع طبقات الأمة لاسيما وأنه كان يعتقد أنه لا يستطيع القيام باصلاحاته العدة ومشروعاته الواسعة إلا بتعليم أبناء البلاد ليبذر البذور فى تربة صالحة يتأصل فيها نبات الاصلاح ، فهو كان إذاً يريد نشر العلم لذاته حتى ترقى مدارك أفراد الشعب ، فى حين كان جده يرمى بالتعليم إلى الحصول على عدد وفير من الضباط والموظفين ليحقق بهم أغراضه . وكان اسماعيل يصرف عن سعة فى سبيل هذا الاصلاح حتى بلغت ميزانية نظارة المعارف فى عهده نحو ثمانين ألف جنيه بعد أن كانت ستة آلاف فقط فى عهد سعيد . زد على ذلك أنه أوقف على التعليم أراضى الوادى التى اشتراها من شركة قناة السويس .

وقد استعان « اسماعيل » فى تنفيذ برنامج إصلاحاته العلمية بنخبة من رجال الغرب وكذلك بعدد من المصريين المتعلمين أمثال « شريف باشا » « ورياض باشا » وأخصهم جميعا بالذكر « على مبارك باشا » الذى يرجع اليه الفضل الأكبر فى قيام النهضة العلمية الحديثة بمصر ، وقد أمر اسماعيل بتشكيل لجنة تحت رياسة « مبارك باشا » لوضع قانون أساسى للتعليم العام ، ونظام خاص للمدارس المختلفة . واهتمت اللجنة بالأمر ، ونتيجة لمجهوداتها صدرت اللائحة المعروفة باسم « لائحة رجب سنة ١٢٨٤ هـ » . وتتكون هذه من أربعين مادة بنيت على أساس توحيد النظام ومنهج التعليم فى جميع مدارس



« على مبارك باشا »

القطر التى من درجة واحدة، وقسمت المدارس ثلاثة أقسام : ابتدائية وثانوية وعالية ، وذلك خلاف المدارس الخاصة ، وجعل لكل نوع من هذه الأنواع منهج تعليم خاص يتناسب مع عقلية التلاميذ فى كل طور من أطوار الدراسة .

وأهم المدارس العالية والخصوصية التى كانت فى عهده مدرسة الطب والصيدلة والولادة ومدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الألسن ومدرسة الحقوق ومدرسة دار العلوم ومدرسة النورمال . وكان التلاميذ يقبلون على التعليم فى هذا العصر بمحض رغبتهم حبا فى الحصول على مركز رفيع وجاه كبير لا بالقوة الجبرية كما كان الحال فى عصر محمد على . وقد زاد عدد المدارس والتلاميذ زيادة عظيمة ، فبجانب مدارس الحكومة كانت توجد المدارس والكتاتيب التابعة للأوقاف ثم المعاهد الأجنبية والأزهر الشريف والمدارس الحربيـة .

وكان من أوجه النقص فى التعليم أن لا يترك الطالب يختار المدرسة العالية التى يعتقد أنها تتناسب مع ميله الشخصى ، بل كانوا يختارون حثالة التلاميذ للمدارس الحربية وأحسنهم لمدرسة الطب والهندسة ، ويختارون الطلبة لهذه أو تلك بطريقة الاقتراع . ولما كانت مرتبات رجال الجيش عالية ، ومعظم الترقية قاصرة عليهم كان فى هذه الطريقة غبن فاحش لأذكياء الطلبة .

وبذل «اسماعيل» مجهودا كبيرا فى نشر التعليم بالبلاد بترقية العقلية العامة ، غير أنه وجد أن أكبر العقبات فى سبيله قلة المال وندرة الرجال ، أما المال فلأن التلاميذ كانوا يتعلمون مجانا والقليل منهم من كان يتعلم على نفقته الخاصة ، فكانت الحكومة تقدم لهم بجانب مجانية التعليم الكسوة والطعام والمسكن ثم المرتبات الشهرية لبعضهم ، وكانت هذه المصاريف تثقل كاهل الميزانية لا سيما وأن الحكومة كانت تقوم فى نفس الوقت بعدة اصلاحات أخرى تتطلب المبالغ الوفيرة. وأما الرجال فكان عدد الأكفاء منهم لمباشرة شئون التعليم فى أول عهد « اسماعيل » قليلا للغاية ، لأن الفترة مابين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ قد أنقصت كثيرا من عددهم . ولتلافى هذا النقص أنشئت مدرسة دار العلوم ومدرسة

النورمال . أما الأساتذة الأوربيون فقليل منهم من كان يحسن العربيـة ، ولذلك كانوا يدرسون بواسطة مترجمين ، ولا يخفى ما فى هذه الطريقة من نقص معيب . ولم يهمل «اسماعيل» مسألة البعثات العلمية فانه أرسل عددا كبيرا من المصريين للدرس والتحصيل بجامعات أوربا الشهيرة .

وأظهر «اسماعيل» اعتناء زائدا بتعليم أولاده وأمراء أسرته ، فكان بذلك قدوة ومشجعا لأعيان البلاد على تعليم أولادهم . وخير ما يذكر عن مجهوداته الطيبة فى سبيل نشر التعليم توجيه همته إلى تعليم البنات فأنشئت ، لهذه الغاية فى عهده مدرسة خاصة على نفقة احدى زوجاته ، وكانت الأولى من نوعها فى جميع أجزاء الامبراطورية العثمانية بل فى انحاء العالم الاسلامى بأسره .

ولم تقف همة « اسماعيل » فى ترقية طبقات الشعب عند إنشاء المـدارس ووضع الأنظمة والمناهج بل سلك لذلك عدة طرق أخرى ، فأخـذ يعمل على تنشيط الصحافة ونشرها وترقية الأدب وتهذيبه وإنشاء الجمعيات العلمية والخيرية لنشر الثقافة وتوليد روح البحث العلمى واليقظة الفكرية ، فسهل السبل لكثير من أدباء السوريين الذين كانوا يفدون إلى مصر فى أيامه للاشتغال بالأدب والصحافة ، وكانت لهم حرية الكتابة والنقد فى أى موضوع يشاءون إلا ما كان متعلقا بشخصه . ولم يبخل على الجمعيات الخيرية والعلمية بتعضيده المالى والأدبى ، فتأسست الجمعية الجغرافية الخـديوية سنة ١٨٧٥ وكذلك الجمعية الخيرية الاسلامية سنة ١٨٧٨ وغيرهما كثير . وأرسل أكثر من عشرين بعثة علمية إلى مجاهل افريقيا الوسطى والشرقية لأغراض علمية بحتة . ونشط الأدب باكرام أهله وإيجاد أسباب الرزق لهم فى خـدمته أو فى خـدمة الحكومة وبتعضيده الشخصى لهم ، وكان يعمل على ترقية التمثيل ومساعدة المشتغلين به بكل الوسائل وهكذا طرق « اسماعيل » كل باب لتثقيف الأذهان وتنوير العقول .

دار الكتب : ولما كان اسماعيل شـديد الرغبة فى إحياء العـلوم والمعارف بمصر وتكوين نهضة علمية أدبية فيها ، تولدت عنده فكرة إنشاء مكتبة عامة تجمع شتات المخطوطات والمطبوعات المبعثرة هنا وهناك ليستفيد

الناس بالاطلاع عليها ، ولهـذا أمر بجمع الـكتب القيمة والمصاحف المزخرفة الموجودة فى المساجد والتكايا بالقاهرة وغيرها من جهات القطر فجمعت ووضعت فى مكان واحد تحت اشراف « على باشا مبارك » . ثم أصدر أمرا خديويا بانشاء المـكتبة عام ١٨٧٠ وقام « مبارك باشا » بتنظيمها ووضع قانونا لها . ولما مات أخوه الأمير « مصطفى باشـا فاضل » سنة ١٨٧٦ اشترى مجموعة كتبه النفيسة بمبلغ ٠٠٠ ر ١٣ جنيه وأهداها إلى دار الـكتب . وأخـذ يجـد فى اقتناء الـكتب المـكتوبة بعدة لغات حتى غدت الدار حافلة بمجموعات نفيسة من المخطوطات والمطبوعات ، وأصبحت تضـارع كثيراً من مثيـلاتها فى عواصم أوربا .

وأصدر «اسماعيل» أمره كذلك فى سنة ١٨٦٩ بانشاء دار الآثار العربية ليجمع بين جدرانها ما هو مبعثر فى المساجد وغيرها من الآثار العربية والاسلامية بجميع أنواعها ، غير أن الظروف حالت دون انفاذ هذه الفـكرة فى أيامه . ولم تتحقق إلا فى عهد ابنه توفيق باشا .

دار الآثار المصرية : لم تكن آثار مصر القديمة موضع الدرس والعناية إلا بعد مضى شطر كبير من القرن التاسع عشر ، فكانت قبل أن فك «شمبليون» رموز الـكتابة القديمة سراً غامضاً ، وأبنية مهملة لا يكترث لهـا سكان البلاد ولا حاكموها . وبقى الحال كذلك حتى حضر « شمبليون » بنفسه إلى مصر عام ١٨٣٠ لمواصلة أبحاثه العلمية فى تعرف طلاسم النقوش الهيروغليفية ، فعرض على « محمد على » فكرة إنشاء مصلحة خاصة للعناية بالعاديات المصرية وحفظها والبحث عنها لأنه وجد أن الحـكومة مهملة شأنها حتى أضحت نهباً للقناصل والتجار الأجانب الذين أخذوا يرسلون كل ما يقع فى أيديهم منها إلى دور الآثار ببلادهم ، ولذلك حرضوا «محمد على» على عدم الأخذ بمشروع شمبليون فأهمل أمره واستمرت الحالة على ما كانت عليه ، غير أنه لم تمض على ذلك خمس سنوات حتى أصدر محمد على أمراً باقامة حراس على الآثار وبمنع تصديرها إلى الخارج ، ثم أنشأ مصلحة خاصـة بها جعل مقرها أمام بركة الأزبكية ، وأصبحت مهمتها

الاشراف على الآثار والمحافظة عليها والبحث عنها ، ولكن ذلك لم يؤد إلى تحسين الحالة كثيرا ، فبقيت الآثار نهبا للسرقة والمبددين حتى آخر أيام محمد على ، ونقل الموجود منها إلى القلعة فى أيام عباس الأول .

وكان من حسن حظ مصر أن قدم اليها عام ١٨٥٠ « المسيو مريت » (Mariette) وهو فرنسى من المشتغلين بالآثار أرسلته حكومته إلى هذه البلاد لمشترى مخطوطات قبطية . ولكنه لما رأى أن الميدان واسع أمامه فى مصر للدرس والتحصيل ومواصلة أبحاثه العلمية ترك مهمته الأصلية وآثر البقاء بمصر ، ثم وجه جهوده نحو « سقارة » يكشف عن الآثار فيها ، ووفق بالفعل إلى كشف « السرابيوم » بها عام ١٨٥١ وإذا به قبور ٦٤ عجلا من العجول المعروفة باسم « أبيس » ، كما تسنى له كشف الكثير من التماثيل وأبى الهول والنقوش الهامة المختلفة . وبفضل جهوده المتواصلة أخذت محتويات دار العاديات تزداد زيادة عظيمة ، ولكن خطراً عظيما داهمها فأفقد البلاد معظم ماحوته هذه الدار إذ ذاك ، وذلك أنه زار مصر عام ١٨٥٤ « الأرشيدوق مكسمليان » النمساوى ، ولما شاهد العاديات وسر بما رأى طلب الى عباس الأول أن يهديه شيئاً منها ، ولجهل الوالى بقيمتها الفنية والتاريخية سمح له بأن يأخذ ما أراد من القلعة فازدانت متاحف « فينا » بما سابه الأرشيدوق من متحف القاهرة !

وكان هذا التصرف من جانب الوالى صدمة أليمة لذلك الباحث المنقب « مريت » ، لأنه رأى ثمرة جهوده ونتيجة أتعابه نقلت من البلاد التى كرس حياته لخدمتها وهو ينظر ويتألم ولا يستطيع حراكا ، إذ لم تكن له علاقة رسمية وقتذاك بمصلحة الآثار ، ولهذا أخذ يسعى للحصول لنفسه على صفة رسمية حتى يضمن المحافظة على دار الآثار وما فيها ، ونجح مسعاه عند « سعيد باشا » فعينه مأموراً لأعمال العاديات فى يوليه سنة ١٨٥٨ ، واستمر يجد فى عمله بهمة لا تعرف الكلل ونفس لا يصيبها الملل حتى استطاع أن يملأ دار العاديات من جديد ، ثم أخذ فى نقلها إلى أماكن خاصة أعدت لها فى بولاق .

وتأثر « مريت » لموت « سعيد » ، وخشى أن لا ينال مشروعه تعضيدا من الوالى

الجديد فيكون فى ذلك القضاء على آماله ، غير أنه ما لبث أن وجد كل مساعدة من « اسماعيل » الذى أمر باصلاح دار الآثار ببولاق وتوسيعها ، ثم افتتحها بحفلة رسمية حافلة فى ١٨ اكتوبر سنة ١٨٦٣ . واستمرت الدار تسير فى طريق التقدم السريع المطرد وازدانت بكثير من الآثار النفيسة شكلا وفناً وتاريخاً . ولما أقيم معرض باريس سنة ١٨٦٧ أمر اسماعيل باعداد جانب مصرى فيه يكون مفخرة لمصر وأهلها وخديويها ، فنقل « مريت » أجمل آثار مصر إلى فرنسا حيث عرضت بالمعرض فكانت موضع إعجاب الجميع مما دفع «الأمبراطورة يوجينى » إلى أن تطلب من «اسماعيل» أن يهدى تلك العاديات إلى فرنسا . وكادت تخسر مصر تلك التحف النفيسة لولا شدة مقاومة «مريت باشا » .

ولكن الأزمة المالية التى أصابت الحكومة المصرية فى آخر عهد «اسماعيل» ظهر أثرها واضحاً كذلك فى أعمال الحفر والتنقيب، غير أن «مريت» لم يجعل الصعاب تقف دون إتمام عمله ، بل ثابر بكل همة ونشاط فى سبيل الغرض الذى أوقف عليه حياته، فخلق لمصر داراً للعاديات تضارع أفخر دور للعاديات فى العالم ، ومات وهو قرير العين بنجاح مشروعه فى يناير سنة ١٨٨١ ، وبقيت الدار ببولاق حتى نقلت إلى الجيزة سنة ١٨٩١ ثم إلى مقرها الحالى سنة ١٩٠٢ . وهى سائرة فى طريق التقدم والنجاح . وقد زادتها بهجة وعظمة تلك الآثار البديعة المدهشة التى كشفت حديثاً فى مقبرة « توت عنخ آمون » .

الاصلاحات الاجتماعية : وبذل اسماعيل مجهودات واسعة النطاق لادخال التغييرات الضرورية على الحياة الاجتماعية المصرية فتطورت من ذلك الحين تطورا مستمرا . وقد رأينا كيف أن « اسماعيل» عمل على رفع مستوى عقلية الأمة بالطرق المختلفة ثم أخذ يقلل من الجفاء الموجود بين المصريين والغربيين ، ويردم الهوة السحيقة التى كانت تفصل الفريقين حتى يختلط المصريون بأفاضل الأجانب فيقتبسوا منهم ماحسن من عادات وأخلاق وعلم

وطرق التفكير ، وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير . وكان يسىء « اسماعيل » أن يرى الخرافات متسلطة على عقول الأمة ، وكثيرا من البدع « كالدوسة » والأذكار والسحر والتنجيم منتشرة بين أفراد الرعية ، ولذلك بذل ما فى وسعه للقضاء عليها جميعا ، ولكنه لم ينجح إلا فى تخفيف شرورها وتقليل انتشارها . وكذلك عمل اسماعيل على تغيير عقلية رعاياه بانشاء شرطة مختلفة منظمة بدلا من نظام « القواصة » الذى كان كله شرا ووبالا على الأمن والعدالة ، ثم بنزع السلطة القضائية من رجال الادارة وإسنادها إلى هيئة قضائية خاصة .

وقد شمل التغيير الحياة المنزلية كذلك ، فأدخلت عليها بعض العادات الغربية ، فتغيرت طرق الجلوس والأكل والنوم واستقبال الضيوف وأصبحت كلها على الطريقة الغربية ، كما استبدلت الطرق المعارية الحديثة بالطرق القديمة وشيدت القصور الفخمة والأبنية الضخمة ، وكان أمام الجميع فى ذلك الخديوى نفسه بما بنى من قصور وشيد من بنيان . وأدت الحركة الفكرية والحياة العلمية والنهضة القومية التى ظهرت فى أيامه إلى تغيير عقول المصريين من الوجهة السياسية ، وبدأ كثير من الناس نساء ورجالا يستبدلون الملابس والأزياء الغربية بالشرقية وأخذت الملاهى الحديثة فى الانتشار فأقبل عليها الأهالى بشغف عظيم .

منع تجارة الرقيق : ومن أهم الاصلاحات الاجتماعية التى أراد اسماعيل القيام بها محاولته منع تجارة الرقيق ، وكانت هذه المسألة موضع نظر الدول المختلفة منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكانت انجلترا فى مقدمة المنادين بفظاعة هذه التجارة ومخالفتها لأبسط مبادىء الانسانية ، وكانت هى أسبق الدول الى إبطال الرق فى جميع الممتلكات البريطانية واقتدت الدول الأوربية الأخرى بها فقررت إبطاله ، ثم وجهت الدول الغربية نظرها نحو الشرق تعمل فيه لتحقيق هذه الغاية فقصدت اسماعيل فى مصر تطلب اليه باسم الانسانية المعذبة أن يعمل على إبطال الرق فى بلاده . وكان اسماعيل نفسه شديد الرغبة فى ذلك ، وناقما أشد النقمة على النخاسة وأهلها ، وكان عازماً عزماً أكيداً على القضاء عليها بكل

ما أوتى من قوة ، لا كما فعل محمد على وسعيد من قبله بمناهضة هذه المهنة بالقول لا بالعمل .

وكان النخاسون فى أواسط أفريقيا يرتكبون الفظائع فى سبيل غاياتهم ، ويطاردون العبيد بالرصاص كما يطاردون الوحوش الكاسرة ، ويهجمون على القرى الآمنة المطمئنة ويسبون أهلها رجالا ونساء وأطفالا ثم يسوقونهم إلى أسواق الرقيق وهم فى أشد حالات البؤس والألم . وكانت هذه الأرواح البشرية لاتساوى فى نظرهم شيئا ، فكثيراً ما كانوا يقتلون الأرقاء أو يعذبونهم أو يشوهون وجوههم أو أجسامهم لأتفه الأسباب أو للتسلية أحياناً ولم تصل هذه الفظائع مجسمة إلى مسامع الدول الأوربية الا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بفضل ما كتبه كبار المستكشفين من الانجليز فى الموضوع أمثال « لفنجستون » (Livingstone) و « بيكر » (Baker) و « ستانلى » (Stanley).

وحدث أن زار مصر ولى عهد انجلترا فى أوائل عام ١٨٦٩ وانتهز هذه الفرصة وأخذ يحبذ الى اسماعيل التشديد فى إبطال النخاسة والرق وإرسال حملة عسكرية الى أقاصى السودان لهذه الغاية . واقترح عليه إسناد هذه المهمه إلى « السير صمويل بيكر » فرحب اسماعيل بآراء زائره العظيم وعزم على القيام بهذا الاصلاح بالرغم من معارضة الأمة وكثرة النفقات التى كان يعلم أنها ستثقل كاهل الميزانية ، فاستدعى اسماعيل السير صمويل بيكر وأنعم عليه برتبة باشا وعينه حاكما على البلاد الاستوائية لمدة أربع سنين تبتدىء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ ، وزوده بحملة حربية وبفرمان من قبله يعهد اليه فيه فتح تلك الأقاليم وتحسين زراعتها وموارد ثروتها وإبطال تجارة الرق فيها .

سار « بيكر » بحملته فى السودان حتى وصل الى أعالى النيل الأبيض ، وهناك قرب التقائه بنهر سوباط أنشأ محطه عسكرية سماها « التوفيقيه » ثم تقدم جنوبا حتى وصل « جندوكورو » على بحر الجبل ورفع العلم المصرى عليها وجعلها مركزاً لحكومته . ثم أخذ يبسط نفوذ الحكومه المصرية فى تلك الأقاليم

الاستوائية حتى « بحيرة فكتوريا » واستمر ينشىء النقط العسكرية المتعددة ليستطيع إبقاء البلاد فى قبضته ولتساعد على منع تجارة الرقيق . وفى سنة ١٨٧١ أعلن رسمياً ضم الأقاليم الاستوائية إلى الحكومة المصرية ، إلا أن هذه السياسة لم ترق فى أعين كبار التجار فى تلك الجهات فعمدوا إلى تشييد المعاقل الحصينة وتسليح عدد كبير من الزنوج حتى يستطيعوا مقاومة الحكومة والاتجار فيما يريدون وبالأخص فى الرقيق لأنها كانت تجارة تدر عليهم الأرباح الوفيرة . وقد عظم نفوذهم فى تلك الجهات حتى هال الخديوى أمرهم ، فبعث إلى حكمدار السودان يأمره بالاتفاق معهم على تسليم هذه المعاقل للحكومة نظير تعويض يدفع لهم لترك هذه المهنة ، فقبل البعض ورفض البعض الآخر وعلى رأسهم « الزبير » رئيس تجار الرقيق هناك ، غير أنه بعد كفاح طويل مع الحكومة رضخ لها وعينه الخديوى مديراً لبحر الغزال .



« الزبير »

استقال بيكر فى أغسطس سنة ١٨٧٣ ، وخلفه فى عمله الكولونيل « غردون » (Gordon) ، وقسم اسماعيل بلاد السودان قسمين ، القسم الشمالى وهو الممتد جنوبا حتى منطقة « فاشودة » ويسمى السودان الحقيقى ، ووكل إدارة شئونه إلى حاكم السودان العام ، والقسم الثانى ويشمل الجهات الواقعة جنوب الآخر ويسمى الأقاليم الاستوائية ، ونصب الخديوى « غردون » حاكما عليه ، فسار هذا إلى السودان فى فبراير سنة ١٨٧٤ ، ثم تسلم منصبه وأظهر الكثير من النشاط والحزم والعزم فى تنظيم البلاد ، والعمل على مقاومة

تجارة الرقيق ، ونجح نجاحاً كبيراً فى مهمته ولكنه كان نجاحا وقتيا لأنه ما كاد يغادر تلك الأقاليم حتى عادت النخاسة وهذه التجارة إلى أشد مما كانتا .

نرى من ذلك أن كل المجهودات التى بذلت فى هذا السبيل لم تأت بالنتيجة المطلوبة ، وإنما وضعت العراقيل فقط فى وجه هذه التجارة فقللت من شدة تيارها الجارف . والواقع أنه كان من الصعب القضاء عليها دفعة واحدة لا سيما وأن شيخ الجامع الأزهر وكبار العلماء فى مصر كانوا يقولون بمخالفة هذا العمل لتعاليم الدين الحنيف . ولكن بالرغم من كل ذلك استمر اسماعيل يجاهد جهاد الأبطال فى هذا السبيل وأقدم على عقد معاهدة مع بريطاليا العظمى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ لمنع الاتجار بالرقيق . ثم أبرم معاهدة أخرى معها للغرض نفسه فى يناير سنة ١٨٧٨ . وقد أثار «اسماعيل» بذلك إعجاب كبار الكتاب والساسة فى الغرب .

الاصلاحات المادية — (ا) الزراعة : لما كانت مصر بلادا زراعية ، وجل اعتمادها فى ثروتها على الزراعة ، نالت هذه قسطا وافرا من عناية « اسماعيل » ، ونجح بالفعل فى تحسين أحوال البلاد الزراعية . ويكفيه فخرا أنه أصلح ما لا يقل عن ١،٥٠٠،٠٠٠ فدان وجعلها صالحة للزراعة ، فقد حفر نحو مائتى ترعة ، وسهل طرق المواصلات بمد الطرق الزراعية ونشر السكك الحديدية وإقامة الكبارى الكثيرة . ولما كانت الحرب الأهلية مشتعلة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل حكمه ، فقد امتنع تصدير القطن منها إلى أوربا ، وارتفعت أثمان القطن فى العالم فاستفادت مصر من ذلك فائدة مالية عظيمة . ولذلك أقبل «اسماعيل» على زيادة الأراضى المنزرعة قطناً ، وحذا الأهالى حذو أميرهم حتى كثرت الثروة فى البلاد كثرة لم يسبق لها مثيل ، فبعد أن كانت قيمة الصادرات أربعة ملايين من الجنيهات عام ١٨٦٢ أصبحت أربعة عشر مليوناً من الجنيهات عام ١٨٦٤ ، ولكن ما لبثت أن عادت الأثمان الى حالتها الأولى بعد أن وقفت رحى الحرب عام ١٨٦٥ .

لم ير « اسماعيل » بدا من توجيه عنايته بعد ذلك إلى تحسين زراعة قصب السكر وأنفق على ذلك أموالا طائلة ، واحتكر زراعته فى أطيانه الواقعة على ضفة النيل اليسرى بين القاهرة وأسيوط . ولهذه الغاية أنشأ خطاً حديديا يخترق هذه الأقاليم ، وحفر ترعة الابراهيمية التى تعتبر من أكبر ترع العالم ، وقد عادت على الزراعة فى مصر بأجل الفوائد .

(ب) التجارة : واعتنى « اسماعيل » كذلك بتحسين حال التجارة وتوسيع نطاقها ، فبنى خمس عشرة منارة فى البحرين الأبيض والأحمر لتهتدى بها السفن التجارية التى تقصد البلاد المصرية ، كما أنه وكل إلى شركة فرنسية إصلاح ميناء السويس وإلى شركة انجليزية إصلاح ميناء الاسكندرية ولو أن هذه الشركة الأخيرة خدعته فتقاضت منه مليونين ونصف مليون من الجنيهات فى حين أن تكاليف العمل لم تتجاوز مليونا ونصف مليون .

وكانت الشركتان المساهمتان اللتان أسستا فى عصر « سعيد » قد ساءت حالتهما فى أواخر أيامه ، فلما جاء « اسماعيل » صفى الشركة المجيدية ، وأنشأ مكانها « الشركة العزيزية » . وكانت سفنها تنقل المتاجر والبريد بين مصر والبلاد الواقعة على شواطىء البحر الأبيض الشرقية والبحر الأحمر . وفى سنة ١٨٧٣ اشترى « اسماعيل » جميع أسهم الشركة وسميت من ذلك الوقت «شركة البوسته الخديوية» التى بيعت إلى شركة انجليزية بثمن بخس سنة ١٨٩٨ . واهتم الخديوى كذلك بشركة الملاحة النيلية فنظمها من جديد وخصص جزءا من سفنها لخدمته الخاصة .

(ج) الصناعة : حاول « اسماعيل » ترقية الصناعة فى البلاد كما حاول ترقية الزراعة والتجارة وغيرهما . ولكنه لم يصادف نجاحاً فى هذا السبيل ، فانه اشترى الآلات الكثيرة من الخارج لتشييد المعامل والمعاصر فى مزارعه بمصر الوسطى والصعيد غير أنه لم يشيد منها إلا جزءا فقط مما كان عازما عليه وأخفق المشروع فى النهاية .

غير أنه أنشأ معامل أخرى لنسج القطن والتيل والصوف ، كما أنشأ المعامل لعمل الأبسطة والبفتة والورق . وقامت بجانب هذه معامل لصنع المدافع والبنادق والذخيرة والزجاج كما وسع نطاق المطبعـة الأميرية لتقوم بطبع كل ما تحتاج إليه حكومة البلاد .

الأعمال العامة : وجه «اسماعيل» عنايته إلى كل ما يكسب البلاد مظهراً خلابا ويجعلها تجارى البلاد الأوربية فى تمدنها وحضارتها ، فوجه عناية خاصة لتحسين طرق المواصلات والمخابرات ، فازدادت فى مدته السكك الحديدية فى أنحاء القطر وانتشرت الأسلاك البرقية ، واشترت الحكومة مصلحة البريد من جماعة الطليان «شيني وإخوانه» عام ١٨٦٥ ، وكانوا قد أنشأوها حوالى سنة ١٨٢٠ لتوزيع الرسائل والقيام مقام البنوك فى إرسال النقود إلى جهات القطر المختلفة فلما أصبحت تحت إدارة الحكومة انتظمت حركتها وانتشرت مكاتب البريد فى البلاد ونجحت فى أعمالها نجاحا أدى إلى قبول مصر فى « الاتحاد البريدى » عام ١٨٧٤ .

ولكى يكسب البلاد مظهر المدنيـة الغربية اعتنى بتحسين مدن القطر الكبيرة وبالأخص القاهرة والاسكندرية ، فوسع الحوارى وهدم الأزقة واختط الشوارع الفسيحة وشيدت بها القصور البديعة وانتشرت الأبنية الجميلة وأنيرت العاصمتان بالغاز ومدت بهما أنابيب المياه ، فأصبحتا بفضل هذه العناية عروس الشرق .

افتتاح قناة السويس : رأينا فيما سبق عند الكلام على قناة السويس أن «اسماعيل» نجح فى تحقيق أغراضه من الشركة بإزالة بعض الشروط من الاتفاق الذى تم بين «سعيد» و «ديلسبس» ، ورأينا كيف أنه أقبل يشجع المشروع ويعمل على سرعة إتمامه حتى ينال فخر هذا العمل العظيم بين ملوك العالم . فلما قارب العمل الانتهاء عزم «اسماعيل» على إقامة حفلة حافلة على نفقته الخاصة بمناسبة افتتاح الترعة ، حتى تضارع فى فخامتها وعظمتها جلال الغرض الذى أقيمت من إجله . وأقيمت حفلة الافتتاح بالاسماعيلية وحضرها كثير من الملوك والأمراء

والعظماء والأدباء والعلماء ممن دعاهم «اسماعيل» بنفسه في رحلة قام بها في أوربا لهذه الغاية . وكان في مقدمة الحاضرين الامبراطورة «يوجيني» زوجة نابليون الثالث وامبراطور النمسا وولي عهد بروسيا .

ولم يدخر «اسماعيل» وسعاً في إرضاء ضيوفه ، والانفاق عن سعة في إقامة الزينات وإعداد المعدات ، وقد شيد قصراً فاخرا بالاسماعيلية على شاطىء بحيرة التمساح لكي تقام فيه حفلة راقصة إكراما لامبراطورة فرنسا ، وهي الدولة صاحبة المشروع. ولهذه المناسبة كذلك شيد بالقاهرة ماهي « الأوبرا » حيث مثلت رواية «عايدة» التي ألفت بطلب خاص من «اسماعيل» ، وأنشأ طريقا من القاهرة إلى قاعدة الهرم الأكبر في أقل من ستة أسابيع لكي تسير عليه العجلات إذا رأت الامبراطورة زيارة الهرم . وقد غالى الخديوى في إظهار الكرم والحفاوة بزائريه إلى حد يفوق الوصف ، وبلغ مجموع ما أنفقه على هذا الاحتفال النادر النظير مايقرب من مليون ونصف مليون من الجنيهات .

الفصل الرابع

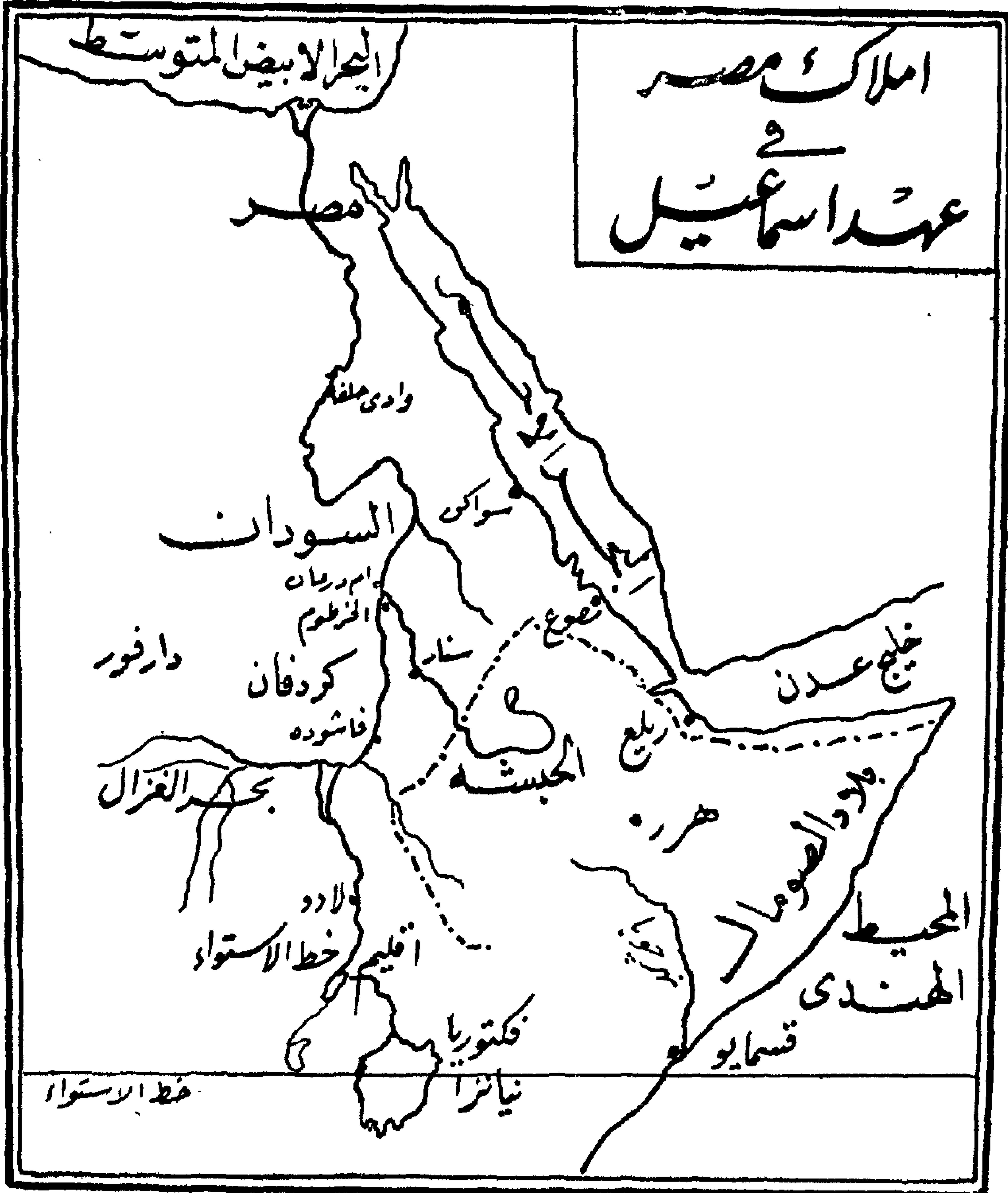
الامبراطورية

تمهيد : وضع «اسماعيل» الخطة التي عزم على السير عليها أمامه في كل خطوة من خطواته فكان يعمل على تنفيذها بحذافيرها مهما كانت العقبات في سبيله . وقد رأينا كيف أنه حقق الجزءين الأولين من سياسته بعزم ثابت وهمة نادرة وسنرى فيما يلي إلى أي حد نجح في تحقيق الجزء الثالث منها .

ولما كانت فكرة الامبراطورية الافريقية لاتخرج إلى حيز الواقع إلا على أسنة الرماح وقوة الجيوش ، عكف على تكوين جيش كبير منظم على أحسن الطرق الحديثة ، واستعان في ذلك بكبار الضباط من الأوربيين والأمريكيين ، وأخصهم بالذكر « ستون باشا » (General Stone) الأمريكي رئيس أركان حربه .

السودان الشرقي : وقد وكل « اسماعيل » أمر توسيع أملاك مصر في

السودان الشرقى إلى ضابط سويسرى ماهر يدعى « منزنجر » (Munzinger) فعينه محافظاً على « مصوع » عام ١٨٧٠ ، وكان قد اشتراها اسماعيل من تركيا هى و« سواكن » عام ١٨٦٦ نظير دفعه ضريبة سنوية قدرها ثلاثون ألف جنيه



وقد أظهر « منزنجر » همة عظيمة فى تحقيق أغراض اسماعيل فى تلك الجهات ونجح فى ضم « بلاد البوغوس » و « بركة القضارف » إلى أملاك مصر فى السودان .

الأقاليم الاستوائية : وقد عرفنا عند الكلام على منع تجارة الرقيق كيف ضمت تلك الأقاليم إلى أملاك مصر على يد « بيكر » وكيف حاول « غردون » تنظيمها عند ما عين حاكما عليها عام ١٨٧٤ .

دارفور : وبقيت بلاد دارفور مملكة مستقلة خارجة عن أملاك مصر حتى عام ١٨٧٣ حينما عرض « الزبير » على الخديوى أمر فتحها ، فحاز اقتراحه قبولا لدى « اسماعيل » ، فساعدته الحكومة المصرية فى اعداد حملة قام بها إلى تلك البلاد ، فهزم جيش سلطانها المرة بعد المرة ودخل « الفاشر » عاصمتها فى نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، وانتهى الأمر بضمها منذ ذلك الحين الى أملاك مصر فى السودان . وعهدت الحكومة المصرية إدارة الجهات الجنوبية من تلك البلاد إلى «الزبير» مكافأة له على خدماته ، كما منحه الخديوى لقب باشا . ثم رأى «الزبير» أن يحضر بنفسه إلى مصر لمقابلة الخديوى والاتفاق معه على خير الطرق لحكم تلك الجهات حتى يبقى أهلها راضين مطمئنين خاضعين ، فأذن له الخديوى بذلك ، وبعد أن أناب عنه ابنه «سليمان» فى الحكم حضر إلى القاهرة محملا بالهدايا ، ولكن اقتراحاته لم تحز قبولا لدى الحكومة المصرية ، ولهذا لم تسمح له بالعودة الى بلاده بل أبقته بالقاهرة اتقاء لشره إذا عاد غاضبا .

هرر : وفى سنة ١٨٧٥ اشترى الخديوى مدينة «زيلع» وملحقاتها من تركيا نظير دفع مبلغ سنوى لها قدره ١٣٫٣٦٥ جنيها . وقد وجه ضم هذه البلاد إلى الحكومة المصرية نظرها إلى الأقاليم المجاورة وبالأخص «هرر» فأخذت تتعرف الطرق المؤدية اليها وتستطلع أحوالها ، ولما تم لها ما أرادت أرسلت حملة عسكرية فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ لاحتلالها فنجحت فى مهمتها واستولت عليها بسهولة ثم أعلنت ضمها للحكومة المصرية .

الصومال الجنوبى : لما تم «لاسماعيل» توسيع أملاكه فى السودان على النحو الذى بيناه ، دفعته نفسه الطموحة الى التفكير فى فتح بلاد الصومال الجنوبية وضم الجهات الواقعة على نهر « جوبا » إلى مصر لكى تمتد أملاكه من الجهات الاستوائية إلى شواطىء المحيط الأطلسى ، فأعد حملة بحرية لهذه الغاية فى فبراير سنة ١٨٧٥ وأسند قيادتها إلى « ما كيلوب باشا » ، فسارت هذه الحملة بطريق البحر واستولت على بلدة «براوة» وتركت حامية فيها ، ثم تقدمت الى «قسمايو» عند مصب نهر جوبا ، وحاول الجنود السير فى النهر بالقوارب غير أنهم لم يستطيعوا

ذلك فعادوا إلى «قسمايو» واتخذتها الحملة مركزاً لها ، ثم أخذت تستكشف الجهات الواقعة على النهر ، غير أن الحكومة مالبثت أن استدعت الحملة حتى لا تقع فى نزاع مع حكومة زنجبار التى كانت تحت الحماية الانجليزية ، ولأن مصر كانت قد دخلت فى حرب مع الحبشة حينذاك .

الحبشة : لما امتدت أملاك مصر فى السودان الشرقى كما رأينا رأت الحكومة المصرية أن تعين الحدود بين أملاكها فى تلك الجهة وبين أملاك الحبشة على أن تضم اليها بعض مقاطعات جديدة حتى تستطيع أن تصل الخرطوم ومصوع بخط حديدى يمر «بكسله» و «التاكه» ، ولكن الحبشة رفضت أن تجيب مصر الى طلباتها فجردت حملة عسكرية على بلاد الحبشة بقيادة «أرندروب بك» (Arendrup) عام ١٨٧٥ لتحقيق هذه الغاية ، فلما بدأت الحملة أعمالها الحربية تقهقر النجاشى بقواته أمامها ليخدعها حتى يستطيع أن يفتك بها فى داخلية بلاده ، ولكن قائد الحملة المصرية اعتقد أنه إنما يتقهقر عن ضعف ، فأرسل اليه يطلب منه الموافقة على أن يكون «خور الجاش» الحد الفاصل بين أملاك الطرفين ، ولكن النجاشى أبى أن يتنازل عن أى جزء من بلاده ، فهاجمه الجيش المصرى لارغامه بالقوة ، غير أنه فشل أمام جيش النجاشى الذى كان يبلغ أضعافه فى العدد ، وهزم هزيمة شنعاء ، واضطرت فلوله إلى التقهقر إلى الحدود الأصلية . وفى إبان ذلك كانت الأوامر قد صدرت عام ١٨٧٥ إلى «منزنجر» حاكم السودان الشرقى ليخرج بحملة إلى بلاد الحبشة عن طريق «غندار» غير أنه لم يكن أسعد حظا من زميله ، إذ هاجمته بعض القبائل فى طريقه ففتكت بالجيش وقائده .

لم يسكت «اسماعيل» على هذه الهزيمة التى ألحقت العار بجنوده ، فعزم على الانتقام من الحبشة والفتك بجيوشها ، وأعد لهذه الغاية جيشا كبيرا جعل على رأسه «راتب باشا» وعين الجنرال «لورنج باشا» الأمريكى رئيس أركان الحرب له . وسرعان ما نقل الجيش ومعداته إلى «مصوع» حيث كان مزمعا الزحف على الحبشة من جهة الشرق . وفى يناير سنة ١٨٧٦ وصل الجيش إلى «قرع» وعسكر فيها وأقام الإستحكامات حولها ، ولكن مالبث أن هاجمه جيش جرار من الأحباش يقوده

النجاشى نفسه . فتشتت شمل الجيش المصرى ، ودارت الدائرة عليه بعد أن تكبد الطرفان خسائر جسيمة . وعلى أثر ذلك عقد صلح بين المملكتين فى إبريل سنة ١٨٧٦ على أن تكون التجارة متبادلة بينهما .

تنظيم الفتح والاستعمار : فى عام ١٨٧٧ رأى الخديوى أن يستعين بخدمات «غردون» فى تنظيم بلاد السودان وكان قد اعتزل خدمة الحكومة المصرية قبل ذلك ، فعينه حاكما عاما على جميع أملاك مصر فى السودان ، ولما كانت هذه الأقطار شاسعة مترامية الأطراف وطرق المواصلات فيها عسيرة ، رأى أن يستعين ببعض الأكفاء ممن يثق فيهم حتى يعينوه على النجاح فى مهمته ، ولذلك قسم الأقاليم الاستوائية قسمين ، قسما سماه « مديرية خط الاستواء » وجعل مقره « لادو » وعين « أمين باشا » وهو من مشاهير المستكشفين حاكما عليه ، وقسما سماه «مديرية بحر الغزال» وأسند إدارة شئونه إلى «جسى» (Gessi) الايطالى .

وقد أظهر « جسى » مقدرة فائقة فى إدارة المديرية التى عهدت اليه شئونها ، ويرجع إليه الفضل الأكبر فى كشف مجاهلها ، فقد اتبع فى حكمه سياسة اللين والرفق بالأهالى حتى مالوا إليه ، وأخذ يدربهم على الأعمال العسكرية ويشجعهم على استثمار موارد بلادهم والاشتغال بالتجارة ، فاستاء تجار الرقيق لهذه السياسة التى كانت ترمى إلى القضاء على تجارتهم وعزموا على الخروج على الحكومة ، وجمعوا لذلك جيشا كبيراً تحت قيادة «سليمان بن الزبير» ، فوجه اليهم «غردون» جيشاً تحت قيادة «جسى» أنزل بهم الهزيمة ، وقتل « سليمان » فى الموقعة فتبدد شمل الثائرين ، وتوطدت سلطة الحكومة فى تلك الجهات النائية ، واستمر غردون يعمل بجد للقيام بأعباء مهمته إلى أن استقال فى أوائل حكم «توفيق» .

الفصل الخامس

المسألة المالية والتدخل الأوربى

تمهيد : تولى «اسماعيل» زمام أمور البلاد وكانت الثروة متدفقة فيها نظراً لنشوب الحرب الأهلية بأمريكا وارتفاع أسعار القطن المصرى ، فأقبل ينفذ سياسته فى الداخل والخارج فى آن واحد ، ويصرف عن سعة وكرم . وبالرغم من النقص الذى حل بالثروة الأهلية استمر «اسماعيل» سالكا نفس الخطة مما كان سببا فى ارتباك حالة البلاد المالية والسياسية فى أواخر عهده ، وكان لهذا أكبر الأثر فى تسرب الخلل إلى الادارة المصرية ، فشلت حركة التقدم والعمران ، وأصاب البلاد خمول شديد ظهرت آثاره فى إغلاق المدارس الكثيرة وإهمال المشروعات النافعة وخمود حركة الاصلاح عامة . غير أن هذا العسر المالى والضيق السياسى ولد روحا جديدة فى الشعب وجعله يحس بما حوله من الأمور بعد النوم وعدم الاكتراث الذى أصاب أهل مصر دهورا ، فظهر فى البلاد زعماء أقوياء استطاعوا أن يجعلوا لأنفسهم أثرا حميدا فى تطورات هذه الفترة السياسية ، وكان هذا مبدأ الغيث الذى فاض فى أوائل حكم «توفيق» وأدى إلى الثورة العرابية .

ديون اسماعيل : كانت ديون اسماعيل على ثلاثة أنواع :

(١) الديون الثابتة (Funded Debts) : وهى التى كان يقترضها من البيوتات المالية الأوربية نظير تقديم الضمان الكافى لسدادها كدخل بعض المصالح الحكومية أو الضرائب التى تجبى من بعض المديريات .

(٢) الديون السائرة (Floating Debts : وهى التى كانت تبقى دينا عليه عند ما كان يكل إلى شخص أو شركة القيام بمشروع من مشروعاته ولا يستطيع أن يدفع المبلغ المتفق عليه فوراً .

(٣) الديون الداخلية (Internal Debts) : وهى ديون أهلية تقترضها الحكومة من أهالى البلاد .

مجمل الديون

(١) بلغت الديون الثابتة في الفترة ما بين ١٨٦٣ و ١٨٦٨ نحو عشرين مليوناً من الجنيهات ، وتكاثرت الديون السائرة الصغيرة إلى حد لم يستطع معه « اسماعيل » سدادها عند ما حان ميعاد دفعها ، فكان يضطر إلى تأجيل الدفع نظير دفع فوائد باهظة أصبحت الديون بسببها ثلاثة أو أربعة أمثال المبلغ الأصلى . وقد نجم عن هذه الخطة ارتباك شئون الحكومة المالية فى أواخر هذه الفترة حتى عجزت عن دفع مرتبات الموظفين ، واضطرت إلى جباية الضرائب قبل مواعيدها مما كان له أسوأ الأثر فى نفوس جميع الطبقات لارهاقها الأهالى وظلمها الموظفين . وبازاء ذلك أقدم الباب العالى على إصدار فرمان عام ١٨٦٨ يحرم فيه على الخديوى عقد قرض من الدول الأجنبية بغير استئذانه ، ولكن « اسماعيل » تحاشى هذا القيد الثقيل باقدامه على رهن إيرادات أملاكه الخاصة بدلا من إيرادات الحكومة .

ويلاحظ أن « اسماعيل » إنما عقد هذه القروض وحلت به هذه الديون لشدة إسرافه ثم لقيامه باصلاحات واسعة النطاق فى هذا الجزء من حكمه ، ولم يكن بخزينة الدولة من الأموال ما يساعد على القيام بها ، هذا فضلا عن المبالغ الطائلة التى أنفقها اسماعيل فى سبيل الحصول على فرمانى ١٨٦٦ و١٨٦٧ .

(٢) وفى سنة ١٨٧٠ عقد اسماعيل قرضاً جديداً مقداره سبعة ملايين من الجنيهات بفائدة ١٣ فى المائة مع مصرف « بشوفسهايم » (Bischoffsheim) . وكان من نتيجة ذلك أن احتج الباب العالى لدى الحكومة الانجليزية بصفتها ممثلة لكبار الدائنين .

وإنما اضطر اسماعيل لعقد هذا القرض نظراً لحاجته الماسة إلى المال لتسيير دولاب الأعمال والقيام بنفقاته الشخصية الكثيرة بعد أن أنفق مبلغا طائلا فى الاستعداد لفتح قناة السويس فى السنة التى قبلها .

(٣) ولما كان ولا يزال فى حاجة شديدة إلى المال بعد ذلك لاستمراره فى سبيل تنفيذ سياسته الداخلية والخارجية ، اقترح عليه « اسماعيل باشا صديق »

وهو المعروف « بالمفتش » ، وكان وزير المالية منـذ ١٨٦٨ ، فكرة « المقابلة » وأنشأت لها الحكومة ديوانا مخصوصا عام ١٨٧١ . وتتلخص الفكرة فى أن من يدفع من الأهالى ضرائب ستة اعوام يعفى فى مقابل ذلك من نصف الضريبة المطلوبة منه على الدوام ، وله أن يدفع هذا المبلغ إما دفعة واحدة أو على ستة أقساط سنوية ، غير أنه فى الحالة الأخيرة يستمر فى دفع الضريبة الأصلية كاملة حتى يتم تسديد الأقساط . ومن الواضح الجلى أن هذه الطريقة كانت غبنا شديداً للحكومة التى



اسماعيل باشا صديق (المفتش)

ضحت بهذه السياسة العقيمة الآجل فى سبيل العاجل ، ومع كل لم تتمكن الحكومة إلا من جمع مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات فقط بتنفيذ هذا القانون.

(٤) وبالرغم من ذلك اشتدت حاجته إلى المال مرة أخرى ؛ فعقد سلفة جديدة فى ابريل سنة ١٨٧٢ مقدارها أربعة ملايين من الجنيهات مع مصرف « أو بنهايم » (Oppenheim) الانجليزى .

وما كاد يتسلم هذا القرض حتى فكر فى الذهاب إلى الاستانة للحصول على فرمان جديد يوسع سلطته ، وقد ذهب بالفعل وحصل على فرمان ١٨٧٣ بعد أن فتح باب خزائنه على مصراعيه .

(٥) ولم تلبث أن حلت بالحكومة ضائقة أخرى ، فتفاوض اسماعيل مع « أوبنهايم » فى عقد قرض يبلغ ٣٢ مليون جنيه لاسيما أنه كان يفكر إذ ذاك فى إعداد حملة حربية على بلاد الحبشة . ولم يتمكن من عقد القرض إلا فى مايو سنة ١٨٧٤ وكان صفقة خاسرة للحكومة ، إذ أن ما تسلمته بالفعل من هذا المبلغ يبلغ ٦٢٠٠٠ر٢٠ جنيه فقط ، وضاع الباقى فى سبيل النفقات والخصم والسمسرة ، وحتى هذا المبلغ لم يدفع كله نقداً للحكومة بل كان منه تسعة ملايين من

الجنيهات من سندات الخزينة المصرية. وجعلت فائدة القرض ٨ فى المائة ، وتقدر هذه بنحو مليون ونصف جنيه سنويا . ووعد اسماعيل عند عقد هذه السلفة أن يكف عن الاقتراض مدة عامين .

(٦) فلما اشتدت حاجته الى المال ، جمع قرضا من الأهالى وهو ما يعرف « بدين الرزنامة » ،فقد أعلنت الحكومة أن كل من يدفع لها مبلغاً من المال يتقاضى عنه سنوياً ٩ فى المائة ،وبهذه الطريقة جمع مبلغ ٣٫٤٢٠٫٠٠٠ جنيه ، ولكن الحكومة لم تدفع من الفوائد إلا جزءا من دفعة السنة الأولى فقط .

(٧) وبالرغم من كل هذه القروض والعمليات المالية الأخرى لم تزدد الحالة إلا سوءا ، وما وافى عام ١٨٧٥ حتى وجد الخديوى نفسه فى عسر مالى شديد ، وأصبح لا يستطيع أن يحصل على مبالغ كافية من القروض الداخلية فعرض للمبيع نصيب مصر فى أسهم قناة السويس وكانت تبلغ ١٧٦٫٦٠٢ سهم (من مجموع الأسهم وقدرها ٤٠٠٫٠٠٠)، فبادر « دزرائيلى » (Disraeli) رئيس وزراء انجلترا إذ ذاك واشترى الأسهم لحكومته، وكان لهذا الحادث دوى شديد فى الدوائر السياسية .

وقد ارتكب اسماعيل بعمله هذا خطأً فاحشاً كان له أسوأ العواقب المالية والسياسية . أما المالية فلأنه باع الأسهم بثمن بخس لم يبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، وأسوأ من هذا أنه تعهد بدفع ٥ فى المائة فوائد سنوية لهذا المبلغ حتى أول يوليه سنة ١٨٩٤ لأن أرباح الأسهم التى كانت تملكها مصر كانت تخصم تسديداً لبعض ديون على الحكومة ، فخسرت مصر بذلك أسهمها وأرباحها وأموالها. وقد بلغت قيمة هذه الأسهم ثلاثين مليون جنيه عام ١٩١٥. وأما السياسية فلأن شراء هذه الأسهم جعل لانجلترا مصالح ماليه كبيرة فى القناة بعد أن كانت مصلحتها فيها قبل ذلك سياسية فقط ، فهذه المصلحة المزدوجة أخذت تدفع بإنجلترا أكثر من ذى قبل للتدخل الفعلى فى شئون مصر ، ولما كانت مصلحة فرنسا مالية فقط أخذت كفة السياسة الانجليزية فى الرجحان وقام بين السياستين تنافس شديد انتهى بتغلب انجلترا .

العوامل التي أدت إلى ارتباك الحالة

(١) لم يكن اسماعيل شديد الحيطة ، ولذلك سهل على الأجانب اصطياده في الأحبولة التي نصبوها له فقد كان بطبيعته مسرفا يحب الظهور مما دفعه إلى إنفاق الأموال الطائلة في سبيل إكرام ضيوفه من الأجانب وبذل العطايا وتقديم الهدايا وإقامة الحفلات الراقصة وتشييد القصور الباذخة .

(٢) وكان يميل إلى الحكم المطلق بحكم نشأته وبيئته وعصره وشعبه ، ولذا كان يأنف أن يخضع لمشورة وزرائه إذا خالفت هوى نفسه . وقليل منهم من كانت له الحرية الكافية في إبداء آرائه له بصراحة ، وقد كان في ظروفه أحوج ما يكون إلى وزارة مالية منظمة لكي تضبط حساباته ، وتساعده على الوقوف بدقة على موقفه المالي ، غير أنه ما كان يود أن يرى أي مرشد ناصح يقف في سبيل تنفيذ أغراضه .

(٣) أظهر اسماعيل تسرعا كبيراً وعدم روية في طريقة تنفيذ سياسته لأنه عمل على تحقيق سياسته الكبرى في الداخل والخارج في آن واحد كما رأينا ، وطفق ينفذ مشروعاته العظيمة دون النظر إلى ماقد يصيب البلاد وماليتها . قال « كيف » (Cave) في تقريره عن حالة مصر سنة ١٨٧٦ : « نستطيع أن نقرر أن مصر في دور انتقال . وهي تعاني نقائص النظام الذي هي خارجة منه وعيوب ذلك الذي تحاول الدخول فيه. تعاني ما أصيب به الشرق من جهل وخيانة واضمحلال وتبذير . . . كما تعاني النفقات التي تتطلبها السرعة والاعتساف في الأخذ بأهداب المدنية الغربية » . وقال السير صمويل بيكر : « قد عقد اسماعيل النية على أن ينجز في زمن قصير ما يستدعي إنجازه الزمن الطويل في أناة وصبر » . فنرى أنه صرف جزءا كبيرا من المال دفعة واحدة في تنفيذ إصلاحات عامة لاننكر أنها مفيدة غير أنها لم تكن لتأتي بثمر سريعا ، فكان من نتيجة ذلك أن جزءا كبيرا من الأموال التي اقترضها بفوائد باهظة بقيت دون استثمار . وكان ذلك من الأسباب الهامة التي ادت إلى العسر المالي .

(٤) كذلك تآمرت الظروف عليه ، فقد شجعه على سياسته المتقدمة

ازدياد الثروة فى البلاد فى أوائل حكمه ازديادا هائلا بسبب الحرب الأهلية فى الولايات المتحـدة الأمريكية ، التى سببت ارتفاع ثمن القطن المصرى ارتفاعاً عظيما ، فداخل اسماعيل الغرور بثروة البلاد ، وكان يعتقد كمعظم رجال عصره إن الحرب باقية طويلا ولذلك أقبل على عقد القروض وأسرع فى تنفيذ سياسته.

ولـكن الحرب وقفت فجـأة فى سنة ١٨٦٥ ، فارتبكت أحوال الحكومة المصرية على أثر ذلك ، واختل ميزان ماليتها ، فلم يمنع ذلك الخديوى من السير فى طريقه ، واستمر على ذلك مستعينا بالقرض تلو القرض يعقده بشروط فادحة حتى أثقل كاهل البلاد بدين أصبحت عاجزة عن تسديد فوائده .

(٥) ولانستطيع أن نخلى تركيا من المسئولية فى هـذا الارتباك فانهـا ساعدت عليه بطريق غير مباشر إذا كان الجميع من السلطان إلى رجال السراى إلى الوزراء وغيرهم يقبلون منه الرشاوى والهـدايا ويشجعونه على الاسراف ، ويقدر ما أنفقه فى سبيل الحصول على الفرمانات الثلاثة التى أشرنا اليها بعشرين مليون جنيه على الأقل فضلا عن زيادة قيمة الجزية السنوية .

(٦) وكان لسوء حظ اسماعيل ومصر أن الظروف السياسية والاقتصادية فى عصره وجهت أنظار أوربا إلى مصر تبغى التهامها اقتصاديا وسياسياً ، فقد كان من أثر الانقلاب الصناعى فى أوربا فى القرن التاسع عشر أن تكاثرت رءوس الأموال وتأسست الشركات وانتشرت البيوتات المالية ، فكان أكبر غرض لأصحـاب الأموال البحث عن الأرض التى تصلح لاستثمار أموالهم حتى تدر عليهم الربح الوفير ، فأمّ مصر عدد كبير منهم فى أوائل عهد اسماعيل وبدأوا يؤسسون الشركات ويستغلون ظروف البلاد . وبجـانب هؤلاء نزح كثير من الأجانب إلى مصر فى ذلك العهـد ممن لفظتهم أوربا وكانوا من أحط الأوساط وأسفل العناصر ، فاتخذت الدول من هذه المصالح المالية ومن وجود عدد من رعاياها فى البلاد وسيلة لتنفيذ سياستها بدعوى المحافظة على أرواح هؤلاء الرعايا ومصالحهم .

كما أن فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ أثار أطماع الدول الاستعمارية نحو مصر لاسيما فرنسا وانجلترا . أما فرنسا فكانت تطمع أن تضع يدها على مصر يوما ما .

وكانت سياسة انجلترا نحو مصر حتى فتح هذه القناة لاترمى الى امتلاكها وانما كانت تعمل دواما على عدم وجود أية قوة معادية لها فيها .

غير أن فتح القناة وظهور أهميتها العظمى بالنسبة للمواصلات الامبراطورية جعل انجلترا تغير من سياستها وتروم الاستيلاء على مصر بقناتها حتى تسيطر على قلب مواصلاتها النابض ، وحتى تستطيع أن تنافس الدول الأخرى بسهولة فى استعمار أفريقية ونشر تجارتها فيها . ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصر فريسة تعمل على اختطافها كل من انجلترا وفرنسا الواحدة قبل الأخرى ، فأخذت كل منهما تستغل ظروف البلاد السيئة لصالحها وهى ترقب عن كثب مجهودات الأخرى .

(٧) وكانت الامتيازات الأجنبية أعظم عقبة فى سبيل الاصلاح ومن الأسباب الهامة التى أدت إلى سوء الحالة وارتباكها . وقد تكلمنا عنها فيما سبق .

الفصل السادس

البعثات المالية وانتهاء حكم اسماعيل

بعثة كيف (The Cave Mission)

كان من جراء هذه الديون الكثيرة وفوائدها الباهظة ، وعدم وجود أموال مدخرة فى البلاد ، وسوء نظام الادارة الحكومية ، أن ارتبكت الحالة المالية ارتباكا شديداً ، غير أنها تعقدت وازداد ارتباكها حوالى عام ١٨٧٥ ، فلجأ اسماعيل إلى الحكومة الانجليزية يستعين بها فى إمداده بموظفين انجليزيين يكونن لهما إلمام بالشئون المالية ليساعداه على إصلاح مالية مصر . غير أن شراء انجلترا لأسهم مصر فى القناة فى هذا الظرف جعل اهتمامها يزداد بشأن مصر ، فانتهزت هذه الفرصة لتتدخل تدخلا صريحا فى شئونها الداخلية ، ولهذا بعثت تخبر الخديوى أنها سترسل لجنة انجليزية لفحص الحالة فى مصر ، وأنها قد أسندت رياستها إلى « كيف » ، فأذعن الخديوى لرغبة انجلترا ووافق على خطتها ، ولذلك

يعتبر عام ١٨٧٦ ، وهو العام الذى باشر فيه « كيف » مهمته فى مصر ، بدء التدخل الفعلى الأجنبى فى البلاد ، كما تعتبر هذه البعثة أول حلقة من سلسلة البعثات واللجان المختلفة التى كانت ترمى بأبحاثها وتقاريرها إلى وضع الادارة المصرية تدريجاً تحت المراقبة الأوربية كشرط أساسى لاصلاح الخلل الذى تسرب إلى فروعها . وهذه الفكرة عينها هى التى كانت تؤلم اسماعيل أشد الألم . وقد عبر اسماعيل عن شعوره هذا فى حديث له سنة ١٨٧٦ قائلا . «لم يكن يجول بخاطرى قط أن انجلترا بشرائها أسهم قناة السويس وإيفادها أحد موظفيها لدرس ماليتى ترمى إلى وضع يدها على مصر » ، فكانت النتيجة الطبيعية أن حدث احتكاك بين الخديوى « وكيف » أدى إلى سرعة عودة اللجنة إلى أوربا حيث وضع « كيف » تقريره الشهير عن حالة مصر التي شاهدها ، وفيه قدم بعض الاقتراحات لاصلاح الأمور ، غير أن الخديوى لم يعمل بها .

وكانت هذه الاقتراحات ترمى إلى توحيد جميع الديون المصرية على أساس فائدة معقولة تتمشى مع حالة البلاد ، وتأجيل دفع الكوبونات المستحقة الدفع بالنسبة لحالة البلاد المالية السيئة ، وهو يرى فى هذه الخطة خير ضمان للدائنين أنفسهم فانها تمنع تدهور البلاد المالى الذى يلحق بهم خسارة جسيمة . واقترح فى النهاية وضع الادارة تحت رقابة « رفرس ولسن » (Rivers Wilson) أحد رؤساء المالية الانجليزية ، وقد كان فى طريقه إلى مصر. غير أن هذا الاقتراح الأخير أزعج اسماعيل كثيراً لأن فيه تعديا صريحا على سلطته ، ولذلك عارض فيه أشد المعارضة .

ويرجع إخفاق البعثة إلى عوامل ثلاثة ، هى الخديوى ومستر كيف والحكومة الفرنسية ، فالخديوى لم يوافق على رغبة انجلترا فى إرسال بعثة لفحص ماليته إلا مكرها ، ويظهر أنه لم يفهم بالضبط المهمة التى ندب لها « كيف » فما لبث أن اختلفت وجهة نظر الاثنين ووقع النزاع بينهما. أما « كيف » فلم يكن بالسياسى الذى تتفق طبيعته مع طبيعة المسألة التى اختير لمعالجتها ، فقد كان شريف النفس طاهر الخلق صريحا فى آرائه وأعماله . وأما الحكومة الفرنسية فانها ما كادت تسمع بخبر البعثة الانجليزية حتى قررت سد الأبواب فى وجهها بقدر الاستطاعة

بارسال مندوب عنها إلى مصر يعمل على معاكستها ويحاول إرضاء الخديوى بكل الوسائل . وقد أحسن هذا المندوب القيام بالمهمة التى عهدت اليه ، فكان ذلك أكبر مشجع للخديوى على إهمال شأن « كيف » والتصريح له بأن فى استطاعته أن يعمل دون إرشاد انجلترا .

صندوق الدين العمومى : غادر « كيف » البلاد فى أول فبراير سنة ١٨٧٦ وكان اسماعيل قد أقبل على الفرنسيين يفاوضهم للوصول إلى طريقة مرضية يخرج بها من هذا المأزق الحرج ، فتم الاتفاق مبدئيا على إنشاء « مصرف وطنى » لمصر يتولى إدارته مندوبون عن فرنسا وانجلترا وايطاليا ؛ ولكن هذا المشروع لم يرق فى نظر انجلترا فعارضت فيه فأخفق . غير أن الفرنسيين كانوا جادين فى عملهم ومفاوضاتهم ، فأسفر نشاطهم عن فكرة تقضى بتأليف لجنة خاصة بالدين العمومى وحده ، تعين أعضاءها حكومات مختلفة ، وتكون مهمتها تسلم الايرادات التى تخصص لدفع الكوبونات ، كما أنها تقضى بتوحيد جميع الديون المصرية سائرة وثابتة بشروط خاصة ، على أن تقدم الحكومة المصرية ضمانا لها بعض موارد دخلها ، ولكن هذا المشروع لم يكن أحسن حظا من أخيه فلم يحز قبولا لدى الانجليز . ولهذا لجأوا إلى قوة الارهاب ليرجعوا الخديوى عن قبوله وتنفيذه . وباشر هذه المهمة وزير خارجية انجلترا إذ ذاك « اللورد دربى » (Lord Derby) . ففى ٢٠ مارس فاجأ اسماعيل بعزمه على نشر تقرير « كيف » ، فلم يسع الخديوى إلا أن احتج على ذلك لأن فيه أعظم الأضرار بثقة الماليين به ، فأوقف نشره تبعاً لذلك . غير أنه لما سئل « دزرائيلى » فى البرلمان عن موعد نشر التقرير أجاب بأن ليس لديه شخصيا مانع من نشره ، ولكن الخديوى لا يرضى بذلك وهو يعارض أشد المعارضة فى ذلك النشر ، فكان لهذا التصريح نتيجته الطبيعية السريعة إذ ألقى فى روع الناس أن تقرير « كيف » تقرير سيء ، فهبطت قيمة السندات المصرية فى الأسواق المالية ، وبذلك حدث ما كان يخشاه اسماعيل ، فرأى أن لا مندوحة من التصريح بنشره علّه يبدد هذه السحابة السوداء التى خلقها كبير وزراء انجلترا ، فسمح بنشره بعد عشرة أيام من

تصريح « دزرائيلي » . غير أن ذلك لم يجد نفعا ، وأصر الجمهور على سوء ظنه بمالية مصر ، فلم يسع اسماعيل إلا التعليق على هذه السياسة الماكرة بقوله : « لقد احتفروا لى القبر ! » (Ils ont creusé ma fosse) .

وكان هذا التلاعب السياسي سببا في نقمة الخديوى على انجلترا ، ودافعا إلى قبول المشروع الفرنسي ، ففى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ أصدر أمراً بانشاء لجنة يقال لها « صندوق الدين » ، تعين أعضاءها بعض الدول الأوربية ، وتصبح مهمتها إدارة شئون الديون المصرية فتعمل على دفع الفوائد في مواعيدها المقررة كما تعمل على تنظيم تسديدها . وفى ٧ مايو أصدر أمراً آخر يقضى بتوحيد جميع الديون المصرية وجعلها دينا واحداً قدره ٩١ مليون جنيه وربحه ٧ ٪ وينتهى تسديده في ٦٥ سنة . وقد وافقت الدول على ذلك إلا انجلترا فانها أصرت على معارضتها للمشروع ، وأبت إرسال مندوب يمثلها في صندوق الدين ، وذلك لأنها رأت أن هذه الطريقة مجحفة بحقوق رعاياها إذ كان معظم الدائنين من الانجليز يحملون سندات مضمونة بموارد ثابتة ، في حين أن معظم أموال الآخرين كانت ديونا سائرة .

بعثة جوشن — جوبير (Goschen - Joubert)

أصبح الخديوى بعد هذه الخطوة فى مركز يستطيع معه أن يهمل مطالب انجلترا اعتمادا على مساعدة فرنسا فاما أن تقبل انجلترا المشروع كما هو أو تفعل ما تشاء ، فأثار هذا العمل ضجة وقلقا فى سوق سندات لندن ، وأخذ حملة السندات المصرية يجتمعون لدرس الموقف واتخاذ خطة معينة نحو الحالة الجديدة ، فاحتجوا على مسلك الخديوى الاستبدادى وعلى سياسة الحكومة البريطانية التى أفلت الموقف من يدها بسبب ضعفها . فما كان من الحكومة أمام هذه الحملات الشديدة إلا أن رأت أن تسوى الأمور مع فرنسا حتى تستطيع أن تعمل على حفظ مصالح الدائنين من رعاياها . ولكنها رأت مع ذلك أن لابد من إرغام الخديوى على الأخذ بعض الشىء بمبدئها فى الموضوع حتى لاتظهر

بمظهر الهزيمة . وانحصر المشكل بعد هذا القرار فى اختيار الشخص الذى يصلح لانقاذ الموقف ، وقد حل هذا بظهور المستر جوشن « اللورد فيمابعد » فى ميدان العمل .

وترجع أهمية المستر جوشن إلى أنه كان إذ ذاك عضواً بالبرلمان الانجليزى نائباً عن دائرة ذوى الأعمال بلندن . كما كان عضوا فى وزارة الأحرار السابقة ، وهو فوق ذلك شريك فى مصرف « فرهلدج » (Fruhling) وجوشن الذى قترض منه اسماعيل ديونه الأولى . ومن هذا ترى أنه جمع فى شخصيته عدة صفات أهلته لتولى هذه المفاوضات الخطيرة فى ذلك الوقت العصيب ، فكان يستطيع أن يعمل بصفة رسمية لمصلحة الدائنين ، ويعمل بصفة غير رسمية لتحقيق أغراض انجلترا السياسية والمالية دون أن تتحمل الحكومة تبعة عمله ، ولهذا ارتاحت جميع الدوائر السياسية والمالية فى انجلترا الظهور .

وبدأ جوشن أعماله بالسفر إلى باريس عدة مرات قام فى خلالها بمفاوضات طويلة مع الدائنين الفرنسيين ، وقد كللت أعماله بالنجاح آخر الأمر إذ قبل الفرنسيون النزول عن مشروعهم وقبول آخر فيه توفيق بين مطالب الفريقين ، ثم اتفقت الآراء على إرسال بعثة جديدة يكون على رأسها « جوشن » ممثلا للدائنين الانجليز « وجوبير » للدائنين الفرنسيين ، لاجراء تصفية عامة . وأرسلت الدولتان فى نفس الوقت رجلين من ذوى الخبرة السياسية ، وهما اللورد « فيفيان » (Vivian) « والبارون دى ميشيل » (Baron des Michels) لتمثيلهما فى مصر ومساعدة رجال البعثة فى أعمالهم وفى وضع قواعد المراقبة الثنائية (Condominium) . وفى خلال ذلك كان الخديوى يفكر فى الاقتداء بتركيا ويعلن إفلاس الحكومة المصرية ، غير أنه لم يستطع ذلك أمام اتفاق الدولتين ، لأنه كان يجد خلاصه حتى هذه الساعة فى التنافس الذى كان بين الدائنين الانجليز والفرنسيين ، والآن وقد اتفق الفريقان أصبح من المتعذر عليه أن يقاوم طويلا .

أهم نتائج البعثة

النتائج المالية : (١) إيجاد دين ممتاز مقداره ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ ، ويكون ذلك قيمة سندات جديدة يصرف ثمنها فى تسديد الديون السائرة . وترغيباً فى شرائها جعل دخل السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ضامناً لسدادها .

(٢) اعتبار الديون التى اقترضت سنة ١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٧ دينا قائماً بذاته ويسدد من أقساط المقابلة .

(٣) إنقاص الدين الموحد إلى ٥٩ مليوناً بفائدة ٦ ٪ وتسديد ١ ٪ من أصله سنويا .

النتائج السياسية : تتلخص هذه فى « النظام الثنائى » الذى أصبح لانجلترا وفرنسا الحق بمقتضاه أن تشتركا فى إدارة مصر . وقد صدر بذلك مرسوم فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهو يقضى بالنظام الآتى :

(١) تعيين مراقبين عامين للمالية المصرية ، أحدهما انجليزى لمراقبة دخل الحكومة والآخر فرنسى لمراقبة مصروفاتها ، ويشترك الاثنان فى إعداد الميزانية دون أن يكون لهما حق التدخل فى أعمال النظار ، وأعطى الخديوى حق تعيينهما وعزلهما .

(٢) تعيين مندوبين أجانب لصندوق الدين العمومى بموافقة الحكومة المصرية ، وتكون مهمتهم تسلم إيرادات الجهات المرهونة ، وعمل الترتيبات اللازمة لاستهلاك الديون المصرية تدريجيا .

(٣) تعيين خمسة مندوبين لادارة مصلحتى السكك الحديدية وميناء الاسكندرية وتسليم إيرادها إلى مندوبي صندوق الدين .

ولما تم الترتيب على الوجه السابق عينت كل من فرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا مندوبيها وبادر « جوشن » بتعيين الميجر « بيرنج »(Baring) (وهو

اللورد كرومر فيما بعد) مندوبا عن انجلترا فى صندوق الدين فوصل مصر فى ٢ مارس سنة ١٨٧٧ .

عيوب هذا النظام : قام هذا النظام الثنائى على قواعد متداعية من الوجهتين السياسية والمالية . أما من الوجهة السياسية فيلاحظ أنه قام على غير رغبة صادقة من انجلترا ، لأنه قام على قاعدة المساواة بين الدولتين ، ولذلك عملت انجلترا على هدمه حتى تجد فرصة تمكنها من أن يكون لها النفوذ الأول أو كل النفوذ فى مصر .

وأما من الوجهة المالية فلم يكن من المتوقع نجاحه لأن نسبة فوائد الديون كانت لاتزال عالية ، وكان من الواجب إقناع حملة السندات بقبول فوائد معقولة تتناسب مع حالة البلاد المالية كأن تكون بنسبة ٥ ٪ مثلا ، وهذا ما كان يراه الخديوى ووزير ماليته «اسماعيل المفتش» الذى قتل غيلة لمقاومته رغبات « جوشن » وتساهل «أسماعيل » معه ، وقيل إن « كيف » نفسه كان يرى هذا الرأى . ومما يدل على تعسف هذا النظام من الوجهة المالية وإرهاقه للبلاد وأهلها أن بلغ مجموع الفوائد المستحقة الدفع سنويا ستة ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا أى ٦٦ ٪ من الايرادات العامة . وكان من الواجب كذلك أن يؤجل دفع الكوبون حتى تكون لدى الأهالى فرصة لانعاش حالهم وتنمية موارد ثروتهم ، فيصبحوا قادرين على تحمل هذا العبء الثقيل الذى ألقته أسوأ الظروف على كواهلهم المرهقة .

وكأن الظروف قد تآمرت على هذا النظام لقلبه ، فاشتركت الطبيعة فى هدمه وأصبحت مصر هدفا لظلم الطبيعة والانسان ، ففى عام ١٨٧٧ أصاب البلاد قحط شديد وانتشرت بها المجاعة وعم الموت بسبب نقصان فيضان النيل فى ذلك العام نقصانا لم تصب البلاد بمثله . وزاد البؤس وتراكمت أسباب التعاسة عند ما أعقبه فى العام الذى بعده فيضان قضى على ثروة البلاد الزراعية . وفى خلال ذلك قامت الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ فأرغمت مصر وهى فى أسوأ الظروف المالية على إرسال حملة والانفاق عليها لمساعدة تركيا وقد كانت

الخزينة خاوية والشعب فى هاوية من الافلاس يئن من مطرقة الظلم ، والموظف الوطنى يعمل ولا مرتب يدفع له ، فى حين أن عدد الموظفين الأجانب أخذ فى الازدياد المستمر وكانوا يتقاضون المرتبات الضخمة دون تلكؤ أو تأخير .

لجنة التحقيق أو بعثة « رفرس ولسن »

ارتبكت الأمور وساءت حالة البلاد فى ظل النظام الثنائى وظهر للعيان أن اتفاق سنة ١٨٧٦ بشأن تسديد الدين كان شديد الشروط لا يتناسب مع حالة البلاد ، فاضطر أعضاء صندوق الدين أن يطلبوا إلى الخديوى أن يأمر بتشكيل لجنة تقوم بفحص شئون البلاد المالية من جميع وجوهها فحصا دقيقا شاملا علها تستطيع أن تقف على أسباب العجز فى دخل الحكومة ، وتعمل على إزالتها ، فرفض الخديوى فى بداية الأمر تشكيل لجنة يكون لها كل هذه الحقوق الواسعة ، ولكنه رضخ فى النهاية أمام مشيئة الدول التى عضدت طلبات لجنة صندوق الدين ، وأمر بتشكيل « لجنة التحقيق » (وكانت تسمى كذلك ديوان التحقيق) فى ٤ أبريل سنة ١٨٧٨ ، ومنحها الحق المطلق فى جميع تصرفاتها من بحث وتدقيق وأسندت رياسة اللجنة إلى المسيو « ديلسبس » وعين رياض باشا والسير رفرس ولسن وكيلين لها ، كما صدر الأمر بتعيين مندوبى صندوق الدين أعضاء فيها ، ولكن الرئيس ترك مصر فى ٩ مايو وعلى ذلك لم يشترك اشتراكا فعليا فى أبحاث اللجنة ، وكان الرئيس الفعلى لها هو السير « رفرس ولسن ».

باشرت اللجنة أعمالها بجد ونشاط ، وأخذت تفحص كل شىء يختص بالمالية المصرية ، فدرست أنظمة البلاد الحكومية ووقفت على أنواع الديون وأصلها ، وأخذ أعضاؤها يطوفون الأقاليم ويتحببون إلى الأهالى وينصتون إلى شكواهم ، واستمروا فى عملهم بهمة حتى وقفوا على موضع النقص وسبب الفساد والارتباك فى المالية . ومن أهم العيوب التى كشفوها أنه لم يكن هناك حد فاصل بين ما هو مطلوب من الحكومة وما هو مطلوب من الأسرة الخديوية ، وكذلك إسراف الخديوى فى شراء أشياء لا تدعو لها الضرورة وإنما ترومها رغبته الخاصة ، ثم نهب المتعهدين الأجانب بتقاضى أجور باهظة عن الأعمال التى كانوا يقومون

بها ، فقد بلغت نفقات إصلاح ميناء الاسكندريه مليونيين ونصف مليون جنيه مع أنها فى الواقع لا توازى أكثر من مليون ونصف مليون ، فضلا عن أن أصحاب البيوت المالية كانوا يقرضونه الأموال بفوائد جسيمة لا يقبلها العقل . ورأت اللجنة من جهة أخرى أن الفلاحين مرهقون بالضرائب إلى حد كبير ، وأن الحكومة حصلت منهم على أموال بمقتضى قانون « المقابلة » ودين الرزنامة بشروط يستحيل العمل بها وأن من بين الدائنين عددا كبيرا من الحمارين والحمالين والحلاقين ومن شاكلهم ، وليس لدى الكثير منهم من الحجج القوية ما يثبت به دعواه .

استطاعت اللجنة أن تقف على كل هذه العيوب، وأخذت تفكر فى إزالتها ، غير أنها رأت أنه لا يمكن أن تقوم الاصلاح المنشود إلا على أساس ذى ركنين ، هما وجوب تنازل الخديوى عن جميع أملاكه للحكومة نظير أخذ راتب سنوى معقول ، ثم تنازله كذلك عن سلطته المطلقة بأن يشرك معه فى الحكم وزراء مسئولين . ثم رأت اللجنة أنه بعد قبول هذين الطلبين يمكن العمل باقتراحات أخرى تقضى على الفوضى المنتشرة، فاقترحت وجوب دفع مرتبات موظفى الحكومة قبل كل شىء لأنه يتوقف عليهم حسن سير الادارة ، وفى هذا خير للدائنين وضمان لتسديد ديونهم وفوائدها ، وكذلك ضرورة معاملة جمهور الفلاحين بالرأفة والرحمة وإيجاد نظام تشريعى للضرائب يكفل لهم راحتهم ويؤمنهم على أموالهم ، فكثيراً ما أرهق الفلاحون واضطروا إلى بيع مواشيهم وحاصلاتهم وأرضهم بأبخس الأثمان فى سبيل تسديد هذه الديون الصارخة . وضمانا للعدل وحماية لمصالح جمهور الأمة اقترحت اللجنة إنشاء محاكم تستطيع أن تقف فى وجه السلطة الجائرة باسم القانون .

الوزارة المسئولة : وفى شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديوى . وبعد أن درس مطالبهم بامعان عزم على إجابتها ، وعهد إلى « نوبار باشا » أمر تشكيل وزارة مسئولة بكتابه المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨، ومما جاء فيه :

« إني أريد أن أؤكد لك أني وطدت العزم على التوفيق بين القواعد الادارية فى مصر والمبادىء التى تقوم عليها الادارات فى أوربا ، وأريد أن تحل مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى سلطة أخرى تتولى إدارة الشئون العامة ولكنها تجد نقطة توازنها فى مجلس الوزراء ، وعلى ذلك أريد من الآن فصاعداً أن أقوم بشئون الحكم فى مجلس وزرائى وبواسطته . فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا وأن يبتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم » .



نوبار باشا

فمرسوم ٢٨ أغسطس إذاً هو الذى قرر مسئولية الوزراء وأصبح قاعدة الحكم فى مصر ، بعد أن كان الخديوى مطلق السلطة والسلطان يحكم مصر مباشرة حسبما يشاء ، كما أصبح تعيين الموظفين منذ ذلك الوقت بيد مجلس الوزراء بعد أن كان بيده .

ومما يلفت النظر فى الوزارة الجديدة أن أصبح للأوربيين وزيران فيها ، فتعين السير «رفرس ولسن» وزيراً للمالية ومسيو «دى بلنيير» (M. de Bligniéres) وزيراً للأشغال العمومية . ولما لم يعد هناك فائدة من وجود المراقبة الثنائية فى هذه الحالة تقرر الغاؤها ، وبذلك حققت انجلترا رغبتها فى مصر بأن أصبح لها النفوذ الأول فى الوزارة الجديدة بتعيين ولسن فى المالية .

وبهذه الطريقة سلب «اسماعيل» كل سلطة فى إدارة شئون بلاده كما سلبت الأسرة الخديوية معظم أملاكها ، ففى ١ كتوبر سنة ١٨٧٨ أصدر الخديوى أمراً بالنزول عن معظم أملاك أسرته للحكومة ، وجعلت هذه الأملاك وهى « المسماة الدومين » ضمانة لدين جديد مقداره ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه

رأت اللجنة اقتراضه لاستخدامه فى القيام ببعض المشروعات الضرورية النافعة وتسديد بعض الديون الثابته ، ويعرف هـذا الدين الجديد بدين «روتشلد» الذى أتمت الحكومة تسديده سنة ١٩١٣ وبذلك ألغيت « مصلحة الدومين » وأصبحت هذه الأملاك ضمن أملاك الحكومة العادية

الوزارة المسئولة وقوى المعارضة : اشرأبت الاعناق تنظر الى عمل الوزارة الجديدة وما منت به الناس من خير عميم ، وعدل مقيم وأخذت تتوقع على يدها حالة جديدة يودع فيها الناس عهد الظلم ويستقبلون عهد النعيم واليسر ، ولكن مضت الأيام والأسابيع والحالة لم تزل كما كانت أو أضحت أسوأ مآلا ، فبدأ الناس يتذمرون وأخـذوا يبدون شعورهم على صفحات الصحف التى كانت آخذة فى الانتشار فى تلك الفترة ، وظهرت فيها فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٨ فكرة ترمى إلى تنظيم مجلس النواب القديم على أن يكون واسع السلطة غير مقيد الحرية حتى تكون الوزارة مسئولة أمامه « لأنه لا تصير وزارة مسئولة إلا به فانه ما معنى كون الوزراء مسئولين عن تصرفاتهم فى الحكومة بدون وجوده فهل المقصود أن انجلترا وفرنسا وأرباب ديون مصر تسأل الوزارة عن تصرفاتها »

وكان من نتيجة هذه الحملة أن أجابت الوزارة طلب الزعماء واجتمع المجلس بالقلعة فى ٢ يناير سـنة ١٨٧٩ . ومنذ ذلك التاريخ اشترك المجلس اشـتراكا فعليا فى الحركة الدستورية والقومية ، وأصبح على رأس المعارضة لوزارة « ولسن ـ نوبار » التى لم تفتأ تستبد بالأهالى وتلجأ إلى الطرق الاستبدادية القديمة التى كانت قد شنت الغارة عليها

ثورة الضباط : ولسوء حظ الوزارة أنها لجأت فى النهاية إلى خطة كانت المسمار الأول فى النعش الذى شيعت جنازتها فيه ، فانها قررت فصل ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش جريا وراء الاقتصاد دون أن تدفع لهم المتأخر من رواتبهم ، فثارت ثائرة الضباط لهذا الحادث الأليم ، وقاموا بمظاهرة خطيرة فى ١٨ فبراير سـنة ١٨٧٩ أمام وزارة المالية حيث حاصروا « نوبار وولسن »

بعد أن صبوا عليهما جام غضبهم بالضرب واللكم ، واستمرت الفتنة وساد الهياج إلى أن جاء الخديوى بنفسه وأعاد السكينة إلى مجراها الطبيعى . واختلف المؤرخون فيما إذا كان لاسماعيل يدفى هذه المظاهرة ، والواقع انه لم يكن له ضلع فيها وإنما هى الظروف دعت إليها ، غيرأن ذلك لايتنافى مع الاعتقاد والسائد انه كان يشجع المعارضة سرا .

والواقع ان الخديوى كان يعمل على إسقاط الوزارة الأوربية مستخدما المعارضة لتحقيق هذه الغاية ، لأنه كان يكره نوبار بعد ماأيقن أنه كان يعمل على سلب السلطة من يده وتوطيد نفوذ انجلترا فى مصر ، فانتهز فرصة هذه الفتنة وأعلن لمندوبى انجلترا وفرنسا فى مصر أنه لايعتبر نفسه مسئولا عن النظام والسكينة فى البلاد إلا إذا كان فى يده شىء من السلطة ، واشترك فى حكم البلاد ، وكان له الحق فى انتخاب رئيس وزارة يثق به أو يسمح له بترأس مجلس الوزراء ، وصرح بأنه يرفض أى اتفاق إذا لم ينسحب نوبار من الوزارة حالا ، فاضطر نوبار بازاء ذلك أن يقدم استقالته ، وعقد ولسن قرضاً قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه من بيت روتشيلد لدفع ما كان متأخراً من رواتب ضباط الجيش دون أن يلحق أى واحد من الثائرين أذى . وبذلك وقف الجيش على جوهر قوته ، وأيقن أنه يستطيع أن ينال أى مطالب يريدها بنفس هذه الطريقة الناجعة ، وأصبح منذ ذلك التاريخ إحدى قوى المعارضة التى يعتد بها ويخشى بأسها ، فشد أزر المجلس كقوة أخرى فى المعارضة . وبعد مفاوضات فى الموقف وافق الجميع على تعيين « الأمير توفيق » ولى العهد رئيسا للوزارة الجديدة على أن لايحضر الخديوى جلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال : وعلى أن يمنح الوزيران الأوربيان الحق فى إيقاف تنفيذ أى قرار لايريان تنفيذه .

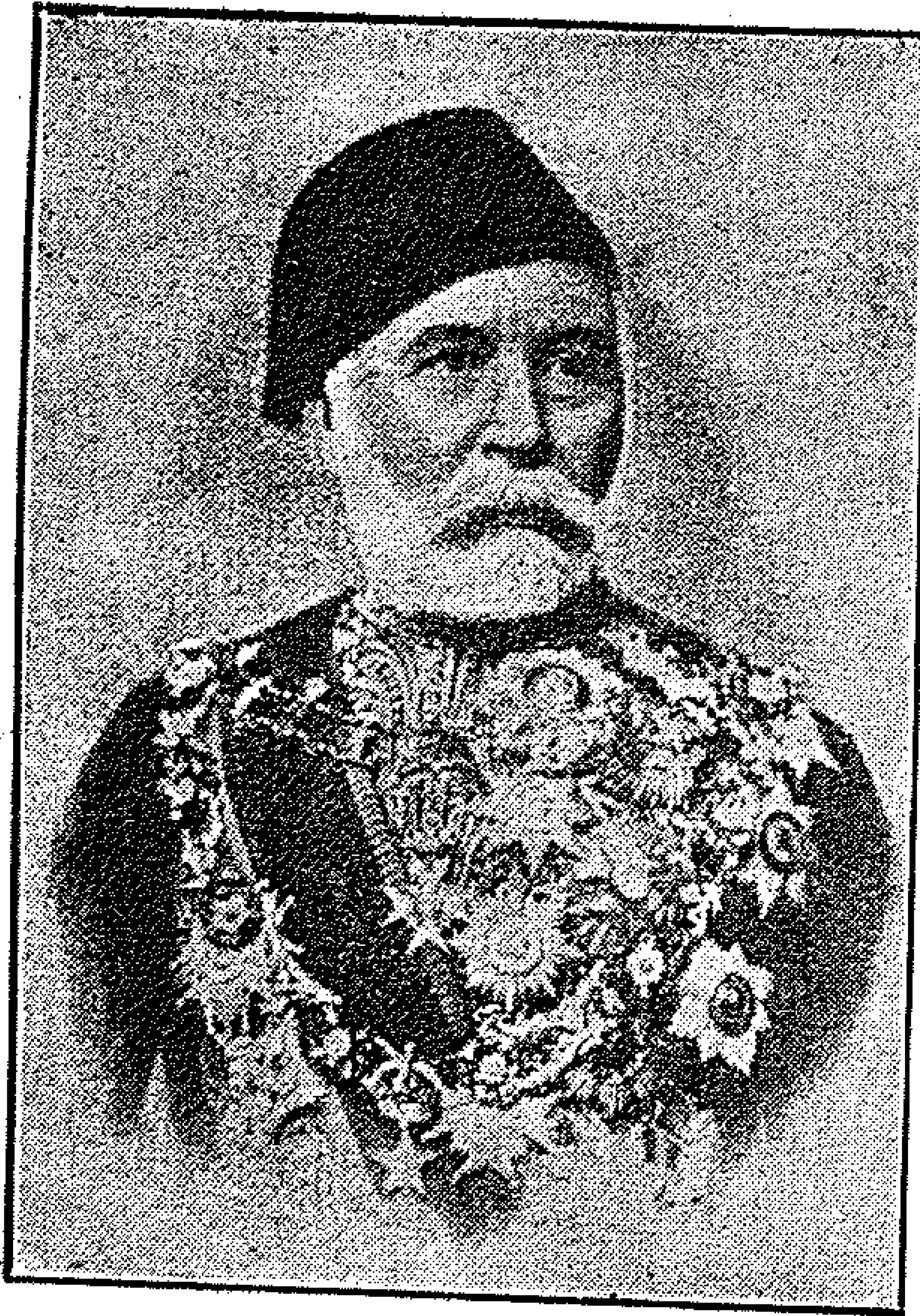
ازدياد المعارضة وانضمام الخديوى اليها : لم تكد الوزارة الجديدة تباشر أعمالها حتى واجهتها صعوبة مالية أثارت ثائرة الرأى العام للحل الذى اقترحه وزير المالية الانجليزى للتغلب عليها ، فقد اقترح السير رفرس ولسن

عمل تصفية نهائية وإلغاء المقابلة ومعنى ذلك أن يخسر الأهالى مبلغاً كبيرا من المال كان دينا لهم على الحكومه ، كما اقترح تأجيل دفع المطلوب فى أول ابريل وضرورة إنقاص فوائد الدين إلى ٥ فى المائة .

كانت خطة « ولسن » هذه مثيرة لخواطر المصريين ، وجعلتهم يوقنون أن الادارة الأوربية عجزت عن القيام بالاصلاح المطلوب . وباراء هذا قام فريق كبير من أغنياء الوطنيين، وأخذوا ينظمون فيما بينهم ضمانة يتقدمون بها إلى الدائنين ويتعهدون بدفع فوائد الديون فى الأوقات المقررة وحسب قيمتها الأصلية على أن تكف الأصابع الأوربية عن التدخل فى إدارة القطر المالية والسياسية . وثار مجلس النواب على الحكومة يبغى توسيع سلطته حتى يكون لرأيه وزن فى حوادث البلاد السياسية والمالية ، وسرت فى البلاد روح دستورية قوية كان زعيمها فى المجلس « عبد السلام المويلحى » وزعيمها فى مصر « شريف باشا » واستمر المجلس رافعاً لواء الحركة الوطنية يدافع عن مصالح البلاد بكل ما أوتى من قوة .

ففى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ رفع المجلس عريضة إلى الخديوى يسجل فيها احتجاجه على مسلك الوزارة نحوه ، لأنها « مافتئت منذ شكلت تعتبر أعضاءه كأنهم غير موجودين وتعاملهم بالامتهان » وكذلك على مشروع ولسن الذى يقرر افلاس الحكومة المصرية وإلغاء المقابلة ، وأكد النواب للخديوى فى عريضتهم أنهم على تمام الاستعداد لمعاونة الحكومة على تسوية الحالة المالية إذا أخذ رأيهم فيها . فلما رأى الخديوى قوة المعارضة وبأسها عزم على الانضمام إليها علانية والعمل على استرداد سلطته المغتصبة. وفى ٥ ابريل استقر رأى النواب والوجهاء والعلماء وكبار الموظفين ورجال الجيش على تقديم مشروع لتسوية الحالة المالية يعارضون به مشروع ولسن وطلبوا من الخديوى فى نفس الوقت إسقاط الوزاره الأوربية وتأليف وزارة وطنية محضة مع إعادة المراقبة الثنائية . ولما كان الخديوى يملك هذا الحق بمقتضى الاتفاق الذى كان بينه وبين انجلترا وفرنسا، لم يدع الفرصه تفلت من يده ، فأعلن لجميع هيئات الأمة فى ٥ ابريل أنه موافق على

مشروعها ، وأكد للجميع « أنه يرفض كل فكرة تريد العودة إلى نظام الحكومة الشخصية ، ويطلب من أوربا أوسع رقابة ممكنة على الادارة المالية ، وهو يريد أن يحكم بواسطة ومع مجلس وزراء مسئول حقا أمام مجلس النواب » فاستطاع الخديوى بسياسة الاتفاق مع الوطنيين أن يعمل على التخلص من براثن الأجانب الذين اكتسبوا لأنفسهم سلطة سياسية فى البلاد ، وعلى الأخص منذ تأليف الوزارة الاوربية ، وأن يحصر تدخلهم فى دائرة مالية بحتة ، ففى مساء ٧ أبريل أعلن الخديوى أن الأمير توفيق قدم استقالته من رياسة الوزارة وأنه عين مكانه « شريف باشا ».



شريف باشا

وزارة شريف باشا : كانت الوزارة الجديدة وزارة وطنية بحتة كل أعضائها من المصريين . وقد وضعت نصب أعينها خطة إصلاح واسعة ، وبدأت أعمالها بالعمل المتواصل لتنفيذ هذه الخطة ، غير الدول الأوربية التي ساءها عزل الوزيرين الاوربيين ناصبتها العداء من أول الأمر وأبت أن تعترف بها ، وعزمت على اتباع سياسة عدم التعاون معها . وفى ١٠ ابريل رفع أعضاء لجنة التحقيق العليا استقالتهم فقبلها الخديوى فى ١٢ منه ، واستمرت انجلترا وفرنسا على خطتها العدائية للوزارة ولم تتنازلا عن طلب إرجاع الوزيرين الأوربيين . فلما رأى « شريف باشا » منهما هذا الاصرار أرسل إلى قنصليهما فى ٧ مايو مذكرة عدد فيها الأغلاط الشائنة والمساوىء الفاضحة التى حدثت فى عهد الوزارة الأوربية من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ ، وختمها بقوله « إن الوزارة مصممة على بذل أقصى الجهد فى تحسين أحوال البلاد ، وأن التجارب قد دلت على أن جهود

العنصر الأجنبي فى وزارة مصرية لا يتفق والشعور الوطنى بحال من الأحوال، ويعتبر سابقة من أخطر السوابق لا يصح الرجوع اليها » .

وبالرغم من معارضة أوربا وسياستها العدائية استمرت وزارة « شريف » فى تنفيذ خطتها الاصلاحية الحكيمة ، فزادت من عدد الجيش حتى بلغ ستين ألف جندى ، وأخذت تعد مشروع دستور جديد يجعل مجلس النواب آله نافعة للاصلاح، ودعت المجلس إلى الانعقاد فى شهر مايو. ولكن سياسة إهمال مطالب الدول التى سار عليها الخديوى وحكومته بجانب القيام بهذه الاصلاحات أثارت كامن أحقادها ، وأظهرت لها استحالة القيام بعمل أية تسوية مالية فى مصر لضمان حقوق رعاياها مادام « اسماعيل » جالسا على عرش وادى النيل، لأن طبيعته تأبى الا أن يكون المهيمن المطلق على شئون بلاده؛ لذلك تفاوضت الدول فيما يجب عمله بازاء هذه الحالة فقر الرأى على عزله ، وعرضت عليه الدول أن يستقيل فأبى وأحال الأمر إلى الاستانة ، فأخذت الدول تستعمل نفوذها لدى السلطان حتى نجحت فى الحصول على موافقته على عزله ، وفى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ وصل نبأ برقى إلى مصر بذلك ، فأذعن اسماعيل لحكم القدر ، وخرج من مصر فى ٣٠ يونية ، وأبحر من الاسكندرية فى سفينة « المحروسة » قاصداً « نابلى » بايطاليا ، وهناك أقام زمناً حاول فيه عبثاً استرداد عرشه ، ثم قصد الاستانة وأقام فيها حتى أدركته منيته فى مارس سنة ١٨٩٥ ، وبعد أسبوع من وفاته نقلت جثته إلى الاسكندرية ومنها إلى القاهرة حيث واروها التراب .

الفصل الثانى

نشوء الرأى العام فى مصر

بدء تكون الرأى العام : بدأ الشعب فى مصر يتحرك للحوادث فى أيام الحملة الفرنسية وما بعدها حتى ولى « محمد على » ملك مصر فبطش بالزعماء كابطش بالأعداء ، وقضى على كل سلطة للشعب ، وأصبح هو الحاكم المطلق لا يجرأ أحد على معارضته والقيام فى وجهه ، وظل الشعب راضخا لا يبدى

حرا كا حتى أيام « اسماعيل » . ولما كان عام ١٨٦٩ حدثت مسألتان تستوقفان النظر ، ونستطيع منهما أن نقول إن الرأى العام فى مصر بدأ يتكون حوالى ذلك الوقت . أما المسألتان فهما تمرد بعض جنود الجيش فى تلك السنة نتيجة للمعاملة السيئة التى كانوا يعاملون بها من استخدامهم فى السخرة إلى عدم إعطائهم أجورهم وتزويدهم بأردأ أنواع الطعام ، ثم بدأ الفلاح المصرى إظهار شعور استيائه لما كان فيه من حالة سيئة ، وقد ظهر ذلك فى بعض الصحف التى كانت تصدر فى تلك السنة .

وإنما بدأت هذه الشكوى فى أيام «اسماعيل» لأن الجمهور بدأ يشعر بسوء ما كان فيه ، ولو أن الحال لم تكن أسوأ بكثير مما كانت عليه فى أيام « محمد على » ويرجع ذلك إلى عصر «سعيد» بما كان فيه من حسنات وإصلاحات لفتت نظر المصريين ونبهت أفكار الشعب إلى الفرق ما بين حلاوة الاصلاح ومرارة الاستبداد ، فان الظلم فى ذاته لا يسبب قيام الثورات وإظهار الأنات ولكن هو الاحساس بالظلم يقيم الشعوب ويقعدها ، فلما لجأ « اسماعيل » إلى طريقة جده فى التجنيد والسخرة وفرض الضرائب الفادحة والتغاضى عن استبداد الحكام وفساد المحاكم والأحكام ضاربا باصلاحات عمه عرض الحائط بدأ الشعب يتململ ويتضجر وأخذ المرجل ينفس عن نفسه بمكاشفة غيره بما يداخل سريرة نفسه.

العوامل التى ساعدت على نمو الرأى العام : وفى الفترة ما بين ١٨٦٩ و ١٨٧٧ وقعت حوادث وجدت أمور كانت من أهم العوامل التى ساعدت على نمو الرأى العام وتقويته . وأولى هذه كانت الأزمة التركية المصرية التى حدثت عام ١٨٦٩ فان وقوع نزاع بين الخديوى والسلطان إذ ذاك دفع الباب العالى الى التشهير بأعمال الخديوى وإظهار عيوبه ومظالمه أمام رعاياه حتى يجعله موضع كراهتهم واستيائهم فقد أرسل الصدر الأعظم الى الخديوى عدة احتجاجات فى شكل خطاب وأمر بترجمته الى اللغة العربية ونشره للجمهور وقد ذكر فيه عن اسماعيل أنه أثقل الولاية بالنفقات الباهظة الناشئة من سياحاته العديدة فى أوربا والتوصية على مدرعات رغبة منه فى اعلان استقلاله

وأنه أرهق بضرائبه سكان الولاية التي نيطت به إدارتها وأنه دعا باسمه ملوك أوربا لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس . وأنه أرسل شخصا يدعى بغير حق أنه وزير خارجية مصر للمفاوضة فى عقد معاهدات تجارية وتعديل نظام الامتيازات وهذه كلها حقوق يملكها السلطان صاحب السيادة وحده وأنه استمر فى استعداداته الحربية بغير مسوغ وكل ذلك مضاد للفرمانات الامبراطورية وضار بمصالح سكان الولاية الذين وقعوا فى البؤس والفاقة » . فلما قرأ الجمهور هذه الاحتجاجات وأخذ يطبقها على الحالة التي يعانيها ليتعرف مبلغ صدقها وجد أنها تطابق الواقع وتفتحت العيون ترقب مجرى الحوادث وتطوراتها .

وكان لاشتداد وطأة حكم « اسماعيل » بعد سنة ١٨٦٩ أثر كبير فى ازدياد الاستياء العام ، فالشعب عامة كان يتألم من سوء حالة البلاد المالية والادارية والسياسية ، فى حين أن الطبقات المتنورة منه كانت تتألم من حرمانها من الوظائف العالية فى الادارة والجيش بعد أن تمتعت بهذه الوظائف فعلا فى أيام « سعيد » . وقد ساء الجميع وقوع هذه الوظائف فى يد الأتراك والأجانب الذين كانوا يتنازعون السلطة والسيادة بشكل أدى إلى كوارث مالية وحربية واجتماعية ، هذا إلى أن العنصر المصرى فى الجيش كان شديد الاستياء والتذمر من سوء معاملة رؤسائه من الأتراك والشراكس ، وبالأخص منذ حملة الحبشة عام ١٨٧٦ ، فانهم كانوا يحكمون على المصريين بأشد الأحكام قسوة ومن بينها حكم الاعدام لأوهى ما ينسبون إليهم من أسباب ، كذلك أخذ المصريون عامة يشعرون بثقل وطأة التدخل الأجنبي وبالأخص منذ عام ١٨٧٦ وما جره على البلاد من خراب اقتصادى وسياسى .

جمال الدين الافغانى : وأهم العوامل أثرا فى إيقاظ العقول ونمو الرأى العام فى البلاد النهضة الفكرية التي ظهرت فى أواسط حكم اسماعيل ، وكان زعيمها الأكبر « جمال الدين الأفغاني » . ولد هذا الزعيم الشرقى فى مدينة « كابل » بافغانستان عام ١٨٣٩ ، وتلقى علومه العليا فى مدينة بخارى وغيرها من مدن الشرق ، غير أن مواهبه الراقية ومداركه السامية ، ارتقت به إلى درجة

عالية من الفلسفة والحكمة وملأت نفسه بحب الأمم الاسلامية الشرقيه فجعل غايته الكبرى فى حياته العمل المتواصل لتحسين حال تلك الامم ورفعها إلى مستوى الأمم الغربية الراقية وتخليصها من السيطرة الأجنبية وتدخل الدول الغاصبة فى شئونها . وقد اشترك بالفعل فى حوادث بلاده الأصلية وكان يروم أن يرقى بها إلى مدارج العظمة ، غير أنه اشتبك مع القوة الحاكمة فيها فهجرها وأخذ منذ ذلك الحين يتنقل فى البلاد الاسلامية المختلفة يبذر بذور الاصلاح ويغرس نبات الوطنية والقومية ، ويغذى الحركات الدستورية ، فهبط مصر عام ١٨٦٩ وبعد أن مكث بها أربعين يوما تعرف فى خلالها بعدد كبير من العلماء والمفكرين غادرها إلى الاستانة سنة ١٨٧٠ حيث أحسن الجميع استقباله فى بداية الأمر وعينته الحكومة عضوا فى مجلس المعارف الأعلى وأستاذاً فى الجامعة ، فكانت هذه فرصة نفيسة عزم على استغلالها لبث مبادئه الحديثة بين الطلبة ومن



(السيد جمال الدين الأفغانى)

على شاكلتهم ممن أقبلوا يتلقون العلم عليه ، فأخذ يفسر القرآن تفسيرا ينطبق على العقل ولا يتنافى مع العلوم الحديثة والمدنية الصحيحة ، واستمر ينور الأذهان ويفك العقول من عقالها ، غير أن هذه الخطة الحميدة لم ترق فى أعين الرجعيين وعلى رأسهم إمامهم شيخ الاسلام ، فأخذوا يكيدون له ويدسون الدسائس حوله حتى اضطر إلى مغادرة الاستانة والرجوع إلى مصر سنة ١٨٧١ .

وكان جمال الدين يرمى إلى تحقيق أغراضه الدينية والسياسية بوسيلتين ، أما الأولى فترمى إلى ضرورة تجديد الاسلام بتخليصه من البدع والخرافات التي

علقت به ويكون ذلك بنشر تعليم اللغة العربية وترقية أساليبها ، والعمل على تشجيع الكتابة والخطابة والتأليف حتى يستطيع الناس بذلك أن يقرأوا لأنفسهم ويفهموا لأنفسهم ، دون الاعتماد على المشعوذين من الفقهاء الجهلاء الذين لايفهمون الدين على حقيقته . وأما الثانية فترمى إلى وجوب إدخال النظم الدستورية الحرة فى الممالك الاسلامية والعمل على ترقيتها حتى يتشبع الشعب بروحها ولاينقاد إلا للحكومات العادلة ولايخضع إلا لما فيه صالح البلاد.

واستقبل « جمال الدين » فى مصر عند عودته اليها استقبالا حميدا من جميع الهيئات فرحب به الخديوى ورياض باشا وكذلك جميع الكتاب والمفكرين وكثير من العلماء ، وقد منحته الحكومة مساعدة مالية سنوية قدرها مائة وعشرون جنيها ، وسمحت له بالقاء محاضرات فى الأزهر . غير أنه مالبث أن نفر منه الرجعيون فشنوا الغارة عليه ، وتلافيا للفتنة نصحه الخديوى بالكف عن إلقاء محاضراته فى الأزهر ، ولكن هذا لم يحل دون استفادة الكثيرين من علمه الفياض وآرائه الصائبة ، إذ أصبح بيته كعبة العلم يحج اليه الشبان المثقفون والموظفون ليتلقوا على ذلك الزعيم الفيلسوف ضروب الحكمة وأصول الفلسفة ومبادئ الاصلاح وفنون الكتابة والتأليف والخطابة. وأخذ «جمال الدين» يبث فى من حوله الأفكار الدستورية الصحيحة والمبادئ الوطنية الحقه ، وقد صادفت البذور أرضا خصبة نمت فيها وأثمرت ونضج الثمر . وقد ساعد على ذلك سريان الروح الدستورية بقوة فى ذلك الوقت فى أوربا ، وظهور حركة دستورية بزعامة « مدحت باشا » فى تركيا نفسها سنة ١٨٧٦ ، هذا إلى أنه كان بمصر ذاتها منذ عام ١٨٦٦ مجلس نواب يمثل هذه الفكرة ، ولو أنه كان وقتئذ ضعيف الارادة لايجرأ على المعارضة .

الصحافة الحرة : وكان من أكبر العوامل التى ساعدت «جمال الدين» على غرس آرائه ، كما ساعدت على قيام النهضة الفكرية فى البلاد ظهور الصحافة الحرة فى تلك الفترة ، فقد كان لها نصيب وافر فى تكوين الرأى العام الذى أصبح قوة يعتد بها فى حوادث البلاد السياسية والمالية فى أواخر حكم اسماعيل ، وكان

للخديوى يد كبرى فى انتشار الصحف التى شجعت على ظهور الحرية الفكرية تدريجا ، فكان يقدم لمؤسسيها أكبر المساعدات والخدمات حتى يسهل عليهم السير فى هذا السبيل ، وكان يرمى بذلك إلى ظهور مصر بمظهر البلاد المتمدينة كما كان يرمى إلى الاستفادة من الروح الجديدة الوثابة للقضاء على السلطة التى استحوذ عليها الأجانب . غير أن الحرية الفكرية التى نشأت عن ذلك مالبثت أن سارت فى طريقها الطبيعى تعمل للصالح العام وتقاوم كل حيف يقع على البلاد مهما كان مصدره .

ظهور الرأى العام بشكل محسوس : وقد بدأ الرأى العام يظهر بشكل محسوس لأول مرة عام ١٨٧٧ حينما نشبت الحرب الروسية التركية ، فان المصريين أظهروا اهتماما شديداً بهذه الحرب ، وأخذوا يتتبعون حوادثها بقلق زائد لأنها كانت خطرا يهدد كيان الدولة العثمانية التى ترتبط سلامة مصر بسلامتها ، فضلا عن أن الشعور الدينى الذى كان له أكبر سلطان على القلوب والعقول فى ذلك الزمن ، جعل المصريين يهتمون بوقائع الحرب ويرجون انتصار الخليفة وسلامة الخلافة الاسلامية . وقد كان لاحتلال انجلترا جزيرة «قبرص» والمناقشات التى ثارت حول ذلك فى الصحف الانجليزية ، أثر كبير فى تنبيه عقول المصريين لمجرى الحوادث السياسية الدولية وبالأخص ما كان متعلقاً منها بمصر وتركيا .

تكون الرأى العام : ويتجلى تكون الرأى العام فى ظهور المعارضة القوية منذ سنة ١٨٧٨ . وترجع هذه إلى ثلاثة عوامل هامة ، فان سياسة أوربا نحو مصر منذ تدخلها صراحة فى شئونها عام ١٨٧٦ بارسال البعثات ، وفرض المراقبة الثنائية ، وتشكيل لجنة التحقيق العليا ، وتعيين وزيرين أوربيين ، كل ذلك سبب استياء أهل البلاد وحرك فيهم عوامل الضغينة وروح النقد والمقاومة . وقد ازدادت كراهية الناس للدول الأوربية عندما رأوها تصر على دفع الكوبونات فى مواعيدها مع ما كانت تقاسيه البلاد من فقر ومجاعة وهلاك فى سنة

١٨٧٧ و ١٨٧٨ ، ومع استعمالها أشد الوسائل قسوة فى تحصيل الضرائب . وكان لقضائهم على سلطة الخديوى المطلقة أثر فى تحفز الزعماء بالسلطة الحاكمة ، ونقد أعمال الوزارة ومعارضتها جهرة . وقد ازدادت قوة هذه المعارضة وقوى شأنها فى زمن الوزارة الأوربية وما بعدها كما فصلنا ذلك فى الفصل السابق .

الباب الثامن

خلفاء اسماعيل

الفصل الاول

السنوات الأولى من حكم توفيق (١٨٧٩ - ١٨٨١)



(محمد توفيق باشا)

ولد محمد توفيق فى سنة ١٨٥٢ ، وهو أكبر أنجال الخديوى اسماعيل وتعلم فى صغره عدة علوم وكثيراً من اللغات الحية مما أهله لتولى عدة مناصب هامة فى عهد أبيه ، كان آخرها منصب رياسة مجلس النظار كما أسلفنا ، وتزوج بنت الهامى باشا ورزق منها بابنه الاكبر عباس باشا حلمى الخديوى السابق عام ١٨٧٤ ، وتسلم زمام الحكم فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ يوم أن عزل اسماعيل .

تولى توفيق إدارة البلاد وهى فى حالة سيئة للغاية ، فالخزينة خاوية ، والجند

متذمر متألم مما كان يقاسيه من استبداد رؤسائه من الأتراك والشراكس والأجانب ، وأعيان البلاد وزعماؤها مضطربون قلقون من جراء اضطراب الحالة المالية والسياسية المفزعة التي أدت إلى تحكم الدول في مستقبل مصر ومصير حكامها ، وعامة الشعب في حالة بؤس وفقر من شدة وطأة ماحل بهم في حكم اسماعيل ، في حين أن الأوربيين كانوا متذمرين لما أصاب تجارتهم من كساد بسبب اضطراب الحالة وعدم استقرارها على حال ، ولأن الدائنين منهم كانوا في قلق متزايد على مصير ديونهم . فكانت هذه الحالة المفزعة المقلقة في حاجة إلى ربان ماهر يدير دفة البلاد فيها بين تلك الأنواء العاصفة والمساوىء الصارخة ، غير أن الظروف لم تعط القوس باريها بإسناد أمور البلاد إلى توفيق ، لأنه لم يكن رجل الموقف ، إذ كان ضعيفاً مستسلماً متقلباً في آرائه ، ومع ذلك كان ميالا إلى الاستئثار بالسلطة .

وقد واجهته في مبدأ حكمه أربعة أمور كان لابد من الوصول إلى حلها قبل أن ينجلي الموقف ويمهد طريق الحكم والاصلاح ، وذلك أنه كان من الواجب تقرير علاقته بالباب العالي ثم بالشعب وكذلك بالدول الأوربية والدائنين.

الخديوى والباب العالى : أما علاقة الخديوى الجديد بالباب العالى فكان من المنتظر أن تقوم على مواد فرمان ١٨٧٣ ؛ ولكن السلطان انتهز فرصة عزل اسماعيل فألغى هذا الفرمان وعزم على استرداد جميع الحقوق التى نالها اسماعيل والعودة إلى فرمان ١٨٤١ ، ولكن انجلترا وفرنسا احتجتا على ذلك لأنهما كانتا ترميان إلى جعل العلاقة بين مصر والدولة علاقة واهية ، إذ لم يكن من مصلحتهما أن تعود سلطة الباب العالى كما كانت . وأهم الامتيازات التى شملها فرمان ١٨٧٣ أربعة ، فهو يقرر أن يكون الوارث للخديوى هو أكبر أولاده وأن يكون لمصر حق عقد معاهدات تجارية مع الدول كما تشاء وحق عقد قروض كذلك ، ثم حق زيادة عدد الجيش حسب مايتراءى للخديوى . أرادت تركيا أن تلغى جميع هذه الحقوق ؛ ولكن انجلترا أصرت على إبقاء حق الوراثة للابن الأكبر منعاً للفتن والدسائس ، كما أصرت فرنسا على عدم إلغاء حق عقد المعاهدات

التجارية ، فأجابهما الباب العالى إلى رغبتهما ، وأصدر التقليد بذلك فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ وفيه تعديل لفرمان ١٨٧٣ فى نقطتين فقط ، الأولى أن لايزيد عدد الجيش على ١٨٫٠٠٠ فى وقت السلم ، والثانية أن لاتعقد الحكومة المصرية قروضا من الدول الأجنبية إلا بعد موافقة الدائنين الحاليين ، ويكون ذلك منحصرا فى تسوية الحالة المالية الحاضرة .

الخديوى والشعب : ويتناول هذا نظام الحكم الذى عزم توفيق على اتباعه ، وكان « شريف باشا » قد استقال من منصبه عند عزل اسماعيل فاستدعاه الخديوى فى ٢ يولية وطلب منه تأليف الوزارة ، وقبل شريف ذلك على شرط أن يوجد فى البلاد نظام نيابى صحيح ، ورضى الخديوى بوجهة نظره ، وأرسل بالفعل إلى مجلس الوزراء فى ٣ يولية مكتوبا يؤيد فيه موافقته ورضاه حيث يقول : « إن حسن الادارة يتطلب أن تكون الحكومة الخديوية شورية ووزراؤها مسئولين ، ولن أحيد عن هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتى. ويجب علينا تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع لائحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور » . وبناء على ذلك ألف « شريف » الوزارة الجديدة وجدّ فى وضع لائحة دستورية جديدة لتحقيق رغبات الشعب ثم عرضها على الخديوى للتصديق عليها ، فرأى توفيق أنها تمنح نواب الشعب سلطة واسعة ولكنه كان يود التصديق عليها بالرغم من ذلك لولا رغبة قنصلى انجلترا وفرنسا فى رفضها ، وكانت النتيجة أن رفض الخديوى الموافقة على اللائحة ، واضطر شريف بازاء ذلك إلى الاستقالة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

انتهز الخديوى هذه الفرصة لجمع مقاليد الأمور فى يده ، وألف وزارة جعل نفسه رئيسها وكان لهذه السياسة أثر سيء فى الرأى العام المصرى ، وقام الكتاب ينددون بالتدخل الأجنبى فى شئون البلاد ناسبين هذه الحركة الرجعية من جانب الخديوى إلى اليد الأجنبية . وكان على رأس هذه الحركة « جمال الدين الأفغانى » فأمر الخديوى بنفيه إلى جدة فى ٢٦ أغسطس . غير أن هذه السياسة

زادت النار لهيبا بدلا من اخماد أنفاسها ، فاضطر الخديوى بازاء ذلك أن يؤلف وزارة برياسة « رياض باشا » وتألفت الوزارة الجديدة فى ٢٢ سبتمبر على أساس تصريح ٢٨ أغسطس سنه ١٨٧٨ ولكن مع منح الخديوى حق ترؤس مجلس النظار ، ومعنى ذلك إشراكه فى حكومة البلاد.

الخديوى والدول : عرفنا أن المراقبة الثنائية التى فرضتها أوربا على مصر فى عهد اسماعيل ألغيت وحلت محلها الوزارة الأوربية وأن هذه ألغيت بدورها وقامت مكانها الوزارة الوطنية وكان من جراء ذلك عزل اسماعيل، فكان من الضرورى إذاً تقرير العلاقة بين الدول والخديوى الجديد على أثر توليته الحكم. واستقر الرأى على إعادة المراقبة الثنائية فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، ولو أن المراقبين لم يحضرا إلا فى نوفمبر . وصدر مرسوم فى ١٥ نوفمبر يبين سلطة المراقبة فى عهدها الجديد . ويتلخص هذا المرسوم فى إعطاء المراقبين سلطة واسعة فى التفتيش على جميع مصالح الحكومة وإدارتها من الوجهة المالية ، كما أنه أعطاهما حق حضور جلسات مجلس النظار على أن يكون رأيهما استشاريا ، ثم قرر أنه لا يجوز عزلهما إلا بعد موافقة حكومتيهما . ومن ذلك نرى أن سلطة الدولتين ممثلة فى المراقبة الجديدة أصبحت أثبت أساسا وأوسع اختصاصا منها ممثلة فى سلطة الوزيرين الأوربيين المعزولين مما دعا إلى تسمية المراقبة الجديدة « بالحماية الثنائية » إذ أصبحت ذات صبغة سياسية بعد أن كانت صبغتها مالية فقط .

الخديوى والدائنون : كانت المسألة المالية هى المسألة الهامة التى كانت تستدعى اهتمام الحكومة والمراقبين والدول ، ولذلك لم يمض زمن طويل حتى قر الرأى على تشكيل لجنة فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٠ الغرض منها تسوية الحالة المالية على أساس متين . وسميت هذه اللجنة « لجنة التصفية » وأسندت رياستها إلى « السير ريفرس ولسن » وكان من بين أعضائها أعضاء صندوق الدين العمومى ، وبقى المراقبان خارج اللجنة ، ولكنهما كانا يمدانها بكل مساعدة حتى تم الاتفاق أخيرا على حل المسألة وصدر به مرسوم فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ ، هو المعروف « بقانون التصفية » وتتلخص أهم مواده فيما يأتى :

(١) يقدر دخل الحكومة بما يقرب من ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه، ويقسم هذا المبلغ قسمين متساويين تقريبا يخصص أحدهما لسد نفقات الادارة والحكومة والمشروعات الهامة الضرورية ، ويبقى الآخر لسد أقساط الديون وفوائدها.

(٢) تنقص فائدة الدين الموحد من ٧ فى المائة الى ٤ فى المائة ويجعل الضامن لذلك دخل الجمارك وكذلك دخل مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ، على أن تدفع هذه الأموال الى صندوق الدين مباشرة ، وكان هذا القرار فى صالح الحكومة إذ نقص ما تدفعه نحو مليون جنيه فى السنة .

(٣) يعقد قرض ممتاز بمبلغ ثمانية ملايين وثلاثة أرباع مليون جنيه تقريبا ويخصص لدفع جميع الديون السائرة .

(٤) يلغى « قانون المقابلة » ويخصص مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة يدفع للملاك الذين اشتركوا فى تقديم الأموال للحكومة نظير تخفيض الضرائب عن أرضهم كما سبق لمدة خمسين سنة .

ويعتبر هذا القانون حلا معقولا للمشكلة المالية التى سببت اضطراب الحالة فى البلاد بالرغم من أنه أساء إلى الدائنين المصريين بالغاء المقابلة ، فقد أصبح المستقبل المالى بعد ذلك واضحا ، وأخذت الأمور تستقر من هذه الوجهة لولا تطور الحوادث واندفاعها فى طريق الثورة .

وزارة رياض : عرف رياض باشا رئيس الوزارة الجديدة بالكبر والغرور ، وكان مستبدا متغطرسا ، فاسناد الوزارة اليه فى الظروف التى عرفناها كان تحديا ظاهرا للوطنيين ، الذين أخذوا يتضافرون ضد وزارته وسياسته وكان من بينهم « شريف باشا وسلطان باشا وعمر باشا لطفى » وأطلق عليهم اسم « الحزب الوطنى » واستمروا فى مقاومته ومقاومة التدخل الأجنبى ، وإثارة الخواطر ضد النظام الموجود مما جعله يرصد عليهم العيون ويحيطهم بالجواسيس ، وأخذ يستعمل معهم العنف والشدة ، وكمم أفواه الصحف ، ورفض بتاتا أن ينظر فى وضع أى لائحة دستورية تتناسب مع رغبات الشعب بل ذهب إلى أبعد من ذلك فلم يدع حتى مجلس النواب القديم للاجتماع فبقى معطلا مدة سنتين .

وفضلا عن ذلك لم تقم الوزارة بالاصلاحات الواسعة المطلوبة حتى كانت تخف وطأة النقد على أعمالها وترضى جمهور الشعب عنها ، فقد انحصرت أهم إصلاحاتها فى إلغاء أربع وعشرين ضريبة كالعوائد الشخصية وضريبة الوزن ورسوم الأرضية فى أسواق الريف وعوائد الجمارك الداخلية ، كما أنها اهتمت بتحديد مواعيد دفع الضرائب مع مراعاة أن تكون فى الأوقات التى تناسب المزارعين. وبديهى أن هذه الاصلاحات مفيدة وضرورية إلا أنها كانت قليلة بجانب ما كان يتمناه الشعب ، وصغيرة الشأن بجانب سلب الأمة حريتها السياسية.

الوزارة والجيش : ولم تتناول الوزارة شئون الجيش بأى إصلاح بالرغم من شدة تذمر الضباط المصريين من معاملة رؤسائهم الأتراك والشركس. ويرجع تذمر العنصر الوطنى فى الجيش إلى أيام اسماعيل حينما كانت الترقية والمراتب العليا تكاد تكون قاصرة على الأجانب والأتراك والشركس وحينما كانت سياسة هؤلاء الرؤساء تعمل على إخماد روح العظمة والحرية والتفكير فى مرءوسيهم من المصريين . مما أدى إلى تذمر هؤلاء وتأليف جمعية سرية برياسة « على الروبى » فى أوائل حكم اسماعيل للدفاع عن مصالحهم ، وقد انضم «أحمد عرابي» الى هذه الجمعية بعد حروب الحبشة ، لأنه عند ما كان مأمور الحملة فى « مصوع » اتهمه الأترك بالرشوة وفصلوه من الجيش ، وأصبح له النفوذ الأول فى الجمعية منذ أن انخرط فى سلكها .



(عرابى باشا)

ومما ساعد «عرابي» على الاستئثار بالزعامة الفعلية امتيازه عن غيره من الضباط بفصاحة لسانه ومقدرته على الخطابة وكذلك بشدة اخلاصه وصراحته وتصلبه

فى الحق وحسن خلقه ، فضلا عن انتمائه للبيت العلوى الشريف . وكان قبل دخوله الجيش يطلب العلم بالأزهر بعد أن تلقى علومه الأولى ببلدته وهى إحدى ضواحى « بوبسطة » بقرب الزقازيق ، فمكنته مواهبه وعلمه من الظهور على غيره من الضباط المصريين حتى كان الجميع ينظرون اليه نظرة إجلال وإكبار ، مما أدى الى اعتراف الجميع بزعامته وانقيادهم لسلطانه وتدبيراته ، وقد أخلص بدوره فى عمله ، واجتهد هو وأنصاره فى رفع مركز مصر والمصريين متفانين فى ذلك بكل الوسائل ، ولكن ضعف الخديوى واستسلامه وسياسة انجلترا وفرنسا الاستعمارية وقفت فى وجه إصلاحاتهم وأخذت تعرقل كل مجهوداتهم حتى كانت النتيجة احتلال البلاد بقوات أجنبية وتسيطر تلك القوى فى الشئون المصرية.

وكان وزير الحربية فى وزارة « رياض » رجل شركسى جاهل عرف بالاستبداد وشدة التعصب لبنى جنسه ، ذلك هو « عثمان رفقى » الذى كان يعمل دائما على معاكسة المصريين فى الجيش وترقية الضباط الأتراك والشركس إلى أعلى مراتبه دون جدارة أو استحقاق ، فكان مسلكه هذا مثيراً لنفوس المصريين وباعثا إلى التألم والتذمر ، ثم الى الشكوى والانفجار ، فقد اتفق عرابى مع فريق من زملائه على رفع شكواهم إلى رئيس الوزارة ، وبالفعل قدموا عريضة إلى رياض فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ بثوا فيها شكواهم وبينوا أوجه الظلم النازل بهم وطلبوا منه النظر فى إصلاح حالة الجيش ، فوعد رياض بالنظر فى الأمر وهدأ خواطرهم .

ولكن مسلك الضباط المصريين أثار شجون « عثمان رفقى » فصمم على الانتقام منهم وأمر أن تشترك فرق الجيش فى حفر الترع ، غير أن عرابى رفض إطاعة هذا الأمر ودخل فى نزاع مع وزير الحربية . ومما زاد فى سخط الجيش « قانون القرعة » الذى أصدره عثمان رفقى وكان يقضى فى الواقع بعدم الترقى من « تحت السلاح » ومعنى هذا حرمان المصريين من مناصب الجيش العليا ؛ فثارت ثائرتهم واتفقت كلمتهم على تقديم عريضة أخرى إلى رياض . وقد وكل أمر تقديم هذه العريضة الى « عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى » ، فقدموها له

١٥ يناير سنة ١٨٨١ ، وتتخلص مطالبهم فى عزل عثمان رفقى وتعيين خلف
ن أبناء البلاد ، ثم تعديل القوانين العسكرية حتى تكفل العدالة ، وتشكيل
لس نواب .

وبدلا من أن يعمل رياض على إزالة أسباب الشكوى وترضية الضباط طالب
م مراراً أن يسحبوا العريضة ويتركوا الأمر له ليعمل على تحقيق مطالبهم ،
كنهم أصروا على الرفض ، واتصل الأمر بالخديوى فاستشاط غضباً وأمر
ضرب على أيدى هؤلاء العصاة ، واجتمع مجلس النظار فى ٣٠ يناير للنظر فى
هم فقرر القبض عليهم وإحالتهم على مجلس عسكرى ، وقد اتصل خبر هذا
ار برجال الجيش فأخذوا للأمر عدته ، فلما طلب اليهم الحضور إلى نظارة
ربية فى أول فبراير للنظر فى بعض المسائل الهامة اتفقوا مع زملائهم على أن
ونوا على استعداد بفرقهم حتى إذا لم يعودوا بعد ساعتين حضروا جميعاً لتخليصهم
نوة وذهب الضباط الثلاثة إلى قصر النيل وهو مقر نظارة الحربية إذ ذاك ،
ا كادوا يدخلون حتى أمر بالقبض عليهم ومحاكمتهم ، ومضت الساعتان ولم
ودوا فتحركت بعض فرق الجيش فى الحال متجهة نحو قصر النيل وهناك
جمت قاعة المحاكمة وأهانت أعضاء المحكمة ومن بينهم عثمان رفقى ، ثم أخرجت
ضباط الثلاثة وتوجه الجميع إلى سراى عابدين وطلبوا إلى الخديوى عزل ناظر
حربية فرأى توفيق أن لا مناص من إجابة طلبهم فعزله وعين « محمود سامى
بارودى » مكانه ، ثم أمر بتشكيل لجنة للنظر فى مطالبهم والعمل على مساواة
مصريين فى الجيش بغيرهم من الأتراك والجراكسة .

وهكذا تمرد الجيش للمرة الثانية دفاعا عن مصالحه ، وللمرة الثانية نجح فى
حقيق أغراضه ، فأكسبه هذا النجاح ثقة بالنفس وجرأة فى المطالبة بدفع الظلم ،
اندفع يطلب الاصلاح وكله أمل فى النجاح .

الفصل الثانى

الثورة العرابية (١٨٨١ – ١٨٨٢)

من فبراير إلى سبتمبر : انتهت حادثة قصر النيل ومظاهرة عابدين بعزل عثمان رفقى، ولكن وزارة رياض فيما عدا هذا التغيير بقيت متمتعة بكراسيها، ولم يكن من المنتظر أن يخضع رياض المتكبر المستبد لرجال الجيش خضوعا، تاما، وإنما كان عزل وزير الحربية هدنة موقتة، إذ لم يلبث أن أمعنت الحكومة فى سياستها الأولى حتى أصبح زعماء الجيش مستهدفين لأشد الأخطار. وكانت الفترة مابين فبراير وسبتمبر سنة ١٨٨١ فترة قلق زائد، كانت تعمل فيها الحكومة على الايقاع برجال الجيش بكل الوسائل، بينما كان هؤلاء على حذر تام لأنهم كانوا موقنين أن رضوخ الحكومة لمطالبهم إنما كان مجاملة ظاهرية ولما برزت الحوادث يقينهم اتفقت آراؤهم على أن خير وسيلة لاستتباب الأمن وإجابة مطالب الأمة هى سقوط وزارة رياض وإقامة حكومة دستورية مكانها، وبدأ عرابى يتصل بأعيان البلاد وعلمائها وأخذ ينشر فيهم أفكاره، ويحضهم على كراهية الوزارة القائمة مبينا لهم المضار الناشئة عن بقائها فى الحكم، ولذلك أمضوا له توكيلا يطالبون فيه باسقاط وزارة رياض وقيام حكومه نيابية.

حادثة ٢٥ يولية : وبينما كانت آراء جميع الطبقات متفقة كما رأينا على سوء حالة البلاد من جراء استبداد الوزارة والتدخل الأجنبى وعدم إجابة مطالب الأمة، إذا بحادثة تقع بالاسكندرية فى ٢٥ يوليه وتكون سببا فى تعكير الجو، وذلك أن عربة أحد التجار صدمت جنديا صدمة قاتلة أودت بحياته، فحمله رفاقه إلى سراى رأس التين لعرض الأمر على الخديوى، فلما اتصل به الخبر غضب غضبا شديدا وأمر بمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى حكم عليهم بأحكام قاسية للغاية لاتتناسب مع جرمهم، فشكا « عبد العال حلمى »

قسوة هذا الحكم إلى ناظر الجهادية « محمود سامى » ، الذى رفع هذه الشكوى بدوره إلى الخديوى ، فاستاء الخديوى من مسلك البارودى واستدعى فى الحال النظار من القاهرة وعقد مجلسا فى ٢ أغسطس قدمت فيه استقالة « محمود سامى » ثم تعين « داوود باشا يكن » مكانه .

وكان لاستقالة « محمود سامى » أثر سيء فى نفوس الشعب وبخاصة رجال الجيش لأنه كان من أنصارهم ، ولكنهم لم يقوموا بأية حركة عدائية ضد الخديوى لمسلكه هذا ، ومكثوا يترقبون الحوادث ويتتبعون تطورها ، فكان هناك سكون فى الظاهر حتى عاد الخديوى إلى القاهرة وبدأ ناظر الحربية الجديد يصدر الأوامر الشديدة للجيش ويذهب بنفسه إلى الثكنات العسكرية ليشرف على تنفيذها مما سبب الاستياء العام من خطته ، ثم أمعن فى هذه الخطة فأصدر أمرا إلى آلاى القلعة بالتوجه إلى الاسكندرية وآلاى الاسكندرية بالحضور إلى العاصمة ليحل محله ، وكان القصد من ذلك ظاهرا وهو تفريق كلمة الجيش ، فرفض زعماؤه تنفيذ هذا الأمر . ولما رأى عرابى « كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة ، وعدم التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها ، وعدم الشروع فى تشكيل مجلس النواب الذى وعد بانشائه ، أيقن أن الحكومة تماطل فى تنفيذ الطلبات الوطنية وصمم على تجديدها فى صورة مظاهرة وطنية شاملة ».

مظاهرة سبتمبر : أخذ « عرابى » وأعوانه فى تنظيم الأمور لهذه الخطوة الجريئة ، وأصدر الأوامر لعدة فرق من فرق الجيش بالحضور إلى ميدان عابدين فى عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

ولما وصل خبر هذه المظاهرة العسكرية إلى مسامع الخديوى حاول بنفسه عبثاً إقناعهم بالعدول عنها ، وفى الموعد المحدد انتظمت صفوف الجنود بمدافعها وأسلحتها فى الميدان ، فنزل الخديوى من السراى وتوسط الساحة فتقدم اليه « عرابى » على ظهر جواده شاهرا سيفه ، فصاح به أن « ترجل وأغمد سيفك » فامتثل ، ثم خاطبه الخديوى قائلا :

الخديوى : ماهى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟

عرابي : جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة .

الخديوى : وما هى هذه الطلبات ؟

عرابى : هى إسقاط الوزارة المستبدة ، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربى ، وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها .

الخديوى : كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد احساناتنا .

عرابي : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثاً وعقارا ، فوالله الذى لا إله الا هو اننا سوف لانورث ولانستعبد بعد اليوم .

وهنا أشار المستر كوكسن (Cookson) قنصل انجلترا فى الاسكندرية على الخديوى بالعودة الى السراى ، فلما فعل ذلك عاد القنصل يصحبه « كلفن » (Sir Auckland Colvin) المراقب المالى وهو الذى خلف «السير افلن بيرنج» بعد نقله الى منصب كبير بالهند ، وشرع القنصل يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى :

القنصل : ان طلب إسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لامن حقوق الجهادية ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك .

عرابى : اعلم ياحضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها إلا لأنهم أقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى ينفذ بها كل مايعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالى الذين أنابونى عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين أننا لانتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان مالم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

عرابى : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا

القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟ .

عرابى : عند الاقتضاء يمكن أن يحشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم يسمعون قولى ويلبون إشارتى .

القنصل : وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب ؟

عرابى : أقول كلمة أخرى .

القنصل : وما هى ؟

عرابى : لا أقولها الا عند اليأس والقنوط .

إلى هنا انقطع الحديث وعاد القنصل والمراقب إلى السراى، وبعد التشاور فى الأمر استقر الرأى على إجابة مطالب الجيش وتنفيذها بالتدريج ، وبناء على هذا سقطت وزارة رياض واختير « محمد شريف باشا » لتأليف الوزارة الجديدة . وعندذلك ذهب عرابى توا إلى الخديوى وقدم له واجب الشكر وفروض الطاعة، وأظهر له الخديوى أنه مرتاح الضمير لما تم ، وأمر عرابى الجيش بالانصراف ففعل . وعم الفرح والسرور جميع طبقات الأمة لنجاحها فى تحقيق رغباتها ، وتمنى الناس أن يكون ذلك فاتحة عهد جديد فيه تحترم حقوق الأمة وتصان أركان العدالة .

وزارة شريف (سبتمبر ١٨٨١ - فبراير ١٨٨٢) : تألفت الوزارة الجديدة فى ١٤ سبتمبر بعد تردد من شريف فى قبولها ، وكان من بين أعضائها محمود سامى البارودى للحربية ومصطفى فهمى للخارجية وكانا موضع ثقة الجيش. وخشى شريف أن يكون ألعوبة فى يد رجال الجيش وقد تملكتهم نشوة الفرح وخمرة الانتصار ، ولهذا تعهد كثير من الأعيان والنواب أمثال سلطان باشا وعبد السلام المويلحى وشريعى باشا كتابة لشريف بأنهم يضمنون إطاعة الجيش لأوامره والانقياد لتنفيذها ، كما أنهم قدموا له معروضا عليه ١٦٠٠ توقيع يطلبون فيه تشكيل مجلس نواب «يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتمدينة

من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة» . وهكذا انقضت المشاكل القائمة ، وأخذ حكم التفاهم يسود فى الجو ، وبدأ شريف يعمل على تحقيق مطالب الجيش. وفى خلال هذا السكون والهدوء وصلت إلى القاهرة رسالة برقية فى ٣ أكتوبر تنبىء بارسال وفد عثمانى إلى مصر لدرس الحالة فيها وإجراء تحقيق عن تمرد الجيش ففزع الجميع لهذا الخبر وأخذتهم الدهشة من مسلك الباب العالى ، واحتجت انجلترا وفرنسا على إرسال هذا الوفد . ولكن لما أصبح أمره مقرراً طلبت الدولتان تقصير مدة إقامته بالقطر ما أمكن ، وأمرت المراقبين بمنع رجال الوفد من التدخل فى الشئون السياسية ، واتفق الخديوى مع النظار على إخبار رجال الوفد العثمانى بأن الجيش على أحسن ما يكون من النظام والطاعة ، وتقرر إرسال عبد العال حلمى بآلايه إلى دمياط وعرابى بآلايه الى رأس الوادى قبل وصول الوفد ، ووافق عرابى على ذلك بشرط أن تصدر الأوامر باجراء الانتخابات قبل سفرهم . أما الوفد فقد وصل إلى الاسكندرية فى ٦ أكتوبر وغادر البلاد فى ٢٠ منه بعد أن أثنى على نظام الجيش وهدوء الحالة العامة .

مجلس النواب : صدر الأمر العالى بانتخاب النواب فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ على أساس لائحة اسماعيل القديمة «لائحة سنة ١٨٦٦» ، فاستاءت النفوس من مسلك الخديوى هذا ، ولكن الجيش لم يرغب فى إثارة القلاقل ، وترك الأمر ينفذ كما هو . وفى ٨ أكتوبر سافر عرابى بفرقته إلى مركزه الجديد فى رأس الوادى . وقد خطب فى مودعيه بمحطة القاهرة خطابا وطنيا حماسياً نقتطف منه ما يأتى :

«سادتى وإخوانى — بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ، ولا ننثنى عن عزمنا حتى تحيا البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعينا إفساداً ولا تدميرا ، ولكن لما رأينا أننا بتنا فى إذلال واستعباد ، ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء ، حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الألهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديوى ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا ، السائر بنا فى غير طريق

الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة فى شئونها وتعرف حقوقها كباقى الأمم المتمدنة فى العالم .... وما أوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن ننادى بصوت واحد فليعش الخديوى واهب الحرية . فليعش الجيش المصرى طالب الحرية . فلتعش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة » .

الوزارة والمجلس : وبالرغم من إجراء الانتخابات حسب لائحة ١٨٦٦ وعد شريف باشا بالنظر فى توسيع اختصاصات المجلس، ومنح الحرية لنواب الأمة . ويظهر أن شريف كان يميل إلى تحقيق رغبات الشعب ووضع لائحة دستورية توسع سلطة المجلس ، ولكن الدول احتجت على ذلك واعترض المراقبان على هذه الخطة ، فاضطر شريف إلى عدم منح المجلس بعض الحقوق الهامة وكذلك أراد العرابيون زيادة عدد الجيش إلى ١٨٫٠٠٠ ، ولكن حال المراقبان دون ذلك بحجة عدم وجود المال الكافى فرضخ عرابى منعاً لوقوع احتكاك بينه وبين انجلترا وفرنسا .

ولما تمت عملية الانتخابات افتتح المجلس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ برياسة «سلطان باشا» ، واستمر منعقداً لترتيب شئونه الداخلية . وفى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حمل «شريف باشا» اللائحة الجديدة إلى مجلس النواب بعد أن أعدها مجلس النظار ، فتشكلت لجنة من النواب لدرسها وإبداء الرأى فيها ، وكان أكبر عيوب اللائحة حرمانها المجلس من حق نظر الميزانية إرضاء للمراقبين ، فغضب المجلس لسلبه حقا من أهم حقوقه . وكانت الميزانية كما علمنا منقسمة قسمين قسم خاص بسداد أقساط الدين وفوائده ، وقسم خاص بنفقات الادارة والاصلاح . فأصر النواب على حقهم فى نظر القسم الثانى وهو ما ليس له علاقة بالدين ، الا أن الوزارة من جانبها تشبثت برأيها تحقيقا لرغبة المراقبين . واستمر النزاع حول هذه النقطة ، فوقفت الحكومة يعضدها المراقبان فى جانب ووقف المجلس يعضده الجند فى الجانب الآخر ، وكان مركز الجيش وأعوانه قد تقوى بتوثيق

عرى الروابط بين رجاله وأعيان البلاد وعلمائها ونوابها وبتنصيب عرابى وكيلا لنظارة الحربية فى يناير سنة ١٨٨٢ .

المذكرة المشتركة : عضدت انجلترا وفرنسا المراقبين والحكومة المصرية فى موقف التشدد فى رفض طلبات المجلس ، وكانت الحكومة الفرنسية منذ مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ترى ضرورة إشراف انجلترا وفرنسا على الشئون المصرية ضمانا لأرواح الأجانب وأملاكهم بمصر وصيانة لمصالح الدائنين ، فلما تولى « غمبتا » (Gambetta) رياسة الوزارة الفرنسية فى ديسمبر سنة ١٨٨١ عمل على تنفيذ هذه السياسة ، وعرض فكرته على وزير خارجية انجلترا فوافق عليها ولكن مع شيء من التردد ، وانتهز غمبتا فرصة النزاع بين المجلس والحكومة واتفق مع الحكومة الانجليزية على إرسال مذكرة مشتركة من الدولتين إلى معتمديهما بمصر ليقوم بتبليغها للخديوى . وأرسلت المذكرة بالفعل فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، وأهم ما جاء بها تبليغ الخديوى « رغبة حكومة فرنسا وانجلترا فى مساعدته وتعضيد حكومته للتغلب على المصاعب المختلفة التى تزيد الارتباك والقلق فى القطر المصرى ، وأن الدولتين على أتم وفاق فيما يتعلق بمصر لاسيما بعد وقوع الحوادث الأخيرة ، وأخصها اجتماع مجلس شورى النواب ».

نتائج المذكرة : تلقى الخديوى المذكرة بالشكر والامتنان ، إلا أنها وقعت على غيره وقع الصاعقة ، فكانت كقنبلة انفجرت فأودت بالبقية الباقية من حسن التفاهم بين زعماء البلاد من جهة والخديوى والدول الأوربية من جهة أخرى ، وكانت نتيجتها أن ازداد تماسك القوى الوطنية ، فصار الحزب العسكرى والحزب الوطنى ومجلس النواب يداً واحدة ، وكانت هذه المذكرة سبباً فى ظهور الحزب العسكرى مرة أخرى فى الصف الأول من المعارضة بعد أن كان قد انزوى مدة أصبح فيها المجلس محط الآمال وحامل لواء الحرية . واستاءت تركيا استياء شديداً من مسلك الدولتين بصفتها صاحبة الحق الشرعى فى البلاد ومن حقها هى ، لا من حق الدولتين ، التدخل فى شئون مصر . كما أن الروسيا

والنمسا وألمانيا احتجت لدى الباب العالى على المذكرة والسياسة التى ترمى إليها الدولتان من إرسالها .

واحتج شريف باشا كذلك على المذكرة وطلب إلى الدولتين إرسال مذكرة إيضاحية لتفسير الأولى وإعلان حسن نية الدولتين لتبديد الغيوم التى تلبدت فى الجو منذ انتشر خبر المذكرة ، ووافقت الحكومة الانجليزية على هذا الرأى ، غير أن « غمبتا » أصر على رفضه لأن فى إجابته ضياعا لهيبة الدولتين فى مصر مما يؤدى إلى أوخم العواقب ، فاتفقت الحكومتان أخيراً على إهمال طلب شريف ، واستمر تذمر الناس من جميع الطبقات وبدأت فكرة مقاومة الأجانب تتملك مشاعر الجماهير . وكان من نتائج هذا الشعور أن تشبث مجلس النواب بطلبه فى مسألة الميزانية ، وأعلن شريف صراحة أنه لا يستطيع إجابة طلبهم الا اذا وافقت انجلترا وفرنسا عليه ، فاستاء المجلس من شريف وذهب وفد من النواب الى الخديوى وطلبوا منه أحد أمرين إما إجابة مطالبهم وإما استقالة الوزارة . ولما عرض الأمر على شريف باشا أصر على رأيه وقدم استقالته فى الحال ، وتألفت على الأثر الوزارة الجديدة فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ برياسة محمود باشا سامى البارودى وعين فيها عرابى ناظراً للجهادية .

وزارة محمود سامى البارودى :

فرحت البلاد من أقصاها الى أقصاها بفوز النواب وأرسلوا اليهم التهانى الكثيرة ، وعم السرور الحزب الوطنى واغتبط الحزب العسكرى بتولية زعيمه « عرابى » منصب وزارة الحربية . وفى ٨ فبراير ذهب محمود سامى إلى المجلس وقدم اللائحة الجديدة بعد أن منحهم الحق فى نظر الميزانية حسب رغبتهم فقابله المجلس بحماس عظيم . وخطب فيهم ناصحاً بسلوك سبيل الاعتدال واتباع



محمود سامى البارودى

روح القوانين في أعمالهم . ولما انتشر خبر المصادقة على اللائحة في أنحاء البلاد عم السرور والفرح وازداد ارتياح الناس للوزارة كما ازدادوا تمسكا بأهداب الحزب العسكري الذي أصبح القوة المسيطرة في البلاد .

خطة الاصلاح : وكانت خطة العرابيين ترمي إلى إصلاح البلاد من جميع الوجوه مع العمل على تقوية العنصر الوطني في الادارة والجيش ، والوقوف في وجه التدخل الأجنبي إلا ما كان خاصا منه بالاشراف على المالية ، ولكن يظهر أن العرابيين قد أسكرتهم خمرة الانتصار ، فنسوا خطة الاعتدال والحكمة في تصرفاتهم فتطرفوا في الاصلاح حتى أصبحت الصحافة بوجه عام تدعو إلى الحكمة والاعتدال . وفي ١٢ مارس اعتمدت الحكومة المصرية قانون انتخاب جديد وضعه المجلس ، وقام النواب يشرفون على الادارة والشئون العامة ويكونون اللجان لتحقيق أسباب الاختلال الذي أصاب الجمارك في عهدها الأخير وكذلك مصلحة المساحة في عهد الموظفين الأوربيين وغير ذلك من الأعمال التي أثارت حقد المراقبين والدول . وفضلا عن ذلك كانت الوزارة عازمة على نشر التعليم الاجباري وإصلاح المحاكم الأهلية وفروع الادارة المختلفة ثم إعداد دستور يحدد اختصاصات كل من الخديوي والوزارة ومجلس النواب .

وقد نال الجيش أكبر إصلاح ، فزاد عرابي من عدده ورفع مرتبات رجاله وأخذ في ترقية الضباط المصريين ، ثم عمل على تطهير الجيش من العنصر التركي والشركسي ، فنصل عددا كبيراً منهم ممن كانوا لا يصلحون للخدمة الحربية ، وقرر عدة قوانين لتحسين حالة رجال الجيش مما زاد في تجمع قلوبهم حوله وولائهم لشخصه .

موقف المراقبين : وكان المراقبان والقناصل في خلال ذلك مستائين أشد الاستياء من مسلك الوزارة الجديدة نحوهم وإهمالها شأن الخديوي فكتب «السير إدوارد ملت» (Sir Edward Malet) القنصل البريطاني بمصر إلى حكومته يشكو من أن المراقبة الثنائية باتت اسمية فقط . ويرجع ذلك إلى أن الوزارة الجديدة عملت على الفصل بين نظام البلاد السياسي ونظام الأشراف

المالى ، وقررت أن لا تسمح للمراقبين بتعدى حدود اختصاصاتهما المحددة بمرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، ومعنى هـذا حرمان المراقبين من التسيطر الفعلى على شئون البلاد كما كانت الحال فى وزارة رياض وشريف ، فان المراقبين كانا إذ ذاك هما القوة المحركة لدولاب الأعمال ، فساءهما أن يسلبا كل سلطة سياسية . ولذلك أخذوا يندددون بأعمالها ويسعون للايقاع بينها وبين الخديوى .

الخديوى والوزارة : أدت خطة عرابى فى إصـلاح الجيش إلى تذمر الأتراك والشركس ، فألفوا من بينهم مؤامرة لاغتياله هو ورؤساء الجيش ، ولـكن أمر هـذه الجمعية كشف وقبض على عدد كبير من الضباط الشراكسة وأحيلوا على مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، وصدر الحـكم على أربعين منهم بالنفى المؤبد إلى أقاسى السودان ، فانتهز « ملت » هذه الفرصة وأوعز إلى الخديوى بعدم التصديق على الحـكم فأذعن لارادته وغضب أعضاء الوزارة لذلك غضباً شديداً واستدعوا النواب ليشكوا لهم تصرف الخديوى وبدأوا يتحدثون عن خلعه وتولية « محمود سامى » مكانه .

المذكرة الجديدة وأثرها : وحاول النواب بكل الوسائل تسوية الخلاف بين الوزارة والخديوى ولـكن دون جدوى . وبينما كانت الأمور سائرة على هذا المنوال ، قررت الحـكومتان الانجليزية والفرنسية إرسال أسطول من قبلهما إلى مياه الاسكندرية ، فلما وصلت الأنباء البرقية بذلك زاد سخط الناس وأوجسوا خيفة من النتائج المحتملة ، وأرسلت الدولتان مذكرة جديدة بتاريخ ٢٥ مايو تطلبان فيها إسقاط الوزارة وإبعاد « عرابى » عن القطر المصرى مع حفظ رتبه ورواتبه وألقابه وإبعاد « على فهمى وعبد العال حلمى » الى الأرياف مع حفظ رواتبهما وأوسمتهما كذلك ، وبازاء ذلك لم ير « محمود سامى باشا » بداً من تقديم استقالته ، فقدمها فى ٢٦ مايو محتجا على مسلك الخديوى ولـكن الضباط الثلاثة رفضوا الاذعان لمطالب الدولتين .

وكان لهذه المذكرة وقع شديد فى نفوس الناس ، فأثارت الأحقاد الكامنة وزادت من التفاف الجيش والأهالى حول عرابى . وتمسك الجيش ببقائه

فى وزارة الحربية ، فاشتد ارتباك الخديوى وزاد خوفه من الحالة ، وخاطب الباب العالى بشأن موقف الجيش ، فأجابه بأن السلطان أمر بتشكيل لجنة عثمانية تصل الى مصر بعد ثلاثة أيام لتنظر فى الأمر . واضطر « توفيق » الى ارجاع عرابي الى مركزه حتى ينجلى الموقف ، وبعث عرابى منشورا الى القناصل تعهد فيه بأنه يكفل الأمن العام فى أنحاء البلاد ، واقترح فى الوقت نفسه وجوب انسحاب الأسطول وسحب المذكرة ، ثم وضع دستور يحدد اختصاصات كل من الخديوى والوزارة وقطع المخابرات مع الدول إلا عن طريق الباب العالى .

وكان السلطان فى هذا الوقت يريد انتهاز هذه الفرصة لاسترجاع نفوذه فى مصر ، ولذلك أسرع بإيفاد رجلين من كبار رجال الدولة اليها ، وهما « مصطفى درويش باشا وأسعد افندى » ، وكانت مهمة الأول توطيد العلائق مع الخديوى ضد عرابى فى حين أن مهمة الثانى عكس ذلك ، ونرى من هذا أن السلطان كان يرمى الى القبض على الحبل من طرفيه فيكون مع الفائز فى النهاية . ومن عجيب الأمر أن « درويش باشا » كتب الى السلطان يخبره بأن الجيش مثال الطاعة والنظام وطلب لضباطه عدة أوسمة كان من بينها الوسام المجيدى من الطبقة الأولى لعرابى نفسه .

حادثة ١١ يونية : كان للحوادث الأخيرة أثر واضح فى نفور المصريين من الأجانب وكراهيتهم لهم مما أدى الى تخوف الأجانب من الوطنيين ، ولذلك أخذوا يحصلون على الأسلحة استعدادا للدفاع عن أنفسهم .

وبينما كانت العلاقات متوترة بين الطرفين على هذا النحو اذا بحادثة تقع فى يوم الأحد ١١ يونية ، وكان من أثرها حدوث معركة بينهما ، وذلك أن رجلا مالطيا استأجر حمارا من مصرى ولم يعطه فى النهاية الأجر الكافى ، فتعرض له المصرى فطعنه المالطى بمدية أردته قتيلا فى الحال ، فقام فريق يناصر هذا وآخر يناصر ذاك حتى اشتد الهرج فى المدينة ، وكان الأوربيون مسلحين فاحتموا بدورهم وأخذوا يطلقون الرصاص على الوطنيين ، فقتل عدد كبير

منهم فى حين أنه لم يقتل من الأجانب الا عدد قليل نسبياً . واستمر النزاع عدة ساعات ونهب الكثير من متاجر المدينة وسادت الفوضى فيها . ولما صدرت الأوامر للجند بالتدخل أوقفوا المعركة فى الحال وعاد السكون الى المدينة .

وكانت النتيجة أن استاء الأجانب وقناصل الدول وبالأخص قنصلا انجلترا وفرنسا . ويقال إن الخديوى وقنصل انجلترا كانت لهما يد فى اثارة هذه المعركة. ولكن هذا القول لايستند الى برهان صحيح. وانما نستطيع أن نقول إنهما استغلا الحادث لمصلحتهما بعد وقوعه باستخدامه دليلا على عجز عرابى عن حفظ الأمن وعلى أثر سياسته فى جمهور الشعب . وبعد هذه الحادثة بيومين سافر الخديوى إلى الاسكندرية . وفى ١٩ منه تألفت وزارة جديدة برياسة « اسماعيل راغب باشا » وبقى عرابي ناظرا للحربية فيها ، ولكن هذا لم يبعث الطمأنينة فى نفوس الأجانب وأخذوا يهاجرون من القطر جماعات جماعات حتى قدرعدد المهاجرين بما يقرب من مائة وخمسين ألف نفس .

مؤتمر الاستانة : بلغت الحالة فى مصر حدا دعا الدول إلى عقد مؤتمر بالاستانة فى ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ للنظر فى المسألة المصرية وتطور الحالة فيها ، وطلب الى السلطان ارسال مندوب عن الدولة ، ولكنه رفض بدعوى أن الحالة فى مصر لاتستدعى التدخل فى شئونها ، وأن مثل هذا التدخل من إختصاصاته هو فقط ولادخل للدول فى الأمر. ولكن بالرغم من ذلك استمر المؤتمر يعقد جلساته غير أن أعماله كانت تسير ببطء زائد مما جعل حل المسالة يفلت من يده . وقد كانت مشارب الدول نحو مصر مختلفة ، وكان الكل يسيئون الظن بانجلترا ونواياها نحو وادى النيل، ولذلك قرر المؤتمر فى جلسته الثانية أن تتعهد كل من الدول المشتركة فى المؤتمر بأنها لاترمى الى الحصول على امتيازات أرضية أو تجارية بمصر لايكون للدول الأخرى الحق فى الحصول عليها . واستمر الباب العالى يرفض إرسال مندوب الى المؤتمر حتى عرض علية فى ٦ يوليه أن يرسل قوة من الجنود العثمانية الى مصر لتهدئة الحالة وتوطيد مركز الخديوى حسب

الفرمانات السلطانية . وبعد تردد أرسل الباب العالى فى ١٠ يوليه يخبر المؤتمر أنه سيرسل مندوباً إليه فى اليوم التالى .

الحرب : ولكن تطور الحوادث فى مصر فى خلال ذلك وضع حل المسألة برمتها فى يد انجلترا وحدها ؛ وذلك ان قائد الأسطول الانجليزى « الاميرال سيمور » (Sir Beauchamp Seymour) لاحظ أو ادعى أنه لاحظ قيام العرابيين بتحصين قلاع الاسكندرية لضرب الاسطول الانجليزى ، وأدعى فى الوقت نفسه أنهم كانوا يقذفون أحجاراً كبيرة عند مدخل الميناء لسده . وبالرغم من تأكيدات رجال الجيش له بأن هذا غير الواقع أرسل لولاة الأمور فى فجر يوم ١٠ يوليه إنذاراً يطلب منهم تسليم بعض قلاع المدينة فى مدة أربعة وعشرين ساعة وإلا اطلق مدافعه على الاسكندرية ، ولما لم يجيبوه إلى طلبه بدأ بأطلاق المدافع عليها فى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليه واستمر إطلاق المدافع حتى عجزت القلاع وسلمت المدينة ، ونزلت الجنود الانجليزية فيها بعد أن أنسحب العرابيين منها .

أما الأسطول الفرنسى فانه لم يشترك مع الأسطول الانجليزى فى هذه الحوادث وانسحب من مياه الاسكندرية لأن فرنسا لم تشأ أن تتحمل تبعة احتلال مصر ، وكانت لاتبغى التدخل إلا اذا انتدبها المؤتمر لهذه الغاية ؛ وأصبحت مهمة المؤتمر بعد هذه الحوادث إقناع الباب العالى بالاشتراك فيه لمصلحة مصر ، فلبى الطلب واشترك فيه فى ٢٠ يوليه وفى ٢٦ منه قرر إرسال جيش عثمانى لتهدئة الحالة ، ولكن حالت السياسة الانجليزية دون إرسال أى قوة عثمانية إلى مصر . وانفردت انجلترا باحتلال البلاد .

تحصن العرابيون فى دمنهور وكفر الدوار وأعدوا العدة للمقاومة وبالفعل حدثت بينهم وبين القوات الانجليزية بقيادة القائد « وولزلى » (Sir Garnet Wolseley) بعض مناوشات ليست ذات بال . ولما أيقن الانجليز أن مركز الوطنيين حصين فى تلك الجهة صمموا على غزو مصر من جهة الشرق . ولما اتصل ذلك بعرابى هم بردم قناة السويس ليمنع الأسطول الانجليزى من إنزال

الجنود البريطانية فى الجهة الشرقية ، ولكن المسيو « فردنند ديلسبس » تدخل فى الأمر وأقنعه بأن فى استطاعته أن يمنع الأسطول من المرور فى القناة اعتمادا على حيادها ، فرجع عرابى عن عزمه ، ولكن ديلسبس لم يستطع أن ينجز وعده ، ومر الأسطول الانجليزى فى القناة وأنزل الجنود البريطانية عند الاسماعيلية . أما عرابى فانه أسرع باقامة التحصينات اللازمة عند « التل الكبير » استعدادا للقائهم وصدهم عن التوغل فى البلاد . غير أنه حدث فى غضون ذلك ما أضعف مركز عرابى ، وذلك أن الانجليز نجحوا فى أقناع الباب العالى باعلان عصيانه ، فأصدر السلطان منشورا بذلك فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ نشر فى صحف ووزعت أعداد كثيرة منه فى صفوف العرابيين ، وكان له أثر سيء فى نفوس الكثيرين لأن عرابى كان يعلن أنه إنما يدافع عن حقوق السلطان . هذا إلى انتشار الخيانة فى الجيش بمساعى أنصار الخديوى والحزب الشركسى ، وكان لخيانة الضابط « على يوسف » قائد السوارى كل الأثر فى هزيمة العرابيين ، لأنه غرر بعرابى وفتح الطريق للجيش الانجليزى ومكنه من مباغتة المصريين عند « التل الكبير » فى الساعة الرابعة من صباح يوم ١٣ سبتمبر ، فان المصريين لما أخذوا على غرة ، وكان على غير استعداد للقتال ، فروا أمام الانجليز ، واستيقظ عرابى على صوت المدافع فرأى جيشه قد تشتت وحاول عبثا أن يستجمع قواه ثم فر إلى القاهرة ، وكان فى عزمه أن يستعد للمقاومة خارج المدينة ، ولكن همم أنصاره فترت ونصحوه بالعدول عن عزمه . أما الانجليز فانهم استمروا فى سيرهم نحو القاهرة ودخلوها بلا مقاومة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ واحتلوا القلعة وباقى الثكنات العسكرية ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الاحتلال البريطانى لمصر .

الفصل الثالث

عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩١٤)

محاكمة العرابيين : بعد أن احتلت الجنود الانجليزية القاهرة ألقى الانجليز القبض على عرابي ومحمود سامي وعبد العال حلمي وعلى فهمي وغيرهم من الزعماء وأودعوهم السجن رهن المحاكمة ، ثم أصدر الخديوى الأوامر بتعيين حكام للمديريات ممن لم يشتركوا مع عرابي وأنصاره ، وطلب اليهم القبض على كل من تحوم حوله الشكوك بالاشتراك فى الثورة ، وكذلك صدرت الأوامر بتكوين عدة لجان مختلفة ، بعضها للتحقق مما لحق سكان بعض البلاد من الخسائر ، وبعضها للنظر فى أمر زعماء الثورة وأنصارهم ، كما أن الأوامر صدرت بالغاء الجيش المصرى وصرف العساكر إلى بلادهم اكتفاء بمحاكمة الضباط ، ولكن مالبث الخديوى أن أصدر أمرا بالعفو عن جميع الضباط الذين لم يصلوا إلى رتبة « بكباشى » مع تجريدهم من رتبهم وحرمانهم من معاشهم .

استمرت اللجان تشتغل فى المهمة التى عهدت اليها . فى حين أخذ الخديوى يعمل بمساعدة قناصل الدول على تسكين الحالة المضطربة وتهدئة الخواطر الثائرة ، وأنعم على كثير من ضباط الجيش الانجليزى بالنياشين المختلفة ، كما أخذ فى مكافأة من لم يمالىء العرابيين من الشخصيات البارزة ، فمنح سلطان باشا عشرة آلاف جنيه جزاء إخلاصه إبان القلاقل الأخيرة . وفى أوائل ديسمبر أصدرت المحاكم أحكامها المختلفة على زعماء الثورة وأنصارهم ، فحكمت على مئات من المصريين بالسجن أو النفى لمدد مختلفة . أما عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي ومحمود سامي وطلبة عصمت ومحمود فهمي ويعقوب سامى فانها حكمت عليهم بالاعدام ، ثم أبدل الحكم بتوسط الانجليز بالنفى المؤبد إلى جزيرة سيلان بالهند مع تجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين ، ثم صادرت الحكومة جميع أملاكهم وقررت لهم راتبا سنويا . ولبثوا فى منفاهم حتى سنة ١٩٠١ حينما توسط ولى عهد

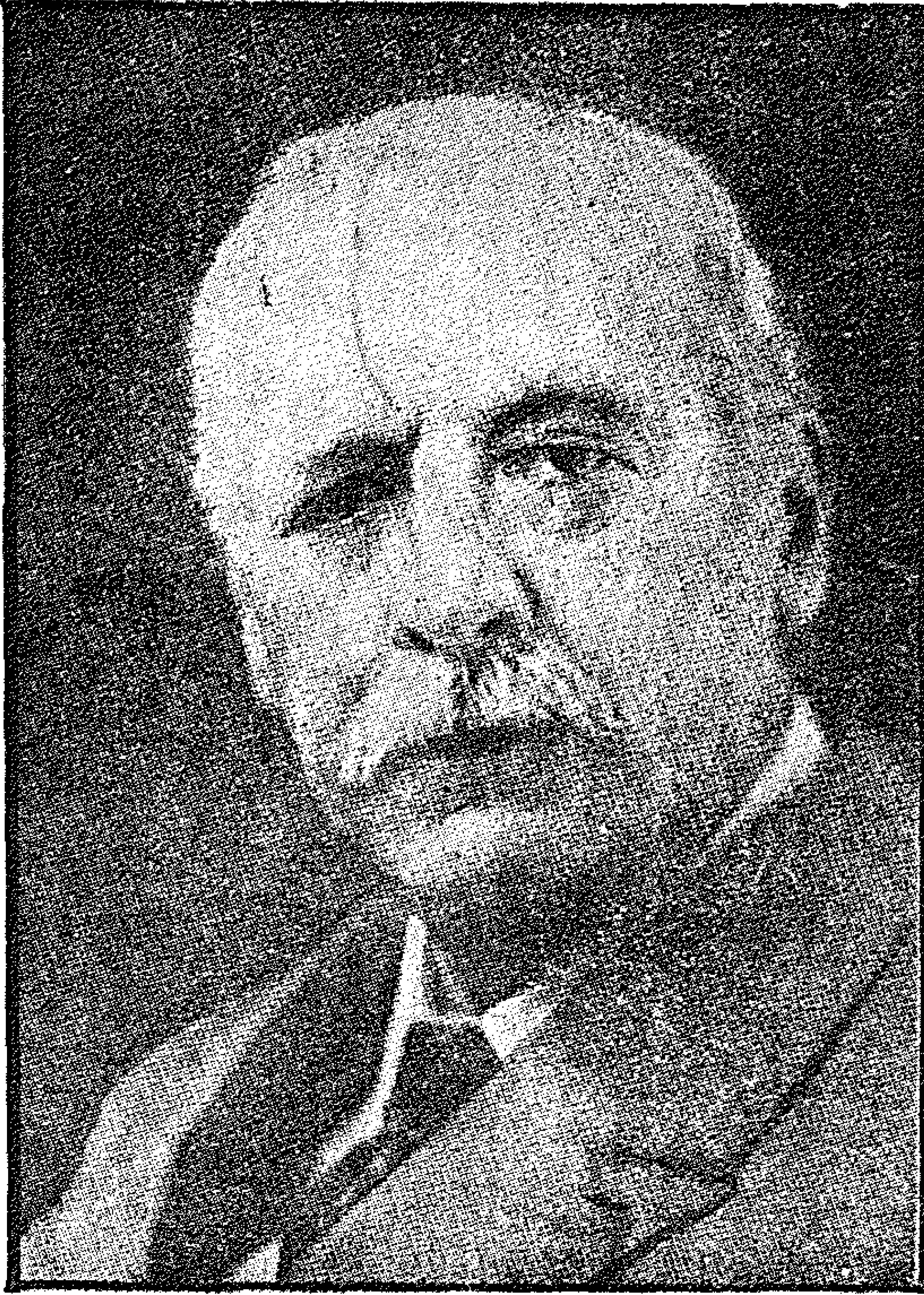
انجلترا إذ ذاك فى أمرهم بعد زيارته سيلان ومشاهدة ماكانوا يقاسونه من آلام ، فعفا عنهم الخديوى وعادوا إلى وطنهم يقضون فيه أيامهم الأخيرة .

بعثة اللورد دوفرين (Lord Dufferin) : أرسلت الحكومة البريطانية عقب الاحتلال « اللورد دوفرين » سفيرها فى الاستانة إلى مصر لدرس الحالة فيها من جميع الوجوه ، وتقديم تقرير بما يعن له من الاصلاحات الواجبة. ومالبث أن وصل مصر وباشر أعماله بهمة عظيمة واستمر يجتمع بالخديوى والوزراء ويتبادل معهم الآراء فى شئون الاصلاح بعد أن درس حالة البلاد درسا وافيا وفى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ بعث بتقريره إلى لندن وكان يشمل عدة اقتراحات هامة كانت الأساس الذى قام عليه صرح الاصلاح فى عهد الاحتلال .



(اللورد دفرين)

ويتناول تقرير اللورد حالة مصر السياسية والقضائية والمالية ، وتتخلص اقتراحاته فى وجوب تكوين جيش وطنى جديد يحل محل الجيش القديم ، ثم ضرورة اصلاح نظام الشرطة والمحاكم الأهلية وشئون التعليم ووضع نظام يقضى بتشكيل هيئات نيابية ثم العمل على تحسين وسائل الرى ومسح الأراضى وتخفيض الضرائب حتى تتحسن حالة الفلاح . وبعد أن انتهى دوفرين من مهمته عاد إلى الاستانة ، وعهد بتنفيذ هذه المقترحات إلى معتمد بريطانى يعين فى القاهرة ، ثم اختير لهذا المنصب السير « إيفلين بيرنج » (Sir Evelyn Baring) وهو الذى أصبح اللورد كرومر فيما بعد . وقد تسلم منصبه بالفعل فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣


(اللورد كرومر)

وكانت النتيجة الطبيعيه للاحتلال البريطانى الاستغناء عن المراقبة الثنائية ، ولذلك صدر أمر الخديوى بالغائها فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالرغم من احتجاج فرنسا الشديد ، واستعاض عنها الانجليز بتعيين مستشار مالى انجليزى للحكومة المصرية ، وأسند هذا المنصب للسير « أوكلند كلفن » (Sir Auckland Colvin).

انفسح بعد ذلك المجال للانجليز للقيام بالاصلاحات المقترحة ، فعهد فى سنة ١٨٨٣ إلى السير « إيفلن وود » (Sir Evelyn Wood) بتنظيم الجيش الجديد وعين سردارا للجيش المصرى ، وقد استعان فى مهمته هذه بكثير من كبار الضباط الانجليز ، وكذلك أسند أمر إصلاح الشرطة الى « الجنرال بيكر » (General Baker)، الذى عين مفتشا عاما للبوليس سنة ١٨٨٢ ، وألحقت إدارتها بوزارة الداخلية . ووجهت الحكومة اهتمامها نحو اصلاح القضاء والتعليم . أما إصلاح حال الفلاح وأرضه فكان أهم موضوع وجهت العناية اليه فى عهد الاحتلال .

وبعد الغاء مجلس النواب القديم ، صدر الأمر الخديوى فى أول مايو سنة ١٨٨٣ بتشكيل الهيئات النيابية الآتية :

١ — مجالس المديريات : يشكل مجلس فى كل مديرية ويكون له حق النظر فى تقرير ضرائب فوق العادة اذا احتاج الأمر الى ذلك لتصرف فى المنافع العمومية بالمديرية ذاتها . ولا تكون قراراته في هذا الشأن قطعية الا بعد موافقة الحكومة عليها .

٢ — مجلس شورى القوانين : ويتكون من ثلاثين عضوا . منهم أربعة عشر معينون والباقون تنتخبهم مجالس المديريات واختصاصه النظر فى كل قانون أو لائحة قبل تنفيذها وان كان رأيه استشاريا فقط ، وكانت جلساته سرية .

٣ — الجمعية العمومية : وعدد أعضائها اثنان وثمانون ، منهم ستة وأربعون منتخبون،ينضم اليهم أعضاء مجلس الشورى والوزراء الستة. وكانت جلساتها سرية ، وتجتمع مرة فى كل عامين ، ولا يجوز تقرير ضرائب جديدة إلا بعد عرضها على الجمعية وموافقتها عليها . وقد حلت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣ محل مجلس الشورى والجمعية العمومية .

وقد عاق سبيل الاصلاح فترة من الزمن ثورة كبيرة كانت قد التهبت نيرانها فى انحاء السودان . واليك ملخص حوادثها .

الثورة المهدية

تمهيد : حدثت هذه الثورة فى السودان إبان حوادث الثورة العرابية فى مصر ، وهى التى كان لها أثر يذكر فى تفاقم الحالة فى السودان ، وازدياد لهيب نيرانه المستمرة التى أودت إذ ذاك بالسلطة المصرية وأخرجت السودان من قبضة مصر بعد أن بقى جزءا متمما لها منذ أن فتحته جيوش « محمد على » عام ١٨٢٠ . ولم تكن هذه الثورة وليدة حوادث وقتية أو فجائية وإنما ترجع أسبابها الى ما قبل ذلك من الحوادث وسير الأمور فيه منذ فتحه .

أهم أسباب الثـــورة

(١) سوء معاملة الحكومة للأهالى ، فقد كان الاتراك والمصريون ينظرون إلى سكان السودان نظرة احتقار وكانوا يتشددون فى معاملتهم شدة تتنافى مع أبسط حقوق الانسان ، وكان جباة الضرائب على الأخص أشد غلظة وفظاظة من غيرهم ، ولذلك كانوا يسومون الناس صنوف العذاب فى أداء مهمتهم ، فكانوا يضربون ويسلبون ويحرقون وقد يقتلون . وكان عبء الضرائب ثقيلا لا يحتمل . وياليت الحكام مع ذلك كانوا يقتصرون على جمع الضرائب المفروضة القاسية بل كانوا يجمعون أضعافها فيتسرب جزء كبير منها إلى جيوبهم ، ومن ذلك ترى أن الأهالى وضعوا تحت رحمة من لا يرحمون .

وقد ساعد على سوء الحكم فى السودان انشغال ولاه مصر بالشئون الأخرى التى عرفناها والتى كانت فى نظرهم أولى بالاهتمام . وقد رأينا كيف أن « سعيدا » كان يبغى الاصلاح فى تلك البلاد ، ولكن جهوده كانت محدودة بازاء بلاد مترامية الأطراف مع صعوبة طرق المواصلات . ولذلك كثرت القلاقل والفتن التى شغلت وقتا كبيرا من ولاة هذا الاقاليم .

(٢) محاولة الحكومة المصرية منع تجارة الرقيق فقد أوغر ذلك صدور تجار الرقيق ضد الحكومة التى كانت تحاول أن تسلبهم موردا عظيما من موارد الرزق ومصدرا كبيرا من مصادر السيطرة والحكم ، فقد كان لهؤلاء النخاسين والتجار سلطان واسع وهيبة عظيمة فى أنحاء السودان تدين لهم آلاف العبيد والأتباع ، فكان مسلك الحكومة معهم من أهم الأسباب التى أدت إلى الثورة واستفحال أمرها .

(٣) انتظار المسلمين ظهور المهدى فقد عمت فكرة فى أوائل عهد الاسلام ومرماها أنه سيظهر رجل يملأ الأرض بعدله بعد أن يكون قد عم الظلم والفساد فيؤيد الاسلام ويهدى الناس سواء السبيل . وكانت هذه الفكرة موضع جدل كبير بين علماء المسلمين ، فأيدها بعضهم وكذبها آخرون ولكن أخذ رجل من السودانيين يدعى « محمد أحمد » يبث فكرة ظهور المهدى بين

مواطنيه حتى أصبح الجميع ينتظرون ظهور ذلك المهـدى ليخلصهم من ظـلم الحـكومة وارهاق الحياة . هذا إلى أنه انتشرت فـكرة ترمى إلى أنـ هذا المهدى سيكون من السودانيين .

محمد احمد المهدى : ولد فى مدينة دنقلة سنة ١٨٤٣ وكان أبوه نجارا يرتزق من صنع المراكب والسواقى ، ولما ضاقت به الحال فى بلده رحل عنه إلى شندى والخرطوم ، ثم مات الوالد ولا يزال الولد طفلا ، فـكفله عمه وكان نجارامثل أبيه وعلمه صناعته ، ولـكنه غضب من عمـه ذات يوم ففر منه وخصص وقته بعـد ذلك لدراسة القرآن الشريف وتفهم قواعـد الدين وأصوله ، وكان ميالا إلى التدين من صغره وسرعان ما اشتهر بين الناس بشدة التقوى والورع والصلاح ، وكان كلما وقف للصلاة يبكى بكاء مرا وانصرف بكلياته إلى التصوف والعباده ، حتى امتاز بتقشفه وزهده ، والتجأ إلى أصحاب الطرق يأخـذ عنهم علمهم . ولما ظهرت تقواه لأستاذه فى الطريقة منحه لقب فقير فى سـنة ١٨٧٠ ، وأعطاه راية وصرح له بالذهاب أنى شاء يعطى العهود لمن يرغبون .فذهب إلى الخرطوم وهناك تزوج من ابنة عم له وأخـذ يبث الدعوة لطريقته بهمة لاتعرف الـكلل ورغبة لايتطرق إليها الملل . وفى سنة ١٨٧١ استوطن مـع اخوته جزيرة « أبا » فى النيـل الأبيض جنوب الخرطوم . ومن ذلك الوقت بدأ يزداد صيته وأمه الـكثيرون للتبرك بصلاحه أو الاستفادة بعلمه وإرشاده ، فـكثر تلاميذه وزادت ثروته وعظم جاهه ؛ لاسيما بعد أنـ تزوج من بنات كبار الرؤساء فى قبائل البقارة ، وأصبح يطلق على أتباعه لفظ « الدراويش » .



(محمد المهدى)

وكان يمهد السبيل لتحقيق أطماعه فى كل فرصة ممكنة . فاذا تجمع الناس فى مجلسه وأخذوا يشكون استبداد الحكومة وظلم عمالها، كان يطمئنهم ويخبرهم بأن كل ذلك سيزول قريبا على يد المهدى الذى سيظهر قريبا وينشر لواء العدل والرحمة، واستمرت الألسن تتناقل هذه الفكرة حتى عم اعتقاد القوم بها فى جميع أرجاء السودان . ولما أيقن محمد بانغراس هـذا الشعور فى نفوس مواطنيه حدثته نفسه أن يكون هو المهدى المنتظر، غير أنه لم يصرح لأحد بما كان يجول بخاطره ولكنه لم يلبث أن أظهر دعواه لتلاميذه سرا فى أواسط سنة ١٨٨١ ، ثم قام برحلة إلى بلاد الغرب مع أتباعه وأخذ ينشر دعوته بين رؤساء القبائل سرا كذلك إلى أن عاد إلى « أبا » ، ثم أخذ فى مكاتبة الفقهاء والعلماء والزعماء ينبئهم بأنه المهدى المنتظر ويطلب منهم طاعته ، فلما وصل خبر ذلك إلى حاكم السودان « رؤوف باشا » فى يولية سنة ١٨٨١ بعث فى طلبه الى الخرطوم، ولكنه أبى إجابة طلب الحاكم وأصر على صحة دعواه، فأرسل الحاكم قوة من الجند للقبض عليه ولكن أتباعه انقضوا عليها وبددوا شملها . وعند ذلك قرر أن يهاجر الى الجنوب حتى يبقى بعيدا عن سطوة الحاكم فأخبر أتباعه بأن النبى أمره فى المنام بالهجرة وأنه قد قرر الهجرة الى « جبل قدير » . ومنذ ذلك الوقت بدأ نجمه يعلو ويسطع ، وأخذ نجم السلطة المصرية هناك فى الأفول.

أهم العوامل التى ساعدت على نجاح الثورة

(١) استخفاف الحكومة بشأن المهدى عند ظهوره ، فكانت انتصاراته الأولى على قوى الحكومة الصغيرة التى كانت توجه ضده عاملا كبيرا على نشر نفوذه وتمسك أتباعه به وانضمام آخرين تحت لوائه ، وهو الظافر بمعجزاته فى نظرهم على جيوش الحكومة المستبدة .

(١) ارتباك الحالة السياسية فى مصر عند ظهور بوادر هذه الثورة ، فكان الناس مشغولين بحوادث مصر عن اضطرابات السودان .

(٣) قلة عدد الجنود المصرية فى السودان ، فانه على اتساعه العظيم لم يكن

به أكثر من ٤٠٫٠٠٠ جندي موزعة في ١٥ مديرية ، وليس لديها ما تحتمي فيه من الحصون المنيعة .

الثورة : أخذ أمر الثورة يستفحل شيئاً فشيئاً ، وانضم الكثيرون إلى المهدي بعد « الهجرة » ، وأخذ الحاكم يستنجد بالحكومة المصرية فلم تنجده وإنما ظنت فيه الضعف فاستدعته وعينت مكانه « عبد القادر باشا حلمي » في أوائل عام ١٨٨٢ ، وبالرغم من انتصار الوالي الجديد على أتباع المهدي في بعض مواقع صغيرة ، واستمرت قوة الثائرين في الزيادة ، وتضاعف أنصار المهدي وتبعه خلق كثير ، فانتهز فرصة تباطؤ الحكومة واضطرابها وبعث بقواته إلى « الأبيض » فاستولت عليها في يناير سنة ١٨٨٣ ، وأصبح منذ ذلك التاريخ حاكماً على كردفان ، ثم بعث بأعوانه يبثون الدعوة والثورة في دارفور وبحر الغزال حيث نجحوا في مهمتهم .

وكان لسقوط « كردفان » في يد المهدي أثر سيء في نفوس رجال الحكومة المصرية الذين وجدوا أنفسهم بازاء هذه الحوادث في مركز حرج للغاية ، فالقوات المصرية في السودان كانت ضعيفة الشأن ، ومصر نفسها كانت بلا جيش أثر حل الجيش القديم ، بينما كانت الخزينة خاوية . ولكن بالرغم من ذلك قامت الحكومة المصرية في ربيع سنة ١٨٨٣ باعداد جيش تألف معظمه أو كله من جنود الجيش القديم ، وجعل على رأسه بعض الضباط الانجليز ، وأسندت رياسة الحملة إلى « هكس باشا » (Hicks) الانجليزي وعين وكيلا لها « علاء الدين باشا » التركي الذي حل محل عبد القادر باشا حلمي في فبراير سنة ١٨٨٣ بعد استدعائه .

خرجت الحملة من الخرطوم في سبتمبر عام ١٨٨٣ ووصلت « الدويم » دون أن تلقى مقاومة في سبيلها ، ولكنها بعد أن تركت النيل ميممة وجهها نحو الأبيض لاقت أشد الصعاب في طريقها ، وقاسى الجنود كثيراً من حرارة الصحراء والظمأ المضني ، وانقضت عليهم في الطريق جموع من الدراويش كانت كامنة لهم فأفنت الجيش إلا أفراداً تمكنوا من الفرار .

وكان لانتصار المهدي على حملة « هكس » دوي هائل في أنحاء السودان ،

فانها جعلت الحكومة فى الخرطوم تحت رحمته ، وانضم اليه كثير من القبائل التى كانت مترددة تنتظر نتيجة الحملة ، كما أن سلاتين بك (سلاتين باشا فيما بعد) سلم دارفور للمهدى . أما فى القاهرة فقد انزعج أولو الأمر عندما وصل خبر هذه الفاجعة فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، لانهم كانوا يقدرون النتائج السيئة التى ستنجم عن هذه الهزيمة .

اخلاء السودان : عندما رأى الانجليز عجز الحكومة المصرية عن تثبيت سلطانها فى السودان ، وأنه ليس لديها مايكفى من المال والجند لاستعادة مركزها هناك نصحوها باخلائه حتى تتحسن حالتها وتتجدد قوتها فتستطيع أن تسترده من جديد ، ولكن شريف باشا رئيس الوزارة رفض أن يعمل بهذه النصيحة لضرورة بقاء السودان جزءا من مصر لأن به مياه النيل ومنابعه ، ولأنه رأى أن إخلاءه يسقط حق مصر فيه ويجعله نهباً للدول المختلفة ، ولذلك استقال شريف وخلفه « نوبار » فوافق الحكومة الانجليزية على رأيها . وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ أصدرت الحكومة المصرية أمراً باخلاء السودان من خط الاستواء إلى جنوب وادى حلفا ، وقر الرأى أخيراً على إرسال « غردون باشا » (Gordon) للقيام بهذه المهمة فسافر الى الخرطوم فى يناير سنة ١٨٨٤ يصحبه وكيله الكولونيل « استيوارت » (Colonel Stewart) لتنفيذ خطة الجلاء .



(غردون باشا)

وكان نفوذ المهدى فى تلك الأثناء آخذ فى الازدياد ، واستمرت سلطته تنتشر حتى وصلت السودان الشرقى ، فانه أرسل رسله يوزعون المنشورات فى تلك الجهات ويبثون دعوته ، وكان على رأس هذه الحركة رجل من سلالة تركية قديمة اسمه « عثمان دقنة » وكان تاجر رقيق فى جهة سواكن وكان

ناقما على الحكومة وقوفها فى وجه تجارة الرقيق وحرمانه من مصدر ثروة وسلطة ، وعينه المهدى أميراً من أمرائه ووكل اليه أمر السودان الشرقى ، ولم يلبث حتى عمت الثورة تلك الجهات ، وفشلت الحكومة المصرية فى إخضاع الثوار هناك وباتت سواكن فى خطر منهم ، ولكن الحكومة الانجليزية تدخلت فى آخر الأمر وأرسلت جيشا فتك بجيش « عثمان دقنه » ولو أنه لم يستطع القبض عليه وقد أمن هذا النصر حامية سواكن .

وفى غضون ذلك كان غردون قد بلغ الخرطوم فى فبراير سنة ١٨٨٤ ، وأخذ يلاطف الناس ويجاملهم ويعمل على إرضائهم بكل الوسائل ، فتنازل عن الضرائب المتأخرة وأخرج المظلومين من السجون وأباح تجارة الرقيق ، ولذا اطمأنت النفوس عند قدومه واستبشروا بولايته خيراً . وبعد أن أقام قليلا فى ربوع السودان استولى عليه الاعتقاد بأن قوة المهدى هينة ويمكنه سحقها ، وكتب برأيه هذا مرارا إلى القاهرة يطلب إرسال جيش يقضى به على الثائرين ويثبت قدم الحكم المصرى بدلا من إنهائه ، ولكنهم أوصدوا هذا الباب فى وجهه وأفهموه إصرارهم على قرارهم . عند ذلك رأى أن إخلاء السودان وتركه تحت رحمة المهدى وأتباعه من الدراويش يسبب الارتباك والفوضى ويهدد سلامة مصر من الجنوب ، ولذلك اقترح مرارا إرسال « الزبير باشا » إلى السودان لكى يساعده فى مهمة الجلاء ، وليعهد اليه بحكومة السودان بعد ذلك ، ولكن كان نصيب هذا الاقتراح كنصيب أخيه . ولاشك فى أن هذه المخابرات استغرقت عدة أشهر كان يحاول فيها غردون أن يسترد إخلاص بعض القبائل إلى الحكومة ، ولكن عبثاً حاول فقد أصبح نفوذ المهدى يقوى يوما بعد يوم ، وانضمت القبائل التى تسكن الجهات الواقعة بين « بربر » و « الخرطوم » إلى المهدى فى مايو سنة ١٨٨٤ وبذلك أصبح غردون فى خطر محقق .

ولما علمت الحكومة الانجليزية بالخطر الذى أحدق به ، أسرعت فى إرسال حملة من القاهرة لانقاذه بقيادة « ولزلى » (Wolseley) ، غير أن هذه النجدة لم تصل إلى الخرطوم إلا فى ٢٨ يناير وكانت المدينة قد سقطت فى يد الدراويش

يوم ٢٦ منه وقتل غردون . ولم يمض بعد ذلك زمن طويل حتى تم إخلاء السودان ، فأخليت مدينة «دنقلة» فى ٥ يولية وأصبحت حدود مصر الجنوبية عند « وادى حلفا » .

وقد زادت ثقة السودانيين بالمهدى بعد سقوط الخرطوم ، واشتد ساعده بكثرة أتباعه ، وساد الاعتقاد بأنه سيفتح بقاع الأرض ويتحكم فى رقاب جميع الخلق ويستولى على الحرمين الشريفين . ولكن مالبث أن لحقته منيته فى عاصمة ملكه « أم درمان » فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٥ ، ودفن بالحجرة التى مات فيها ، وأقيمت عليها قبة فخمة ، وأصبح ذلك القبر قبلة السودانيين وموضع إجلالهم، وكانوا يقصدونه للاستغاثة والتبرك. وقد خلفه « عبد الله التعايشى» حسب وصيته فبايعه الدراويش وسموه « خليفة المهدى » .

ما بين إخلاء السودان واسترداده : كانت فكرة الاستيلاء على مصر أول ماخطر ببال التعايشى بعد أن أسندت الخلافة إليه ، فأعد حملة للاغارة عليها ولكن الجيش الجديد كان قد تم تدريبه ، فخرجت فرق منه وهزمت جيوش الخليفة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ، فانسحبت قواته ريثما يتم له الاستعداد فيعيد الكرة ، ومن ثم أخذ يبسط نفوذه فى السودان حتى أصبح معظمه تحت سلطته . ولكن المقاطعات النائية وقعت غنيمة للدول ، فاستولت ايطاليا على « مصوع » وما جاورها ، وضمت « بوغوس» إلى الحبشة ، ووضعت انجلترا يدها على « بربرة » و « زيلع » و « أوغنده » ، واستحوزت بلجيكا على« الكنغو الحرة »وبعض الأصقاع المجاورة ، فى حين بدأت فرنسا تنفذ أطماعها فى بحر الغزال والنيل الأبيض .

ولما أتم التعايشى إعداد الحملة الجديدة وكانت مؤلفة من نحو ١٣٠٠٠ مقاتل أرسل إنذاره الأخير الى مصر ، ولما لم يتلق جوابا أمر ولد «النجومى» قائد الحملة بالتحرك لغزو مصر فى مايو سنة ١٨٨٩ . وكانت الحكومة المصرية على علم تام بكل حركاته وتدبيراته ، فأرسلت له جيشاً تحت قيادة « السير فرنسيس غرنفل » . والتقى الجيشان عند قرية « توشكى » حيث حدثت

الموقعة التى بدد فيها جيش « النجومى » ولم ينج منه إلا ٣٠٠٠ مقاتل ، وكان القائد نفسه بين القتلى . وكان لخبر هذه الهزيمة أثر سيء فى نفوس السودانيين ، وكان قد بدأ يدب بينهم التحاسد والتنافس والنزاع حتى بدأت تتسرب عوامل الضعف إلى صفوفهم . ولما رأت الحكومة أن قواتهم فى السودان الشرقى أصبحت خطرا على « سواكن » أرسلت عليهم حملة فى سنة ١٨٩١ أنزلت بهم الهزيمة عند « طوكر » وفر « عثمان دقنة » وهدأت ثائرة السودان الشرقى .

إعادة فتح السودان : لم يمض إلا بضع سنوات على إخلاء السودان حتى تجمعت عدة ظروف أدت إلى التفكير فى إعادة فتحه ، ففكرت انجلترا فى تكوين جيش مشترك من الانجليز والمصريين لهذه الغاية . ومن أهم الأسباب التى أدت إلى ذلك الرغبة فى القضاء على فوضى الثائرين فى السودان وكانت تهدد سلامة مصر من الجنوب ، ثم رغبة انجلترا فى الوقوف فى وجه فرنسا التى كانت قد شرعت بالفعل فى الاستيلاء على بحر الغزال والنيل الأبيض ، وكذلك رأت انجلترا أن فى وجودها بالسودان فرصة لسبق الدول فى استعمار افريقيا والتسيطر على طريق القاهرة والكاب قبل أن تقع أجزاء منه فى يد غيرها من الدول الأوربية ، كما أنها رأت فى مباشرة هذا الفتح إطالة لأمد احتلالها لوادى النيل وتبريرا لموقفها فى مصر أمام الدول زيادة على ما كانت تتوقعه من نشر نفوذها فى بلاد السودان وبسط سلطانها عليه . وحدث كذلك أن تحالف الدراويش مع الأحباش وأخذوا يغيرون على أملاك ايطاليا وهزموا جيوشها بالفعل فى مارس سنة ١٨٩٦ فطلبت ايطاليا من انجلترا أن تساعدها بارسال حملة تسترد السودان فتشغل الدراويش عن المستعمرات الايطالية فى مصوع والأريتريا .

كل هذه الظروف مجتمعة عززت فكرة إرسال حملة إلى السودان ، فاستولت انجلترا على نصف مليون جنيه من الاحتياطى لهذه الغاية بالرغم من احتجاج فرنسا الشديد . وتألفت الحملة من الجيش المصرى الجديد وبعض الفرق

الانجليزية ، وبلغ عدد الجميع نحو عشرين مقاتل . وأسندت قيادة الحملة إلى السير «هربرت كتشنر» (Herbert Kitchener) سردار الجيش المصرى إذ ذاك ، وغادر الجيش القاهرة قاصداً « دنقلة » فاستولى عليها فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ ، ورقعت المديرية بأكملها فى يد الجيش الفاتح بعد أن انجلت عنها قوات التعايشى .



(اللورد كتشنر)

تقدم الجيش بعد ذلك نحو الخرطوم ، فاستولى على « أبى حمد » و « بربر » فى أغسطس سنة ١٨٩٧ ، ثم ارسل فى طلب المدد من مصر ، ولما وصله ذلك المدد تقدم نحو « النخيلة » على نهر عطبرة حيث التقى بجيش الدراويش يقوده « الأمير محمود » ابن عم التعايشى فى ٨ بريل سنة ١٨٩٨ واشتبك معه فى موقعة لم تدم أكثر من أربعين دقيقة ، وفيها تشتتت قوات الدراويش ولم تلبث القوات المصرية الانجليزية أن اشتبكت معهم فى موقعة «أم درمان» فى ٢ سبتمبر ، وكانت موقعة فاصلة ، قضت على قوات الدراويش ونفوذهم ، إذ فر بعدها « عبد الله التعايشى » ، ولما جمع جموعه لمهاجمتها فى السنة التالية انهزم جيشه شر هزيمة وقتل هو فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وبموته انقضت دولة الدراويش.

أما « كتشنر » فانه دخل الخرطوم فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ على أثر موقعة أم درماز ورفع العلمين المصرى والانجليزى على مركز الحكومة بها . وأمر بهدم قبة المهدى ونبش قبره ثم بعث بجمجمته إلى المتحف البريطانى بلندن ، وحرق عظامه وبقاياه ، ثم رمى برمادها فى نهر النيل . وقد كافأته الحكومة الانجليزية على ما أتاه من نصر فنحته لقب « لورد الخرطوم ».

حادثة فاشوده : وبعد أن استولى « كتشنر » على أم درمان بخمسة أيام

بلغه خبر سقوط « فاشوده » فى يد الفرنسيين ، وذلك أنه منذ أن أخلى السودان وفرنسا تطمع فى الاستيلاء على جزء من مناطقه الاستوائية وتعرقل خطة انجلترا فى امتلاك طريق القاهرة والكاب . ولذلك همت أخيرا بارسال حملة صغيرة لهذه الغاية تحت قيادة « مارشاند » (MaJor Marchand) فلما وصلت فاشوده على النيل الأبيض استولت عليها ورفعت عليها العلم الفرنسى ولما اتصل ذلك الخبر بكتشنر . سار فى النيل جنوبا مستصحبا بعض الجنود فى مراكب مسلحة حتى وصل المدينة ورفع عليها العلم المصرى . ثم قابل « مارشاند » وحادثه فى شأن إخلاء تلك المنطقة . وقد هاج الرأى العام فى انجلترا بسبب مسلك فرنسا هذا ، وأخذت كل من صحافة البلدين تناصر حكومتها ، ولكن فرنسا خضعت فى النهاية وأمضت مع انجلترا اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى تنازلت بمقتضاها عن منطقة فاشودة ، على أن تأخذ اقليم « وادای » :

اتفاقية السودان : وفى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ تم الاتفاق بين الحكومتين الانجليزية والمصرية على ماهية موقفهما فى السودان ، فاتفقتا على أن يكون حكمه بالاشتراك بين انجلترا ومصر ، وأن يكون تعيين الحاكم العام من حق الخديوى بعد موافقة انجلترا ، وأن يخرج السودان من اختصاصات المحاكم المختلطة ولا يسرى فيه نظام الامتيازات ، كما الغيت سيادة تركيا عليه .

وأسندت إدارة السودان إلى « اللورد كتشنر » فعمل على تحسين حالته الاقتصادية والاجتماعية ونشر لواء الأمن والطمأنينة فى ربوعه . وقد تحملت الخزينة المصرية أموالا طائلة فى سبيل إصلاح السودان وبسط سلطة الحكومة فى أنحائه ، ومع ذلك كان لانجلترا نصيب الأسد فى الشركة ، فكانت السلطة الفعلية فى يد الانجليز ، وكان هؤلاء يستعملون أموال مصر ورجالها فى إصلاح شئون تلك البلاد . واستمرت الحالة كذلك لهم الغنم وعلى مصر الغرم ، حتى كانت حادثة قتل السردار « السير لى ستاك » (Sir Lee Stack) فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فاستغلوها لتنفيذ سياستهم واستأثروا بالسودان منذ ذلك الحين بعد أن طردوا منه الجيش المصرى والموظفين المصريين . والسودان الآن هو

العقبة الأخيرة فى سبيل عقد معاهدة صداقة بين انجلترا ومصر تحل بمقتضاها المسائل المعلقة بين الدولتين ·

مركز الاحتلال فى مصر

المالية المصرية : كادت تستقر الحالة المالية فى مصر على أساس متين منذ صدور قانون التصفية بالرغم من بعض شروطه الثقيلة ، غير أن تقلب الظروف السياسية مما أدى إلى حدوث الثورة العرابية وما نشأ عنها من الاحتلال والمصاريف الباهظة التي صرفت فى هذا السبيل ، وكذلك التعويضات الجسيمة التى كان لابد من دفعها إلى من أصيبوا بخسائر من الملاك والتجار فى حوادث الاسكندرية وحريقها ، والمبالغ الطائلة التى صرفت على حروب السودان ، كل هذا سبب عجزا كبيراً فى الميزانية واضطراباً شديداً فى الحالة المالية ، فقلقت انجلترا لذلك وخافت أن تؤدى هذه الحالة إلى الافلاس النهائى وهى المسئولة أدبيا عن حالة البلاد ، ولذلك فكرت فى عقد قرض جديد بضمانتها لكى يعينها على تلافى العجز ، وكذلك عملت على إنقاص فوائد الدين الموحد إلى ٣½ ٪ ودخلت فى مفاوضات طويلة مع الدول للوصول إلى هذه الغاية . وانتهت المجهودات « باتفاقية لندن » فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وبمقتضاها عقد قرض جديد بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات مع « روتشيلد » (Rotschild) بفائدة ٣½ ٪ بضمانة الدول ، على أن يصرف هذا المبلغ على الوجه الآتى : (١) دفع التعويضات التى تقرر دفعها لملاك الاسكندرية وتقدر بنحو أربعة ملايين من الجنيهات . (٢) سد عجز الميزانية لسنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٣ (٣) سد العجز المنتظر فى ميزانية سنة ١٨٨٥ (٤) تخصيص مبلغ مليون جنيه لتحسين حالة الرى وما يتعلق بها من الاصلاحات . وحصل الاتفاق على أن لا يقل المبلغ الذى يصرف على الادارة عن ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه ، وأعطيت الحكومة الحرية فى بيع أراضى الدائرة السنية بالوجه القبلى ومصلحة الدومين بالوجه البحرى ، كما أنها منحت الحق فى فرض ضرائب المبانى على الأجانب أسوة بالوطنيين . وبايعاز من فرنسا أدخل على الاتفاقية شرط يقضى

بأنه إذا لم تتحسن المالية فى خلال ثلاث سنوات يكون للدول الحق فى التدخل لتنظيمها ، ولذلك أخذت الحكومة تسير بروية تامة سالكة سبيل الاقتصاد فى جميع تصرفاتها ولو أنها لم تضن بالمال على تحسين حالة الرى الذى يعتبر السبب الأول فى زيادة الثروة فيما بعد ، وطرق «اللورد كرومر» عدة أبواب لزيادة دخل الحكومة كما سيجىء .

تركيا والاحتلال : لم تسكت تركيا عن الاحتجاج على احتلال انجلترا لمصر منذ أن حدث ذلك فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستمرت انجلترا تعلن وعودها المتكررة بالجلاء ، وذلك تهدئه لخاطر الدول وعلى الأخص تركيا وفرنسا. ولما رأت إصرار من تركيا على خطتها عزمت على مفاوضتها فى الموضوع للوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين ، فتقرر فى اكتوبر عام ١٨٨٥ أن ترسل كل من الدولتين مندوبا عنها إلى مصر لدرس حالة البلاد والوصول إلى اتفاق بشأنها فأرسلت انجلترا « درمندوولف » (Sir Henry Drummound Wolff) وأرسلت تركيا « مختار باشا الغازى » ، وقاما بمهمتهما واستمرت المفاوضات طويلا بين الجانبين ، ولكنها فشلت فى النهاية عام ١٨٨٧ برفض تركيا للشروط التى قدمتها انجلترا . وأهمها أن يكون لانجلترا الحق فى احتلال مصر من جديد بعد الجلاء إذا حدثت بالبلاد فتنة أو هددتها إحدى الدول الأجنبية الأخرى ، لأن تركيا كانت تعتقد أن الحق لها دون سواها بصفتها صاحبة السيادة الشرعية على البلاد . وكان لفرنسا والروسيا ضلع كبير فى فشل هذه المفاوضات ، لأنه كان يهمهما أن لا تعترف تركيا لانجلترا بأى مركز شرعى فى مصر حتى يمكنهما الاعتراض على احتلالها غير الشرعى وعرقلة سياستها وأعمالها فى البلاد.

الدول وقناة السويس : وكان من جراء الاحتلال كذلك أن أصبحت الدول وبالأخص فرنسا قلقة على مصير هذه القناة ، وخافت أن تستأثر بها انجلترا لا سيما وأنها كانت تملك مايقرب من نصف الأسهم وأكثر من ثلثى التجارة المارة بها . ولحل هذه المسألة الدولية الكبرى عقد مؤتمر دولى فى الاستانة من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٨ لتقرير مركز القناة من الوجهة الدولية ، وانتهى

هذا المؤتمر «باتفاقية الأستانة» فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ التى بمقتضاها تقررت حيدة القناة وفتحها لمرور سفن جميع الدول فى وقت السلم ، أما فى وقت الحرب فيسمح لسفن الدول المتحاربة بالمرور فيها على أن لاتقوم بأى أعمال حربية فيها وكذلك على بعد ثلاثة أميال من طرفيها الشمالى والجنوبى ، وتقرر كذلك أن لايسمح لهذه السفن بالبقاء فى الموانى المصرية أكثر من أربعة وعشرين ساعة ، وأعطى للحكومة المصرية الحق فى القيام بأى عمل تراه ضروريا لسلامة القناة .

اتفاقية سنة ١٩٠٤ : واستمرت فرنسا ناقمة على انجلترا استئثارها بمصر وأخذت تعمل على إفساد سياستها وعرقلة أعمالها بالبلاد حتى سنة ١٩٠٤ ، ففى ٨ ابريل من تلك السنة عقد « الاتفاق الودى » الشهير بين انجلترا وفرنسا ، وفيه تعهدت فرنسا باطلاق يد انجلترا فى مصر نظير تعهد انجلترا باطلاق يد فرنسا فى مراكش ، ووافقت فرنسا كذلك على أن يورد جميع دخل الحكومة المصرية إلى خزينة المالية بعد أن كان يورد جزء منه إلى صندوق الدين مباشرة ، كما أن الحكومة تسلمت مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات كانت متوفرة فى صندوق الدين ، لاستغلالها لمصلحة البلاد .

النزاع بين مصر والاحتلال

لم يسكت المصريون على الحالة الجديدة التى نشأت منذ عام ١٨٨٢ ، بل أخذوا يقاومون السلطة المحتلة بكل الوسائل . ويمكننا تقسيم المدة بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ فترتين ، ففى الفترة الأولى وهى الواقعة مابين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٩٥ كان النزاع واقعا بين الحكومة وممثلى الاحتلال فى البلاد ، وفى الفترة الثانية وتمتد من ١٨٩٥ إلى ١٩١٤ أصبح هذا النزاع بينهم وبين الأمة ممثلة فى أحزابها وزعمائها

الفترة الأولى : كان على رأس حكومة البلاد الخديوى وكان يدير شئونها وزراء مصريون ، غير أن العميد البريطانى أراد أن يجمع زمام السلطة فى يده

فيكون هو الحاكم المتصرف فى البلاد بآرائه ، ويساعده فى تنفيذ خطته كثير من الموظفين البريطانيين ، وكان قد بدأ يدخلهم خدمة الحكومة المصرية وكلاء وزارت أو مستشارين أو مديرى مصالح أو موظفين عاديين . ومن هنا نشأ الخلاف بين العميد وموظفى الحكومة الوطنيين . أما الخديوى توفيق فكان مسالما ولم يحدث بينه و بين العميد نزاع ما .

بدأ النزاع بين الجانبين فى أواخر سنة ١٨٨٣ حينما أشارت الحكومة الانجليزية على رأس الحكومة المصرية بإخلاء السودان كما أسلفنا ، فان « شريف باشا » رئيس الوزارة إذ ذاك رفض أن يأخذ بهذه النصيحة ، ولما رأى من الانجليز إصرارا على تنفيذ رغبتهم اضطر للاستقالة . وفى هذا الوقت كذلك قرر الانجليز أنه يجب على الوزراء المصريين قبول نصائحهم دون تردد أو إبداء معارضة . وقد احتج شريف على مسلك الحكومة الانجليزية هذا قائلا : « ولايخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن حكم البلاد يكون باشتراك الخديوى مع النظار » . وشكل الوزارة الجديدة « نوبار باشا » الذى وافق على إخلاء السودان فى يناير سنة ١٨٨٤ ، وبدأ الانجليز يحتلون المراكز الرئيسية فى الحكومة ليسيطروا على كل فروعها ، وكان تعيين « السير جون سكوت » مستشاراً قضائيا لوزارة الحقانية سنة ١٨٩١ سبباً فى استقالة فخرى باشا وزير الحقانية ثم رياض باشا رئيس الوزارة وكان قد خلف « نوبار » منذ شهر يونية سنة ١٨٨٨ . ثم تألفت الوزارة الجديدة فى مايو سنة ١٨٩١ برياسة مصطفى فهمى باشا .

وبموت « توفيق » تولى بعده ابنه الأكبر « عباس حلمى الثانى » فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ وكان شاباً متعلماً تعليما أوربيا ، وكانت تملأه حماسة الشباب ويتملكه حب الاستئثار بالسلطة ، فلم يكد يتولى الملك حتى قام النزاع بينه وبين « كرومر » وقد ظهر ذلك جلياً فى مسلك الخديوى نحو رئيس وزرائه « مصطفى فهمى » فانه كان يكرهه لميله إلى مجاراة الانجليز ، ولذلك أراد أن يتخلص منه فأوعز اليه أن يستقيل ، ولما لم يقبل ذلك عزله من منصبه وعين فخرى باشا مكانه فى يناير

سنة ١٨٩٣ . وكان لهذه الخطوة الجريئة دوى كبير فى الدوائر الحكومية بلندن، وأرسلت الحكومة الانجليزية بسببها برقية إلى المعتمد فى ١٦ يناير تقول فيها إنها لاتوافق على تعيين فخرى باشا وتنتظر من الخديوى أن يأخذ رأيها فى مثل هذه المسائل الهامة . ولما كان الخديوى ضعيفا أمام قوة انجلترا اضطر أن يخضع فعزل فخرى باشا وعين رياضا مكانه ، ثم تعهد بأن يأخذ رأى الحكومة الانجليزية عند تشكيل كل وزارة . ولكن « رياض » تضامن مع الخديوى ضد التدخل الأجنبي وعم البلاد شعور استياء عظيم من مسلك انجلترا مما اضطرها أن تقرر زيادة عدد جيش الاحتلال ، ولكن بالرغم من ذلك استمر موظفو الحكومة الوطنيون وعلى رأسهم رياض يحاربون التدخل الأجنبي ، وأطلقت الحرية للصحافة عام ١٨٩٣ .



(عباس حلمى الثانى)

ولم يمر الوقت طويل حتى وقعت « حادثة الحدود » فى يناير سنة ١٨٩٤ وذلك أن الخديوى سافر فى تلك السنة الى اسوان ووادى حلفا وكان يصحبه وزير الحربية « ماهر باشا » .وهناك استعرض الجنود المصرية ولم يسره ما رأى، فوجه انتقادات كثيرة لى « كتشنر » سردار الجيش المصرى مظهرا استياءه من حالة الجيش ، فاضطر السردار بازاء ذلك أن يقدم استقالته ، ولكن ثارت ثائرة المعتمد البريطانى فى القاهرة لذلك، واهتمت حكومته للأمر اهتماما زائدا

وعدت هذا النقد إهانة كبيرة لحقت الضباط البريطانيين ، وترضية لهم أرغم الخديوى على عزل ماهر باشا وتوجيه خطاب شكر للسردار فى الوقائع المصرية مثنياً على الخدمات التى أداها للجيش المصرى بمساعدة الضباط الانجليز ، فكانت هذه لطمة شديدة لكبرياء الخديوى ، ومع ذلك لم ينس له « كتشنر » هذه الاساءة وانتقم منه أعظم انتقام فيما بعد .

واستقال « رياض » فى ابريل سنة ١٨٩٤ ، وخلفه « نوبار » غير أنه أحيل على المعاش فى السنة التالية وتولى رياسة الوزارة « مصطفى فهمى » وبقى فى هذا المنصب ثلاث عشرة سنة . ومن هذا الوقت خضع الوزراء وكبار موظفى الحكومة لارادة العميد وأعوانه من الانجليز ، وأصبح « كرومر » هو الحاكم الفعلى للبلاد بعد أن استولى على سلطة الخديوى .

الفترة الثانية : خضع رجال الحكومة الى السلطة المحتلة كما رأيناه ولكن مالبث أن ظهر فى هذه الفترة زعيم وطنى كبير وشاب نابه ذكى ، ذلك هو « مصطفى كامل باشا » (١٨٧٣ـ١٩٠٨) نبى الوطنية بمصر ، وقد اجتمعت فيه صفات الزعامة فكان صادق الوطنية شديد الاخلاص لبلاده ، وكان جريئاً فصيحا عالى الهمة واسع الآمال ، قام فى أواخر القرن التاسع عشر يناهض قوة الاحتلال ويحاربها لما رآه من تعسف الاجنبى وتضحية المصالح الوطنية فى أغلب الأحيان فى سبيل المصالح الأجنبية ، ثم تقصير الحكومة فى نشر التعليم الصحيح والقيام بعدة اصلاحات كانت الحاجة ماسة اليها . وقد حصر مطالبه فى نقطتين « الجلاء والدستور » ومن هذا نرى أنه لم يرم فى سياسته إذ ذاك الى استقلال مصر استقلالا تاما بالمطالبة بانفصالها



(مصطفى كامل باشا)

عن تركيا . ويظهر أن ذلك يرجع الى أنه لم ير من السياسة أن يناهض دولتين فى آن واحد ، وربما يكون قد خاف كذلك أن ينفض كثيرون من حوله إذا هو دعا إلى هذا الانفصال لشدة الرابطة الدينية إذ ذاك بين الشعب وخليفة المسلمين .

وبالرغم من أنه كان ينادى بطلب الدستور بجانب مطالبته الانجليز بالجلاء انضم اليه الخديوى سراً وأصبح يساعده كمنقذ له من سياسة « كرومر » الباطشة ، ولذلك أخذ نفوذ « مصطفى كامل » يقوى شيئاً فشيئاً بانضمام عدد كبير من المصريين المتعلمين إليه فى دعوته ومساعدة كثير من أعيان البلاد ووجوهها له بثروتهم ونفوذهم ، ولهذا أخذ يقاوم السلطة المحتلة ويطالب الانجليز بالجلاء وفاء بما فاه به كبار ساستهم بل وملكهم من الوعود المتكررة بخصوصه ، وقد وجد له عضدا قويا فى فرنسا التى كانت تعمل إذ ذاك على معاكسة انجلترا فى مصر ، فساعدته كثير من الصحف الفرنسية بما كانت تكتبه محبذة آراءه ومنددة بسياسة « كرومر » ، كما أمده كثير من الساسة الفرنسيين بآرائهم الصائبة ، وأصبح له عدد كبير من الأصدقاء والأنصار فى تلك البلاد واستمر سائرا على هذه السياسة حتى تم الاتفاق الودى بين الدولتين سنة ١٩٠٤ ، فكان صدمة شديدة لسياسته وعقبة فى تيار مجهوداته ، ولذلك أخذ منذ ذلك التاريخ يتحول عن الاعتماد الكلى على فرنسا ووجه مجهوداته نحو الشعب المصرى يبعث فى أفراده الهمم ويلقنهم مبادىء التضحية فى سبيل الوطن ويعطيهم دروس الوطنية الصحيحة والعمل على إنقاذ الوطن المقدس من براثن الأجنبى ، واتبع لذلك طريقة نشر التعليم بين جماهير الأمة بفتح المدارس الأهلية وطريقة تثقيف الشعب وتلقينه أسمى المبادىء عن طريق الصحافة وأنشأ لذلك صحيفة (اللواء) ، ثم عن طريق إلقاء الخطب والمحاضرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وفى سنة ١٩٠٦ وقعت حادثة « دنشواى » المشهورة وما ارتكب فيها من قسوة وفظاعة ضد سكان تلك القرية الهادئة مما أثار حقد المصريين وزاد من

كراهيتهم للانجليز ، واتخذ « مصطفى كامل » من هذه الحادثة وسيلة للتشهير بمظالم الاحتلال وسوء سياسته وقسوة المعتمد البريطاني ، واستمر يناضل ضد سياسة « كرومر » حتى استقال هذا العميد فى ٦ مايو سنة ١٩٠٧ ، وواصل مصطفى سياسته وألف « الحزب الوطنى » لهذه الغاية ويلاحظ أنه أول حزب سياسي أنشىء فى مصر وكان له برنامج محدد . ولكن المنية عاجلته فمات فى فبراير عام ١٩٠٨ ، وكان لموته دوى هائل فى أنحاء مصر أدمى قلوب مواطنيه . وقد خلفه فى رياسة الحزب « محمد بك فريد » وكان شديد الاخلاص لمبادىء حزبه ، كبير العزم على خدمة قضية بلاده ، وقد ضحى كثيرا فى هذا السبيل ، غير أنه لم تكن له شخصية « مصطفى كامل » ، فلم يستطع أن يملأ الفراغ الذى تركه ذلك الزعيم فدبت عوامل الضعف فى الحزب ، وأخذ الكثيرون من أتباعه ينفضون من حوله .

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياسة الوفاق التى سار عليها خلف اللورد كرومر « السير إلدن جورست » (Sir Eldon Gorst) والخديوى عباس الثانى ، وذلك أن الخديوى رأى أنه لم يصبح فى حاجة إلى مناصرة أتباع مصطفى وقد حل الوفاق والوئام بينه وبين المعتمد البريطانى الجديد ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك فتضامن الاثنان على تشتيت أعضاء الحزب وهدم كيانه ، وكان لهما ما أرادا لاسيما بعد تطبيق قوانين الصحافة والاجتماعات عام ١٩٠٩ ؛ هذا إلى أن « جورست » اتبع السياسة المشهورة « سياسة فرق تسد » فجعل يوقع ما بين العنصرين الوطنيين من جهة الدين لكى تنثلم الوحدة وتتصدع الكتلة الوطنية ، وفى هذه الفترة حدث نزاع كبير بين المسلمين والأقباط كاد أن يوقع البلاد فى شر أعمال بنيها ، فكثر التنابذ بالقول واتسعت هوة الخلاف بين الفريقين ، وكان من حسن الحظ أن قضت الثورة المصرية الأخيرة عام ١٩١٩ على كل أثر من آثار خلاف الماضي وأصبح الجميع أبناء النيل يرعون حرمته ، ويدافعون عن واديه المقدس .

وخلف « جورست » اللورد « كتشنر » ، وكان شديد الكره للخديوى

فعمل كالعميد الأول على سلب سلطته ، وجمع كل سلطة حقيقية فى يده ، فاستحكم العداء بينهما ، وأخذ الخديوى يبحث عن الحزب الوطنى من جديد ليشد أزره ضد سلطة الغاصب القوى ، ولكن فاته أنه عمل بيده على هدم ركن قوى من أركان الوطنية ، وهكذا ترك وحيداً أمام سطوة ذلك الجبار ، وأخذ يجاهد فى سبيل الحصول على ولاء كبار الموظفين وحكام الأقاليم له دون العميد ، فكان فريق له وآخر لخصمه ، ولكن الفريق الثانى كان أوفر عدداً وأقوى مركزاً لاستناده إلى القوة ، وبقى الحال كذلك حتى قامت الحرب العظمى الأخيرة .

وفى خلال ذلك النزاع مع السلطة المحتلة كان مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لاينفكان يظهران غيرتهما على مصالح البلاد . فكان مجلس الشورى ينتهز كل عام فرصة النظر فى الميزانية ، وينتقد أعمال الحكومة وتقصيرها فى القيام بالاصلاحات الواجبة لاسيما مايختص منها بالتعليم ، كما كان يحتج على مصاريف جيش الاحتلال . والمبالغ الباهظة التى صرفت على إصلاح السودان . ولم تكن الجمعية العمومية بأقل غيرة من المجلس على مصالح البلاد ، ففى مارس سنة ١٩٠٧ طالبت بالدستور ، وفى مارس سنة ١٩١٠ رفضت الموافقة على مد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى لما فى ذلك من إضرار بمصلحة مصر .

الأشغال العامة فى عهد الاحتلال

الأعمال السياسية والادارية : حدث خلاف بشأن حدود مصر الشرقية عند شبه جزيرة سينا فى الشهور الأولى من حكم الخديوى عباس ، فتدخلت وزارة الخارجية الانجليزية فى الموضوع ، وكانت النتيجة أن صدر أمر الباب العالى بتخويل الحكومة المصرية إدارة شبه جزيرة سينا . ثم حدث خلاف آخر فى أواخر سنة ١٩٠٦ بهذا الخصوص ، وانتهى بتعيين لجنة من قبل الباب العالى وأخرى من قبل مصر لتعيين الحدود بين مصر والشام ، وقد تم ذلك باتفاقية رسمية بين الطرفين فى أول اكتوبر سنة ١٩٠٦ . وفى هذا العهد كذلك تمت «اتفاقية

السودان » وعقد « الوفاق الودى » بين انجلترا وفرنسا وقد سبقت الاشارة إلى كل منهما .

أما من وجهة الادارة فيرجع إلى الانجليز الفضل الاكبر فى إدخال روح النظام فى حكومة البلاد ومصالحها بتعيين عدد كبير من الانجليز فى جميع وزارات الحكومة وفروعها . وعمل اللورد « كرومر » على زيادة دخل الحكومة، فصدر الأمر الخديوى فى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٦ بتحصيل ضرائب المبانى من الأجانب وكانوا معافين منها إلى ذلك الحين ، كما قررت الحكومة شراء المعافاة من الخدمة العسكرية فى يونية من تلك السنة ، وحرمت زراعة الدخان فى البلاد عام ١٨٩٠ نظير زيادة الضرائب الجمركية على الدخان الوارد ، ونظمت أعمال المالية وضبطت حساباتها .

ولما كانت زيادة ثروة الفلاح وانتعاش حالته تؤديان حتما إلى زيادة دخل الحكومة، أخذ الانجليز يدرسون حالته بكل إمعان، ونتيجة لذلك قررت الحكومة تخفيف الضرائب وتنظيم جبايتها بحيث تتناسب مع أوقات المحصولات الزراعية ، كما قررت إلغاء بعضها كالضرائب التى كانت مفروضة على الصنائع، وعلى السفن المسافرة فى النيل، وتلك التى كانت تتقاضاها الحكومة على الخضار والفاكهة وماشا كل ذلك عند دخولها المدن ، وصدر عدة قرارات بالغاء السخرة ، ولكن قضى عليها نهائيا فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ عند ماصدر الأمر الخديوى بذلك ، ولم يبق من آثارها حتى الآن إلا استعمالها لحماية شواطىء النيل وقت الفيضان فقط . وكذلك رفعت الحكومة ظلما كبيرا عن الفلاح حينما أبطلت استعمال «الكرباج» . وكان لهذه السياسة الحكيمة مع تقدم أعمال الرى النافعة ، أثر كبير فى إنعاش حال الفلاح وإسعاده وطمأنينته ، وأخذ عدد السكان فى الازدياد . فبعد أن كان سبعة ملايين فى سنة ١٨٨٣ ، أصبح أربعة عشر مليونا عام ١٩٢٧ ، وزادت الميزانية من تسعة ملايين من الجنيهات فى بدء الاحتلال إلى حوالى أربعين مليوناً فى الوقت الحاضر ، وهذا يدل على تقدم البلاد من الوجهة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن أهم الاصلاحات التي تمت في هذا العهد إصلاح المحاكم الأهلية وتعميمها واتساع دائرة اختصاصاتها ، فقد كانت هذه المحاكم موجودة من قبل ، ولكنها كانت غير منتظمة وليس لها قانون خاص تسير بمقتضاه ، وألفت لجنة سنة ١٨٨٠ لتنظيم هذه المحاكم ووضع قانون لها ، وقد تم ذلك فعلا ، ولكن حالت اضطرابات الثورة العرابية دون تنفيذه ، وبقى الحال كذلك حتى تمت الموافقة على هذا القانون في وزارة شريف في يونيه سنة ١٨٨٣ ، وبدىء بتعميمها في الوجه البحرى . ولما ظهرت فائدتها صدر الأمر في سنة ١٨٨٩ بتعميمها في الوجه القبلي كذلك ، وكان سير الاصلاح فيها بطيئا في أول الأمر ولكن مالبثت أن تقدمت في مدارج الرقي حتى أخذت شكلها الحالى .

الاصلاحات الزراعية : لعل أكبر مجهودات الانجليز منذ سنة ١٨٨٣ ماتناول منها تحسين طرق الرى وتوسيع نطاق الأراضي المزروعة ، وأول عمل قاموا به في هذا السبيل ، إصلاح « القناطر الخيرية » التي أهملت منذ استعمالها حتى غدت غير صالحة للقيام بالمهمة التي أنشئت من أجلها ، وقامت الحكومة باصلاح ما أصابها من تصدع وخلل في الفترة مابين ١٨٨٤ و١٨٨٩ ، ثم اهتمت بتطهير رياح البحيرة وكانت قد تراكمت عليه الرمال والطمى وزرعت الأعشاب على ضفافه لمنع الرمال عنه ، وزادت في عمق الرياح المنوفى ، وحفرت الرياح التوفيقي بين عامي ١٨٨٧ و ١٨٨٩ . وكان لهذه الاصلاحات شأن يذكر في زيادة المحاصيل الزراعية وما نتج عن ذلك من زيادة في ثروة البلاد . وفي عام ١٨٩٧ أنشىء سد أصم في النيل خلف القناطر لكى يرفع مستوى الماء خلفها فيجعل النسبة بسيطة بين ارتفاع الماء أمامها وخلفها ، وبذلك يخف عنها الضغط الشديد في أثناء الفيضان .

ومما ساعد على حسن توزيع المياه في الوجه البحرى إنشاء قناطر زفتى التي تم العمل فيها عام ١٩٠٢ ، هذا إلى إجراء تعديل كبير في ترع الوجه البحرى وإنشاء مصارف عظيمة به ، فتحسن نظام الرى والصرف هناك ، وتقدمت الزراعة

تقدما محسوسا ، وأخذت مساحة الأراضى المنزرعة فى الازدياد .

ولم تصرف هذه المجهودات الكبيرة الحكومة عن الاهتمام بأمر الوجه القبلى ، وكانت كل أراضيه تروى برى الحياض ، فعزمت الحكومة على تغيير هذه الطريقة العقيمة واستبدالها بالرى الدورى تدريجا ، فبدأت بادخال هذا النوع المفيد من الرى فى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف والجيزة . واقتضى هذا العمل إصلاح ترعة الابراهيمية وتوسيعها ، ثم حفر كثير من الترع غيرها ، وفوق كل ذلك بناء قناطر للرى عند أسيوط فشرع فى انشائها فى سنة ١٨٩٨ وتم بناؤها سنة ١٩٠٢ ، فاستفادت منها مصر الوسطى فوائد جمة . وفى سنة ١٩٠٩ تم بناء قناطر اسنا لمصلحة أراضى مديريتى قنا وجرجا . ولكن أجل هذه الأعمال الهندسية قدرا هو « خزان أسوان » وهو يختلف عن القناطر السالفة فى أن مهمته حجز المياه أمامه فى مجرى النيل نفسه لتنتفع بها الأراضى الزراعية وقت انخفاض النيل ، وقد تم تشييده ما بين ١٨٩٨ و١٩٠٢ . ولما كانت مصر فى حاجة إلى مياه أكثر مما يستطيع خزنه فكرت الحكومة فى تعليته ، وقد تم ذلك عام ١٩١٢ . وقد استفادت مصر فائدة عظمى من هذه المشروعات الجليلة وحصلت فى القطر بسببها نهضة مالية لم يسبق لها مثيل من عهد بعيد ، وقد ظهرت آثارها بوضوح فى حالة السكان وازدياد ثروة الأمة وميزانية الحكومة واتساع نطاق التجارة ، فأنشئت البنوك الكثيرة وتألفت الشركات المختلفة ، وتكاثرت الأبنية الضخمة والقصور الفخمة ، واتسع نطاق المدن والقرى وبدت على البلاد وساكنيها مظاهر النعمة وعلامات التطور والتقدم .

النهضة العلمية والحركة الفكرية : يرجع إلى الانجليز الفضل فى أنهم استأنفوا الحركة العمرانية التى كانت زاهية فى النصف الأول من عصر اسماعيل وقضت على تقدمها الارتباكات المالية والسياسية التى حدثت فى أواخر هذا العهد وأوائل عصر خلفه ، ونشطت الحركة العلمية وانتشرت الكتاتيب والمدارس فى أنحاء القطر ، واستبدلت لغة التدريس تدريجا من الانجليزية إلى العربية ،

وانبعثت روح علمية شريفة فى نفوس الكثيرين مما دفع عدداً كبيراً من الأعيان إلى إنشاء المدارس ، واتسع نطاق التعليم العالى . ولكن التعليم كان آلة لتخريج موظفين للحكومة .


الشيخ محمد عبده

وظهر اهتمام الحكومة بأمر التمثيل وترقيته وتكاثرت الصحف والمجلات وتشعبت مواضيعها وأنشئت الجمعيات الأدبية والعلمية وتأسست الأندية الاجتماعية وقامت حركة ترمى إلى الاصلاح الدينى بزعامة الاستاذ الأكبر « الشيخ محمد عبده » المتوفى سنة ١٩٠٥ ، وهو من تلاميذ « جمال الدين » ، وقد بذل مجهودا كبيرا فى إصلاح المحاكم الشرعية وتنبيه الناس إلى أصول الدين الصحيح. وتألفت فى أنحاء البلاد عدة جمعيات خيرية كما أنشئت المشافى المختلفة واهتمت الحكومة بدار الآثار ودار الكتب فعملت على تحسينهما وتنظيم شئونهما . وقد عمت البلاد حركة واسعة تطالب بالحكم الدستورى ، ويدل كل هذا على مقدار اليقظة الفكرية التى تولدت فى أفراد الشعب ، فنبهت الغافلين وشجعت العاملين .

فترة الحماية وعهد الاستقلال

(من سنة ١٩١٤ حتى الوقت الحاضر)

أولا - فترة الحماية (١٩١٤ - ١٩٢٢)

فى خلال الحرب : لما نشبت الحرب العظمى الأخيرة (١٩١٤-١٩١٨)

وانضمت فيها تركيا إلى جانب المانيا ضد انجلترا وحلفائها ، أصبح من الضرورى تحديد مركز مصر ، فقر الرأى على قطع كل صلة بين مصر والباب العالى، وأعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ كضرورة حربية. وكان الخديوى « عباس حلمى الثانى » فى خلال ذلك خارج القطر فمنعه الانجليز من العودة اليه ثم عزلوه من منصبه ، وتولى مكانه عمه البرنس « حسين كامل » ، سلطانا على مصر وبقى كذلك حتى مات سنة ١٩١٧ فخلفه أخوه السلطان «أحمد فؤاد» وهو حضرة صاحب الجلالة الملك الحالى .



(السلطان حسين)

وكانت البلاد فى ظل الحماية البريطانية تحت الأحكام العرفية التى قيدت حرية الاجتماع وقضت على الحرية السياسية وكمت أفواه الصحف وعطلت الجمعيه التشريعية وكانت البلاد مهددة من جهة الشرق بجيش مختلط من الألمان والأتراك والسوريين والعرب فاضطرت انجلترا إلى إعداد جيش لصد هذا الهجوم ، وقد نجحت فى ذلك واستمرت فى طريقها منتصرة حتى فتحت فلسطين وسوريا. ولتموين هذا الجيش وتزويده بدواب النقل المختلفة لجأت السلطة العسكرية البريطانية الى الاستحواذ على حاصلات

الفلاح ومواشيه بثمن بخس ، ولما كان الجيش فى حاجة الى كثير من العمال لتمهيد الطرق ومد الخطوط الحديدية وما شاكل ذلك ، لجأت إلى تجنيد نحو مليون وربع من المصريين بطرق قهرية دعت إلى انتشار روح الكراهية للانجليز.

ثورة سنة ١٩١٩ : ولما كان الحلفاء ينادون من أعلى المنابر على الدوام بالدفاع عن حرية الشعوب ، وقام « واسن » رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ينشر فى الملأ مبادئه المشهورة التى تقضى بحق كل أمة فى تقرير مصيرها ، وكان المصريون فى الوقت ذاته متنبهين إلى مجرى هذه الأفكار ومغزاها ومتشبعين بفكرة المطالبة باستقلالهم ، قام بعض زعمائهم برياسة الزعيم الوطنى الكبير المغفور له « سعد زغلول باشا » وطلبوا من الانجليز فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يسمحوا لهم بالسفر إلى الخارج للدفاع عن قضية بلادهم ، وكانوا قد حصلوا على توقيعات عدد كبير من أبناء الأمة بتوكيلهم عنهم فى هذه المهمة ، وتألف الوفد المصرى لهذه الغاية . وفى



سعد زغلول باشا

الوقت نفسه قام « حسين رشدى باشا » رئيس الوزارة و « عدلى يكن باشا » وزير المعارف وطلبا إلى السلطة الانجليزية أن تسمح لهما بالسفر إلى انجلترا لمفاوضة حكومة لندن فى شأن تسوية حالة مصر السياسية بطريقة تتفق مع روح العصر ، ولكنهما لم يجابا إلى طلبهما . ولم يسر الانجليز أن يروا انتشار روح مثل هذه الروح المتمردة على الاستعباد فى زعماء الشعب ، فهبوا مسرعين لتلافى الأمر ونفوا

سعد باشا وثلاثة من زملائه ، وهم اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ، الى مالطة فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، ولكن الشعب غضب لنفى زعمائه غضبا شديدا ، وكان هذا مبدأ انفجار القنبلة ، إذ انتشرت حركة عداء شديدة ضد الانجليز أفضت إلى حدوث اضطرابات متنوعة بدأت فى القاهرة ، ولم تلبث أن عمت جميع مديريات القطر ، فاقتلعت السكك الحديدية ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون ، وأغلقت المدارس وأضرب موظفو الحكومة عن تأدية أعمالهم ، وأتلفت بعض مبانى الحكومة وأحرق أثاثها ، وصحب ذلك تعدد على بعض المحال التجارية الأجنبية فى الأقاليم وأحدق الخطر بالانجليز الذين كانوا خارج القاهرة ، وقتل بعض الضباط البريطانيين فى أحد قطرات السكك الحديدية وكانوا عائدين بالاجازة من السودان . ولم تستمر هذه الاضطرابات إلا عدة أسابيع استطاع الانجليز بعدها أن يسيطروا على البلاد باستعمال الشدة والقسوة ، فعم البلاد هدوء ظاهرى ، غير أن الحكومة الانجليزية رأت تهدئة للخواطر أن تطلق سراح الزعماء المعتقلين فى مالطة ، وقد تم ذلك فى ٧ أبريل سنة ١٩١٩ وسمحت لهم بالذهاب أنى شاءوا ، فسافروا إلى باريس وتبعهم آخرون من أعضاء الوفد للدفاع عن قضية البلاد أمام مؤتمر السلام الذى كان منعقداً « بفرساى » لينظر فى الشئون المختلفة التى خلفتها الحرب العظمى ، ولكن المؤتمر أوصد أبوابه فى وجوههم مراعاة لانجلترا ، بل ذهب الى أبعد من ذلك واعترف بالحماية البريطانية على مصر ، فأقام الوفد بباريس بالرغم من ذلك يعمل على تنوير الرأى العام فى أوربا وأمريكا بخصوص مركز مصر وحالتها .

لجنة ملنر : وبازاء ذلك لم تر انجلترا بداً من معالجة الموضوع فألفت لجنة تحت رياسة « اللورد ملنر » (Milner) وأرسلتها إلى مصر لدرس الحالة فيها من جميع نواحيها ، فأهملت اللجنة شأن الوفد بأوربا ، وحضرت إلى مصر فى خريف عام ١٩١٩ غير أن المصريين كانوا فى ذلك الوقت كتلة واحدة ، فقاطعوا اللجنة وكان تماسكهم تماسكا عجيبا أدهش الانجليز ، وعادت اللجنة الى أوربا بعد أن درست ما أمكنها درسه باتصالها بالمقامات الحكومية ، ثم رأت

ضرورة الاتصال بالوفد فوقعت بين الفريقين محادثات طويلة للوصول إلى حل مرضي ، ولكن الأمة قابلت اقتراحات اللجنة المعروفة « بمشروع ملنر » بعدة تحفظات ورغبات حدث الاتفاق على أن تكون موضوع مفاوضات أخرى بين الحكومة الانجليزية ووفد مصرى رسمى .

سعد وعدلى : ونتيجة لذلك تألفت وزارة برياسة المغفور له عدلى يكن باشا يساعده المغفور له حسين رشدى باشا ، وقوبلت هذه الوزارة بمظاهر عظيمة من الابتهاج من جانب الشعب ، وبعد قليل عاد « سعد » من أوربا فقوبل من الشعب والحكومة بأقصى ما يكون من مظاهر الحفاوة والاستقبال ، غير أنه لم يلبث طويلا حتى حدث نزاع بين سعد وعدلى أدى إلى استقالة بعض أعضاء الوفد المتذمرين وتكوين حزب جديد هو « حزب الأحرار الدستوريين » فاشتد النزاع بين الفريقين ، وسافر وفد مصرى رسمى برياسة « عدلى باشا » لاستئناف المفاوضات ، غير أنها فشلت وعاد عدلى إلى مصر واستقالت وزارته ، ثم نفى سعد وبعض من أتباعه إلى جزيرة « سيشل » من أملاك بريطانيا فى المحيط الهادى .

ثانيا – عهد الاستقلال



تصريح ٢٨ فبراير : وعلى أثر ذلك تألفت وزارة جديدة برياسة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا . فتمكن بحذقه السياسى من الحصول على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبه ألغيت الحماية وأصبحت مصر مملكة مستقلة ذات سيادة ، وأعلن ذلك رسمياً يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . وأعلن السلطان ملكا على البلاد باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ، على أن يكون الملك وراثيا فى أسرته ، وبذلك أصبح نجله

سمو « الأمير فاروق » ولى عهد المملكة المصريه كما أصبحت مصر حكومة دستورية منذ ذلك الحين ، واحتفظت انجلترا فى هذا التصريح بأربع نقط أصبحت حتى الآن موضع المفاوضة بين بريطانيا ومصر ، وتتلخص هذه فى تأمين المواصلات الامبراطورية فى مصر ، وحماية مصالح الأجانب والأقليات ،



الأمير فاروق (أمير الصعيد)

ثم الدفاع عن مصر ضد كل تدخل أجنبى ، والسودان . ويظهر أن المسألة الأخيرة هى المشكلة الوحيدة الباقية التى لم يصل الطرفان فيها إلى حل مقبول .

وتنفيذاً لفحوى التصريح كونت الحكومة « لجنة الثلاثين » من رجال أكفاء لوضع قواعد الدستور ، وقامت اللجنة بعملها خير قيام ، وتم إصدار الدستور عام ١٩٢٣ .

موقف الوفد : أما الوفد فكان فى غضون ذلك مستمرا فى خطته مناوئاً الانجليز بكل ما أوتى من قوة رغم اعتقال كبار زعمائه ، وأعلن مقاطعة البضائع الانجليزية ، فحوكم بعض أعضائه أمام مجلس عسكرى بريطانى قضى عليهم جميعاً بالاعدام ، ثم خفف الحكم إلى السجن مع الشغل سبع سنين وفرض غرامة مالية فادحة على كل منهم . ولكن الظروف أخذت تتغير فاستقالت وزارة ثروت باشا وأطلق الانجليز سراح سعد وصحبه المنفيين ، فعادوا جميعا إلى مصر حيث استقبلهم الشعب استقبالا رائعا .

عهد الدستور : ومالبث أن نفذ الدستور وأجريت الانتخابات العامة ، واكتسح الوفد منافسيه من الميدان وحصل على أغلبية لم يسبق لها مثيل . وعلى أثر ذلك تألفت وزارة جديدة على رأسها « سعد » نفسه فأطلق سراح المسجونين السياسيين ، وأخذ يستعد لافتتاح « البرلمان » وقد تم ذلك فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ . وقامت فى نفس الوقت حكومة من حزب العمال فى انجلترا ففاوضها « سعد » ولكنه لم يصل إلى أى اتفاق معها وعزم على القيام بعد ذلك بحركة إصلاح واسعة فى الداخل ، غير أن الظروف لم تمهله طويلا على كرسى الحكم إذ حدث مقتل السردار « السيرلى ستاك » (Sir Lee Stack) فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان من نتيجة ذلك أن أرسلت الحكومة الانجليزية انذاراً إلى الحكومة المصرية تطلب فيه دفع نصف مليون من الجنيهات تعويضا ماليا ، وسحب الجيش المصرى من السودان ، وبعض طلبات أخرى . فما كان من سعد إلا أن قدم استقالته أمام هذا التحدى الظاهر ، وتألفت وزارة جديدة أجلت انعقاد جلسات المجلس ثم عطلتها . وفى عهدها تألف « حزب الاتحاد » وأجريت انتخابات جديدة فاز فيها أنصار الوفد فعطل المجلس . وبازاء ذلك حدث ائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى كانت نتيجته إعادة الانتخابات على أساس قانون انتخاب جديد وافتتاح المجلس من جديد وتأليف وزارة ائتلافية على رأسها عدلى باشا ، وبعد مدة خلفه ثروت باشا فى الرياسة ، وقام بمفاوضة الحكومة الانجليزية وهى المفاوضة المعروفة بمفاوضة « ثروت — تشمبرلين » .

وفى عهد هذه الوزارة خسرت مصر زعيما قديراً ووطنيا مخلصا بوفاة « سعد » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ، فحزنت عليه البلاد حزنا عميقا ، وما لبثت أن سقطت وزارة ثروت باشا وتألفت وزارة برياسة « النحاس باشا » أعقبتها وزارة محمد محمود باشا الذى فاوض الحكومة الانجليزية فى عقد معاهدة ما بين البلدين ، ووضع بالاشتراك مع « هندرسن » وزير خارجية انجلترا إذ ذاك أساسا لهذه المعاهدة فى صيف سنة ١٩٢٩ ، ثم جاءت وزارة النحاس باشا مرة أخرى ، وقامت بمفاوضة الحكومة الانجليزية بلندن فى ربيع عام ١٩٣٠ ، ولكن حالت بعض العقبات دون عقد المعاهدة وبعد قليل استقالت الوزارة وتألفت وزارة برياسة اسماعيل صدقى باشا ، وفى عهدها تألف حزب سياسى جديد هو « حزب الشعب » . وفى سبتمبر سنة ١٩٣٣ استقالت وزارة صدقى وخلفتها الوزارة الحالية برياسة « عبد الفتاح يحيى باشا » .

الاصلاحات العامة : وعهد الاستقلال حافل بجلائل الأعمال وواسع الاصلاحات العامة بالرغم من التقلبات السياسية الكثيرة التى حدثت فى خلاله ، ففيه أخذ الموظفون الأجانب يتخلون عن مناصبهم ليحل محلهم الأكفاء من المصريين نظير تعويضات مالية جسيمة تقاضوها من الحكومة . وأخذت الدولة فى إنشاء المفوضيات السياسية والقنصليات لتمثيل مصر فى الخارج وعمت البلاد نهضة إصلاح واسعة شملت التعليم والصحة والرى والتنظيم . أما التعليم فانه انتشر انتشاراً كبيرا عن ذى قبل ، وزاد عدد المتعلمين ، وكثر إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية أميرية وأهلية لتقابل حاجة السكان المتزايدة ، وتضاعفت العناية بتعليم البنات وانتشر التعليم الصناعى والتجارى وفتحت مئات المدارس الأولية ليتيسر جعل التعليم إجباريا فى القريب العاجل ، وأسست الجامعة المصرية الأميرية واهتمت الحكومة بارسال البعثات العلمية المتعددة الى جامعات امريكا وأوربا وخاصة انجلترا ليتلقى فيها الشبان المصريون المتفوقون العلم كل فيما خصص له .

واهتمت الحكومة اهتماما خاصاً بنشر الوسائل الصحية وبناء المستشفيات

وتنظيم المدن والقرى كلما أمكن ذلك ، واهتمت باصلاح الزراعة والاراضى الزراعية فشيدت قناطر نجع حمادى وحفرت الترع اللازمة للاستفادة منها، وعملت على الاصلاح بخطى واسعة فى شمال الدلتا ، والعمل جار فى تعلية خزان اسوان التعلية الثانية .

وقد ارتفع مركز مصر فى نظر الدول فأصبحت مقراً لبعض المؤتمرات الدولية الهامة التى أمها ممثلون لدول متعددة ، كما أنها تشترك كل عام فى عدة مؤتمرات دولية تتناول أبحاثها موضوعات مختلفة ، وللرحلات التى قام بها جلالة الملك فى أوربا أثر يذكر فى رفع شأن مصر . وينتظر أن تسير خطة الاصلاح بخطى واسعة عندما تتم تسوية الحالة السياسية بين انجلترا مصر .

الباب التاسع
الولايات المتحدة

الفصل الاول
استقلال الولايات المتحدة

نشأة الولايات : دخل الانجليز ميدان الاستعمار متأخرين ، فقد بدأوا حركتهم الاستعمارية بطريقة جدية فى أواخر القرن السادس عشر ، فى أيام الملكة « إليزابث » (Elizabeth) ، غير أن الحركة لم تصادف نجاحا كبيرا إذ ذاك . ولكن القرن السابع عشر قرن حافل بنجاح المستعمرين الانجليز أكبر نجاح . وكان السير « ولتر رالى » (Sirwalter Raleigh) أول من وفق منهم فى مجهوداته ، فانه نزل فى « فرجينيا » (Virginia) سنة ١٦٠٧ ونجح فى تكوين مستعمرة انجليزية هناك ، واستمر الانجليز يستعمرون الجهات الساحلية من أمريكا وهى الواقعة بين ساحل المحيط الأطلسى وجبال

الميجانى ، فأخذ عدد المستعمرات فى الازدياد حتى أصبح ثلاث عشرة ولاية فى أوائل القرن الثامن عشر .

وترجع أسباب هذا الاستعمار الانجليزى إلى عوامل دينية واقتصادية وسياسية ، فقد نزح إلى هذه البلاد المضطهدون من الكاثوليك والبروتستانت على السواء فى عهد الاضطهاد الدينى فى أوربا وانجلترا ، بغية التمتع بحرية العبادة بعيدين عن كل تدخل مقلق واضطهاد أليم . أما من الوجهة الاقتصادية فكانت قد ساءت حال الكثيرين من الانجليز فى أواخر القرن السادس عشر على أثر نزوع كبار الملاك إلى تحويل أراضيهم الشاسعة من مزارع إلى مراع ، وإقفال

الحكومة الأديرة ، وانتزاع أملاك الكنيسة مما زاد حالة الفقراء بؤساً على بؤس ، ولذلك هاجرت كثير من الأسرات الانجليزية إلى أمريكا طلبا في الحصول على مورد ثابت للرزق . أما من الوجهة السياسية فكان التنافس شديداً بين انجلترا واسبانيا إذ ذاك فى أوربا فأرادت انجلترا أن تكون لها مستعمرات بالدنيا الجديدة تماثل ما لأسبانيا هناك . وقد نجحت فى غرضها ، غير أن تاريخ استعمار هذه الجهات قد تلوث بثلاثة أمور ، فان المستعمرين لما شعروا بقلة عددهم وحاجتهم إلى الأيدى العاملة الكثيرة لاستغلال هذه الأراضى الواسعة ، لجأوا إلى ستحضار المجرمين من انجلترا ، كما أنهم استوردوا العبيد من إفريقيا لهذه الغاية ، هذا إلى أنهم أخذوا يفتكون بالهنود الحمر سكان البلاد الأصليين ، فقتلوا عددا كبيرا منهم ، وأقصوا الباقين فى الفلوات القاصية والأصقاع النائية .

حكومة الولايات : وكانت كل من هذه الولايات مستقلة عن غيرها فى إدارة شئونها ولا يوجد بينها غير رابطة واحدة ، هى تبعية كل منها للتاج البريطاني . وكانت كل ولاية تسير فى حكومتها على المبادىء الدستورية ، فكان لكل منها مجلسان ، « مجلس الأمة » وينتخب الأهالى أعضاءه ، والمجلس الأعلى ويعين أعضاءه الوالى أحيانا كما أنهم ينتخبون أحيانا أخرى ، ووضعت السلطة التنفيذية فى يد الوالى يساعده مجلس خاص . وكانت هذه الولايات فى مبدأ أمرها شديدة الولاء للملك وصادقة الرغبة فى البقاء فى دائرة حكمه ، ويرجع ذلك الى أن الحكومة الانجليزية لم تتدخل وقتئذ فى شئونها الخاصة وتركتها تتمتع بنصيب وافر من الحكم الذاتى ، بل لم تفرض عليها شيئاً من الضرائب اكتفاء بما كانت تفرضه فى بداية الأمر على الشركات الانجليزية التى كانت تتجر معها ، زد على ذلك أن الخطر الذى كان محدقا بها من الفرنسيين فى كندا والأسبانيين فى فلوريدا والهنود الحمر المنتشرين فى أنحاء البلاد ، جعلها شديدة الرغبة فى استمرار تبعيتها لانجلترا لكى تدافع عن كيانها ومصالحها . هذا إلى أن الخلاف

المستحكم والنزاع المستمر بين الولايات على مسائل الحدود وغيرها جعلا مسألة اتحادها واستقلالها أمراً صعباً بعيد الوقوع .

غير أن الظروف أخذت تتغير ، فتغيرت بذلك وجهة نظر الولايات نحو مليكها ، فحرب السنين السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) قد أزالت الخطر الذى كان يهدد الولايات من فرنسا واسبانيا . وقد تنبأ وزير خارجية فرنسا إذ ذاك بأن انجلترا ستندم أشد الندم على طرد الفرنسيين من كندا . وقد برهنت الحوادث صدق نبوءته ، كما أن الهنود الحمر أخذت تضعف قوتهم أمام كثرة المستعمرين وازدياد قوتهم التدريجى . هذا إلى أن الروح الديموقراطية أخذت تتأصل فى نفوس أهل الولايات بمضى الزمن لنشأتهم فى جو هادىء من الحرية السياسية والدينية ، فكان من الطبيعى أنهم ينفرون من أى تدخل خارجى فى شئونهم الخاصة . وكذلك نمو ثروتهم نمواً كبيراً على أثر تقدم الزراعة واتساع نطاق التجارة ، فانه ولد فيهم روحاً جديدة لاتخضع للقوة والارهاب ، ولا تسكت على وسائل الاستعباد .

النزاع مع انجلترا

السياسة المالية : بازاء هذه الحالة الجديدة كان من الحكمة وحسن السياسة أن تماشى انجلترا هذه الولايات فى رغباتها ، ولا تعمل ما فيه إثارة لخواطر أهلها حتى تستطيع أن تبقى على العلاقة بينها وبين هذا الجزء العظيم من بنيان الامبراطورية ، ولكن الظروف القاهرة اضطرت انجلترا الى تغيير سياستها بازاء الولايات تغييراً كان من شأنه أن أثار الفتنة النائمة وحرك المطامع الكامنة ، فان الولايات كانت على علم تام بعدم حاجتها الشديدة إذ ذاك إلى انجلترا ، وكان من السهل عليها أن لاتتردد فى قطع علاقتها بها . أما انجلترا فانها خرجت من حرب السنين السبع فى أزمة مالية شديدة فرأت أن العدل يقضى بأن تتحمل الولايات نصيباً من نفقات الامبراطورية ، وهو ما يختص بنفقات الدفاع عن نفسها ، وعلى هذا اتبعت سياسة جديدة للحصول على المال الكافى منها ، وكان ذلك سبباً فى سخط سكان الولايات على انجلترا والقيام فى وجهها .

وكانت انجلترا قد أصدرت عدة قوانين تعرف « بقوانين الملاحة والتجارة » وكانت هذه تقضى بأن تشترى المستعمرات معظم حاجاتها من انجلترا وتصدر معظم سلعها لها دون غيرها . وقد خضعت المستعمرات فى بداية الأمر لهذه القوانين ونفذتها زمنا ولكنها لما أيقنت أنها كانت كلها فى صالح انجلترا فقط بدأت تهمل العمل بها ، وانتشرت طريقة تهريب المتاجر للبلاد الأخرى طلبا فى الربح الكثير ، وبازاء ذلك تغاضت انجلترا عن تنفيذ قوانينها حتى غدت هذه حبرا على ورق ، ولكن نظرا للأزمة المالية التى أصابتها بدأت تشدد فى تنفيذ هذه القوانين وأخذت تمنع تهريب البضائع من أمريكا وأرسلت أسطولا إلى المياه الأمريكية لهذه الغاية ، فتسبب عن ذلك كساد التجارة الأمريكية وظهور الاستياء وروح الكراهية نحو انجلترا ، فانها زيادة على ذلك أصدرت الأوامر للسلطات المحلية تخول لها حق تفتيش المساكن والمتاجر لاحكام المراقبة على المهربين مما سبب تذمر الأهالى واحتجاجهم على هذه الأوامر التى لا تتفق مع الحرية الشخصية التى درجوا عليها .

قانون التمغة : ولكن الذى حرك الثورة وأشعل نيرانها قانون وضعته وزارة « جرنفل » (Grenville) سنة ١٧٦٥ ، ويعرف « بقانون التمغة » وبمقتضاه أصبح من الواجب على سكان المستعمرات أن تكون اتفاقاتهم ووثائقهم ومعاملاتهم على ورق التمغة ، وكان قصد انجلترا من ذلك الحصول على المال الذى يساعد على سد نفقات القوات الحربية التى كان منوطا بها الدفاع عن المستعمرات . وبديهى أن هذا القانون وجيه عادل ، ولكن الأمريكيين هبوا متضامنين يطلبون إلغاءه بدعوى أن لانجلترا الحق فى فرض ضرائب خارجية على الولايات كالجمارك ، ولكن ليس لها أى حق فى فرض ضرائب داخلية عليها ، ولذلك اجتمع زعماء الولايات فى « نيويورك » ، والتمسوا من الملك إلغاء هذا القانون ، وكان يشجعهم فى عملهم هذا جماهير الشعب فى كل الولايات بعمل المظاهرات ، وإعلان التجار عزمهم على عدم دفع الديون الانجليزية والمناداة بمقاطعة تجارة انجلترا . وفى خلال هذه الحوادث كانت الوزارة قد سقطت وخلفتها وزارة برياسة

« اللوردروكنجهام » (Marquis of Rockingham) ، فرأى رئيس الحكومة الجديد ضرورة إعادة النظر فى المسألة برمتها ، وكان فى انجلترا إذ ذاك فريقان فريق يرى ضرورة إبقاء القانون وإرغام الولايات على الخضوع ، وكان على رأسه الملك جورج الثالث ، وفريق يرى وجوب الغائه ، وكان على رأسه « وليم بت » (William Pitt) السياسى المحنك « وبيرك » (Burke) الخطيب القدير والكاتب السياسى الكبير ، فاختط « روكنجهام » لنفسه طريقا وسطا فى حل المشكل بأن قرر إلغاء القانون مع إثبات حق الحكومة الانجليزية فى تقرير مثل هذه الضرائب ، وكان هذا كما نرى حلا وقتيا أجل النزاع لفرصة أخرى .

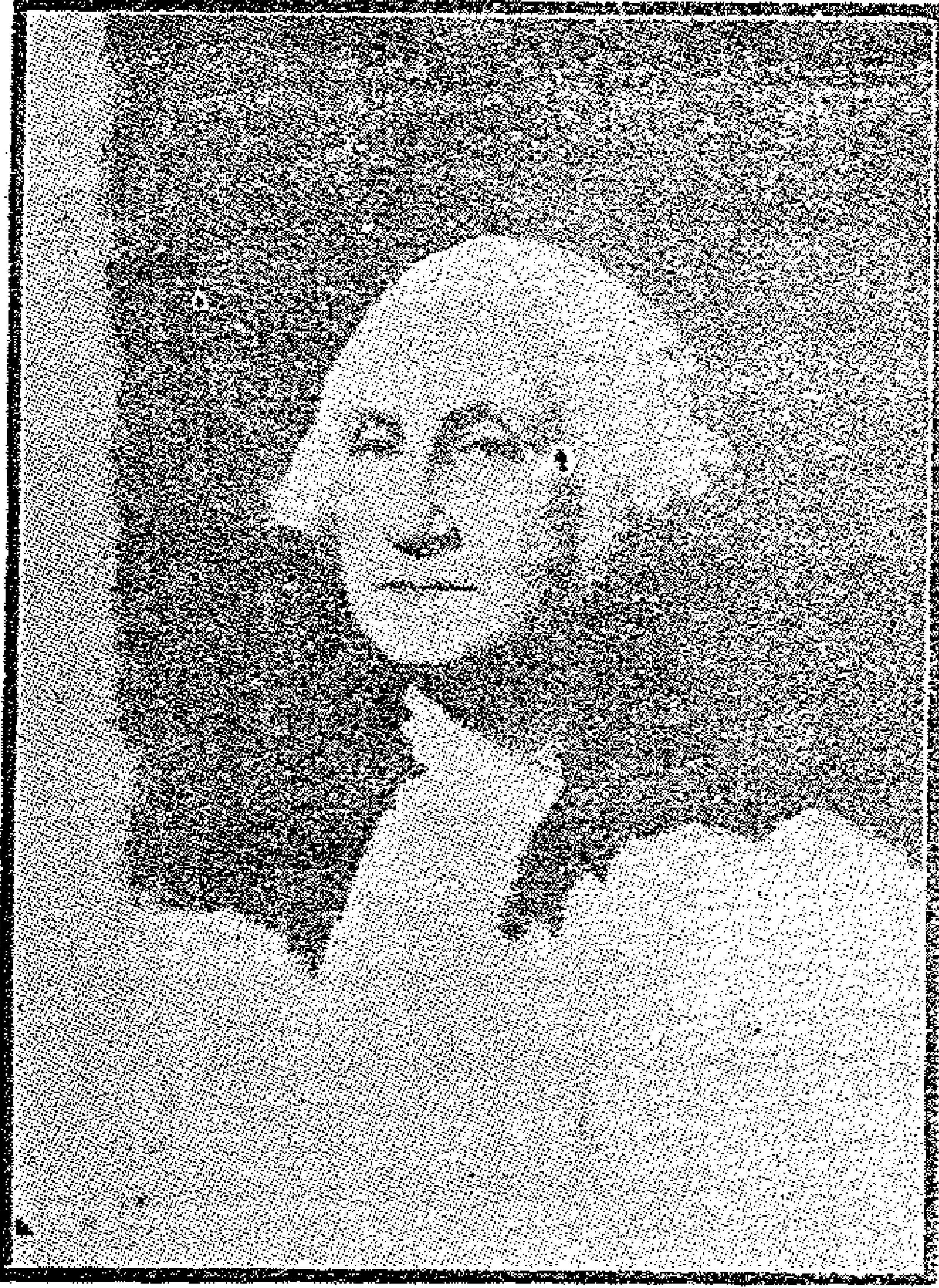
ضرائب جديدة : وسرعان ما حانت تلك الفرصة ، وذلك أن « بت » نفسه أصبح رئيساً للوزارة سنة ١٧٦٦ ومنح لقب « لورد شتم » (Lord Chatham) فاشرأبت الأعناق تتطلع إلى عهد سعيد بين انجلترا ومستعمراتها الأمريكية لما هو معروف عن انتصار « بت » لحقوق الولايات ، ولكن شاءت الظروف غير ما كانوا يأملون ، فقد أصيب رئيس الحكومة بمرض أبعده عن ميدان العمل الجدى ، ولذلك ترك حبل الأمور لزملائه ، فرأى أحدهم أن العدالة تقضى بأن تدفع الولاية نفقات الدفاع عن نفسها تخفيفا لحمل الضرائب الثقيل الواقع على كاهل الانجليز أنفسهم ، فأصدرت الحكومة الانجليزية قانونا يقضى بفرض ضرائب على أصناف خاصة من الواردات إلى امريكا وأهمها الشاى والزجاج والورق وكانت الحكومة تبرر عملها هذا بأن الأمريكيين أنفسهم لا يعارضون الحكومة فى فرض ضرائب خارجية كما صرح بذلك زعماؤهم من قبل . ولكن أهل المستعمرات تذمروا من هذه السياسة ، ورفضوا دفع هذه الضرائب رفضا باتا معارضين فى كل الضرائب سواء أكانت خارجية أم داخلية إذا لم يؤخذ رأيهم فيها ، وأخذوا يقاومون الحكومة بالطرق القديمة . وفى غضون ذلك سقطت وزارة « بت » وجاءت وزارة « لورد نورث » (Lord North) التى رأت وجوب الخضوع للظروف القاهرة ، فقررت إلغاء جميع الضرائب التى كانت موضع التذمر والشكوى إلا ضريبة الشاى فانها أبقت عليها إثباتا لحق البرلمان الانجليزى فى تقرير مثل هذه الضرائب ، وفى نفس الوقت مهدت السبيل

لبيع الشاى فى أمريكا بثمن أقل بكثير مما كان يباع به فى انجلترا .

سياسة العنف والشدة : غير أن هذا لم يرض أهل المستعمرات ، لأن المسألة فى نظرهم خرجت من ميدان الماديات ودخلت فى حيز المبادىء ، ولذلك استمروا فى سياسة المقاومة الأولى ، غير أنه ما لبثت أن تحولت المقاومة من طريقها الدستورى إلى طريق العنف والشدة ، فحدث أن أهالى « بوسطن » (Boston) هاجوا سنة ١٧٧٠ من جراء سياسة الحكومة ، فأطلق عليهم الجنود النار وقتلوا ثلاثة منهم وجرحوا آخرين ، وأخذ الأمريكيون يتطاولون على مراكب الحكومة التى كانت مهمتها مقاومة التهريب ، وأفلحوا فى إحراق واحدة منها عام ١٧٧٢ ، ثم حدث فى سنة ١٧٧٣ أن تزيى بعض سكان « بوسطن » بزى الهنود الحمر ودخلوا إحدى سفن شركة الهند الشرقية الانجليزية وألقوا بحمولتها من الشاى فى البحر . فلما وصلت هذه الأخبار إلى انجلترا صممت على القضاء على هذه الحركة ، وأصدرت قرارات ثلاثة كان لها أثرها الواضح فى تطور النزاع بين الفريقين ، فقد قررت نقل مركز الحكومة من « بوسطن » إلى « سالم » (Salem) وقفل مينائها حتى يدفع الأهالى تعويضا للشركة عما لحقها من الخسائر ، ثم قررت سحب مرسوم الحقوق من كل ولاية تثور على الحكومة ، ومحاكمة الثائرين من أهل المستعمرات أمام المحاكم الانجليزية .

الحرب : بازاء هذه القرارات الشديدة أصبحت الولايات أمام خطر داهم مشترك ، ولذلك اجتمع مندوبو الولايات فى « فلادلفيا » (Philadelphia) سنة ١٧٧٤ ، وبعثوا التماسا الى الملك والبرلمان يطلبون العدالة وينشدون الانصاف ، ولكن بالرغم من نصائح « بت » وأنصاره بوجوب إجابة مطالب الأمريكيين أصر الملك والمجلس واللورد نورث على عدم إجابتها ، ولهذا بدأ مؤتمر فلادلفيا يسن القوانين لتجنيد الجنود وتهيئة وسائل القتال لمناوأة الحكومة الانجليزية وإخضاعها لرغباتهم بالقوة ، فحاول الانجليز الاستيلاء على مستودع ذخائر الثائرين فى « لكسنجتون » (Lexington) سنة ١٧٧٥ ولكنهم فشلوا فى ذلك ، وارتدوا عن المدينة بعد خسائر جسيمة للطرفين .

ومالبث أن كون الأمريكيون لأنفسهم جيشاوجعلوه تحت قيادة «وشنجتون» (George Washington)، وكان قائداً مدربا ووطنيا مخلصا ، ورجلاحازما مما جعل الـكل يجمعون على احترامه وتقديره وبدأ أعمـاله الحربيـة بالاستيلاء على التلال المشرفة على « بوسطن » بالرغم من أن القوات الانجليزية أجلته عن أحدها وهو « بنكرهل » (Bunker Hill) ، وفى النهاية اسـتولى الثوار على « بوسطن » بعدأن انجلى عنها القائد الانجليزى « هاو » (Howe) فى مارس سـنة ١٧٧٦ وعسكر فى « هليفاكس » (Halifax) استعدادا للحوادث المقبلة .



جورج وشنجتن

إعلان الاستقلال : وفى غضون هذه الحوادث تحقق الأمريكيون من ضرورة إعلان استقلالهم وانفصالهم عن انجلترا وبذلك يزداد حماس الأهالى وتشتد عزائمهم ، لأنهم يعلمون إذ ذاك أنهم إنما يدافعون عن شىء قيم جدير بكل تضحية وآلام فى سبيله . كـذلك ينقطع خط الرجعـة على المترددين فلا يكون أمامهم إلا طريق واحد يسلـكونه، وقد كان من بينهم من دفعته مبادئه إلى عدم الاشتراك فى مقاومة الحـكومة الانجليزية بصفتها السلطة الشرعية العليا فى البلاد ، فاعلان استقلال الولايات عن انجلترا سلب هـذا الفريق كل حجة لديه فى القعود عن مناصرة بنى وطنه . هذا إلى أن المستعمرات فى هذه الحالة كانت تستطيع أن تنال مساعـدة الدول الأجنبية ، ولهذا اجتمع مؤتمر فى « فلادلفيا » فى ٤ يولية سنة ١٧٧٦ ، وكان يمثل جميع الولايات ، وبعـد مناقشات حادة أعلن المؤتمر استقلال الولايات الثلاث عشرة ، وأطلق عليها

لقب « الولايات المتحدة الأمريكية » ، كما أعلن حقوق الانسان والمظالم التى أتاها الانجليز فى الولايات . ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، فان هذه الخطوة الجريئة ألقت على عاتق الولايات حملا ثقيلا هوواجب الدفاع عن هذا الاستقلال حتى يقترن القول بالعمل .

وقائع الحرب : كانت خطة الجنرال « هاو » فى سنة ١٧٧٦ تقضى بأن يهاجم مدينة « نيويورك » ويستولى عليها ، وبذلك يستطيع فصل الولايات الشمالية عن الجنوبية ، وعند ذلك يتمكن من القضاء على كل منها على انفراد . وبالفعل حاول تنفيذ خطته ، واستولى على المدينة ، ولكن لسوء حظه تمكن « وشنجتون » من إجباره على إخلائها ليلة ٢٥ ديسمبر . وبذلك رجعت الحالة إلى ما كانت عليه .

ولما كان عام ١٧٧٧ ، أعدت انجلترا خطة حربية ترمى الى القضاء على قوة الولايات الشمالية ، وذلك أنها قررت إرسال الجنرال « برجوين » (Burgoyne) إلى كندا ليغزو هذه الولايات بطريق البحيرات ، بينما يتقدم « هاو » ويسير شمالا بطريق نهر « هدسن » (Hudson) ليقابل « برجوين » ويشتركا سوية فى العمل على إخضاع الولايات الشمالية . وقام « برجوين » بتنفيذ المهمة التى أنيطت به ، ولكن « هاو » قام فى نفس الوقت بحملة على « فلادلفيا » لا علاقة لها بتاتا بالخطة المرسومة . ويقال إن هذا الاهمال نشأ عن عدم وصول تلك الخطة اليه ، ونتيجة لذلك استطاعت الجيوش الأمريكية أن تحصر « برجون » وجيشه البالغ قدره ٣٥٠٠ جندى عند « سراتوجا » (Saratoga) واضطرته إلى التسليم فى ١٧ اكتوبر سنة ١٧٧٧ . وكان لهذا الانتصار الباهر دوى هائل فى العالم ، فبعث فى نفوس الأمريكيين الثقة بالنفس والأمل فى النصر ، فى حين أن انجلترا صعقت عند سماعها خبر هذا النصر ، وتضاربت فيها الآراء عن استمرار الحرب وشروط الصلح ، ولكن الملك ورئيس وزرائه لم ينصتا لأحكام العقل بل استمرا مندفعين فى تيار العواطف ؛ فأضاعا بغرورهما فرصة جميلة .

وكان من أهم نتائج هذه الموقعة أن قررت فرنسا دخول الحرب ضد انجلترا ،

وكانت قبل ذلك تساعد الأمريكيين سرا بالمال والذخيرة لتنتقم من عدوتها القديمة وتعيد التوازن الدولى الذى اختل على أثر انتهاء حرب السنين السبع. وكذلك المبادىء الجديدة التى أتت بها الثورة الأمريكية راقت فى أعين الفرنسيين فدفعت الكثيرين منهم إلى التطوع فى الجيوش الأمريكية والآخرين إلى مد يد المساعدة المالية للثوار. ولما برهن الأمريكيون على صدق عزمهم وأنهم جادون لاهازلون، أبرمت فرنسا معهم معاهدة حربية فى فبراير سنة ١٧٧٨، وكان لها أثر فعال فى تطور الحوادث، وفيها ضمان كاف لنجاح مجهودات الأمريكيين، فقد أمدتهم فرنسا بالمال الكثير والرجال المحنكين، وكذلك بأسطول عظيم كان الثوار فى أشد الحاجة اليها جميعاً.

الخاتمة: وكان لاشتراك فرنسا فى الحرب أثر كبير فى تغيير طبيعتها، فبعد أن كانت نزالا بين انجلترا ومستعمراتها، أصبحت حربا جوهرها المنافسة بين انجلترا وفرنسا على السيادة البحرية والاستعمار، فأرسلت فرنسا أسطولا كبيراً وجيشاً عظيما إلى أمريكا لمناهضة القوات الانجليزية البحرية والبرية ومساعدة أهل المستعمرات مساعدة جدية مثمرة، ولم تلبث أن دخلت أسبانيا الحرب كذلك فى صف الأمريكيين فى صيف سنة ١٧٧٩، وإنما دفعها الى ذلك الاتفاق الودى الذى كان بينها وبين فرنسا، ثم رغبتها فى الدفاع عن مصالحها فى « فلوريدا » واستخلاص جزيرة «مينورقة» «وجبل طارق» من يد الانجليز. ومما زاد مركز انجلترا حرجا موقف «دول البلطيق» العدائى بزعامة الروسيا سنة ١٧٨٠ تحت اسم «الحياد المسلح» (The Armed Neutrality)، فانها عارضت انجلترا فى ادعائها حق تفتيش السفن المحايدة للبحث عن متاجر تتعلق بأعدائها من المتحاربين وتشبثت بأن لها حق الاتجار مع الممالك المحاربة وكان ذلك ضربة قاضية على سيادة انجلترا فى البحار. وكانت هولندة تتاجر مع الأمريكيين وتمدهم بالمؤونة والذخيرة، كما كانت ترسل المعدات إلى فرنسا وأسبانيا، وأرادت هولندة أن تنتفع بحلف دول الشمال وتوسع نطاق تجارتها

وتـكيد لانجلترا فما كان من الأخيرة بازاء ذلك إلا أن أعلنت الحرب على هولندة فى ديسمبر سنة ١٧٨٠ .

ولـكن بالرغم من كل هذه النـكبات التى انتابت انجلترا ، لم تتغير الأحوال كثيراً فى الفترة مابين سنة ١٧٧٨ و ١٧٨٠ ، لأن فرنسا لم تستطع إذ ذاك أن تسيطر على المياه الأمريكية ، ولما تم لها ذلك فى سنة ١٧٨١ نجح الحلفاء فى إحراز النصر الذى كانوا يبغونه ، وذلك أن الأسطول الفرنسى أجبر الأسطول الانجليزى على إخلاء المياه الساحلية الأمريكية وتمكن من حصار مدينة «يركتون» (yorktown) بحراً وكانت من أهم المواقع الانجليزية ، كما أسرعت الجيوش الفرنسية الأمريكية وحاصرتها براً ، واضطر القائد «كورنواليس» (Cornwallis) أن يسلم المدينة فى النهاية فى ١٩ اكتوبر سنة ١٧٨١ ، وكانت هذه هى الموقعة الفاصلة فى أمر استقلال أمريكا ، إذ فقدت انجلترا الأمل فى إبقائها فى دائرة الامبراطورية ، وبدأت مفاوضات الصلح مع الأمريكيين على أساس الاعتراف باستقلالهم بلا شرط ولا قيد ، وتم الاتفاق بين الفريقين على كل المسائل فى نوفمبر سنة ١٧٨٢ . غير أن المعاهدة النهائية وهى «معاهدة فرساى» لم تتم إلا فى سبتمبر سنة ١٧٨٣ ، وذلك بعد أن تم اتفاق انجلترا مع بقية الحلفاء .

نتائج الحرب : وكان لهذه الحرب نتائج عظيمة الأهمية فى العالم ، فقد أخرجت للناس دولة مستقلة أخذت تكد وتعمل وتنافس غيرها فى ميدان الارتقاء حتى أصبحت من أقوى الدول العظمى . أما انجلترا فانها خرجت من ميدان القتال منهوكة القوى مزعزعة السلطان بين الدول ، وقد فقدت جزءا عظيما هاما من أجزاء امبراطوريتها ، غير أن هذا الدرس القاسى الأليم أعاد اليها رشدها وأخذت تغير سياستها نحو أبنائها فيما وراء البحار ، وتعاملهم معاملة الشركاء لا الأرقاء . ولم يكن ما أصاب هولندة من جراء الحرب بأقل قدرا مما أصاب انجلترا ، فانها فقدت جزءاً عظيما من أسطولها التجارى وأخذت مظاهر الضعف تبدو عليها . ولو أن اسبانيا استفادت بعض الشىء من هذه

المغامرة ، إلا أنها أبانت الطريق لمستعمراتها فسلكت معها هذه نفس الطريق الذى سلكته الولايات مع انجلترا . ويكفى أن اشتراك فرنسا فى الحرب جر عليها الافلاس وأدى إلى تشبع أبنائها بالمبادىء الحرة مما مهد الطريق للثورة الفرنسية . وانتهزت الروسيا والنمسا فرصة انشغال انجلترا وفرنسا عنهما ، وأخذتا فى الاتفاق على اغتصاب بعض أملاك تركيا مما أدى إلى تساهل فرنسا مع انجلترا فى شروط صلح فرساى ، حتى تضمن مساعدتها لصد تيار المطامع الروسية فى أملاك السلطان .

الفصل الثانى

النظام الدستورى فى الولايات المتحدة

تمهيد : إن الأنظمة الدستورية التى نراها فى الولايات المتحدة اليوم ، يرجع أصلها إلى الأنظمة التى وضعت فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، بعد أن حصلت هذه الولايات على استقلالها ، وقد دخل على هذه الأنظمة منذ وضعها إلى اليوم شىء من التعديل ، الا أن هذا لم يتناول جوهر الدستور بل لم يكن كافيا للتمشى مع التغيير الهائل الذى طرأ على الظروف الموجودة بالولايات المتحدة فى خلال هذه الفترة ، فهذه الولايات اليوم تختلف كثيرا فى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية عما كانت عليه فى سنة ١٧٨٩ ، ولكن مع ذلك فالدستور الذى عمل به فى تلك السنة لم يتغير تغيراً أساسيا بحيث يصبح متمشيا مع الظروف ، وهذا هو السبب فى أن دستور الولايات اليوم يتخلله كثير من النقص . ولكن كون هذه الأنظمة الدستورية لاتزال قادرة على تحمل عبء هذه الظروف المتغيرة هو أعظم دليل على أنها كانت على درجة كبيرة من المتانة الملائمة للروح الديموقراطية .

الاتحاد بعد الاستقلال : كانت كل ولاية من هذه الولايات أيام الحكم البريطانى وحدة مستقلة عن الأخرى ، وترتبط مباشرة بالتاج البريطانى الذى

كان الرابطة الوحيدة التى تربط هذه الولايات بعضها ببعض والذى كان موكولا اليه تسيير الأمور العامة المشتركة ، غير أنه بعد إعلان استقلالها أصبحت كل منها من الوجهة الشرعية ولاية مستقلة استقلالا تاما فى الداخل والخارج ، ولكن نظرا لوجود عدة مصالح مشتركة بينها كان من الضرورى إيجاد طريقة تتمكن بها الولايات من إدارة الشئون العامة التى تخصها جميعا ، فنتج عن ذلك أن ظهرت فى هذه الولايات بعد استقلالها رغبة فى الاستعاضة عن رابطة التاج البريطانى برابطة أخرى لا يكون مركزها انجلترا بل أمريكا ، فقامت هذه الولايات فى أول الأمر بايجاد نوع من الرابطة فكونت من نفسها اتحادا (Confederation) جعلت مهمته النظر فيما يمس مصلحة البلاد ، ولكنه كان اتحادا وهميا لم يلبث أن استعاضوا عنه بعد قليل برابطة أشد منه متانة وأكثر استدامة .

وفضلا عن ذلك فان هذه الولايات اشتركت بعضها مع بعض فى الحرب ضد انجلترا ، وكان من نتيجة هذا الاشتراك فوزها فى النهاية ، وكان هذا سببا فى تنبه هذه الولايات إلى مزايا الاشتراك المتبادل فى المسائل العامة الهامة خصوصا وأن استقلال هذه البلاد عن انجلترا لم يجعلها فى مأمن من الطوارىء الخارجية فى المستقبل . فكان لا بد إذاً من وجود رابطة تربط هذه الولايات فى المسائل الهامة المشتركة بينها جميعا . على أنه بالرغم من هذه العوامل وهذه الروح الداعية للتآزر ، فانه دخل على هذه الروح شىء من الفتور الوقتى بعيد حرب الاستقلال ، وذلك نظرا لما خلفته هذه الحرب من الارتباك المالى وغير المالى فى بعض الولايات ، ولما أوجدته الحالة القائمة بعد الحرب مباشرة من روح الغيرة الوقتية بين الولايات . ويتجلى هذا الفتور فى العلاقة التى قامت بين الولايات منذ سنة ١٧٨١ ، فان كل ولاية ظلت تحافظ على سيادتها التامة واستقلالها فيما عدا ما يختص بالشئون الخارجية ، وكانت الولايات مرتبطة فى مجمع عام (Congress) يمثلها جميعا . على أن سلطة هذا المجمع كانت وهمية أكثر منها فعلية ، فلم يكن له قوة فعلية تمكنه من إرغام

أى ولاية على العمل حسب رغبته ، وقد وصف بعضهم هذه الرابطة بأنها « حبل من الرمل ».

اللجنة الدستورية سنة ١٧٨٧ : لم يأت عام ١٧٨٦ حتى اشتدت الحاجة إلى إصلاح نظام بالاتحاد الذى ظهر فساده ، لكى تتمكن الولايات من حل المشاكل المتعددة التى نتجت من الحرب حلا نهائيا ، فكان الانجليز لا يزالون يحتلون بعض الأماكن فى الشمال ، ولم يوفق المؤتمر إلى البت فى أمر جلائهم ، وكانت خزينة الحكومة المركزية خاوية ، ولم يكن حال خزائن الولايات ذاتها بأحسن منها ، وكانت الديون متراكمة لم تسدد ، والحركة التجارية فى كساد . وفى الوقت نفسه كانت هناك ثورات داخلية فى بعض الولايات ، ونزاع بين الولايات بعضها مع بعض : وزاد الحالة تحرجا أن إحدى الولايات سحبت مندوبيها من المؤتمر ورفضت تعيين أحد مكانهم .

ولذلك استقر رأى الولايات على وجوب عقد مؤتمر فى « فلادلفيا » لكى يعيد النظر فى أمر دستور الاتحاد الأمريكى . ولما اجتمع المؤتمر فى مايو سنة ١٧٨٧ برياسة وشنجتون اشتد النزاع على عدة أمور وكثر الجدل بخصوصها ، وكان من بينها مسألة تفسير كلمة « السكان » ، فبعض الشماليين كانوا يرغبون فى أن يقتصر مرماها على السكان البيض وحدهم ، وأن يكون التمثيل بنسبة عددهم فقط . وقد عارضت فى ذلك الولايات الزراعية الجنوبية فطلبوا أن يدخل ضمن كلمة السكان الأرقاء أيضا لأن فى ذلك تمثيلا لأهميتهم وثروتهم . وبعد مناقشات طويلة تقرر أن يكون التمثيل بنسبة عدد السكان جميعا مع اعتبار الواحد من الرقيق كثلاثة أخماس الحر .

وكان من أهم المسائل التى أثارت خلافا شديدا مسألة طبيعة الحكومة المركزية العليا ، فان بعض الولايات كانت ترمى إلى تكوين وحدة حقيقية تتلاشى فيها شخصية الولايات المختلفة ، فعارض الجانب الآخر فى ذلك وانقسمت الولايات قسمين ، قسما يرى وضع قوة عظيمة فى يد الحكومة الرئيسية ، وقسما كان يرى جعل سيطرة هذه الحكومة ضعيفة وإعطاء سلطة واسعة لكل

ولاية . أما المؤتمر فانه اضطر أن يغفل ذكر نوع الحكومة واكتفى بتحديد اختصاصات السلطة الرئيسية وإعطاء القضاء سلطة الفصل فى الدعاوى الدستورية التي تنشأ فى حالة وقوع خلاف . وبعد أن فرغ المؤتمر من تقرير مبادىء الدستور الأساسية بما يرضى الولايات ، عين لجنة لوضعه فى الصيغة النهائية ، فأتمت اللجنة ذلك فى سبتمبر سنة ١٧٨٧ ، على أن ينفذ ابتداء من سنة ١٧٨٩ ، وأخذت الولايات توافق عليه الواحدة بعد الأخرى .

دستور سنة ١٧٨٧ : وبمقتضى هذا الدستور أنشئت حكومة عليا وضعت فى يدها المسائل التى من شأنها أن تكون مشتركة بين جميع الولايات والتى تسهل عليها أن تحافظ على النظام الجديد ، فأصبح من حقها إعلان الحرب والسلم ، وتحديد السياسة الخارجية ، وعقد المعاهدات والمحالفات ، وعقد القروض الوطنية على حساب الولايات المتحدة بهيئتها الكلية ، وتنظيم القوات البرية والبحرية ، والدفاع عن الولايات من الغزوات الخارجية ، وضمان سلامتها وسلامة النظام الجمهورى فى كل ولاية ، وفوق ذلك فرض الضرائب اللازمة للقيام بهذه الواجبات التى تقتضى طبيعتها أن تكون واحدة فى جميع الولايات مثل الجمارك والمكوس .

وتتكون الحكومة العليا من ثلاث هيئات منفصلة بعضها عن بعض ، تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وتتكون الهيئة التشريعية من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وهذه الهيئة بمجلسيها تسمى « المجمع العام » (Congress) . أما مجلس النواب فينتخب أعضاؤه لمدة سنتين من الولايات المختلفة ، كل بنسبة عدد سكانها ، ويستمر عدده فى زيادة مطردة حسب زيادة عدد السكان . ومنذ سنة ١٩٢٠ أصبح للنساء فى جميع الولايات الحق فى التصويت فى الانتخابات . أما « سكرتيرو الدولة » ، وهم أشبه شىء بالوزراء ، وإن لم يكونوا كذلك ، فغير مسئولين أمام هذا المجلس وليسوا أعضاء فيه . وفى مجلس الشيوخ تمثل جميع الولايات بالتساوى مهما كان الخلاف فى عدد سكانها فيمثل كل ولاية عضوان من الشيوخ لمدة ست سنوات . ولا يجدد

أعضاء هذا المجلس دفعة واحدة ، بل يجدد الثلث من الأعضاء كل سنتين . ولهذا المجلس سلطة أوسع من سلطة مجلس النواب ، وله رئيس هو مساعد رئيس الجمهورية .

وتتمثل الهيئة التنفيذية فى شخص رئيس الجمهورية . وينتخب هذا لمدة أربع سنوات . وهو على حسب الدستور قابل لأن يعاد انتخابه عدة مرات . ولكن من الوجهة العملية لم يحدث فى تاريخ الولايات المتحدة أن أعيد انتخاب الرئيس أكثر من مرة واحدة . وتشترك كل الولايات فى انتخابه ، وله سلطة واسعة للغاية إذا قارناها بالسلطه الفعلية التى يملكها ملك انجلترا مثلا ، ولكنها فى الوقت نفسه أقل مما يتمتع به رئيس الوزراء فى بريطانيا . وتشمل سلطته نواحى خارجية وتشريعية وتنفيذية وإدارية ، فللرئيس حق تعيين وزرائه وسفرائه فى الخارج واستقبال سفراء الدول الأخرى ، وله إشراف تام على السياسة الخارجية ، لأن سكرتيرى الدولة يتلقون أوامرهم منه وهم مسئولون أمامه فقط ، إلا إنه فى حالة عقد المحالفات يتعين موافقة مجلس الشيوخ عليهم بأغلبية ثلثى الأعضاء على الأقل . وللرئيس حق « الفيتو » (Veto) على قرارات الهيئة التشريعية ، ولكن هذه السلطة مقيدة بشروط خاصة . وليس للرئيس أو مستشاريه حق عرض مشاريع قوانين على الهيئة التشريعية كما هو الحال عند الحكومة الانجليزية .

أما فى الأمور التنفيذية والادارية فسلطة رئيس الجمهورية محدودة فى أيام السلم ، وذلك لأن الولاية هى الوحدة الادارية ، وليس هناك مجال واسع للتدخل فى شئون الولايات ، ولأن تعيين الموظفين العموميين فى وظائف الحكومة العليا ليس من حق الرئيس وحده بل لابد من موافقة مجلس الشيوخ على التعيينات . أما فى أيام الحرب أو الاضطرابات الداخلية فسلطة الرئيس تتضخم تضخما عظيما .

أما الهيئة القضائية فهى مستقلة تمام الاستقلال فى قراراتها عن السلطة التشريعية والتنفيذية ، وأهم المحاكم « المحكمة العليا » التى أوجدها الدستور ،

وجعل مقرها فى وشنجتون ، وعدد أعضائها تسعة يبقـون فى مراكزهم مدى الحياة إلا فى حالة فصلهم لأعمال تأديبية . ومن اختصاصاتها النظر فى الخلاف الذى يقع بين الولايات وإبداء حكمها فيما يتعلق بحالات جديدة لم ينص عليها الدستور أو نص عليهـا وكان نصه غامضا ، ولها الحق فى أن تعلن عدم قانونية أعمال أو قرارات المجمع أو الهيئة التنفيذية إذا كان فيها خروج عن الدستور .

أما حكومات الولايات فهى صورة تكاد تكون طبق ما تقرر عن الحكومة العليا ، فكانت كل ولاية فى الحقيقة وحدة قائمة بنفسها مستقلة بقدر الامكان عن غيرها ، وإن كانت مرتبطة بالولايات الأخرى بنظام الاتحاد الذى يمثلهـا جميعا . وقلما يشعر سكان الولاية بوجود الحكومة العليا إلا فى حالة الانتخابات العامة للهيئات الدستورية العليا ، وفى حالة الجمارك والبريد وما شاكل ذلك ، على أنه منذ الحرب الأهلية بدأت الولايات كوحدة تقل شيئا فشيئا فى عزلتها وتفقد بالتدريج أهميتها الدستورية ، فى حين أن الحكومة العليـا بدأت تتخذ شكلا ونفوذاً أعم ، ولـكن بالرغم من هذه النزعة فان الولاية لاتزال محافظة على استقلالها وسيادتها الداخلية لدرجة لايستهان بها .

رياسة واشنجتون : (١٧٨٩ — ١٧٩٧) : وانتخب « وشنجتون » أول رئيس للولايات المتحدة فى أبريل سنـة ١٧٨٩ ، فألقى بذلك على عاتقه توطيد دعائم النظام الجديد ، ومعالجة جميع المشاكل التى خلفتها حرب الاستقلال وقد برهن على أنه خير من يصلح لتسيير دفة أمور البـلاد فى تلك الأحوال العصيبة . ولم يستأثر وشنجتون بالسلطة بل كان يجتمع بالوزراء ويباحثهم ، وبذلك وضع قاعدة اجتماعات الوزراء على أن الوزارة ظلت أقـرب إلى مجلس يعاون الرئيس منهـا إلى وزارة مسئولة . وكان يتخير أحسن الطرق المؤدية لمصلحة البلاد فى تنفيذ سياستـه دون أن يتقيد بآراء حزب خاص . وكان فى مدته حزبان عظيمان ، هما «حزب الاتحاديين» وكان يرمى إلى تقوية الحكومة العليا وبسط سلطانها على البلاد عامة ، « وحزب الجمهوريين » وكان يناصر حقوق الولاية ، ويرى أن لـكل ولاية الحق فى الانفصال عن الاتحاد إذا أراد

أهلها ذلك . وقد كان النزاع بين الحزبين شديداً ، ولكن وشنجتون سما بنفسه فوق الأحزاب ، وضم فى وزارته أشخاصا من زعماء الحزبين مع ما كان بينهما من خلاف وتنافس ، ونجت البلاد بحسن سياسته من أزمات شديدة قاتلة ، ونجح فى رفع مركز بلاده فى نظر جميع الدول . وكان من أهم تعاليمه السياسية ابتعاد أمريكا عن التحالف مع الدول الأوربية بقدر المستطاع . ولما انتهت مدة رياسته الأولى أعيد انتخابه ، ولكنه رفض أن يعاد انتخابه مرة أخرى ، ولذلك أصبح العرف فى البلاد يقضى بأن لا يتولى أحد الرياسة أكثر من مرتين متتاليتين .

خلفاء واشنجتون : دخلت الولايات فى حياتها الجديدة فى وقت كان شديد الأنواء السياسية ، عظيم الاضطرابات الدولية ، إذ صادف ذلك حدوث الثورة الفرنسية التى تلتها حروب نابليون ، ولهذا كان لزاما عليها أن تحدد موقفها بازاء هذه الحالة المقلقة ، فقضت سياسة وشنجتون بالتزام الحياد ، ولكن تطور الحالة قضى على الولايات بنقض هذه السياسة وإعلان الحرب على انجلترا فى يونية سنة ١٨١٢ ، وذلك لأن انجلترا تنفيذا لسياستها الاقتصادية ضد فرنسا جعلت تتدخل فى حرية السفن الأمريكية وتفتشها وأصابت التجارة الأمريكية بأضرار تذكر ، واستمرت هذه الحرب بين الدولتين حتى يناير سنة ١٨١٥ .

بعد ذلك وجهت الولايات همتها إلى تحسين أحوالها الداخلية ، وتنظيم شئونها وترقية موارد ثروتها . وكان رئيس الجمهورية فى هذا العهد « جيمس منرو » (James Monroe) (١٨١٧ — ١٨٢٥) وكان رجلا حازماً محباً لبلاده شديد الاخلاص فى خدمتها رأى « منرو » أن خير وسيلة للتقدم هى الابتعاد عن مشاكل العالم وحروبه ، ولذلك نهج هذا المنهج فى خطته .

مبدأ منرو (The Monroe Doctrine)

لما استولت جيوش نابليون على أسبانيا وأقامت حكومة فرنسية بمدريد ، لم تعترف المستعمرات الاسبانية بأمريكا بالحكومة الجديدة ، وثارت عام ١٨٠٨

وفتحت ثغورها للتجارة الأجنبية وخاصة تجارة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . ولما أعيدت أسرة البربون إلى عرش اسبانيا عادت المستعمرات من جديد تحت سلطة ملك أسبانيا الاسمية . ولما حاول الاسبان إرغامها على اتباع السياسة القديمة ، وهى سياسة غلق ثغورها فى وجه التجارة الأجنبية ، عمت الثورة جميع أجزائها ، وأضحى كل جزء منها عام ١٨٢٢ فى يد حكومة ثورية . غير أنه ظهرت رغبة من جانب بعض دول أوربا فى ذلك الوقت ترمى إلى إرسال قوات حربية إلى الدنيا الجديدة لتعيد هذه المستعمرات إلى سابق عهدها تحت حكم ملك أسبانيا ، وذلك أنه حدثت ثورة فى أسبانيا عام ١٨٢٠ فأخمدها الفرنسيون عام ١٨٢٣ ، واقترح ملك أسبانيا أن ترسل دول أوربا العظمى قواتها لسحق الثورة فى المستعمرات لأنها خطر يهدد الحكومة الوراثية الشرعية . فبازاء ذلك لم تر الولايات المتحدة بدا من الاعتراف بالجمهوريات الجديدة . وقد حدث ذلك فعلا فى مايو سنة ١٨٢٢ ، وأرسلت ممثلين لها فى عواصمها .

ولكن عزم بعض الدول الأوربية على إخضاع الدول الجديدة ، مع ترجيح استيلائها على بعض أجزائها كثمن لمجهوداتها ، أوغر صدر الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، فخافت الأولى من وجود جيران جدد ، وخافت الثانية من ضياع تجارتها مع الجمهوريات التى تكونت حديثا ، ولهذا اقترح « جورج كاننج » (Canning) الوزير البريطانى على الولايات المتحدة أن تشترك الدولتان فى إنذار أوربا بالكف عن التدخل فى شأن الدول الأمريكية الجديدة ، وراقت الفكرة فى نظر الرئيس « منرو » على أن تقوم الولايات المتحدة منفرده بهذا الانذار ، وعلى أثر ذلك أعلن منرو تصريحه الشهير فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ ، وهو الذى أصبح يعرف منذ ذلك التاريخ « بمبدأ منرو » .

وينطوى هذا التصريح على العبارة الشهيرة « أمريكا للأمريكيين » وهو يتلخص فى تحديد خطة الولايات المتحدة إزاء دول أوربا ، ويتلخص ذلك فى ثلاث نقط هامة : (١) ليس لأية دولة أوربية الحق فى استعمار أى جزء من أمريكا بعد ذلك التاريخ ، وإذا أقدمت إحداها على شىء من ذلك فان الولايات تعتبر هذا

العمل خطراً على أمنها وسلامتها . (٢) لاتسكت الولايات على أى تدخل من جانب أية دولة أوربية فى شئون أية حكومة أمريكية مستقلة ، بل تعد هذا عملا عدائيا ضدها وعدوانا عليها . (٣) تعلن الولايات من جانبها أنها لاتتدخل فى شئون أية دولة أوربية ، وهى لم تتدخل ولن تتدخل فى شئون المستعمرات الحالية التابعة لاية دولة منها .

وقد كان لهذا التصريح أثره المطلوب إذ ذاك ، فرجعت دول أوربا عن عزمها على التدخل فى شئون الجمهوريات الجديدة ، وتابعت بريطانيا العظمى الولايات المتحدة فى اعترافها بالدول الجديدة . وفى سنة ١٨٢٤ عقدت الروسيا مع الولايات معاهدة اتفقت فيها على أن لاتدعى حق امتلاك أى أرض بأمريكا جنوب خط عرض ٥٤° تقريبا ، وتعهدت أن لاتتدخل فى شئون الأمريكيين فى أى جزء من أجزاء المحيط الهادى .

واستخدمت الولايات هذا التصريح لمصلحتها فى عدة ظروف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولكنه بدأ يفقد أهميته فى الوقت الحاضر ، لأن تحسين طرق المواصلات وما نشأ عن ذلك من ازدياد الرابطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها بين أمريكا وباقى الدول جعلت عزلة الولايات مستحيلة ، وتحتم عليها الاشتراك فى الشئون العالمية ، كما اشتركت بالفعل فى الحرب العظمى الأخيرة ، وكما نراها اليوم شديدة الارتباط بالسياسة الأوربية تتبع أحوالها بعناية فائقة واهتمام زائد .

الفصل الثالث

الحرب الأهلية (١٨٦١ — ١٨٦٥)

أسبابها : تتكون الولايات المتحدة من عدة ولايات يختلف بعضها عن بعض فى السطح والمناخ والحاصلات وموارد الثروة ، وكذلك فى أخلاق السكان وعاداتهم ، فالولايات الشمالية بطبيعتها صناعية ، فى حين أن الولايات

الجنوبية بطبيعتها زراعية ، ولذلك كانت آراء سكان الشمال فى السياسة الاقتصادية تخالف تمام المخالفة آراء سكان الجنوب ، فبينما يرى الأولون وجوب اتباع سياسة حماية التجارة ليحموا صناعاتهم من المنافسة الأجنبية ، يرى الآخرون ضرورة اتباع سياسة حرية التجارة. هذا إلى أن أهالى الولايات الجنوبية كانوا يدينون بمبدأ الاحتفاظ بحقوق الولاية ومنحها السيادة التامة على شئونها بخلاف أهالى الشمال الذين كانوا يرون تقوية الحكومة المركزية إلى أبعد حد ممكن.

ولكن أم المسائل التى كانت سببا فى وجود الخلاف بين الشمال والجنوب واتساعه هى مسألة الرقيق . وترجع هذه إلى أن المستعمرين الأوائل وجدوا أن الأيدى العاملة لديهم قليلة لاتكفى لاستغلال الأراضى الواسعة التى كانت فى حوزتهم ، فاستعانوا على زراعتها بالأرقاء الذين كانوا يجلبونهم من أفريقيا ، واستأصلت هذه العادة عند أهل الولايات واستكثروا من العبيد ليزيدوا من موارد ثروتهم . ولما كانت الولايات الشمالية بطبيعتها صناعية وأخذت تتقدم الصناعة فيها ، لم تكن فى حاجة إلى استخدام الرقيق ، وأصبحت شديدة الرغبة فى القضاء عليه ، فى حين أن ولايات الجنوب كانت فى حاجة ماسة اليه لاستغلال أراضيها والاستزادة من المنزرع منها ، فأصبحت تدافع عنه وتعمل على إباحته فى كل الولايات . وكانت هذه المسألة موضع نزاع شديد وجدال عنيف من مبدأ الأمر ، ولكن خوفا على الوحدة من التجزؤ ، والكتلة من التصدع ، اجتاز الدستور هذه العقبة فى سنة ١٧٨٧ بأن قرر إطلاق الرق فى الولايات القديمة على أن لا يجوز استجلاب العبيد إلى جميع ولايات الاتحاد ابتداء من سنة ١٨٠٨ ، وترك للحكومة العليا البت فى أمر الولايات التى تنضم إلى الاتحاد .

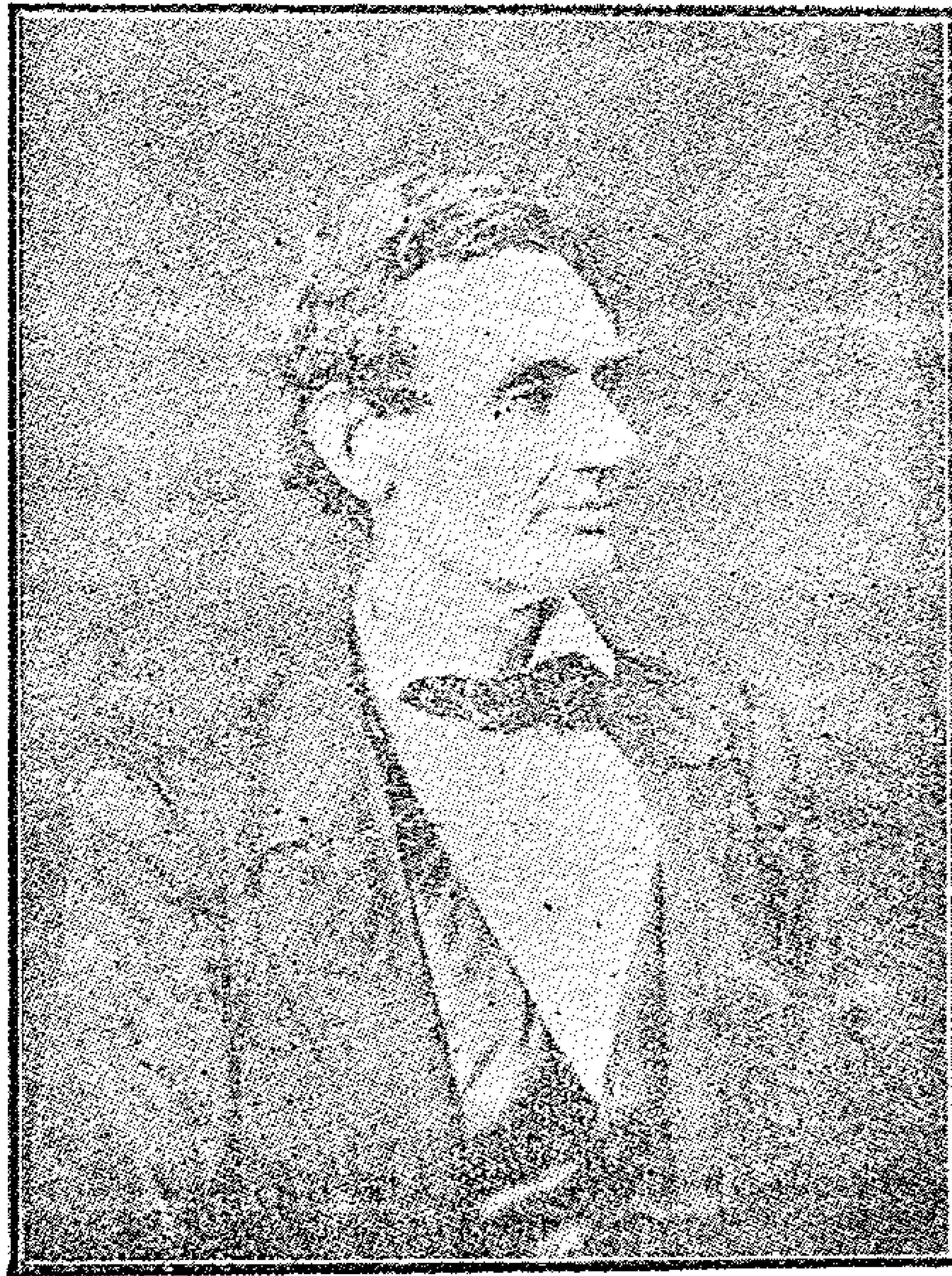
ولما أخذت الولايات الجديدة تنضم إلى الاتحاد تدريجاً ، ظهر الخلاف بين الشمال والجنوب فى صورة مزعجة مقلقة ، وبدأت تتسع هوة الخلاف بينهما اتساعا أودى بالبقية الباقية من حسن التفاهم . وحاولت الحكومة العليا أن تصد عن البلاد كارثة قومية كبرى بارضاء الفريقين ، فقررت فى بادىء الأمر أن

يباح الرق فى ولاية ويمنع فى أخرى. ولم يلبث أن حدث نزاع بخصوص ولاية المسورى عند ضمها إلى الاتحاد، انتهى «باتفاق المسورى»، وهو خاص بأراضى «لويزيانا»، فقد تقرر بمقتضاه إباحة الرق فى تلك الولاية على أن لا يسمح به فى جهات لويزيانا الأخرى الواقعة شمال خط عرض ٣٦° شمالا. وقد رضى الفريقان بهذا الحل، ولكن بالرغم من ذلك كان كل منهما شديد التعلق بوجهة نظره. وقد ظهر الخلاف بشكل مزعج عندما عثر على الذهب فى إقليم «كليفورنيا» وكثر عدد المهاجرين إليه من جميع الولايات، فقام كل منهما يريدها إلى جانبه حتى أضحى ذلك النزاع خطراً على الاتحاد. وفى النهاية سوى الخلاف بينهما فى سنة ١٨٥٠ بجعل كليفورنيا ولاية حرة. وإرضاء لأهل الجنوب صدر «قانون الأرقاء الآبقين» وهو يبيح لسيد استرداد أرقائه إذا أبقوا منه إلى أى ولاية حرة. ولكن هذه الخطة لم تحسم النزاع بتاتا بل أخذ الخلاف يستفحل فى كل مناسبة، ففى سنة ١٨٥٤ احتدم الجدال بخصوص ولايتى «كنساس» (Kansas) «ونبراسكا» (Nebraska)، ونجح أهل الجنوب فى نقض اتفاقية المسورى وحمل الحكومة العليا على استصدار قانون يعطى الولايتين حق تقرير مسألة الرقيق فيهما. وعلى أثر ذلك أخذ يرحل إليهما كثير من أهل الشمال والجنوب ليعزز كل من الفريقين جانبه، وأصبحت الولايتان ميدانا فسيحا للتنافس الشديد، وسببا فى نفور القلوب وتفاقم الحالة، وعلى الأخص عند ما تقرر عدم إباحة الرق فيهما.

وفى غضون ذلك تألف فى البلاد حزبان كبيران، حزب فى الشمال وهو «الحزب الجمهورى» وغرضه تأييد سلطة الحكومة العليا والعمل على منع الرق من البلاد، وحزب فى الجنوب وهو «الحزب الديمو قراطى» وغرضه تأييد حق كل ولاية فى التصرف فى شئونها والعمل على إباحة الرق فى كل ولاية تريده، وأصبح لهذين الحزبين أثر يذكر فى سياسة الولايات منذ ذلك العهد، وإن اختلفت مبادئهما قليلا باختلاف حالة البلاد. ومما زاد الحالة سوءا والأزمة شدة، مسألة «درد سكت» (Dred Scott)، وهو أحد الأرقاء

عاش مع سيده زمنا فى إحدى الولايات الحرة ، فلما عاد إلى ولاية المسورى ، أراد أن يعامله سيده معاملة الأرقاء ، فأبى ذلك ورفع أمره للقضاء ؛ ولكن المحكمة العليا أعلنت أن السيد لا يفقد سيطرته على أرقائه أينما ذهب ، فأغضب هذا الحكم أعداء الرقيق وأثار حقدهم لأنه يفضى إلى جعل الاسترقاق مباحا فى جميع الولايات . وفى أكتوبر سنة ١٨٥٩ وقعت حادثة « جون برون » (John Brown) ، وكان من أشد أعداء الرقيق وعزم على ان يحاربه فى عقر داره ، فذهب إلى « فرجينيا » وهناك بنى حصنا منيعاً فى جبالها ليحتمى فيه الأرقاء اذا أبقوا ، وجمع السلاح والذخيرة للدفاع عنهم ، غير أنه لم يلبث أن وقع فريسة فى يد اعدائه وأعدموه شنقا ، فكان لهذا الحادث اثره السيء فى نفوس أهل الشمال وإثارة كامن الاحقاد ؛ مما زعزع بناء الاتحاد من أساسه حتى كاد ينهار البناء وهم ينظرون .

أبراهام لنكولن (Abraham Lincoln) : استمر النزاع بين أنصار الحزبين وظهر أثره في انتخابات سنة ١٨٦٠ ، التى فاز فيها مرشح الحزب الجمهورى « ابراهام لنكولن » ؛ مما دعا إلى استياء أهل الجنوب وتهديدهم الحكومة العليا بالانفصال عن الاتحاد اذا تسلم لنكولن رياسة الجمهورية .



ابراهام لنكولن

أما « لنكولن » ، فكان رجلا عصاميا ، ولد عام ١٨٠٩ . وكان أبوه فقيرا لم تسمح له ماليته بالانفاق عليه حتى يتم حياته المدرسية ، ولذلك غادر المدرسة بعد عام واحد وأصبح يساعد والده فى تجارته حتى مات ذلك الوالد ولا يزال « أبراهام » صغيراً ، فاضطر بحكم الظروف القاسية أن يعتمد على نفسه

فى شئونه ، وتلقى فى الحياة دروسا كانت أجدى عليه مما حرم منه فى دور العلم ، فأخذ يكافح الظروف ويناضل العقبات فى ميدان الحياة ، وكان فى النهاية موفقا ، فدرس القانون دراسة وافية ، واشتغل بالأمور السياسية ، وكثيرا ما انتخب فى المجالس التشريعية حيث ظهرت كفايته وتجلت مواهبه ، غير أنه مالبث أن هجر السياسة إلى المحاماة ، ولكن نقض اتفاق المسورى كان ضربة أليمة لمبادئه ، ولهذا نزل ميدان السياسة من جديد منذ ذلك الوقت .

وكان « لنكولن » يمقت الرق وينادى بوجوب القضاء عليه ، لأنه فى نظره مصدر الفوضى والانقسام فى الولايات ولأنه مناف لأبسط مبادىء الانسانية. ولا يتفق مع المبادىء التى قام عليها نظام الاستقلال . من إعلان حقوق الانسان وحرية الأفراد . ولذلك ما كاد يتم انتخابه للرياسة حتى فكرت الولايات الجنوبية فى الانسحاب من الاتحاد ، بدعوى أن لها الحق فى ذلك متى أرادت . ولكن أهل الشمال وعلى رأسهم لنكولن أنكروا عليهم هذه النظرية الخطرة التى تهدم أركان الاتحاد وتذهب بتضامن الولايات. ومنعاً لوقوع هذه الكارثة الكبرى ، كارثة انحلال الاتحاد ، أخذ لنكولن يلين لهم جانبه ، ووعدهم بابقاء قوانين إباحة الرقيق فى الولايات القديمة كما هى . ولكن بالرغم من ذلك كله بدأت الولايات الجنوبية تعلن انفصالها عن الاتحاد الواحدة بعد الاخرى منذ شهر ديسمبر سنة ١٨٦٠ . وما وافى شهر فبراير سنة ١٨٦١ إلا وكان أهل الجنوب قد قطعوا علاقتهم بأهل الشمال وألفوا من الولايات المنفصلة حكومة مستقلة أطلقوا عليها اسم « الولايات الأمريكية المتحالفة » وانتخبوا رئيسا لها من بينهم ، وجعلوا مقر الحكومة الجديدة مدينة «رتشمند» (Richmond) فى ولاية فرجينيا وأخذوا يستعدون للقتال استعداداً هائلا . وفى أبريل سنة ١٨٦١ أطلقوا مدافعهم على حصن «سمتر» (Sumter) بمدينة «شارلستون» (Charleston) واستولوا عليه ورفعوا رايتهم الجديدة فوقه وكان هذا الحادث إيذانا باعلان الحرب .

الحرب : وفى ٤ مارس سنة ١٨٦١ كان قد أعلن لنكولن رئيسا على الاتحاد

فى واشنجتون ، فلما رأى إصرار الحزب على السير فى هذا الطريق الوعر وأنه قد هاجم حصون الحكومة بالفعل ، عقد النية على إخضاعه بالقوة ونادى بالتطوع فتهافت الكثيرون تحت لوائه حتى بلغ مجموعه نحو ٣٠٠٫٠٠٠ مقاتل . وبذل كل من الفريقين مجهودات عظيمة وتضحيات جسيمة فى سبيل تأييد دعوته وأظهر الجميع من الشجاعة الفائقة ما أصبحت مضرب الأمثال .

وبدأ أهل الشمال بمحاصرة الولايات الثائرة براً وبحراً ، وكانت خطتهم بعد ذلك أن يفصلوا الولايات الشرقية عن الغربية ثم يفتكون بها على انفراد. ولما كانت جيوش الجنوب قد أخذت سبيلها إلى الشمال لمهاجمة الولايات الشمالية قاتلتها قوات الشمال قتالا عنيفاً وأجبرتها على الانسحاب إلى بلادها ثم أخذت فى تنفيذ الخطة المرسومة ، فتقدمت على نهر المسيسبي ونجحت فى فصل الولايات الشرقية عن الغربية ، وبعد ذلك أعدت جيشا تحت قيادة « شارمان » (General Sherman) لمقاتلة قوات الجنوب فى « جورجيا » وأرسلت آخر بقيادة « جرانت » (General Grant) لمقاتلة « لى » (General Lee) فى الشمال الشرقى. وبعد قتال عنيف طويل تمكن شارمان من إحراز النصر وإرغام قوات الجنوب التى كانت تقاتله على التسليم فى ابريل سنة ١٨٦٥ ، كما استطاع الجيش الثانى أن يستولى على « رتشمند » عاصمة الجنوب ، واضطر « لى » بازاء هذا الفشل إلى التسليم فى ٩ أبريل سنة ١٨٦٥ . وكان هذا الحادث خاتمة حرب تعتبر من أكبر المعارك التى عرفها الانسان ، فقد خسر الفريقان مالا يقل عن المليون من الرجال ، وبلغ دين الاتحاد نحو ستمائة مليون جنيه ، وقد أظهر أهل الشمال حكمة عالية باظهار روح التساهل الشديد لأعدائهم ، ومنحهم شروطا شريفة ، مما كان سببا فى التئام الجرح بسرعة غريبة ، والعمل على نسيان الماضى وما جرى فيه من حوادث مفزعة ونكبات مفجعة . ولكن القدر لم يشأ أن يترك أهل الشمال فى فرحهم يمرحون ، إذ حدث فجأة ما بدل الأفراح أحزانا ، وذلك أنه بعد تسليم « لى » بخمسة أيام ، أطلق متعصب من أهل الجنوب النار على لنكولن وهو فى دار الأوبرا بوشنجتون فقضى عليه ، وذهب الرئيس مبكيا عليه من الأمة التى لا تزال تمجد ذكراه كأعظم بناء فى صرح مجدها وعظمتها .

نتائج الحرب : على أثر انتهاء هـذه الحرب ، تقرر منع الرق فى جميع الولايات ، وعلى ذلك أصبح السود يتمتعون بكل الحقوق التى يتمتع بها البيض ، وأصبح الجميع أمام القانون سواء ، غير أنه منذ ذلك الوقت نشأت « المشكلة السوداء » فانه بالرغم من هـذه المساواة واعتراف القانون بها ، استمر البيض يحتقرون السود ويضمرون لهم أشد الكراهية ، لما بين الفريقين من اختلاف فى الجنس واللون والعادات ، فللعبيد أماكن خاصة فى الترام وعربات السكك الحديدية والكنائس والفنادق وغيرها . وقد بلغت هـذه الحالة حـداً جعل أهل الجنوب البيض يحاولون بكل الوسائل حرمان السود من استعمال حقوقهـم الانتخابية . وبالرغم مما فى ذلك من مخالفة للدستور تتغاضى الحكومـة العليا عن هذه المخالفات منعا لاثارة الموضوع والمناقشة فيه . والواقع أن هـذه المشكلة تشغل بال الامريكيين حتى اليوم ، لان عدد العبيـد بعد أن كان لايتجاوز ٨٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٧٩٠ ، أصبح الآن نحو عشرة ملايين أو عشر مجموع سكان الولايات المتحدة . وفكر بعضهم فى التخلص منهم جميعاً بابعادهم الى « جزائر الفلبين » ، واقترح غيرهم إسكانهم بعض المناطق الواسعة النائية فى الولايات المتحدة ، ووقفت المسألة عند هذا الحد .

وكان من أهم نتائج الحرب بجانب ذلك أن خرجت الولايات منها وهى مرتبطة ارتباطاً متيناً بعضها البعض ، وبذلك سلمت الوحدة من التفرق ونجت الكتلة من التصدع ، وتحقق القول بأن الولايات المتحدة أمة واحدة لاعصبة أمم ، وأخذ هذا الاتحاد يزداد تماسكا بازدياد الروابط المختلفة بين الولايات . وإلى هذا يرجع الفضل الأكبر فى سير الولايات بخطى واسعة نحو التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

تطبيق مبدأ منرو

جرت الولايات فى سياستها على مبدأ « منرو » فى عدة ظروف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نذكر منها ما يأتى :

مسألة المكسيك : كانت جيوش الأمبراطور نابليون الثالث قد غزت المكسيك واستولت عليها فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة مشتغلة بالحرب الاهلية ، ولكنها ما كادت تنتهى من هذه الحرب حتى احتجت على غارات نابليون هذه سنة ١٨٦٥ واضطرته إلى سحب جنوده من البلاد ، فتم جلاؤها نهائياً فى ربيع عام ١٨٦٧ .

مسألة ألاسكا : اشترت الولايات « ألاسكا » من الرسيا فى اكتوبر عام ١٨٦٧ .

مسألة أمريكا الجنوبية والوسطى : لم يرق مبدأ منرو فى نظر جمهوريات أمريكا الجنوبية والوسطى بعد مضى فترة من الزمن خوفا من تسيطر الولايات المتحدة عليها ، غير أنه بالرغم من عدم وجود علاقات ودية حقيقية كان يطلب إلى الولايات فى أغلب الأحيان أن تفصل فيما بينها فى حالة وقوع نزاع ، كما حدث فى عام ١٨٧٢ بين كولمبيا وبعض الرعايا البريطانيين ، وكما حدث بعد ذلك بين أرجنتينا وبراجواى ، وكذلك بين كوستاريكا ونيكاراجوا ، وبين الأرجنتين والبرازيل . وسادت حينذاك روح تفاهم وصفاء بين الولايات وهذه الجمهوريات ، غير أنه حدث فى عام ١٨٩١ أن قامت ثورة فى «شيلى» أسقطت رئيس الجمهورية ، فانحازت الولايات المتحدة إلى جانب الرئيس ، فأغضب ذلك الشعب وولد روح الضغينة بينه وبين الولايات .

وفى سنة ١٨٩٣ حدث نزاع بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تطبيقاً لمبدأ منرو . ومنشأ هذا أنه كان يوجد خلاف مستمر بين بريطانيا وفنزويلا بخصوص الحدود الفاصلة مابين الأخيرة وجيانا البريطانية منذ عام ١٨١٤ ، وهى السنة التى أخذت فيها بريطانيا جيانا من هولندا ، ففى سنة ١٨٤٠ وضعت بريطانيا الحدود ، ولكنها ضمت لنفسها جزءاً من الأرض كانت تدعيه فنزويلا . ولما استكشف الذهب فى هذه المنطقة ، احتد النزاع عليها واضطرت فنزويلا إلى قطع علاقاتها السياسية ببريطانيا سنة ١٨٨٧ نظراً لرفضها قبول التحكيم . وعلى أثر ذلك تدخلت الولاياة المتحدة فى الأمر فأرسلت مذكرة فى موضوع

ذلك النزاع إلى وزير خارجية بريطانيا عام ١٨٩٣ باعتبار أن هـذا الموضوع يدخل فى دائرة مبدأ « منرو » . ولكن بريطانيا لم تقبل وجهة نظر الولايات . فقررت هذه أن ترسل لجنة أمريكية لدرس الموضوع وتنفيذ ما تراه ولو أدى ذلك إلى الحرب ، فولد هـذا شعورا عدائياً فى البلدين. غير أن المسألة سويت باتفاق بريطانيا وفنزويلا قبل أن تفرغ اللجنة الأمريكية من مهمتها . وبذلك انتهت المسألة بسلام . غير أن أهمية الموضوع ترجع إلى أن حياة جديدة أخذت تدب فى مبدأ منرو .

مسألة كوبا والفلبين :أما جزيرة « كوبا » (Cuba) وهى أكبر جزائر الهند الغربية وأغناها بحاصلاتها وثروتها الطبيعية . فكانت لا تزال تحت حكم اسبانيا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وكذلك « بورتوريكو » (Portorico) ، ثم جزائر « الفلبين » (Philppine) بآسيا . وكانت الطريقة الاسبانية فى الاستعمار ترمى إلى استغلال ممتلكاتها استغلالا تاما لمصلحة أهالى اسبانيا والخزينة الاسبانية ، دون مراعاة مصالح أهل البلاد الأصليين . ولذلك ثارت عليها هـذه المستعمرات عدة مرات فى خلال القرن التاسع عشر . وأخيراً انتشرت الثورة فى كوبا سنة ١٨٩٥ وفى جزر الفلبين سنة ١٨٩٦ . ولما كانت اسبانيا عاجزة إذ ذاك عن حكمها بالقوة وإرغامها على قبول الطريقة القديمة فى الحكم عزمت على أن تمنح هذه الجزر الاستقلال الذاتى سنة ١٨٩٧ ، ولكن الولايات المتحدة التى كانت تطمع فى الاستيلاء على هذه المستعمرات ، تحككت بالقوات الاسبانية ، ثم أعلنت الحرب على اسبانيا على أثر نسف إحدى سفنها الحربية فى مياه كوبا سنة ١٨٩٨ . ولم تدم الحرب أكثر من ثلاثة أشهر دمرت فى خلالها البحرية الاسبانية ، وأرغمت أسبانيا على عقد «معاهدة باريس» فى ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، وبمقتضاها تنازلت للولايات المتحدة عن بورتوريكو والفلبين نظير مبلغ مليون جنيه ومنحت كوبا استقلالها ، ولكن الولايات استولت عليها . غير أنها بعد أن ساعدتها

على تنظيم شئونها وترقية مواردها إعلنت استقلالها سنة ١٩٠٣ وأسست بها حكومة جمهورية .

وكان لاستيلائها على جزر الفلبين أثر عظيم فى سياستها فى الشرق والأقصى والمحيط الهادى ؛ فإنها خلقت لها منطقة نفوذ بين اليابان والصين والهند الصينية ، ودفعتها إلى الرغبة فى بسط سيطرتها على المحيط الهادى والعمل لهذه الغاية بكل الوسائل . وقد ساعدها على ذلك استيلاؤها على جزر « هاواى » (Hawaii) أو (Sandwich Islands) سنة ١٨٩٤ ، لأنها نقطة حربية عظيمة ومنيعة فى المحيط الهادى . غير أن هذه السياسة كان من شأنها أن تثير مخاوف اليابان ، وهذا هو سبب التنافس والنزاع الحاضر بين الدولتين ، والذى أدى إلى تقرب اليابان من انجلترا بعقد المحالفات المختلفة .

مسألة قناة بنما : وفى سنة ١٩٠٣ اشترت الولايات من « شركة بنما الفرنسية » كل حقوقها فى قناة بنما ، وأشرفت هى على العمل فيها حتى تمت افتتحت عام ١٩١٤ ، وأصبحت ملكا للولايات . وهى لاتقل فى أهميتها التجارية والحربية لأمريكا عن أهمية قناة السويس لانجلترا .

مسألة سانت دومنجو : وفى سنة ١٩٠٤ عجزت جمهورية سانت دومنجو عن دفع فوائد ديونها الأجنبية ، فأعلنت فرنسا وبلجيكا وايطاليا عزمها على احتلال بعض ثغورها لتجمع المكوس الجمركية لمصلحة رعاياها الدائنين . فاستنجدت سانت دومنجو بالولايات المتحدة لتحميها من التدخل الأجنبي ، فما كان من الولايات إلا أن تدخلت فى الأمر ، واستولت بنفسها على الجمارك ، وجمعت المكوس ودفعت الديون المستحقة إلى أصحابها ، ثم عملت على تحسين مالية البلاد ووضعها على أساس ثابت .

الباب العاشر
نهضـــة الشرق
(اليابان . فارس . تركيا)

الفصل الاول
اليـابان

تمهيد : بينما كان الغرب يرقى فى مدارج المدنية والحضـارة ويرد مناهل العلم الحديث وكله يقظة ورغبة ، كان الشرق فى سبات عميق . غارق فى بحار من الجهل والخرافات والانصراف عن أسباب المدنية وتعرف كنهها ، والثورة ضد كل مستحدث مفيد كأنما هو صنع الشيطان يكيد للانسان ، وكانت هذه الحالة غريبة فى بلاد كانت قديما مبعث النور والهـداية ، وموئل العلم والحضارة ، ولـكن الحوادث التى هزت جوانب أوربا خلال القرن التاسع عشر كان لها صداها فى بلاد الشرق النائمة ، فهزتهم هزة فتحت منهم العيون ونبهت العقول ، وكانت اليابان من أسبق شعوب الشرق حركة ويقظة وأسرعها تقدماً ورقيا ، ففى جيل واحد استطاعت اليابان أن تخلق نفسها خلقا جديدا ، وتمكنت من الوثوب إلى مصاف الدول العظمى مما لم يسبق له مثيل فى التاريخ ، فـكانت نهضتها موضع الدهشة والاعجاب .

اليابان القـديمة

كانت اليابان فى العصور الأولى خاضـعة لحـكم ملـكى مطلق يتصرف فى شئونها ويتحكم فى أهلها العاهل الأكبر وهو ما يسمونه « الميـكادو » وكانت منزلته من الشعب منزلة الآلهة منهم . ولـكن سلطة الميـكادو أخذت فى الضعف بمضى الزمن ولم يكد يشعر بذلك حكام الأقاليم حتى بدأوا يستأثرون بالسلطة شيئاً فشيئاً ، مما جعل نظام الحـكومة فى القرن الثانى عشر شـبيها بنظام الاقطاع فى أوربا . واستمر الحال على هذا المنوال حتى ظهرت فى القرن

السابع عشر طبقة من الأشراف تسمى « الدايميوس » وهم طبقة ملاك الأراضي الفسيحة الذين كانوا كملوك مستقلين في ضياعهم ، وأخذت هذه الطبقة تستأثر بالسلطة في جميع أنحاء البلاد ، حتى أصبحت سلطة الميكادو وهمية بجانب سلطتهم ، وأصبح رئيسهم الملقب « بالشوجن » (القائد) هو صاحب السلطة الفعلية في الحكومة ورئيس البلاد الأعلى ، ولذلك كان مقره « طوكيو » أعظم أهمية وأرفع قدرا من « كيوتو » مقر الميكادو ، وتمكن في النهاية من جعل منصبه وراثيا في بيته .

عهد الفوضى : كانت حكومة الشوجن في أول عهدها حكومة نافعة قوية تعمل للصالح العام ، وكانت تهابها كل الطبقات وتخشى بأسها ، ولكن ما لبثت أن أخذت هذه القوة في الضعف وتنبهت لذلك القوات الأخرى ، فتحركت عوامل الفوضى والاضطراب في جميع أنحاء البلاد ، وهبت الطبقة الحربية المسماة « بالساموراى » تعتدى على الحريات والأملاك ، واتخذت السلب والنهب حرفة لها وتمادت في هذا السبيل ولا رادع لشهواتها ولا كابح لجماحها ، فأضحت الحياة خطرة قلقة . ولقد زاد الحالة سوءا نزوع طبقة الدايميوس إلى الاستقلال والتخلص من سيطرة الشوجن ، فساد القلق وعم الاضطراب وكثر النزاع بين السلطات المتعددة .

ومما زاد في استياء اليابانيين من حكومة الشوجن فتحها أبواب البلاد للشركات الأجنبية لاستدرار خيراتها واستثمار موارد ثروتها . وقد بدأت علاقة اليابان بالأجانب منذ عهد الاستكشافات الجغرافية الأولى ، ففي سنة ١٥٤٢ دخلها المستكشف البرتغالى « بنتو » (Pinto) فقابله الأهالى بالترحاب وتبعه بعد ذلك كثير من المبشرين الذين نجحوا في استمالة عدد وفير إلى اعتناق الديانة المسيحية ، ولكنهم لما شعروا حوالى سنة ١٥٩٠ بأن الأجانب بدأوا يتدخلون في شئون البلاد ، ثار ثائرهم وقاموا يذبحونهم ويفتكون بهم فتكا ذريعا . ومنذ ذلك الوقت أخذت كراهيتهم للأجانب في الازدياد حتى صدر قرار في سنة ١٦٣٨ بعدم دخول الأجانب بلاد اليابان وعدم خروج اليابانيين منها . ولم يسمح لهم بالاتجار إلا مع الهولنديين بعد

الحصول على إذن خاص من الحكومة التى سمحت لرعايا هولندا بالاتجار مع الأهالى فى مرفأ واحد صغير فقط . واستمرت الحالة كذلك حتى أواسط القرن التاسع عشر ، ففى سنة ١٨٥٣ ظهر أمير البحر الأمريكى « برى » (Perry) بأسطوله فى مياه « طوكيو » وهناك أنذر الشوجن بضرورة التخلى عن سياسة العزلة ، فما كان من الشوجن إلا أن عقد مع الأمريكيين فى العام التالى معاهدة تعهد فيها بفتح ميناءين لتجارة الأمريكيين ، وذلك لاعتقاده بضعف اليابان أمام قوة الدول الأجنبية ، ولم تكن هذه الصلة الجديدة إلا فاتحة لعهد جديد ، فتلت هذه المعاهدة معاهدات أخرى مع الولايات المتحدة وكذلك مع انجلترا وفرنسا والروسيا والبرتغال عام ١٨٥٨ ، ثم مع بروسيا عام ١٨٦١ . وبمقتضاها تقرر فتح عدة موان للتجارة الأجنبية ، ولكن اليابانيين فى أوائل هذا العهد لم يرتاحوا لمعاشرة الأجانب والاختلاط بهم ، ولهذا كان عهدا دائم القلاقل والفتن ، ثار فيه الوطنيون أكثر من مرة بالأجانب وقتلوا عددا كبيراً منهم ، مما اضطر انجلترا وفرنسا إلى إرسال أساطيلهما إلى المياه اليابانية لتهديد اليابانيين وإنذارهم بعدم التعرض للأجانب ، فكان هذا العهد شؤما على الشوجن ، لأن الشعب أصبح ينقم عليه لسماحه بدخول الأجانب بلاده ، كما أن الأجانب أنفسهم كانوا غير راضين عنه لعجزه عن حماية رعاياهم .

اليابان الحديثة

النهضة : استمرت هذه الحالة القلقة حتى مات الشوجن عام ١٨٦٦ والميكادو سنة ١٨٦٧ ، ولم تلبث أن نشبت بين أنصارها حرب دموية انتهت بهزيمة أنصار الشوجن ١٨٦٨ ، وإعادة جميع السلطة إلى الميكادو الذى بدأ العهد الجديد باتخاذ « طوكيو » مقراً له . ولما كان الشعب ينادى بالمساواة بين جميع طبقات الأمة والانضواء تحت لواء واحد لدفع الخطر المحدق بالبلاد ، لم يجد « الدايميوس » بداً من النزول عن حقوقهم الاقطاعية من تلقاء أنفسهم لمشاركة الشعب فى شعوره ، ورغبة منهم فى العمل بجد لما فيه صالح البلاد

وخير الاهلين . وقد صدر أمر امبراطورى فى سنة ١٨٧٢ يرغم من أصر منهم على الاحتفاظ بحقوقه على التنازل عنها خدمة للمصلحة العامة، وبقى بعد ذلك «الساموراى» غير مستقرين على حال ، فكانت حرفتهم الجندية وكانوا يأنفون أن يشتغلوا بأى حرفة أو صناعة سواها . ولهذا اضطرت الحكومة أن تعطيهم رواتب فى بداية الأمر عند ما بطلت حرفتهم . ولما أثقلت هذه الرواتب كاهل الميزانية عزمت الحكومة أن تعطيهم تعويضاً مالياً دفعة واحدة وأن تمنعهم من حمل السلاح ؛ ولكن هذا العمل لم يرضهم ؛ ولذلك ثاروا فى وجه الحكومة فاضطرت أن تقابلهم بالقوة حتى أخضعتهم نهائياً ؛ وفى سنة ١٨٧٦ أصدرت أمراً بمنعهم من حمل السلاح ؛ فانصرفوا مرغمين إلى الحرف الاخرى وقد أظهروا نبوغاً عظيما فى الميدان الجديد ، فنبغ منهم الكثيرون وتقلدوا أكبر مناصب الدولة الحربية والادارية والقضائية والسياسية وغيرها .

ولكن الانقلاب الحديث وماتبعه من أنظمة وإصلاح ، لم يرق فى عين قبيلة شديدة البأس عظيمة الشأن بالجزائر الجنوبية من اليابان تدعى «ساتسوما» فأخذت تستعد لقتال الحكومة وتدرب رجالها على فنون الحرب . ومما زاد فى صلف رجال هذه القبيلة وغرورهم، مداراة الحكومة لهم وإغداقها النعم عليهم ومحاولتها استرضاءهم بكل الوسائل ؛ ولكنهم كانوا قد عقدوا النية على الثورة فرأوا فى قانون ١٧٨٦ مبررا وفرصة للخروج على الحكومة ، فجهزوا جيشاً يبلغ أربعة عشر الف مقاتل ، وزحفوا من بلادهم يقصدون القضاء على سلطة الميكادو فى فبراير سنة ١٨٧٧ . وبازاء ذلك اضطرت الحكومة إلى إخضاعهم بالقوة ، فجردت عليهم جيشاً كبيرا يبلغ أربعين ألف جندى ، وبعد قتال دام سبعة شهور انخذل الثائرون وانتصرت أجناد الحكومة ؛ فاستقر النظام الجديد وودعت اليابان آخر أثر من آثار نظامها الاقطاعى المشئوم .

عهد الاصلاح

(ا) السياسة الداخلية : قامت النهضة الجديدة على أساس مقاومة التدخل الأجنبي وطرد الأجانب جملة من أرض الوطن المقدسة ؛ وعلى ذلك قام الشعب

يناصر الميكادو وأنصاره حتى تغلبوا على الشوجن وسلبوا منه كل سلطة ، ولكن ما كادوا يحتكون بالاجانب ، حتى ايقنوا ضعفهم امام قوتهم وتأكدوا ان لا حيلة لهم في طردهم من بلادهم فاعادوا النظر في موقفهم ، ودرسوا الظروف المحيطة بهم، فقر رأيهم على مواصلة سياسة الاختلاط بالاجانب ، على ان يفهموا منهم سر تقدمهم ويجاروهم فى هذا المضمار ، حتى اذا ما اشتد ساعدهم وعظمت قوتهم أمكنهم ان يتخلصوا من براثنهم ويسيروا في سبيل التقدم والعظمة. ومالن عقدوا العزم على اتباع هذه السياسة حتى ساروا فيها بخطى واسعة وسريعة ، واصبحت اليابان بعد جيل واحد من وثبتهم في مصاف الدول العظمى مما بهر النفوس وادهش العقول .

وكانت الحالة الاجتماعية من اولى المسائل التي وجه اليها انصار الاصلاح جهودهم ، فازيلت الفوارق السياسية بين طبقات الامة ، واصبح الجميع متساوين امام القانون ، ولم تعد المناصب وقفاً على طائفة من الامة دون غيرها، بل فتحت جميعها لذوى الكفاءة والمقدرة يتولون شؤونها ، وسمح للاشراف ان يهاجروا في طلب العلم ، وأبيح لكل انسان ان يشتغل في اي مهنة يريدها ؛ ووضع نظام جديد للجيش والبحرية اصبح بمقتضاه لكل ياباني صالح للخدمة الحق فى ان يلتحق بهما . وفى سنة ١٨٧٢ جعلت الخدمة العسكرية اجبارية ، واستعانت الحكومة بالضباط الاوربيين لتدريب الجيش والاسطول حسب الانظمة الحديثة . واهتمت الحكومة بانشاء السكك الحديدية ، كما انشأت مصلحة البرق واخرى للبريد ، ووضعت نظاما للعملة النقدية ، وجعلت التعليم اجباريا وادخلت طرق التعليم الحديثة مستعينة في ذلك بكبار الاساتذة من الغربيين، وقد ساعد ذلك على تقدم اليابان فى التأليف والترجمة وطبع الكتب والبحوث العلمية وما شاكل ذلك. وبجانب هذه الاصلاحات لم تهمل اليابان العمل على استثمار مواردها الطبيعية وترقية صناعتها واتساع نطاق تجارتها ، مما ساعد على ازدياد ثروتها وتعدد مواردها، حتى قامت الاصلاحات على اسس ثابتة ، فنمت وترعرعت وكست البلاد بظلها الوارف.

وكان روح هذه الاصلاحات والعامل الا كبر على نشاط حركتها، وطني مخلص وسياسي قدير هو الامير «إيتو» ، فانه شغف منذ حداثته بدرس أحوال الغربيين للوقوف على أسرار تقدمهم، ولذلك هرب عام ١٨٦٣ كبحار الى أمريكا ، ومنها الى انجلترا حيث درس أحوالها وعاداتها وأنظمتها ، ثم عاد الى بلاده عام ١٨٦٦ ، و كانت له اليد الطولى في انقلاب ١٨٦٨. ومنذ ذلك الوقت خصص كل جهوده لاصلاح حالة البلاد وتقدمها ورفع ذكرها بين الامم . و كان على رأس الاصلاحات التي اشترك فيها تنظيم الحكومة على أساس اشتراك الشعب فيها لخير البلاد وأهلها، فارسلت الحكومة الى أوربا لجنة تحت رياسته سنة ١٨٨١ لتدرس الانظمة النيابية بها ، وقد قامت اللجنة بمهمتها خير قيام ، وعادت الى بلادها حيث بدأ الزعماء والعلماء في درس الحالة من جميع نواحيها. وانتهى الامر بصدور الدستور سنة ١٨٨٩ ، وجرت الانتخابات بمقتضاه ، واجتمع المجلس النيابي لاول مرة سنة ١٨٩٠ ، وهو يشبه الدستور الالماني ، فالوزراء مسئولون أمام الامبراطور وحده ولا يستطيع المجلس عزلهم . وتتألف الهيئة التشريعية من مجلسين ، هما مجلس النواب ومجلس الاعيان . وأول من شغل منصب رياسة الوزراء هو الامير «ايتو» وقد انتخب للرياسة أربع مرات وتوفى سنة ١٩٠٩

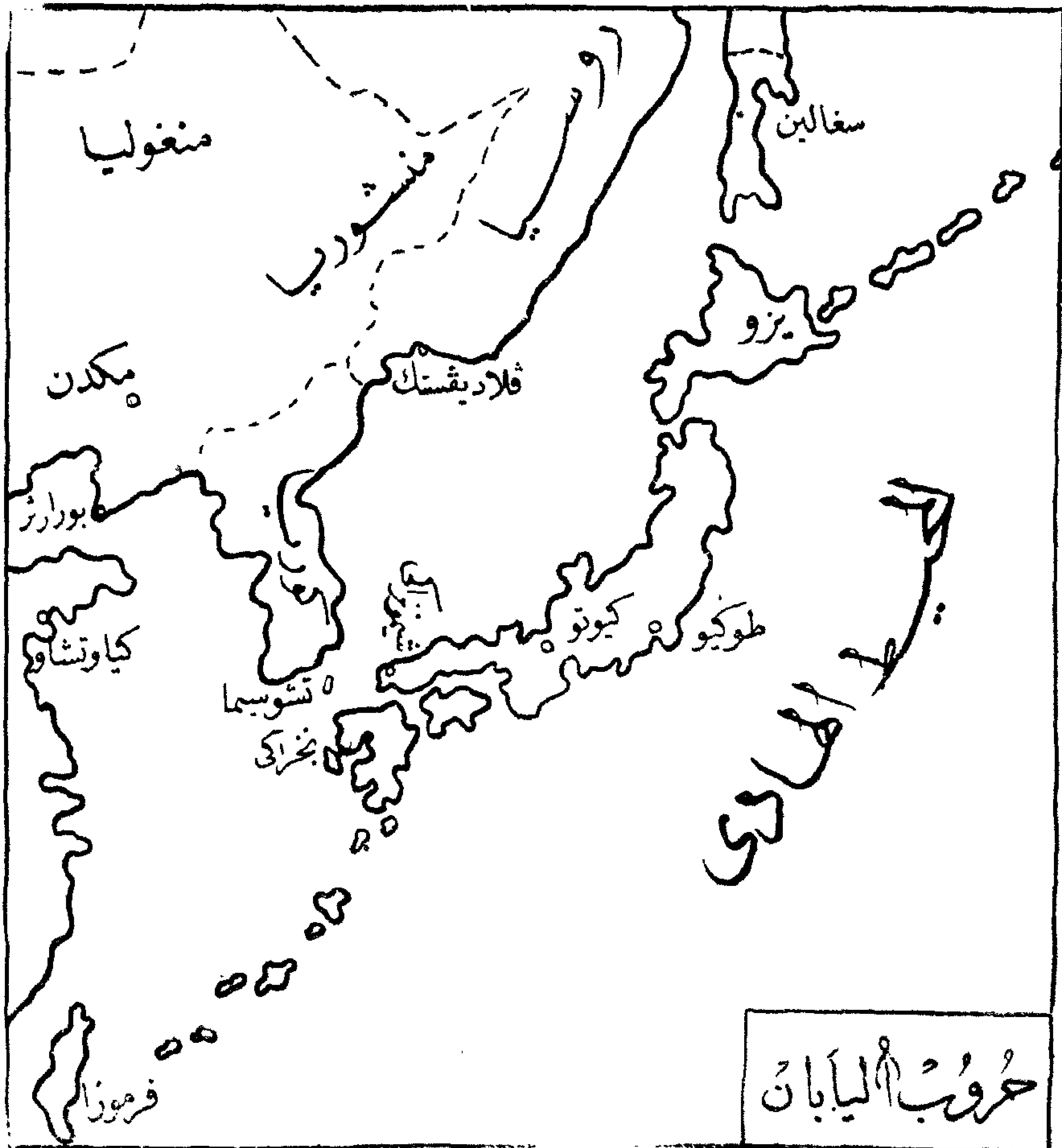
(ب) السياسة الخارجية : أولا — الغاء الامتيازات الاجنبية : رأت الحكومة اليابانية أن الامتيازات الاجنبية التى نالتها الدول في عهد الشوجن ، لا تتفق مع روح النهضة الجديدة التى عمت جميع مرافق الحياة ، فبمقتضى هذه المعاهدات أصبح لكل دولة حق السيطرة وحدها على رعاياها وحق محاكمتهم في محاكمها القنصلية ، وحددت مكوس الواردات بقيمة زهيدة هى ٥٪ ، فلم يكن من حق اليابان أن تزيد في هذه المكوس مع شدة حاجتها الى المال ، كما أنه كان لكل من انجلترا وفرنسا حامية في يوكوهاما بدعوى المحافظة على رعاياهما . ولهذا نشطت الحكومة لمفاوضة الدول في شأن التنازل عن هذه الحقوق المجحفة باليابانيين . وفي سنة ١٨٧١ أرسلت وفدا الى أوروبا وأمريكا لهذه الغاية ، ولكنه عاد بخفي حنين غير أن الحكومة لم تيأس من النجاح النهائي ، وواصلت مفاوضاتها مع الدول وعقد

لهذا الغرض مؤتمر في طوكيو عام ١٨٨٢ ، وآخر عام ١٨٨٦ ، ولكن دون جدوى فلجأت الحكومة الى سلوك سبيل السياسة لتحقيق رغباتها ، وأخذت تفاوض كل دولة سراً وعلى انفراد . وظهرت بوادر النجاح سنة ١٨٩٤ ، ففي تلك السنة عقدت معها انجلترا معاهدة أجابتها فيها الى مطالبها ، فارتفع مركز اليابان في عالم السياسة ، وبادرت الدول الاخرى فحذت حذو انجلترا ، ولم يأت عام ١٨٩٩ حتى كان اليابانيون مسيطرين تمام السيطرة على بلادهم .

ثانياً — تكوين امبراطورية : وبعد أن تم لها هذا النجاح السياسى العظيم ، بجانب ما تم بها من التقدم الاقتصادى والاجتماعي والنيابى ، تطلعت اليابان الى تأسيس امبراطورية شرقية عظيمة على نمط امبراطوريات الغرب ، لا سيما وأن الحاجة أصبحت ماسة لضم بلاد جديدة يهاجر اليها بعض السكان الذين أخذ عددهم في الازدياد المطرد . هذا الى أن مصنوعاتها المتعددة التي أخذت تتكاثر بسرعة مدهشة أصبحت في حاجة الى أسواق لتوزع فيها ، فكان من اللازم على الحكومة اليابانية أن تجتهد في ايجاد حل لهذه المشكلة العويصة ، وكان من الطبيعى أن تتوجه أنظار اليابانيين نحو كوريا والصين حيث يستطيعون أن يجدوا بغيتهم بسهولة . زد على ذلك أن هذه الجهات كانت مهمة لليابان فان وجود أى دولة قوية استعمارية في كوريا أو منشوريا يجعل اليابان في خطر دائم وقلق زائد ، ولهذا وجهت همها للاستيلاء على هذين الاقليمين أو بسط سلطتها عليهما على الاقل ، وكان من نتيجة هذه السياسة أن دخلت في حرب مع الصين أولا ثم مع الروسيا ثانياً .

الحرب الصينية اليابانية : كانت رغبة اليابان في التسيطر على كوريا للأسباب التى ذكرناها سبب قيام هذه الحرب بين الدولتين ، فان اليابان تذرعت بالفوضى السائدة فى انحاء البلاد والاضراب الناشيء عن سوء الحكم وعزمت على التدخل في شئونها ، فطلبت من ملكها ادخال اصلاحات معينة تقضي على هذه الفوضى . ولما كانت اليابان مرتبطة مع الصين باتفاق منذ سنة ١٨٨٤ بان لا ترسل احداهما قوات حربية الى تلك البلاد الا بموافقة الاخرى ، عرضت الامر على الصين ، ولكن هذه رفضت أن تشترك معها في هذا الطلب فقررت أن تعمل منفردة . وفي يوليه سنة

١٨٩٤ أرسلت انذاراً الى كوريا باعلان الحرب عليها بعد ثلاثة أيام ان لم توافق على ادخال الاصلاحات المطلوبة . ولما لم تتسلم اليابان رداً مرضيا أعلنت الحرب عليها واحتلت عاصمتها وأخذت ملكها أسيراً ، فاشتد حنق الصين على اليابان وأعلنت عليها الحرب ، ولكن كان نصيبها الفشل التام في البر والبحر وأصبحت العاصمة نفسها في خطر ، ولذلك اضطرت الصين الى قبول معاهدة « شيمونوزيكي » فى ١٧ ابريل سنة ١٨٩٥ ، وبها نزلت عن « بورت ارثر » وشبه جزيرة « لياوتنج » وجزيرة « فرموزا » وجزائر « بسكادور » لليابان ، كما انها تعهدت بدفع غرامة حربية لليابان قدرها خمسة وعشرون مليوناً من الجنيهات ، وبفتح عدة ثغور جديدة للاتجار معها ، واعترفت باستقلال كوريا استقلالا تاماً .



ومن هذا نرى أن اليابان فازت بغنيمة كبرى على أثر هذه الحرب ، ولكن هذا الفوز الباهر أثار أحقاد الروسيا التي كانت لها اطماع واسعة في الشرق الاقصى، ولهذا أخذت تستفز الدول الاوربية للوقوف في وجه اليابان ، لان سياستها أصبحت خطراً يهدد السلم في الشرق ، ونجحت في استمالة فرنسا والمانيا لآرائها . وتدخلت الدول الثلاث في الامر وطلبت من اليابان « خدمة للانسانية » أن تتنازل عن « بورت ارثر » وشبه جزيرة « لياوتنج » للصين، ولم تجد اليابان بداً من اجابة هذا الطلب وأخذت نظير ذلك مبلغاً من المال من الصين . غير أن هذا التدخل الذى حرمها جزءاً مهماً من ثمرة انتصاراتها زاد سخطها على هذه الدول ، لاسيما الروسيا ذات المطامع الواسعة فى الشرق الاقصى .

الحرب الروسية اليابانية : برهنت الحوادث على أن تدخل الدول بين اليابان والصين لم يكن خدمة للانسانية ورغبة فى صون كيان الصين ، وانما لافساح الطريق أمام رغباتها الاستعمارية ، فان هذه الدول نفسها أخذت تتسابق منذ سنة ١٨٩٧ فى الاستيلاء على ما يمكنها الاستيلاء عليه من أملاك الصين ، أما الروسيا زعيمة المتآمرين فانها استولت على « بورت أرثر » عام ١٨٩٨ بطريق الكراء !! ووضعت يدها على منشوريا ، فثارت ثائرة اليابانيين لوقوع هذه المناطق في يد عدوتهم اللدودة ، وهي المناطق التي يطمعون في مد نفوذهم فيها مراعاة لتجارتهم ومصالحهم المختلفة ، بل دفاعاً عن كيان بلادهم واستقلالها . وكادت تقع الحرب بين الفريقين اذ ذاك لولا حكمة الساسة اليابانيين الذين رأوا ارجاءها حتى يتم الاستعداد لخوض غمارها بنجاح ، ورأت الدول حسما للنزاع ومحافظة على مصالحها الخاصة أن تطالب الى الروسيا احترام « سياسة الباب المفتوح » وتتلخص هذه السياسة في أن تفتح البلاد أبوابها لتجارة جميع الدول على السواء ، فوعدتها الروسيا بذلك كما وعدت بالجلاء عن منشوريا بعد استتباب السكينة والنظام فيها .

وفي غضون ذلك عقدت انجلترا مع اليابان محالفة دفاعية سنة ١٩٠٢ ، تتلخص في أنه اذا دخلت احداهما في حرب مع دولة أخرى بسبب الحالة في الشرق الاقصى،

وانضمت دولة الى عدوتهما تحتم عليها الدخول في الحرب بجانب حليفتها ، كما أنهما تعاهدتا بالمحافظة على السلم في الشرق الاقصى ، وعلى سلامة كل من الصين وكوريا وفتحهما لتجارة جميع الدول على السواء . وكان لهذا التحالف أثر كبير في تقوية مركز اليابان ، ولكن الروسيا استمرت تعمل على بسط نفوذها في منشوريا ، وحاولت عام ١٩٠٣ الحصول على امتيازات جديدة فيها ، وأخذت تحشد قواتها البرية والبحرية هناك ، فاحتجت اليابان على ذلك وطلبت منها تعيين موعد الجلاء ، لاسيما وأن الحالة في منشوريا كانت هادئة . واستمرت المفاوضات بين الدولتين بهذا الخصوص عدة أشهر ، ولكن دون نتيجة مرضيه ، ولذلك صممت اليابان على قطع علاقتها السياسية بالروسيا ، وبدأت الحرب بالفعل ليلة ٩ فبراير سنة ١٩٠٤ بتحطيم جزء من الاسطول الروسي في ميناء بورت أرثر وانزال جيوشها في كوريا بسهولة لانها أصبحت مسيطرة على البحار المجاورة .

وكان اقدام اليابان هذا باعثاً لدهشة جميع الدول على السواء ، لأنها ما كانت تتوقع أن دولة صغيرة الشأن مثلها تجرأ على منازلة الروسيا مارد أوربا اذا ذاك ومصدراً لفزع الكثير من دولها ، ولكن اليابان أقدمت على الحرب وهى تعلم خطورة الخطوة التي خطتها وكانت واثقة بنفسها وموقنة بنجاحها ، لأنها كانت تعلم أن قوتها البحرية أكبر من القوة البحرية الروسية في مياه الشرق الاقصي ، وقد قضت بالفعل على الجزء المهم منها . واما الجيوش البرية فكان لدى اليابان جيش كامل التدريب ، كامل العدة والذخيرة ، وكانت على بينة من صعوبة مواصلات روسيا البرية والبحرية التى كانت تجعلها عاجزة عن امداد جيوشها بالمؤونة والذخيرة الكافيه .

ولهذا أقدمت اليابان على الحرب يحوطها الامل ويدفعها الرجاء ، وقد رافقها الحظ وصحبها النصر ، فاكتسحت جيوش الاعداء من كوريا واحتلت عاصمتها ، ثم تقدمت القوات اليابانية وحاصرت « بورت أرثر » برا وبحرا ، ولما حاول الروس انقاذ المدينة هزم جيشهم في موقعة « لياوينج » فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٤ ، وسقطت « بورت أرثر » في يد اليابانيين بعد دفاع مجيد فى اول يناير سنة ١٩٠٥ ، وتحركت الجيوش اليابانية شمالا لاجلاء الروسيين عن منشوريا ، فجرت بين الفريقين مواقع

هائلة انتهت بانهزام الروس في واقعة «مكدن» الشهيرة التى استمرت من ٦ الى ١٠ مارس سنة ١٩٠٥ وكانت خسارة الطرفين فيها فادحة .

وبعد هذه الهزائم المتكررة أيقنت الروسيا ضرورة تسيطرها على البحار الشرقية كمقدمة لنجاحها ، ولذلك أرسلت اسطول بحر البلطيق ليسحق الاسطول الياباني ، غير انه بعد رحلته الشاقة الطويلة لم يلبث ان تحطم في موقعة «تسوشيما» في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ فتحطمت معه آمال الروسيا النهائية في النصر ، ولم ينقذها من ارهاق اليابان لها فى شروط الصلح إلا توسط الولايات المتحدة بين الفريقين. وقد تم الصلح فعلا بعقد معاهدة « بورتسموث » (*Portsmouth*) في ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ، وبها اعترفت الروسيا بنفوذ اليابان في كوريا ، وتعهدت بالجلاء عن منشوريا ، كما أنها تنازلت لها عن شبه جزيرة لياوتنج ، بما فيها بورت أرثر ، وكذلك عن النصف الجنوبي من جزيرة سخالين ، وقد أعفى الطرفان من دفع غرامة حربية ، مما أغضب اليابان لان الحرب كلفتها مالا يقل عن مائة مليون جنيه .

نتائج الحرب : خرجت اليابان من هذه الحرب مرفوعة الرأس موفورة الكرامة ، وقد انتصرت علي عدوتها اللدودة الروسيا فأصبحت سيدة الشرق وصاحبة مركز عظيم بين دول الغرب . وقد عقدت معها انجلترا محالفة دفاعية هجومية فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ، فتعزز مركزها فى العالم وأصبحت فى مصاف الدول العظمى ، ولها أثر يذكر فى مجرى الحوادث السياسية الدولية ، وأخذت تنهض بنفسها بعد انتهائها من هذه الحرب مواصلة السير في طريق الرقى والثروة والعظمة ، غير انها لم تكد تتخلص من الروسيا فى الشرق الاقصى حتى وجدت منافسة خطرة فى الولايات المتحدة التي تنازعها اليوم السيادة في المحيط الهادى .

الفصل الثانى

فارس

بوادر النهضة في فارس : كانت فارس كسائر بلاد الشرق تئن تحت سيطرة حكام مطلقين مستعبدين إلى عهد قريب ، ولكن الشعب الفارسي أخذ يستيقظ

من غفلته في أواخر القرن الماضى . ويعزى هذا إلى مجهود ذلك الكاتب القدير والسياسي الخطير « السيد جمال الدين الافغاني » ، فأنه وهب نفسه للعمل على رفعة شأن الدول الاسلاميه في العالم، وبالاخص تركيا وفارس، لانه كان يعتبرهما أقوى دول الاسلام ولا ينقصهما إلا إصلاح شئونهما الداخلية ليرفعا رأس الاسلام عاليا بين دول الغرب ، ولذلك بذل مجهودا صادقا لترقية شئون فارس وتحسين حالها والقضاء على الحكم الاستبدادى فيها ، لاشراك الشعب في حكومة بلاده . وبالرغم من أنه كان موضع كراهية الشاه وحاشيته، نجح في بذر بذور مبادئه العلمية والاجتماعية والدينية والدستورية ، وافلح في ضم عدد كبير من الزعماء والعلماء والوجهاء لوجهة نظره.

ناصر الدين شاه : كان عصر « ناصر الدين شاه » الذى تولى الملك عام ١٨٤٨ عصر نحس وبؤس على البلاد ، وعهد فوضى وفساد في جميع مناحي الحياة ، فلم يكن للشاه من هم إلا إشباع ملذاته واستيفاء ملاهيه ، غير مكترث بما كانت فيه البلاد من فقر وتأخر وذل، وما كانت عليه الادارة الحكومية من خلل واضطراب وضعف ، فكان ينفق الاموال الطائلة في غير تبصر وحكمة ، وصرف جزءاً كبيراً من المال في ثلاث رحلات الى اوربا كانت تصحبه فيها حاشية كبيرة . ولما كانت خزائن الدولة خاوية طرق باب الاستدانة ، فكان عمله هذا شراً ووبالا على البلاد، ولكن الشعب بدأ يستيقظ في اواخر حكمه ، وعمل على الوقوف في وجهه حتى لا يجره الى هاوية اسوأ مما ارداه فيها ، ففى عام ١٨٩٠ منح الشاه لشركة انجليزية حق احتكار تجارة التبغ (التنباك) في البلاد فاصبحت هي الشارية الوحيدة والبائعة الوحيدة نظير استيلاء الشاه على ربع ارباحها ومبلغ ١٥٠٠٠ . جنيه . واستاء استياءاً شديداً من ذلك وبالاخص تجار هذا الصنف ، فأجمعت الاراء على الاضراب عن شرب التبغ ، وظهرت في البلاد روح عداء شديدة ضد الشاه ورجاله خشي منها على حياتهم ، وبازاء ذلك اضطر الشاه الى سحب الامتياز من الشركة في يناير سنة ١٨٩٢ ، واضطرت الحكومة الفارسية الى دفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه للشركة نظير ذلك . ولم يعمر الشاه بعد ذلك طويلا اذ قتل غيلة في عاصمة ملكه سنة ١٨٩٦

مظفر الدين شاه : انتهت حياة ناصر الدين ولم تنته مظاهر حكمه المشئوم ، اذ لم

يكن عهد خلفه خيراً من عهده ، فقد كان «مظفر الدين» الشاه الجديد رجلا طيب القلب يميل إلى المسالمة ، وينفر من سياسة الشدة والقسوة ، ولكنه كان للاسف ضعيف الجسم والرأي والادارة ، ولذلك لم تستفد البلاد شيئاً من طيبة قلبه وحبه للاصلاح ، اذ استمرت الحالة في انحطاط زائد ، والبلاد في فقر هائل ، وهو في ملاذه غارق ، واقترض من الروسيا قرضين تبلغ قيمتهما أربعة ملايين ونصف مليون جنيه ، وصرف معظم المال في رحلتين الى اوربا ، وزاد استياء الشعب منه باستدعائه خبراء من البلجيكيين لاصلاح شئون البلاد المالية .

ولما رأى زعماء الشعب ان الحالة وصلت حداً يهدد استقلال البلاد ، ويجعلها فريسة للاجانب وبالاخص الروسيا ، التي كانت ترى في فارس طريقاً الى بحار الشرق ، عقدوا النية على مطالبة الشاه باشراك الشعب في حكومة البلاد ، واجتمع لهذه الغاية نحو من ١٢٠٠٠ من العلماء والاعيان وغيرهم في دار السفارة الانجليزية ، وهناك طلبوا من الشاه ان يمنح البلاد حكومة دستورية . وبعد مفاوضات طويلة اجابهم الي طلبهم ، وفتح اول مجلس نيابي فى فارس في ٧ اكتوبر سنة ١٩٠٦ . ووجه المجلس اهتمامه من اول الامر الى وضع قانون اساسى لحكم البلاد ، ارغم الشاه على التوقيع عليه فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ قبل موته بخمسة ايام . وقرر المجلس عدة اصلاحات ، كان اهمها تحريم الاقتراض من الدول الاجنبية ، وانشاء مصرف وطنى وتحديد نفقات الشاه ، وعزل الموظفين الاجانب ، وتحديد الضرائب وتحسين طرق جبايتها

محمد علي مرزا : كاد النظام النيابي الجديد يستقر في البلاد ، لولا أن تولى عرشها فى يناير سنة ١٩٠٧ «محمد علي مرزا» وكان رجلا ميالا الى الاستبداد بسليقته بدأ حكمه بمداهنة رجال الحزب الدستورى واظهار ميله وعطفه على المجلس ، ريثما تتيسر له القوة الكافية للقضاء عليه والتنكيل برجاله ، وأخذ يثير الفتن والقلاقل سراً في أنحاء البلاد ، ليظهر للشعب فشل المجلس في ادارة شئونه ، ولكن بالرغم من ذلك سار المجلس فى خطة الاصلاح التي اختطها لنفسه ، وسارت البلاد فى طريق التقدم تبعاً لذلك . ولكن الروسيا كانت من أشهر أعداء المجلس ، لانه أخذ يوصد الابواب في وجهها ، واستمر يعمل على هدم نفوذها ، ولذلك لم تدخر وسعاً في تحريض

الشاه عليه ، ومده بالاموال اللازمة للقضاء عليه . أما الشاه فانه لم يتعفف عن استعمال الاموال الاجنبية واستخدام الجنود الاجانب لتحقيق اطماعه الدنيئة ضد شعبه الذى يطلب الحرية . وكان المجلس كذلك موضع كراهية الحكومة التركية التي كانت قائمة وقتئذ على شر أنواع الاستبداد ، تبغض الحرية وما اليها من مجالس ودساتير .

ولم يلبث الشاه طويلا حتى اظهر نياته الحقيقية نحو المجلس والحكم النيابي ، فاستأجر جنداً من القوزاق ، وبدأ حركته الاستبدادية بالقبض على « ناصر الملك » وهو من اكبر زعماء الحزب الدستوري ، ومن خريجي جامعة اكسفورد ، فهاجت خواطر الشعب لهذا الحادث ، وكادت تشتعل نار الثورة لولا توسط السفير الانجليزي ، واخلاء سبيل ناصر الملك الذى فر عند ذلك الى أوربا ، ثم انزل العقاب بمن كانوا السبب في هذا الحادث !! في ديسمبر سنة ١٩٠٧ . وبالرغم من ذلك حاول المجلس التقرب من الشاه والعمل على تحسين علاقاته به ، واظهر الشاه كذلك ارتياحه لسلوك المجلس ورضاءه عنه ، ولكن ذلك كان لاجل قصير ، ريثما يجد الفرصة لصب جام غضبه على رءوس اعضائه وانصاره . وفي ٣ يونيه سنة ١٩٠٨ فر الشاه فجأة الى احدى ضواحي « طهران » حيث بدأ يعد الجيوش ويستولى على الاسلاك البرقية ليقطع طريق الاتصال بين المجلس والاقاليم . ولما تم له ما أراد أرسل جيشاً بقيادة ضابط روسي ليستولى على طهران ، وقد نجح فى ذلك واطلق الجند المدافع على دار المجلس في ٢٣ يونيه وقتل عدد كبير من اعضائه ، بينما سجن آخرون وأذيقوا مر العذاب وأعدم الكثير منهم ، وبذلك تخلص الشاه من المجلس ورجع القهقرى ببلاده حيث بسط عليها سلطانه المطلق وحكمه المستبد .

الاتفاق الروسي الانجليزي : وفي غضون ذلك كان قد تم الاتفاق بين انجلترا والروسيا سنة ١٩٠٧ بشأن موقفهما فى فارس ، بالرغم من التنافس الشديد الذى كان بينهما ، وهو المعروف « بالاتفاق الروسى الانجليزي » وبمقتضاه قسمت بلاد فارس الى « منطقتي نفوذ » اختصت الروسيا بالاولى منهما ، وهي تشمل النصف الشمالي من فارس تقريباً ، واختصت انجلترا بالمنطقة الثانية وهي عبارة عن النصف الجنوبى لفارس تقريباً ، وتركت منطقة صغيرة « على الحياد » بين المنطقتين ، وتعهدت

كل منهما بان لا تسعى في الحصول على امتيازات سياسـية أو اقتصادية في منطقة الاخرى ، ثم اتفقنا على وضع مراقبة ثنائيةعلى مالية الحكومة الفارسية اذا عجزت هذه عن دفع أقساط الديون التي كانت قد اقترضتها قبل هذا الاتفاق.

ثورة سنة ١٩٠٩ : في يوليه سنة ١٩٠٨ قام احرار الاتراك بثورة في تركيـا اقلب نظام الحكم الاستبدادى فيها ، وإنشاء مجلس نيابي يشترك الشعب بواسطته في حكومة البلاد .وقد نجحت تلك الثورة نجاحاً تاماً ، فوصلت أخبارها الى بلاد فارس ، فتشجع من بقي من أعضاء الحزب الدستورى وظهروا من مكامنهم لمواصلة جهودهم في سبيل الدستور. وسرعان ما أجاب الشعب دعوتهم وقام إقليم اثر إقليم بالثورة على حكومة الشاه الاستبدادية ، فعمت القلاقل جميع انحاء البـلاد ، وتزلزل العرش تحت صاحبه . ولما رأت انجلترا والروسيا أن الثورة قد استفحلت والحالة قد تعقدت تدخلتا بين الشاه وشعبه لاصلاح ذات البين،ولكن زعماء الحزب الدستورى استاءوا لهذا التدخل أشد الاستياء وواصلوا جهودهم ضد ذلك الطاغية، فساقوا على العاصمة جيشين جيشاً من الشمال وآخر من الجنوب ، وبعد ان اشتبكوا مع جيوش الشاه اكثر من مرة وصلوا طهران فى ١٦ يوليه سنة ١٩٠٩ ، واسـتطاعوا دخول المدينة حيث عسكروا فى دار المجلس القديم . وما كاد الشاه يسمع هـذا الخبر حتى فر واختفى في دار السفارة الروسية ، فاجتمع زعماء البلاد وأعيانها وعلماؤها وتجارها وكبار رجال الجيش فيها وقرروا عزل الشاه رسمياً ، وأختاروا ابنه السلطان «احمد مرزا» مكانه . ولما كان السلطان الجديد لا يزال في الثانية عشرة من عمره نصبوا «أسد الملك» وصيا عليه ، وهو وطني مخلص حائز لثقة الأمـة ، وتوج الشاه في يوليه سنة ١٩١٤ .

وهكذا تم انتصار الشعب ، وهكذا هزمت كتائب الاستبداد ، وأصبحت البلاد على ابواب عصر جديد حافل باسباب التقدم والرقى،لولا ذلك الاتفاق الروسي الانجليزى الذي كان عقبة فى هذا السبيل ، غير انه سرعان ما اشتعلت نار الحرب العظمى الاخيرة عام ١٩١٤ ، وحدث فى خلالها الانقلاب الروسي الشهير عام ١٩١٧ فقضى على حكم القياصرة ، وأتي بحكومة السوفييت (Soviet Govt.) . ولما كانت

سياسة الحكومة الجديدة تخالف السياسة الروسية القديمة ، أعلنت نزولها عن تلك الاتفاقية في يناير سنة ١٩١٨ .

ولما انتهت الحرب ذهب وفد فارسي في سنة ١٩١٩ الى باريس ليقدم طلبات الشعب الفارسي أمام مؤتمر الصلح ، ولكن المؤتمر أوصد أبوابه في وجهه ولم يستمع له ، وبعد ذلك بقليل بدأت مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفارس بقصد عقد معاهدة بينهما ، وقد أمضيت المعاهدة في أغسطس سنة ١٩١٩ ،وكانت أهم شروطها أن تساعد بريطانيا بلاد فارس بامدادها بقرض مالي ومستشارين ماليين وضباط حربيين ، ولكن يقظة الشعب الفارسي جعلته يهب في وجه هذه المعاهدة التي لم تكن في نظره إلا حماية مقنعة ، وأخذ يندد بها كأكبر خطر على استقلال البلاد ،وكانت النتيجة أن رفض المجلس الموافقة عليها .

وفي شتاء ١٩٢٠ — ١٩٢١ دبرت مؤامرة لاحداث انقلاب سياسي في البلاد ، وكان من نتيجتها أن احتل المتآمرون «طهران» ، ووضعوا يدهم على الحكومة دون معارضة في فبراير سنة ١٩٢١ ، وكان زعيم هذه الحركة ضابط من ضباط الجيش هو « رضا خان » الذي أصبح القائد العام للجيش ووزير الحربية . ومنذ ذلك التاريخ أصبح هو الحاكم الفعلي للبلاد ، وبدأ ينشر الامن والنظام في أنحاء الدولة ،وأخذت حالة البلاد في التحسن .

وفي خريف سنة ١٩٢٣ أصبح رئيساً للوزراء ، وطرد الشاه خارج المملكة ، وحاول في ربيع سنة ١٩٢٤ أن يحذو حذو مصطفى كمال باشا في « تركيا » ويؤسس جمهورية يضع نفسه على رأسها ، ولكنه فشل في محاولاته ، غير أنه استطاع في خريف ١٩٢٥ أن يعزل الشاه ، فانتخبه المجلس مكانه ، وبذلك سقطت الاسرة التي حكمت فارس حوالي قرن ونصف .

وقد نهض الشاه الجديد «رضا بهلوي» بالبلاد ، فلم يجعل بها أثر الامتيازات الاجنبية ، وكون جيشاً قوياً منظماً استطاع ان يوطد به سلطانه ، ويقضي به على قبائل البدو التي كانت خارجة على الحكومة ، ثم أمر بنزع السلاح من جميع السكان حتى ينتشر الامن وتسود الطمأنينة . والبلاد جادة اليوم في سبيل ترقية شئونها والتخلص من تدخل الاجانب في أمورها ، والعمل على رفع مركزها بين الامم

الفصل الثالث

تركيا

تركيا قبل مؤتمر برلين : كانت تركيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مصدر فزع كبير لدول أوربا ، ولكن ما كادت تتسرب اليها عوامل الضعف والانحطاط منذ أواسط القرن السابع عشر ، حتى أضحت فريسة لجشع الروسيا والنمسا فتوالت عليها النكبات ونزلت بها الهزائم وحاق بها الخسران . وما وافى القرن التاسع عشر حتي استولى عليها الضعف وتسلطت عليها عوامل الانحلال ، وأصبحت سلطتها اسمية على كثير من أملاكها المترامية الاطراف .

شعر بذلك سلاطين الدولة فحاولوا إصلاح شئونها ولم شعثها وحفظ كيانها . حاول ذلك السلطان «محمود الثاني» ، فأصدر الاوامر عام ١٨٠٨ لاصلاح نظام الحكومة وتهذيبه ليكون آلة خير لاعامل شر ، ورأى ان الانكشارية كانت سبب الفوضى وأصل الفساد ، فعزم على ابادتهم والتخلص من شرورهم ، وفتك بهم فعلا عام ١٨٢٦ ، ولو ان الظرف كان غير مناسب لهذا النوع من الاصلاح . ولما خلفه ابنه السلطان «عبد المجيد» صمم على تنفيذ خطة إصلاح واسعة فى جميع انحاء الدولة منذ توليته عام ١٨٣٩ واصدر لهذه الغاية كثيراً من القوانين ، ولكن لم يلبث ان وقف مجرى الاصلاح لقيام حرب القرم سنة ١٨٥٣ ، غير انه عزم على مواصلة خطته الاولى بعد الحرب وأصدر مرسوماً عام ١٨٥٦ يقضي بالمساواة بين جميع طبقات الامة ، وقام باصلاحات اخرى افادت البلاد بعض الشيء ، ولكن كل هذه المجهودات لم تأت بالثمرة المطلوبة واخذت الدولة فى التدهور المستمر ، وقامت شعوبها المسيحية تشن الغارة عليها طلباً للحرية وتحقيقاً لمبادىء القومية ، كل ذلك والشعب التركي راضخ لاحول له ولا قوة ، فيفصل في امور الدولة دون اشتراكه او استشارته ، ومقاليد الامور فى يد فئة من الوزراء استأثروا بالسلطة دون السلطان ، فعمت الفوضى وانتشرت جراثيم الفساد واخذت تدب فى جسم الامة حتي كادت تقضي عليه .

عند ذلك أخذت الحمية الوطنية توقد نار الحماسة فى كثير من رجال الأمة المفكرين ، فهبوا ينادون بالاصلاح وانتشال الدولة من وهدة الخراب ، فتأسس على أثر ذلك «حزب تركيا الفتاة» بزعامة «مدحت باشا» وبدأ عمله الوطنى المجيد بعزل السلطان «عبد العزيز» في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٦ وقتله بعد ذلك بأيام قلائل ، وتولية «مراد الخامس» فخلعه في ٣١ أغسطس لخلل في قواه العقلية ، ثم تولية السلطان «عبد الحميد الثاني» الذي كان على شيء من الدهاء وقوة الارادة ، فتقدم اليه مدحت باشا وأخذ منه عهداً باجابة مطالب الحزب ومنح الشعب حكومة دستورية يستطيع أن يشرف بوساطتها على أعمال الدولة ،فيقضي على عوامل الضعف وجراثيم الفوضي ، ويسير بالبلاد فى طريق الحرية والرقي والمجد والعظمة .غير أن «عبد الحميد» لم يكن صادق الوعد وكان بطبيعته جباراً عتياً ، ينفر من الحرية ويبغض الحكومات النيابية ، ويدين بمذهب الحاكم المطلق المستبد ، ولهذا أخذ يتحين الفرص للقضاء على المجلس والحزب . وما لبث ان وجد هذه الفرصة في الحرب الروسية التركية عام (١٨٧٧ — ١٨٧٨) فانه استغل حالة القلق والفزع التي عمت البلاد حينذاك ، وأقبل يحقق أغراضه فحل البرلمان واغلق بنيانه ونفي مدحت وفرق انصاره . وهكذا رجع الظلم وعاد الاستبداد ، وتمزقت على أثر ذلك أوصال الدولة في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨

تركيا بعد المؤتمر : أولا سياسة عبدالحميد الداخلية : قامت حكومة عبدالحميد على الرهبة والارهاب ، فكان يبث العيون والارصاد فى كل الانحاء ويستعمل من يشك في ولائه أفظع أنواع القسوة وأقصى أنواع الاستبداد، فلم يكن في عهده المنازل حرمة ولا على الأملاك والارواح طمأنينة، بل كان الناس يعيشون فى فزع هائل وقلق مزعج ، وقد التفت حوله طائفة من المتعصبين وأخذوا يساعدونه في استبداده ويعينونه في ظلمه واجرامه . ولم يكن لهم هم بعد ذلك الا جمع الثروة بكل الطرق الممكنة . وكانت نتيجة هذا الاضطهاد والاستعباد ، والقسوة والاستبداد ، أن أصبح الشعب جباناً خائر القوي ذليل الجانب قليل الحيلة ضعيف النفس اكثر من جيل . ودفعته سياسته الجهنمية الى تحريم سفر الناس الى الخارج ،حتي تبقى البلاد

في عزلة تامة عن أحوال العالم وتقلباته ، كما أنه وضع رقابة شديدة على الصحف والمطبوعات فخرست الألسنة ، وتكممت الأفواه وتقيدت الاقلام ، وكثرت آلام الشعب وتعددت مصائبه .

ثانياً سياسته الخارجية : — هذا النمر المفترس بين افراد شعبه ، كان للاسف قطا بين ساسة الأمم ، فقد كان من الطبيعي انه لا يستطيع ان يركن الى الشعب في ملماته ، لينصره امام ذئاب اوربا ، فترك الدوافع الوطنية الى العوامل الدينية ، وفكر في تكوين جامعة اسلامية كبرى ، استند عليها في مكافحة اطماع الدول وصد تيار جشعها . ولكن المشروع كان واسع النطاق ، معقد الاوصال ، فقصرت همته عن تحقيقه ، وبذلك أصبح ولا نصير له أمام اطماع الدول ، فكان شديد التهديد والاحتجاج ، كثير الاستعطاف والاستسلام ، وأحدقت المصائب بالدولة وهو ضعيف الحيلة لا يستطيع ردها ، ففرضت الدول المراقبة المالية على تركيا سنة ١٨٨١ واحتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، وضم الروملي الشرقي الى بلغاريا سنة ١٨٨٥ ، وتولت اليونان حكم جزيرة كريت سنة ١٨٩٨ ، وفرضت المراقبة الثنائية الادارية على مقدونيا من الروسيا والنمسا سنة ١٩٠٣ ، وشددت المراقبة على شئون الدولة سنة ١٩٠٥ . حدث كل ذلك والسلطان عبد الحميد يستبد بشعب ذليل مجروح الكرامة ويرضخ لتحكم الاجانب في مصير بلاده .

جمعية الاتحاد والترقي : كان الاحرار من الاتراك وهم مشتتون في أنحاء أوربا منذ أبطال الدستور يرقبون حالة بلادهم التعسة البائسة ، وهي تئن تحت حكم رجل جبار مستبد لا يستطيع درء الاخطار عن ارض الوطن . ولشد ما زادت آلام نفوسهم عند ما رأوا المصائب تحل بجسم الدولة وتصيب روح الامة ، ولهذا اخذوا يتصلون بعضهم ببعض حتى وفقوا الى عقد اجتماع في جنيف سنة ١٨٩١ ، حضره عدد كبير منهم ، وهناك نبتت فكرة الجمعية التي سميت فيما بعد « جمعية الاتحاد والترقي » . ولما زاد بؤس الوطن وأصبح في خطر محقق، عقدوا مؤتمراً كبيراً بباريس في ديسمبر سنة ١٩٠٧ للنظر فيما يجب عمله بازاء هذه الحالة . فقرر الجميع وجوب

الاسراع في العمل، اقلب الحكومة المستبدة المستضعفة حتى يتيسر إنقاذ البلاد من مخالب المعتدين ، كما استقر الرأي على اتخاذ مقدونيا مركزاً لاعمالهم ، حتى يكونوا آمنين على أنفسهم وخططهم من جواسيس الاستانة ، ولان الضنك كان فى ذلك الاقليم شديداً ، فيكون من السهل تحريك النفوس ودفع السكان الى الثورة في وجه حكومة لم يروا فى عهدها غير الذل والفقر والظلم .

ثورة سنة ١٩٠٨ : وسرعان ماهب اعضاء الجمعية لتنفيذ قرار المؤتمر فانتشر عدد كبير منهم في مقدونيا واخذوا ينشرون دعوتهم فيها سراً ، فانضم اليهم أغلب رجال الجيش وكثير من سكان ذلك الاقليم ، غير أنهم شعروا بتنبه رجال الحكومة الى نشاطهم ، ولهذا عمدوا الى الاسراع في اشعال نار الثورة ، وحددوا لذلك يوم ٣ يوليه سنة ١٩٠٨ . ولما كان ذلك اليوم قام الزعماء امثال «أنور بك ونيازي بك وصلاح بك» برفع علم الثورة ، فانزعج السلطان ورجاله لهذه الحركة العدائية ، ووجهوا عدة جيوش ضد الثوار ، كان نصيبها جميعاً الاندحار والانكسار . واخذ نطاق الثورة يتسع ، واستولى الثائرون على عدة بلاد هامة ، وانضم معظم رجال الجيش الى الحركة فأنذروا الحكومة بالزحف على الاستانة ان لم يعلن الدستور .

وعند ذلك رأى السلطان أن لا مخرج من المأزق إلا باجابة مطالب الامة ، فقرر إعلان الدستور ، وهو يقول ان هذه هي الأمنية التي كان يعمل على تحقيقها طول مدة حكمه ! ! وكان لهذا النجاح أثره في أنحاء العالم . أما الشعب التركي فقابله بالابتهاج والسرور ، وقابله العالم بالاعجاب الشديد ، لانه تم دون أن يكلف الامة غزير الدماء وكثير الاموال .

غير أن الدول التي كانت تطمع في تمزيق الدولة في الاستفادة من كوارثها ، هالها ذلك الانقلاب الذى قضى على العهد السقيم البائد ، وكان فاتحة عصر جديد يبشر بالخير والسعادة والقوة للدولة ، فخافت تلك الدول ان هي تباطأت فى اشباع مطامعها ، أن يصبح ذلك عسيراً عليها بعد وقت قصير ، كان من المنتظر أن تنهض البلاد في خلاله على يد الشبان المتحمسين زعماء الاتحاديين ، ولذلك هبت بلغاريا فأعلنت استقلالها ، وقامت النمسا وضمت اليها مقاطعتي البوسنة والهرسك، كما أعلنت

« كريت » انضمامها الى اليونان . فلم تمض سنة ١٩٠٨ إلا وفقدت تركيا جزءاً كبيراً من امبراطوريتها ، وهذا ما وضع الاتحاديين في مركز حرج أمام الامة ، لانهم انما قاموا بدعوتهم على أساس انتشال الامبراطورية من الخطر والتفكك، وعزم الرجعيون على الصيد في الماء العكر ، فأخذوا يثيرون الشعب ضد الحكومة ، ولكن الاتحاديين قضوا على حركتهم في مهدها وعزلوا رئيسهم السلطان وجاءوا مكانه بأخيه « محمد رشاد » وأجلسوه على العرش باسم « السلطان محمد الخامس » فثبتت أركان نهضتهم غير أنهم وجدوا أن لا طاقة لهم على الدخول في حرب ضروس لاسترجاع الاقاليم المفقودة ، فاعترفوا بالامر الواقع بعد قليل .

الحرب الايطالية : وأبت المصائب أن تأتي فرادي . اذ حلت بالدولة النكبة تلو النكبة ، فان اعتراف الحكومة التركية بالتغييرات التى حدثت أدى الى تمزيق معاهدة برلين وما تم فيها ، وبذلك أصبحت الدول غير مرتبطة بأي عهود دولية بازاء تركيا ، وعلى هذا تحركت عوامل الجشع فى نفوس كثير من الدول ، وهبت تقتحم أسوار الامبراطورية العثمانيه جريا وراء الغنيمة ، وكانت ايطاليا اسبق الدول في هذا السبيل ، ففي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١١ ، نزلت الجنود الايطالية على سواحل طرابلس واستولت على بعض اجزائها ، ثم بدأ العراك الهائل بين المستعمرين الايطاليين من جهة والاتراك والعرب من جهة أخرى ، فكانت حربا دامية ، حافلة بامثلة الشجاعة والجرأة والتضحية وانكار الذات ، ولكن الظروف القاهرة اضطرت الاتراك الى النزول عن طرابلس الى ايطاليا في « معاهدة لوزان » عام ١٩١٢ لان دول البلقان بدأت تتحرك ضدها ، وتنذرها بشر مستطير .

حرب البلقان : كانت دول البلقان في قلق مستمر من جراء النهضة الجديدة في تركيا ، فتناسى أهلها أحقادهم القديمة أمام هذا الخطر المشترك ، وعزموا على الانقضاض على الدولة وهي لا تزال في مبدأ نهوضها بعد كبوتها ، فألفوا فيما بينهم « الحلف المقدس » لتقليم أظافرها وتمزيق اوصالها . وما وافى خريف عام ١٩١٢ إلا وتركيا مشتبكة فى حروب طاحنة مع دول البلقان ، كانت تنذر بهدم كيانها ، لانها فوجئت بها

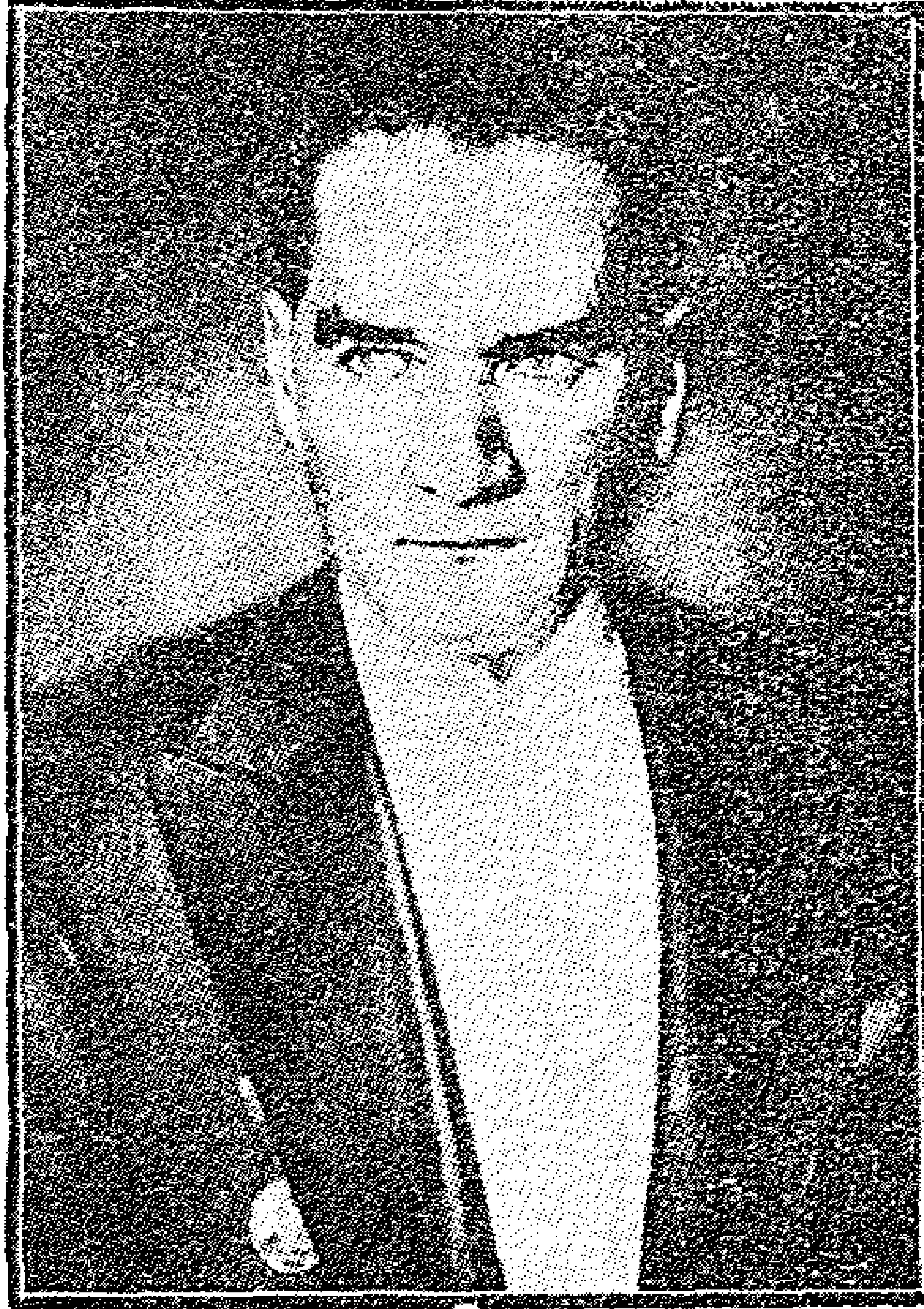
ولم تكن قد اكملت تنظيم جيوشها ، فحلت بها الهزائم في كل ميدان ، اذ انهزمت قواتها في الغرب أمام جيوش الصرب والجبل الاسود ، كما انهزمت في الميدان الشرقي فى تراقيا أمام البلغار ، الذين استولوا على معظم بلاد ذلك الاقليم وحاصروا « أدرنة » . ولم تكن أحسن حظا في ميدان اليونان ، فقد تقدمت الجيوش اليونانية في الاراضي التركية واستولت على «سالونيك» وغيرها، ثم حاصرت مدينة «يانينا» ولم ينجح الاتراك الا عند خط شطلجة على أبواب الاستانة . وفي فبراير سنة ١٩١٣ سقطت أدرنة ويانينا . وعلى أثر ذلك قرر « مؤتمر لندن » الذي اجتمع لتسوية مشاكل البلقان أن تنزل تركيا لاعدائها عن جميع أراضيها الواقعة غرب الخط الممتد من «ميديا» على البحر الاسود الى «اينوس» علي بحر ايجة ، وبذلك انكمشت الدولة في أوربا في إقليم ضيق قرب الاستانة .

غير أن الحلفاء أنفسهم بدأوا يتنازعون فيما بينهم علي اقتسام تلك الغنيمة الهائلة، مما أدى الى اعلان رومانيا الحرب على بلغاريا ، واحراز النصر المتكرر على جيوشها وانتهز الاتراك هذه الفرصة وأعدوا جيشاً بقيادة «انور بك» ،دخل تراقيا واسترد أراضيهم فى شرقها ووسطها بما فى ذلك «ادرنة» ، وانتهت هذه الحروب «بمعاهدة بوخارست» فى ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ ، وبموجبها تخلت بلغاريا عن شرق تراقيا ووسطها لتركيا وعن « سلستريا » لرومانيا كما استولت تركيا على شمال مقدونيا ووسطها ، ولم يبق في يد بلغاريا الا جزء صغير منها يوصلها الى بحر إيجة ، وجعلت البانيا مملكة مستقلة لتحول دون وصول الصرب الى بحر الادرياتيك

غير أن انتصار دول البلقان واتساع أملاك الصرب ، وانكماش الدولة في أوربا جعلت مصالح الالمان والنمساويين ، التي كانت لهم منذ زمن في تركيا مهددة بأعظم الاخطار . ولهذا وقفوا منذ ذلك الوقت في صفها ، كما رضيت هي أن تقف في صفهم ، لان دول التحالف الثلاثي الآخر (انجلترا وفرنسا والروسيا) كانوا يهددون سلامتها واستقلالها وكيانها ، فأطماع الروسيا في تركيا قديمة خطرة ،واطماع انجلترا في مصر واضحة ، وقد احتلتها منذ عام ١٨٨٢ ، وكانت سوريا محط أنظار

فرنسا . ولهذا انضمت تركيا الى جانب ألمانيا والنمسا في الحرب العظمى الاخيرة سنة ١٩١٤ .

تركيا بعد الحرب العظمى : وكانت هزيمة تركيا فيهذه الحرب وبالاعليها إذ اضطرت الى عقد « معاهدة سيفر » فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وبمقتضاها ضاعت منها مصر ، وبلاد العرب والعراق وفلسطين وسوريا ، فاعترفت بالحماية البريطانية على مصر ، وبالشريف حسين ملكا على الحجاز ، كما اعترفت بانتداب انجلترا لادارة فلسطين والعراق ، وفرنسا لادارة سوريا ، وأخذت اليونان بمقتضاها تراقيا وجزءاً من آسيا الصغرى التي قسمت بقية أجزائها الى مناطق نفوذ بين الحلفاء . وبلغت الكارثة حدها الاقصى بوضع الاستانة نفسها تحت رقابة دولية وكذلك البسفور والدردنيل بعد هدم تحصيناتهما .



الغازي مصطفى باشا كمال

وهكذا كادت الدول تقضي على استقلالها ، لولا أن أتاحت لها الظروف زعيما كبيراً وحربياً قديراً في شخص الغازي «مصطفى كمال» الذي أنقذ شرف تركيا من العار ، وحفظ بقوة الدم والحديد بلاداً كانت مشرفة على هاوية من الدمار ، فقد جمع شتات الجيش في بلاد الاناضول واستجمع قوى الامة المفككة ، واستنهض الهمم في شبانها وشيبها ، وأقام حكومة في «انقرة» وأسس مؤتمراً وطنياً فيها يمثل

الشعب ، وقطع كل صلة بحكومة الاستانة الضعيفة المستسلمة لمشيئة الحلفاء .

وهبت الحكومة الجديدة الفتية تناضل قوى الاستعباد وتعمل على خلاص البلاد . وقد قدر لها في النهاية النجاح ، فاستطاعت ان تحطم قوى اليونان وتطردهم من آسيا الصغري أشنع طردة في خريف عام ١٩٢٢ . وهكذا انتصر الحق وزهق الباطل ، فتمزقت معاهدة سيفر وأعيد النظر فى شروطها ، وانتهى الامر بعقد «معاهدة لوزان» عام ١٩٢٣ ، وبمقتضاها انجلى الحلفاء عن الاستانة ، واسترجع الاتراك تراقيا وأراضي الاناضول من اليونان ، كما ألغيت الامتيازات الاجنبية فى تركيا ، ونزل الحلفاء عن جزء كبير من الغرامة التي كانت قد فرضتها عليها المعاهدة الاولى .

وهكذا تمكن الوطنيون وعلى رأسهم «الغازي الاعظم» من حفظ كيان البلاد ولم يلبثوا أن طردوا السلطان وألغوا الخلافة ، ثم أعلنوا الجمهورية ، وانتخب «مصطفى كمال» رئيساً لها ، وهو لا يزال على رأسها يواصل العمل بجد ونشاط ليرفع ذكر بلاده بين الامم .

الباب الحادي عشر

تقدم النفوذ الاوربى

تمهيد : بدأت كل من انجلترا وفرنسا عهد تأسيس مستعمرات لها فيما وراء البحار فى القرن السابع عشر . وما وافى القرن الثامن عشر إلا واشتدت المنافسه بين الدولتين بشأن المسائل الاستعمارية والحركة التجارية ، مما أدى الى اشتباكهما في حروب طاحنة ، ففقدت فرنسا على أثرها معظم مستعمراتها . ولو أن انجلترا كسبت معظم ما خسرته فرنسا من الممتلكات ، إلا أنها صدمت صدمة عنيفة

بانفصال الولايات المتحدة الامريكية عنها في أواخر ذلك القرن ، غير أنهما كانتا سعيدتي الحظ في خلال القرن التاسع عشر ، ففيه تكونت الامبراطورية الفرنسية الحديثة ثم أخذت في الاتساع حتى وصلت الى شكلها الحاضر ، وفيه اتسعت رقعة الامبراطورية البريطانية حتى بلغت حداً لم يعرف في التاريخ ، وفيه أخذت كل من المانيا وايطاليا بنصيب في الاستعمار ولو أنهما دخلتا هذا الميدان متأخرتين بالنسبة لظروفهما الخاصة .

وترجع سياسة الاستعمار الاوربي في هذا القرن الى عدة عوامل ، أهمها إيجاد أقاليم جديدة تصلح لسكنى عدد وفير من السكان الزائدين عن حاجة البلاد الاصلية ثم فتح أسواق جديدة متعددة لتصريف البضائع المتراكمة الناشئة عن التقدم الصناعي في هذا العصر ، وكذلك إعداد مراكز لاستخراج المواد الاولية التي تحتاج اليها البلاد الصناعية ، ثم الرغبة في الاستيلاء على جهات معينة بقصد تأمين طرق المواصلات كاحتلال انجلترا لمصر . هذا الى أن كثرة الاستكشافات في افريقيا وآسيا واستراليا في هذا العصر نبهت دول أوربا الى هذه الجهات المجهولة ، واستفزت أطماعها لوضع يدها عليها لاسيما وأن فكرة تكوين امبراطوريات واسعة كانت قد تمكنت عقول معظم كبار السياسيين في النصف الثاني من القرن الماضي .

الفصل الاول

الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا

الجزائر

وقعت بلاد الجزائر تحت حكم العثمانيين منذ القرن السادس عشر ، واستمرت الدولة تسيطر عليها تسيطراً فعلياً حتى ضعف نفوذها في أواسط القرن السابع عشر ، ولم يبق لها إلا السلطة الاسمية عليها ، فوقعت فريسة لقرصان البحر الذين كانوا منتشرين إذ ذاك في البحر الابيض المتوسط وأخذوا يعينون عليها والياً من بينهم يقال له «الداي» . وقد استبد هؤلاء القرصان بالمسافرين والتجار في هذا البحر ، واتخذوا بلاد الجزائر موئلاً لهم يحتمون فيه ، وقد زاد انتشار مفاسدهم

في هذ البحر الى حد جعل الدول الاوربية تضج بالشكوى منهم . وكانت هذه المسألة موضع مناقشة الدول المجتمعة في «فيينا» سنة ١٨١٥ وفى «إكس لاشابل» سنة ١٨١٨ ولكن دون نتيجة مرضية ، غير أنه مالبث أن حدث مادفع فرنسا الى الاقدام وحدها على مهاجمة تلك البلاد والاستيلاء عليها تدريجا ، وذلك أنه وقع نزاع بين الحكومة الفرنسية وادي الجزائر بشأن قرض أخذته حكومة الادارة سنة ١٧٩٧ . وتفاقمت الحالة عندما ضرب «الداى» السفير الفرنسى على وجهه بمذشة ذباب كانت في يده وهو يحادثه في ابريل سنة ١٨٢٧ . فاتخذت الحكومة الفرنسية من هذه الحادثة ومن حوادث أخرى تافهة سببا لارسال حملة حربية على تلك البلاد في صيف عام ١٨٣٠ ، انتهت باحتلال مدينة الجزائر مقر الداى في ٥ يولية .

وحدثت ثورة عام ١٨٣٠ في فرنسا بعد ذلك بقليل ، فكانت خطراً على مركز الفرنسيين هناك . ومضت فترة اكتفى فيها الفاتحون باحتلال بعض مدن الساحل ، ولكن هجمات الوطنيين على المواقع الفرنسية ، ورغبة النواب عن الدوائر الصناعية والتجارية في خطة التوسع في استعمار الجزائر ، دفعت حكومة «لويس فيليب» الى التوغل فى فتح البلاد وعدم الاكتفاء بالجهات الساحلية . فلما نشط الفرنسيون من جديد لمواصلة سياسة الفتح عام ١٨٣٣ ، قام في وجههم الزعيم الوطنى القدير الامير «عبد القادر بن محي الدين الحسيني» ، فجمع كلمة القبائل في جميع البلاد الجنوبية والغربية على مقاتلة المستعمرين ، ودامت المعارك بين الفريقين أربعة عشر عاما (من ١٨٣٣ الى ١٨٤٧) .

وتنقسم هذه المدة فترتين ، ففى الفترة الاولى التي تمتد ما بين ١٨٣٣ وأواخر ١٨٣٩ ، اتبعت فرنسا بوجه عام خطة التودد إلى الامير عبد القادر بدلا من أن تقضي على قوته قبل نموها ، فعقدت معه معاهدة في سنة ١٨٣٤ اعترفت له فيها بامارته على إقليم «وهران» على أن يكون مستقلا . ولكنه ما لبث أن نقض المعاهدة وهزم جيشا فرنسيا عام ١٨٣٥ ، واستمر صاحب الكلمة العليا في الاقاليم الواقعة خارج منطقة الفرنسيين ، حتى اضطروا أن يعقدوا معه معاهدة أخرى عام ١٨٣٧ لتعيين الحدود بين أملاكهم وأملاكه . ولكن الفرنسيين في خلال هذه الحوادث قاموا بعمل حربي كبير لاحتلال مدينة «قسطنطين» . ولما كانت

المدينة حصينة والمسالك اليها وعرة خطرة ، استمر حصارهم لها من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٣٧ ، واستولوا عليها في النهاية بعد دفاع مجيد وقتال شديد .

غير ان عبد القادر لم تسكن أعصابه تلك المعاهدات بل أخذ يستجمع قواه ويعد المعدات لشن الغارة من جديد على الفرنسيين ، ولما تم له ما أراد أعلن الحرب عليهم في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٣٩ ، وبدأ في مهاجمة المواقع الفرنسية . عند ذلك رأت فرنسا ضرورة اتخاذ خطة حاسمة نحوه ، فأمدت قواتها بالجيوش والمعدات اللازمة ، وقررت اتباع خطة هجومية شديدة بعد أن كانت خطتها حتى ذلك الوقت دفاعية ، فبدأ نضال مهلك بين الطرفين ، لجأت فيه فرنسا الى استمالة معظم القبائل بالهدايا والاموال . وكان «عبد الرحمن» ملك المغرب الاقصى يساعد عبد القادر بالرجال والاموال فأخضعته واضطرته الى التخلي عنه ، مما أثار حقد عبد القادر عليه ودفعه الى محاربته ، وانتهى هذا العراك المستمر بفشل عبد القادر في ديسمبر سنة ١٨٤٧ ورحيله الى فرنسا ، وبذلك بدأ تسيطر فرنسا على بلاد الجزائر .

ولكن العرب والبربر من سكان البلاد الداخلية والجبلية أبوا إلا مناوأة الفرنسيين ومهاجمة مواقعهم المختلفة ، فاضطرت الحكومة الفرنسية بازاء ذلك الى ارسال حملة حربية سنة ١٨٥٧ لاخضاع تلك القبائل الثائرة ، وقد تم لها ذلك بعد حرب شاقة استمرت شهرين ، وأخذ الفرنسيون يثبتون أقدامهم في تلك الجهات ببناء الاستحكامات وفتح الطرق الحربية في الجبال ، غير أنهم عادوا للثورة عام ١٨٧١ على أثر تضعضع قوة فرنسا الحربية في الحرب الفرنسية البروسية ، واتسع نطاق العصيان في البلاد حتى أن فرنسا لم تتمكن من استعادة سلطتها الا بعد عام كامل ، ومنذ ذلك الوقت تم اخضاع البلاد ، وهي لاتزال مستعمرة فرنسية الى اليوم .

وكان الفرنسيون في أول الامر في أيام نابليون الثالث ، يريدون أن يجعلوها مملكه عربية ولها شخصية مستقلة ، ولكنهم عادوا واتبعوا سياسة ادخال النظم الفرنسية فيها ، وصبغ البلاد وسكانها بصبغة فرنسية فى اللغة والدين والعادات ، ونزح عدد كبير من الاوربيين الى تلك البلاد بتشجيع الحكومة الفرنسيه التى أخذت تساعد على ذلك بكل الوسائل ، فمنحت نحوا من خمسين ألف من اليهود

الجنسية الفرنسية عام ١٨٧٠ ، لتشجعهم على استيطان هذه البلاد . زد على ذلك أن الحكومة انتزعت الاراضي الجيدة من الاهالى بثمن بخس أو بغير ثمن وأعطتها لهؤلاء الأوربيين . وقسمت البلاد قسمين ، فالقسم الذي ينزل به الاجانب ، وهو مدينة الجزائر ووهران وقسطنطين ، تدير أموره حكومة مدنية ، وينتخب سكانه نوابا عنهم في مجلس نواب فرنسا ومجلس شيوخها في حين أن القسم الاخر يقع تحت سيطرة حكومة عسكرية . وفرنسا جادة في تحسين حال البلاد وأهلها من جميع الوجوه

تونس

منذ أن استتبت قدم الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، اخذت فرنسا تتطلع الي الاستيلاء على تونس في شرقها ومراكش في غربها ، لتنشيء امبراطورية عظيمة في شمال افريقيا . وكانت تونس اذ ذاك تابعة اسميا للدولة العثمانية ، وكان يحكمها رجل من اهلها يقال له « باي تونس » ، فأخذت فرنسا تتلمس الاسباب والمعاذير لبسط نفوذها فى تونس تمهيداً لضمها أو وضعها تحت حمايتها ، لان موقعها الجغرافي يسهل الاغارة منها على بلاد الجزائر من الجهة الشرقية ، وقد أشار رئيس وزارة فرنسا سنة ١٨٨١ الى اهمية بلاد تونس لفرنسا بصفتها مفتاح الجزائر ، واوضح ضرورة التسيطر عليها

ولما كان « الباي » شديد الرغبة فى إدخال الاصلاحات الاوربية فى بلاده استطاعت فرنسا أن تأخذ عهدا منه بأن لا يعهد بالاشغال العامة التي يريدها الا الى مهندسين ومقاولين فرنسيين . ولما كان التوسع في الاصلاح يحتاج الى أموال طائلة ، أخذت فرنسا تمهد له سبيل الاستدانة من مصارف باريس الكبري ، فكانت سياسة الاقتراض هذه سبب الكارثة التى حلت بتونس ، كما كانت سبب المصائب التي نزلت بمصر ، اذ سرعان مااختلت شئون البلاد المالية ، واضطربت حالة الخزينة ، وأعلن « الباي » عجزه عن دفع فوائد الديون عام ١٨٦٩ ، فانتهزت فرنسا هذه الفرصة للتدخل في شئونها لاسيا وأن ايطاليا بدأت تتطلع الى امتلاكها منذ عام ١٨٧٠ ، وهي السنة التي تمت فيها الوحدة الايطالية . وتمكنت فرنسا من

الاتفاق مع انجلترا سراً في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ على ان لاتعارض في سياستها في تونس نظير موافقة فرنسا على امتلاك انجلترا لجزيرة قبرص .

ومنذ ذلك الحين أخذت فرنسا ترقب الظروف لتقوم بعمل حربي في تونس . فلما كان شهر ابريل عام ١٨٨١ ، عبرت الجنود الفرنسية حدود الجزائر بقصد تأديب بعض القبائل التونسية في المناطق الجبلية ، لأنها دائمة الاخلال بالنظام والاغارة على حدود الجزائر للنهب والسلب ، ولكن الجنود الفرنسية زحفت على العاصمة ، وأرغمت « الباى » على أمضاء معاهدة اعترف فيها بالحماية الفرنسية على تونس ، وتعهد بأن تكون مفاوضاته مع الدول عن طريق دار الحماية الفرنسية ولكن ما كادت الحالة تستقر على هذا المنوال ، حتى عمت البلاد ثورة كبرى ضد التدخل الاجنبي ، فسارع الفرنسيون إلى إرسال قوات كبيرة لاخمادها ، فتمكنت من القضاء على الثوار في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وبدأت تعمل على تثبيت مركزها في البلاد ، وأصبح العميد الفرنسي هو الحاكم الفعلى فيها ولم يبق « للباي » غير سلطة واهية .

ولما كانت أراضي تونس أكثر خصباً من أراضي الجزائر ، نزح اليها الكثير من الاوربيين من تلقاء أنفسهم لاستغلال أرضها واستثمار أموالهم في تجارتها ومواردها المختلفة ، حتى أصبحت معظم الاراضي والثروة في أيديهم وقسمت البلاد مناطق وضعت السلطات المحلية فيها تحت إشراف مراقبين من الفرنسيين ، وكان على رأس الجميع العميد الفرنسى يشرف على الادارة العامة ويهيمن على الشئون الخارجية ، ويساعده في مهمته منذ عام ١٨٩٦ مجلس استشارى مهمته الكبرى النظر في الميزانية ، وكان أعضاؤه في بداية الأمر من الأجانب ، غير أن الاهالى بدأوا يشتركون فيه منذ سنة ١٩٠٧ . والحكومة الفرنسية تعمل جهدها لتنظيم شئون تونس وتحسين أحوالها والاكثار من خيراتها ، فانتظمت ماليتها منذ سنة ١٨٨٤ ، وانتشرت السكك الحديدية بها ، وتقدمت الزراعة ونشطت التجارة وتحسنت الصناعة ، والبلاد آخذة في سبيل التقدم ، وتوجد

بها اليوم حركة وطنية يبغي زعماؤها الحصول على الاستقلال الذاتي للبلاد وإنشاء حكومة وطنية فيها ولكن الحركة لا تزال ضعيفة فى بدايتها .

مراكش

تختلف مراكش عن الجزائر وتونس فى أنها لم تكن تحت السيادة العثمانية بل كانت مستقلة ، وتزيد مساحتها قليلا عن مساحة فرنسا . ولموقعها الجغرافي أهمية خاصة ، فانها تقع على البحر الابيض المتوسط وكذلك على المحيط الاطلسي ، فأصبحت مطمح أنظار اربع دول اوربية ، هي فرنسا وانجلترا واسبانيا والمانيا ، فقد كانت فرنسا تطمع فى امتلاكها لتأمين حدود الجزائر الغربية ، وتنفيذا لمشروع انشاء امبراطورية واسعة في شمال افريقيا . وكانت انجلترا تطمع في بسط نفوذها فيها لاهمية موقعها عند مدخل البحر الابيض ، ولانها سوق كبيرة لتصريف بضائعها . اما اسبانيا فعلاقتها بهذه البلاد قديمة ترجع الى عهد الاستكشافات ، منذ ان احتلت بعض موانيها فى القرن السادس عشر . وكانت المانيا شديدة الحاجة الى ايجاد أسواق خارجية لتجارتها واستثمار اموال شريكاتها فى ارض بكر حتى تستطيع ان تستفيد من مجهوداتها . ولهذا كانت هناك نزاع دائم بين هذه الدول بشأن مراكش وكان أشدها خطراً النزاع بين المانيا وفرنسا .

وكان لانجلترا في مراكش مصالح تلي في اهميتها مصالح فرنسا ، ولذلك كانت تعمل على عرقلة السياسة الفرنسية هناك وتندد بها ، كما كانت تفعل فرنسا في معاكسة السياسة البريطانيه في مصر ، واستمر هذا التنافس المقلقل بين الدولتين حتى تم عقد « الاتفاق الودى » بينهما في ابريل عام ١٩٠٤ ، وبه تخلت فرنسا عن عرقلة أعمال بريطانيا في مصر ، كما أطلقت انجلترا يد فرنسا في مراكش مع بعض تحفظات خاصة بحرية التجارة لجميع الدول فى هذه البلاد ، وبعدم العبث بحقوق اسبانيا القديمة فيها . وفي اكتوبر من السنة نفسها تم الاتفاق بين اسبانيا وفرنسا على حدود المنطقة الاسبانية بمراكش وهي تشمل الجزء الشمالى الواقع على ساحل البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي ، غير ان مواد هذه الاتفاقية عدلت بمقتضى اتفاقية أخرى عقدت بينهما عام ١٩١٢ وبهذه تم الاتفاق بين الدولتين

أما النزاع بين ألمانيا وفرنسا ، فقد استمر مدة طويلة ، وكان واضح الاثر في الفترة ما بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١١ ، واتخذ شكلا خطيراً أكثر من مرة و كاد يؤدي الى حرب عالمية طاحنة ، ففي ٣١ مارس سنة ١٩٠٥ ظهر غليوم الثاني امبراطور المانيا فجأة فى مدينة « طنجة » ، وهناك ألقى خطاباً سياسياً حمل فيه على السياسة الفرنسية حملة شعواء ، وتردد صداه في أنحاء العالم واقلق الدوائر السياسية فى اوربا . وكانت أذ ذاك قدتشكلت لجنة فرنسية في « فارس » لدرس احوال البلاد وتقديم اقتراحات بالاصلاحات اللازمة ، وقد أتمت اللجنة عملها بالفعل . ولكن السلطان عبد العزيز ، سلطان مراكش اذ ذاك ، رفض الاخذ بهذه الاقتراحات نتيجة لخطاب غليوم والسياسة الالمانية .

عند ذاك اتفقت الدول على أن تترك مهمة الاصلاحات اللازمة لمؤتمر دولى يعقد في « الجزيرة » عام ١٩٠٦ ، ووافقت فرنسا على ذلك مكرهة تجنباً للحرب ، وانعقد المؤتمر وتمت « معاهدة الجزيرة » التى اتفقت فيها الدول على استقلال السلطان وسلامة أملاكه ، والاعتراف بمبدأ المساواة الاقتصادية في بلاده ، كما وافقت الدول على أن لفرنسا مركزاً خالصاً في مراكش .

غير أنه بالرغم من هذه المعاهدة ، استمرت المانيا ناقمة على فرنسا وجادة في معاكستها واذلالها ، وحدث فى سنة ١٩١١ أن ثارت بعض القبائل على السلطان ، فشرعت فرنسا في ارسال حملة الى مدينة « فاس » لتأييد نفوذه ولكن المانيا لم تسكت على ذلك ، بل بادرت بارسال مدرعة حربية الى ميناء « أجادير » فى مراكش الجنوبية ، واشتد على اثر ذلك النزاع بين الدولتين وأعلنت انجلترا مناصرتها لفرنسا واظهرت عدم موافقتها على حصول المانيا على اى اراض في مراكش. فمنعاً للحرب دخلت فرنسا ، والمانيا في مفاوضات دامت اربعة شهور ، من يولية الى نوفمبر سنة ١٩١١ ، وافضت هذه الى عقد معاهدة بينهما فى ٤ نوفمبر ، اعترفت فيها المانيا بحماية فرنسا على مراكش ، نظير تحقيق مبدأ المساواة الاقتصادية فيها بين الدولتين ، وتنازل فرنسا لالمانيا عن بعض مناطق فسيحة فى الكنغو ، وبذلك زالت آخر عقبه كاداء كانت

تعترض السياسة الفرنسية فى مراكش ، فبادرت فرنسا باعلان حمايتها على تلك البلاد في «اتفاقية فارس» بتاريخ ٣٠ مارس سنه ١٩١٢ ، وبذلك اصبح العميد الفرنسي هو المشرف الحقيقي على ادارة البلاد الداخلية ، والقابض على شئون الدولة الخارجية .

وفي سنة ١٩١١ ـ ١٩١٢ حدثت مفاوضات بين الدول انتهت بالاتفاق على جعل « منطقة طنجة » منطقة دولية ، وألفت لجنة فى عام ١٩١٣ لوضع نظام الحكم فيه ، غير أن اسبانيا لم ترض باقتراحات اللجنة ، ولم تلبث أن قامت الحرب العظمى الاخيرة عام ١٩١٤ فوقف المشروع ، وظل كذلك حتي سنة ١٩٢٣ . وفى ١٨ ديسمبر من تلك السنة تم الاتفاق بين الدول على النظام المنشود .

ولم يهدأ بال الدولتين الحاميتين في مراكش منذ أن وضعتا يدهما على مناطق نفوذهما في البلاد ، فقد استمر الفرنسيون والاسبان يلاقون الصعاب فيقتال القبائل التي ما كانت تنقطع عن الثورة ضدهم ومقاتلتهم قتالا عنيفاً . ولما كانت الحرب العظمى الاخيرة اتخذ الالمان من المنطقة الاسبانيه قاعدة لحركاتهم العدائية ضد الفرنسيين فأخذوا يمدون رجال القبائل بالاموال والاسلحة ويدفعونهم الى الثورة ضدهم ، فكانوا في الواقع شوكة في جنب الفرنسيين ، الذين استمروا في قتال دائم مع القبائل الثائرة طيلة مدة الحرب وما بعدها ، حتى تم لهم النصر في سنة ١٩٢٣ ، وهدأت الامور في منطقة نفوذهم .

وفي خلال ذلك انتهت الحرب العظمى عام ١٩١٨ ، وتنبه أهل «الريف» الى الخطر الاسبانى على كثير من أملاكهم . وما جاءت سنة ١٩٢١ حتي ظهر زعيم وطنى عظيم البأس يدعى «عبد الكريم» أخذ يحض مواطنيه على قتال الاسبان ، فقاتلوهم قتالا عنيفاً وهزموا قواتهم الكبيرة . وكان لهذا النصر أثره في اسبانيا ذاتها إذ سقطت الوزارة الدستورية بها عام ١٩٢٣ ، وقامت حكومة عسكرية مطلقة بزعامة القائد «بريمودى رفيرا» . غير أن هذا التغيير لم يحسن الموقف كثيراً في مراكش ، اذ استمر النصر حليف عبد الكريم ورجاله حتى سنة ١٩٢٥ .

ولكن حدث في أوائل تلك السنة أن أحس عبد الكريم بالخطر المحدق بأملاكه

من محاولة الفرنسيين توسيع منطقة نفوذهم ، ولهذا شن الغارة عليهم كذلك ، وهاجم خطوطهم ومواقعهم الحربيه ، وكان النصر حليفه. غير أنه أمام هذا الخطر المشترك ، تحالفت الحكومتان الفرنسية والاسبانية على العمل معاً ضد أهل « الريف » ، وامتد أمد القتال سنة كاملة ، كان مركز الحلفاء في خلالها حرجاً . ولكن أسباب التخاذل أخذت تدب في صفوف القبائل الموالية لعبد الكريم فى أوائل سنة ١٩٢٦ ، وأظهرت رغبتها في وقف رحي القتال. وبازاء ذلك اضطر الزعيم الريفى إلى دخول مفاوضات للصلح مع أعدائه في ابريل من تلك السنة ، وفى ٣٠ مايو سلم نفسه للقائد الفرنسي براكش دون قيد ولاشرط ، وعادت البلاد كما كانت عبارة عن ثلاثة مناطق : منطقة طنجة الدولية ، ومنطقة النفوذ الاسباني ، ثم منطقة النفوذ الفرنسي .

الفصل الثانى

الامبراطورية البريطانيه

تمهيد : في نهاية القرن الثامن عشر ، كانت بريطانيا تملك في الدنياالجديدة كندا وبرنزويك الجديدة ونوفاسكوشيا ونيوفوندلاندو جزيرة برنس ادوارد واقليم هدسن ثم جمايكا وبعض جزر الهند الغربية الاخرى ، وكانت تملك كذلك جزءا من شاطىء استراليا الشرقى بما فيه سدنى ، فضلا عن ممتلكات واسعة في الهند وقد زادت بريطانيا في ممتلكاتها في أثناء حروب الثورة ونابليون ، فاستولت على مستعمرة الرأس في أفريقيا وجزءا من غيانا في أمريكا الجنوبية وتباجو وترنداد وسانت لوسيا ، ثم جزائر موريس وسيلان في المحيط الهندى وجزيرة مالطة في البحر الابيض المتوسط

وأخذت الامبراطورية في الاتساع منذ سنة ١٨١٥ ، نتيجة لعدة حروب قامت بها ، أو لتقدم المستعمرين من أبنائها في البقاع الفسيحة المجاورة للمستعمرات الاولى واستيطانهم تلك الجهات كما حدث فى كندا واستراليا . وكان الدافع الاكبر لهذا التوسع رغبة انجلترا في وضع يدها على أكبر ما يمكن من المناطق التي

تصلح للاستغلال الاقتصادى فتكون سوقاً هاماً لتصريف بضائعها ، ومنطقة تمدها بالمواد الاولية اللازمة لها ، وكذلك رغبتها في تأمين مواصلاتها الامبراطوريه ، ولهذه الغاية استولت على سنغافورة وشبه جزيرة ملقا وعدن ومصر لاهمية مواقعها ثم مدت نفوذها على الهند وبرما وجنوب أفريقيا ووسطها ، فضلا عن استعمارها لكندا واستراليا وزيلاندة .

تطور نظام الحكم : تلقت انجلترا درساً قاسياً في نزاعها مع الولايات المتحدة الامريكية ، ولكنه كان درساً نافعاً لفت نظرها الى وجوب تغيير سياستها نحو مستعمراتها وممتلكاتها ، بحيث تتفق وروح التطور القومي ، الذى بدأ ينتشر بين معظم شعوب الارض ، فاذا كان القرن التاسع عشر عصر توسع في حدود الامبراطورية البريطانية ، فقد كان كذلك عصر تطور في نظام حكم المستعمرات الكبرى ، التى تسكنها شعوب أوربية ، فان انجلترا قررت اتباع مبدأ اشتراك سكان تلك المستعمرات في حكومة بلادهم اشتراكا فعلياً ، ومنحتهم حقوقاً واسعة الى حد أن اشركتهم حديثاً في ادارة شئون الامبراطورية الخارجية وأصبح لهم حق ارسال سفراء الى الدول الاجنبية ، وعقد اتفاقات تجارية خاصة ، والنظر في مسألة المهاجرة الى بلادهم حسب مايرغبون ، كما أنه لهم حق فرض ضرائب جمركية وانشاء الاساطيل وتكوين الجيوش ، مما جعل علاقة هذه المستعمرات ببريطانيا علاقة أساسها الصداقة وتبادل المنفعة ، فان كلا الطرفين يستفيد من هذه الرابطة أدبيا وسياسياً واقتصادياً ، فانجلترا تكتسب عظمة وقوة من اتساع امبراطوريتها ، كما أنها تكسب مورداً للمواد الاولية اللازمة لها وأسواقا لتصريف بضائعها وأما المستعمرات فانها تكتسب عدة امتيازات تجارية واقتصادية بصفتها جزءاً من الامبراطورية البريطانية العظيمة ، كما أن هذه الصفة عينها كانت كافية لدرء أخطار الدول عنها ، لاسيما الامم الشرقية التي كانت تطمح في أن تجد فى هذه المستعمرات منفذاً لسكانها الزائدين فأوصد الباب دونها وفضلت المستعمرات أن لاتستغل المساحات الواسعة من أملاكها على أن تسمح لسكانها بالاختلاط بهذه الاجناس الشرقية ، التي ربما تتفوق عليهم فى العدد بمضى الزمن .

ومما يسترعى النظر أن هذه المستعمرات البريطانية قد تشبعت بالمبادىء الديموقراطية الحديثة ، وفاقت انجلترا نفسها في هذا السبيل ، فقد سبقت انجلترا بعدة سنين في إعطاء النساء حق الاشتراك في الانتخاب . ويقوم المجلس الأعلى فيها على أساس الانتخاب ، لا على أساس الوراثة كما هو الحال في انجلترا ، هذا وليس لحكومتها مذهب ديني رسمي . وإليك تطور نظام الحكم في أهم أجزاء الامبراطورية :

كندا

انتهت حرب السنين السبع عام ١٧٦٣ بمعاهدة باريس ، وبمقتضى هذه المعاهدة وضعت انجلترا يدها على كندا السفلى ، وهي تشمل منتريال وكويبك وحوض نهر سانت لورنس . ولم يكن من السهل على انجلترا أن تحكم هذه البلاد وسكانها من الفرنسيين ، يتكلمون الفرنسية ومذهبهم الكاثوليكية . وما حانت سنة ١٧٨٣ حتى كانت كندا العليا كذلك تحت سيطرتها . وقد قضت مشيئة الظروف على الحكومة الانجليزية أن تفكر في طريقة حكم هذه الانحاء الشاسعة ، وتمخض هذا التفكير عن منح كل منهما دستورا عام ١٧٩١ ، يمنحهما نظاما شبيها بالنظام الانجليزى ، فكان هناك الحاكم العام تساعده لجنة تنفيذية ، ويتعاون معه مجلس تشريعي يحتل أعضاؤه مراكزهم طول حياتهم ، ويعين هؤلاء جميعا فى مناصبهم ملك انكلترا . وبجانب هذه الهيئات أوجد الدستور في كل منهما مجلسا نيابيا ينتخب السكان أعضاءه . غير انه لم يدم الأمر طويلا حتى أخذ الشعب يظهر تذمره وألمه من هذا النظام ، إذ تحقق أن ليس له أى رقابة أو تسيطر على السلطة التنفيذية فقد كان فى يد الحاكم العام أن يهمل قرارات السلطة التشريعية ، وكان لا يعتبر نفسه مسئولا إلا أمام الحكومة الانجليزية فقط . وحاول الشعب بطرق مختلفة أن يحصل على نصيب في الحكم الفعلى للبلاد ولكن مجهوداته في هذا السبيل ذهبت أدراج الرياح ، فاتسع المجال أمام المهيجين ، فأثاروا الشعب ودفعوه إلى الثورة ضد الحكومة واندلع لهيبها بالفعل عام ١٨٣٧ ، غير ان الحكومة المحلية استطاعت القضاء على الثوار دون كبير مشقة .

درس الحالة : غير أن هذه القلاقل لفتت نظر الحكومة البريطانية إلى ضرورة درس الموقف من جميع وجوهه ، لوضع أساس جديد للحكم يعمل على إزالة أسباب الشكوى ، فأرسلت « اللورد درهام» (*Durham*) لهذه الغاية ، وكان من خير رجال السياسة الانجليزية ، فمكث في كندا خمسة شهور باذلا جهودا جبارة لدرس الحالة من جميع نواحيها ، ومتخذا الوسائل الصارمة لتهدئة الحالة والتخلص من كبار المشاغبين ، وقد وفق «درهام» في مهمته الى حد كبير، حتى أن الاقتراحات التي قدمها أصبحت أساساً صالحاً لنظام الحكم في جميع المستعمرات البريطانية .

وتتلخص أهم هذه الاقتراحات في وجوب ضم المستعمرات الانجليزية بشمال أمريكا الشمالية بعضها الى بعض ، على أن يبدأ بضم كندا العليا وكندا السفلى حتى يقضي ذلك على الاغلبية الفرنسية في حكومة كندا السفلى ، ويحرمهم من السلطة الساحقة التي كانوا يسيئون استعمالها ، وحتى تعمل حكومة الاتحاد للصالح العام ، كما اقترح إنشاء مجلس نيابي له سلطة واسعة في ادارة شئون البلاد ، وتكون الوزارة مسئولة أمامه عن أعمالها .

قدم «درهام» تقريره الى مجلس العموم بلندن في فبراير سنة ١٨٣٩ ، وكان له دوي عظيم في الدوائر السياسية ، وأثر كبير في تغيير اتجاه الرأي العام نحو موضوع المستعمرات . وبعد بحث وتردد وافق البرلمان على ضم المقاطعتين عام ١٨٤٠ ، ووضعها تحت إدارة حكومة واحدة ، مع انشاء مجلسين ، مجلس شيوخ يعين الملك أعضائه ومجلس نواب يترك للشعب أمر انتخاب أعضائه كل أربعة أعوام . وقد أهمل القانون فكرة تكوين وزارة مسئولة ، ولم تنفذ هذه الفكرة إلا عام ١٨٤٧ ، في عهد ولاية اللورد «إلجن» (Elgin) (١٨٤٧ — ١٨٥٤) الذى لم ير في تنفيذها اي خطر على علاقة المستعمرات بانجلترا .

الاتحاد العام : بقي اقتراح « اللورد درهام » الخاص بتكوين اتحاد عام من جميع المستعمرات الانجليزية بشمال امريكا الشمالية دون تنفيذ لعقبات قامت في السبيل، غير انه اضحي واضحاً للجميع بمضي الزمن ان الحاجة اصبحت ماسة لتكوين هذا

الاتحاد ، لاسباب اقتصادية وسياسية وحربية . وما وافى عام ١٨٦٧ حتى أصدر البرلمان الانجليزي قانونا يقضي بتكوين هذا الاتحاد ، فانضمت بمقتضاه كندا السفلى ونوفاسكوشيا وبرنزويك الجديدة الى بعضها البعض باسم «ولايات كندا» ، وقد أسندت ادارة الشئون المحلية بكل ولاية الى مجلس تشريعي خاص ، في حين جعلت «أتاوة» مركزاً لمجلسين يشرفان على ادارة الشئون المشتركة ، هما مجلس شيوخ ويتألف من سبعين عضواً تنتخبهم الحكومة ، ومجلس عموم ينتخب الشعب اعضاءه وجعل على رأس الحكومة المركزية حاكم عام يعينه الملك وتساعده في الحكم وزارة مسئولة تنتخب الهيئة التشريعية أعضاءها .

وأخذ الاتحاد يزداد اتساعاً وقوة بانضمام الولايات الاخرى اليه ، ففي سنة ١٨٧٠ انضمت اليه منتوبا ، كما انضمت اليه كلمبيا الانجليزية عام ١٨٧١ ، وجزيرة برنس إدورد عام ١٨٧٣ ، ثم ولايتا ألبرت وسسكتشوان عام ١٩٠٥ . ولم يبق خارج الاتحاد من المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية سوى جزيرة نيوفوندلاند وقد كان لهذا الاتحاد ونظام الحكم الذي اتبع فيه أثر كبير واضح ، فقد ارتقت الحالة الفكرية والاقتصادية في البلاد ، كما زاد عدد السكان وتحسنت سبل المواصلات وخطت البلاد خطوات واسعة نحو التقدم المطرد والرقي المستمر ، بل نحو تكوين مركز لايقل كثيراً عن مركز الممالك المستقلة .

استراليا وزيلندة الجديدة

استراليا . أول من كشف هذه القارة هم الهولانديون ، غير أنهم صادفوا الجهات الجدبة منها فانصرفوا عنها وكان من نصيب «كوك» المستكشف الانجليزى العظيم أن يعيد كشفها سنة ١٧٦٨ . وكان لهذا الحادث دوي هائل في انجلترا ، غير أن الاهتمام بأمر الارض الجديدة كان قليلا في بداية الامر ، نظراً لانشغال الانجليز في الحروب الامريكية ، ولكن لم تلبث أن انتهت هذه الحروب بضياع جزء شاسع من أجزاء الامبراطورية ، فولت وجهها نحو القارة الجديدة علها تعوض شيئاً من

خسارتها ، فاستقر رأي الحكومة إذ ذاك على جعلها منفى للمجرمين ، وبدأت بالفعل تنفذ هذه السياسة سنة ١٧٨٦ . وأول الجهات التي استوطنوها كانت «ويلز الجنوبية الجديدة» .

ولاقى المستعمرون الاوائل صعوبات جمة كادت تقضي على كل أمل في بقائهم بتلك الجهات ، وكانت الحكومة الانجليزية كذلك منشغلة عنهم بحروبها مع فرنسا واستقر الرأي أخيراً على أنه لابد لنجاح الاستعمار بتلك البقاع من وجود مستعمرين من الاحرار بها ، وبدأ ذلك العصر الجديد فعلا عام ١٧٩٤ ، حينما وصل اليها وفد من هؤلاء الاحرار ، وأخذ عددهم يزداد زيادة عظيمة على أثر كشف ما بتلك القارة من خيرات عميمة ، كما أخذ اهتمام الحكومة الانجليزية بهـا يزداد عاما بعد عام ، وأخذ الحكام المختلفون يبذلون جهوداً صادقة مثمرة في سبيل اتساع نطاق المستعمرة واستغلالها من الوجهة الاقتصادية وقـد ساعد على زيادة عدد المهاجرين اليها قـلة العمل في انجلترا في الفترة التي جاءت بعد حروب نابليون . ولم تلبث أن تأسست بالقارة ولايات جديدة انفصلت عن المستعمرة الاولى . وكانت أولى هذه «طسمانيا» التي انفصلت عنهـا عام ١٨٢٣ ، ثم تأسست « استراليا الجنوبية » عام ١٨٣٦ و « فكتوريا » عام ١٨٣٧ . وتأسست كـذلك « استراليـا الغربية » ثم جعلت زيلندة الجديدة مستعمرة قائمة بنفسها عام ١٨٤١ .

نظام الحـكم : كانت حكومة هـذه المستعمرات في بداية الامر حكومة عسكرية مطلقة، إذ كانت البلاد قـد جعلت في أول امرهـا منفى المتشردين والمجرمين كما أسلفنا ، غير أنه لما كثر الاحرار المهاجرون واستوطنوا تلك الجهات لم يعد هذا النوع من الحكم ملائما للحالة الجديدة ، ولذلك تقرر ادخال الحكم النيابي في استراليا ، وأدخل فعلا للمرة الاولى عام ١٨٤٢، وكان ذلك في « ويلز الجنوبية الجديدة » بعد ان تقرر ابطال ارسال المجرمين اليها ، فانشىء فيها مجلس تشريعي يعين الملك ثلث عدد أعضائه ، وانتخب السكان الباقين منهم بمقتضى قانون انتخاب خاص وكان هذا المجلس تمثيلياً غير دستوري ، اذ كان له حق الاشراف على مرافق البلاد دون تقييد اسلطة الحكومة ، فلم يكن له حق عزل الوزراء

وفي سنة ١٨٥٠ ادخل هذا النظام فى طسمانيا واستراليا الجنوبية وفكتوريا . ولم تتمتع به استراليا الغربية الا في سنة ١٨٧٠ • ولما كثر المهاجرون بعد كشف الذهب بالبلاد ، وافقت انجلترا عام ١٨٥٥ على تغيير هذه المجالس التمثيلية بالولايات السالفة الذكر ، ونالت كل منها اذ ذاك حكومة نيابية مسئولة الا استراليا الغربية فلم تتمتع بهذا النظام الا في سنة ١٨٩٠ . وفى سنة ١٧٥٩ انفصلت « كوينزلاند » عن ويلز الجنوبية الجديدة وكونت ولاية مستقلة بنفسها تتمتع بنفس النظام النيابي السابق.

اتحاد استراليا : خطت الولايات المختلفة خطواتها نحو الحكم النيابي كما اسلفنا، غير انه لم ترق في نظرها حينذاك فكرة تكوين اتحاد منها جميعها تحت حكومة واحدة ولكن تطور الظروف وتغير الاحوال وتعدد العوامل الاقتصادية والحربية والسياسية جعل الجميع يفكرون في امر هذا الاتحاد وضرورة تكوينه مراعاة للصالح العام سواء في ذلك مصالح الامبراطورية او مصالح الولايات نفسها ، لان ذلك يكسبها قوة حربية لا تستطيع ان تحرزها اذا بقيت منفصلة غير مرتبطة، كما انه يساعد على اتساع نطاق التجارة وتحسين طرق المواصلات وتنظيم الضرائب والمكوس ووسائل الري وزيادة الثروة العامة وانماء المبادىء القومية . وبعد جدل طويل اقر البرلمان الانجليزي عام ١٩٠٠ النظام الجديد لاستراليا ، فأصبحت بمقتضاه اتحاداً مكونا من ست ولايات تدير شؤونه حكومة واحدة تتألف من مجلسين : مجلس شيوخ به ستة أعضاء عن كل ولاية ، ومجلس نواب ينتخب السكان أعضاءه ، ويكون ذلك بنسبة عدد سكان كل ولاية . وقد جعل لحكومة الاتحاد اختصاصات خاصة . ونفذ النظام الجديد من أول يناير عام ١٩٠١ وظهر أثر هذه الخطوة الحكيمة ظهوراً واضحاً فى تقدم البلاد ورقيها منذ ذلك التاريخ من الوجهة الاقتصادية والسياسية والحربية والاجتماعية.

زيلنده الجديدة : أصبحت زيلندة الجديدة مستعمرة قائمة بنفسها عام ١٨٤١ كما أسلفنا . وبقيت كذلك منذ ذلك التاريخ لا تدخل ضمن دائرة استراليا ، وقد أدخل النظام النيابي فيها عام ١٨٥٢ ، وتكون فيها اتحاد من ست مقاطعات ،

وتقرر أن يشرف على شئونها مجلسان : مجلس تشريعي يعين الحاكم أعضاءه ومجلس نواب ينتخب السكان أعضاءه كل خمسة أعوام . وكان لهذين المجلسين حق الاشراف علي شئونها الداخلية . واستمر هذا النظام متبعاً حتى عام ١٨٧٥ . وفي تلك السنة تقرر إلغاء مجالس المقاطعات وأصبحت هناك حكومة واحدة فى البلاد . ومما تجدر ملاحظته أن زيلندة الجديدة باقية خارج اتحاد سنة ١٩٠٠ وهي سائرة في طريق التقدم والرقى .

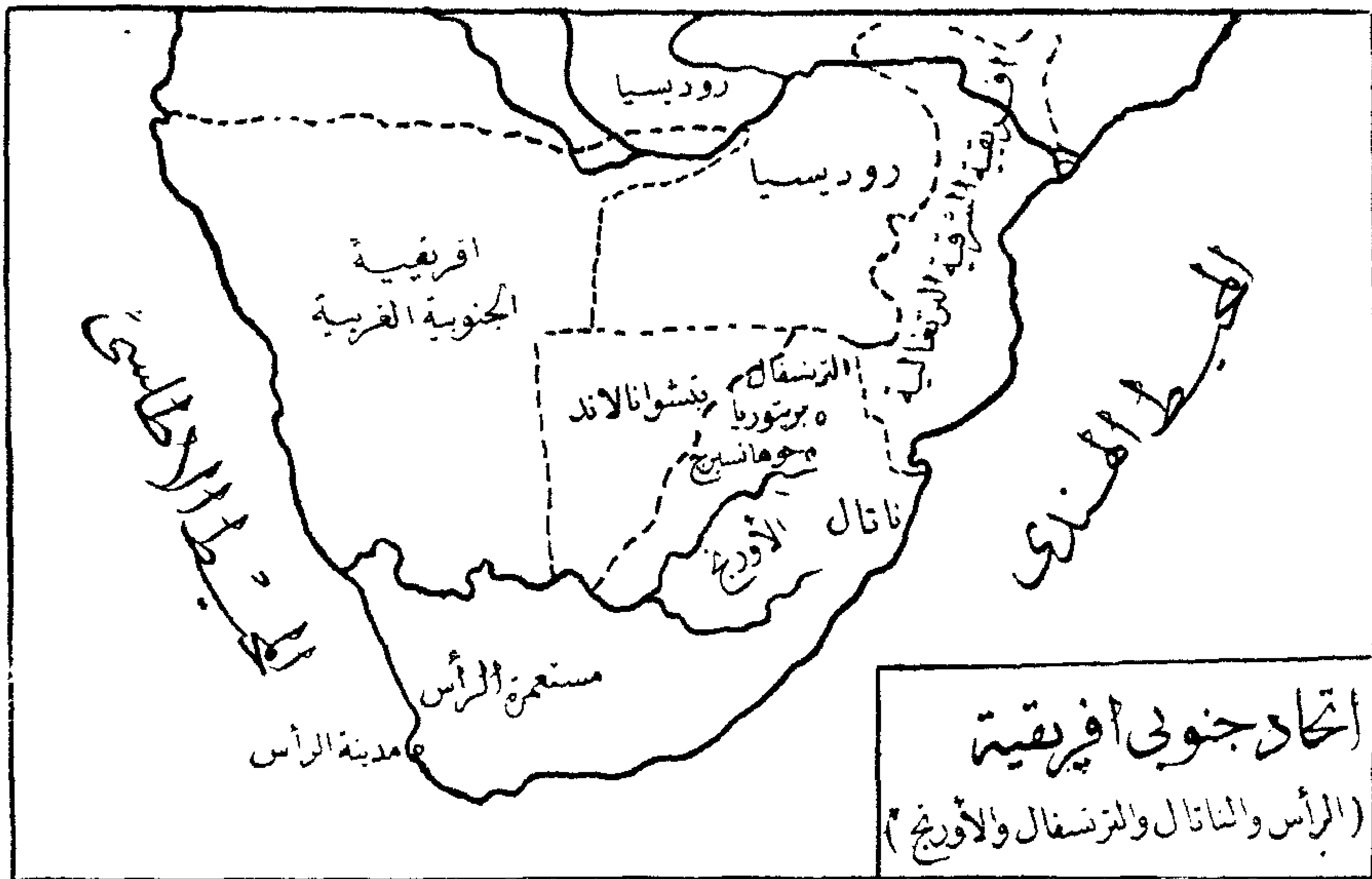
جنوب أفريقيا

في أثناء حروب نابليون وضعت انجلترا يدها على مستعمرة الرأس في جنوب أفريقيا ، وكانت من أملاك هولندا صديقة فرنسا إذ ذاك . ولما تم الصلح النهائى عام ١٨١٤ تركت هذه المستعمرة فى يدها علي أن تدفع ستة ملايين من الجنيهات لهولندا تعويضا لها عما أخذته من مستعمراتها . وكان معظم السكان الاوربيين بالمستعمرة وقتئذ من الهولنديين ، الذين كان يطلق عليهم اسم « البوير » « أى الفلاحين » ، ولذلك كانوا ناقمين على انجلترا. وبدأ النزاع بين الفريقين حينما أحدث الانجليز تغييرا فى أنظمة البلاد وقرروا جعل اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية . وزادت النار لهيبا عندما ألغت انجلترا الرق عام ١٨٣٣ ، ولم تدفع لهم إلا تعويضا عدوه بسيطا .

وبازاء ذلك عزم « البوير » على ترك البلاد ، وأخذوا يهاجرون منها الى داخل القارة منذ عام ١٨٣٦ ، واستمروا كذلك عدة أعوام ، وكونوا لانفسهم مستعمرة فى « ناتال » . غير انه لم تلبث ان أعلنت انجلترا حمايتها عليها عام ١٨٤١ ، فهاجروا الى حوض «نهر الاورنج» ، فقررت انجلترا ضم هذا الاقليم اليها كذلك عام ١٨٤٨ ، فرحل الكثير منهم الى حيث كونوا المستعمرة التى عرفت فيما بعد باسم «الترنسفال» .وقد اعترفت انجلترا باستقلالها سنة١٨٥٢، وتركت لهم الحرية المطلقة فى ادارة شئونها ، بعد أن ضمنت حرية التجارة فيها بمقتضى اتفاقية خاصة ، كما أنها تنازلت عن سيادتها علي مستعمرة الاورنج سنة ١٨٥٤ .

غير أنه حدث أن كشف الذهب فى الترنسفال والماس في مستعمرة الأورنج عام ١٨٨٥ ، فأغرى ذلك البريطانيين على الهجرة الى تلك البلاد لاستغلال منبع الثروة الجديد ، وخاصة أن البوير كانوا إذ ذاك منصرفين للزراعة ورعي الماشية . ولما تكاثر عددهم خاف « البوير » عاقبة وجودهم فى بلادهم ، فحرموا عليهم الاشتراك فى شئون البلاد السياسية فلم يصبح لهم أي يد في حكومة البلاد ، بل كانوا محرومين حق التصويت في الانتخابات ، في حين أنهم كانوا أوفر عددا من « البوير » أنفسهم في بعض الجهات ، وكانوا مثقلين بالضرائب ويجبرون على الخدمة العسكرية . وفضلا عن ذلك أخذت حكومة البلاد تضع العراقيل في سبيل تجارتهم وصناعتهم ، ففرضت عليها الضرائب الباهظة ورفعت أجور السكك الحديدية فغضب المهاجرون من هذه المعاملة القاسية الظالمة ، وأرادوا أن ينالوا حقوقهم بالقوة . وبالفعل استدعوا قوة حربية من الخارج لهذه الغاية ، فأغارت على البلاد في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ، ولكن « البوير » تمكنوا من التغلب عليها في ٢ يناير سنة ١٨٩٦ . وكان لهذا النصر أثره في جميع الدوائر ، واخذت هوة الخلاف فى الاتساع ، فى حين اخذ « البوير » يستعدون للطوارىء ، فعقدوا محالفة حربية مع مستعمرة نهر الاورنج سنة ١٨٩٧ ، وشرعوا يستوردون الكثير من الذخائر وعدد القتال من اوربا .

لم تر انجلترا بداً حيال هذه الظروف من التدخل فى الامر لحسم النزاع بالطرق السلمية . ولما لم يجد ذلك نفعاً قامت الحرب بين الفريقين في اكتوبر سنة ١٨٩٩ ، وهي المعروفة بحروب جنوب أفريقيا أو « حرب البوير » وبعد جهاد طويل عنيف أنزل الخسائر الفادحة بالفريقين ، هزم « البوير » وفقدت بلاد الترنسفال ومستعمرة الأورنج ما كان لهما من استقلال في مايو سنة ١٩٠٢ ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى قررت الحكومة البريطانية منح المستعمرتين استقلالا ذاتياً لكى تزيل ما بنفوسهم من حقد وضغينة ، فنالته الأولى عام ١٩٠٦ ، ونالته الثانية فى السنة التالية . وكانت الحكومة قبل ذلك بزمن طويل قد منحت مستعمرة الرأس حكومة تمثيلية سنة ١٨٥٣ ، حلت محلها حكومة مسئولة سنة ١٨٧٢ . وكذلك منحت بلاد ناتال الحكومة الأولى عام ١٨٥٦ والثانية عام ١٨٩٣ .



الوحدة ونظام الحكم : رأت انجلترا ان بين الولايات الحرة الجنوبية الاربعة (الرأس وناتال والاورنج والترنسفال) تشابه واتفاق في عدة مصالح ، في حين أنه لا توجد بينها اختلافات كبيرة ، ولذلك قررت عام ١٩٠٩ تكوين وحدة صحيحة من هذه الولايات لا اتحاد ، وجعلت على رأس هذه الوحدة حكومة عليا منحت سلطة تامة ، فكان على رأسها حاكم يعينه الملك ويساعده مجلس تنفيذي ثم هيئة تشريعية من مجلسين : مجلس شيوخ يكون عدد أعضائه اربعين ، من بينهم ثمانية عن كل ولاية ، ثم ثمانية يعينهم الحاكم لمدة عشر سنين ، ومجلس نواب ينتخب اعضاءه السكان . وتقرر جعل اللغتين الانجليزية والهولندية رسميتين دون تمييز بينهما . وارضاء لشعور الجميع ، تقرر اتخاذ « بريتوريا » مركزاً للسلطة التنفيذية ، و « مدينة الرأس » مقراً للسلطة التشريعية ، و « بلمفنتين » مركزاً للسلطة القضائية . وفي سنة ١٩١٠ افتتح أول برلمان للبلاد في مدينة الرأس .

الهند

تمهيد : كانت الهند ولا تزال عصبة امم لا أمة واحدة ، تختلف كل منها عن الاخرى في الجنسية واللغة والدين والعادت . والواقع ان هذه الفوارق الخطيرة كانت اكبر عقبة في سبيل وحدة البلاد ، وانضمامها تحت لواء واحد تعمل للصالح

العام ، وستبقى مستعبدة للاجنبي حتى يتم التآخي والتآزر بين جميع الطوائف والامارات الموجودة بها . وكانت الهند في معظم عصورها القديمة مهداً للفوضى والاضطراب ، وعرضة لفتك الاوبئة والامراض ، وميدانا للجدب والقحط . غير ان احوالها اخذت في التحسن منذ اواسط القرن السادس عشر ، حينما تولى الامر فيها حاكم قوى مغولى يدعى « أكبر » وامتد حكمه من سنة ١٥٥٦ الى سنة ١٦٠٥. واستمرت البلاد في عهد إصلاح وقوة الى أواسط القرن الثامن عشر حتى كادت تتحقق فكرة الوحدة فيها . وأشهر من جاءوا بعد أكبر حاكم مغولى شديد البأس عظيم السلطان يدعي «أورنجزيب» استطاع أن يبسط سلطانه على معظم أقاليم الهند، ويرفع من ذكرها فى فترة حكمه التي امتدت من سنة ١٦٥٩ الى سنة ١٧٠٧ ، الا أن خلفاءه كانوا ضعاف الارادة مهزولى القوى ، فعجزوا عن السير بنجاح في الطريق الذى اختطه لهم ، ولذلك أخذت البلاد في الانحطاط ، وبدأ حكام الاقاليم يستقلون عن حاكمهم الاعلى ، وبدأوا يحقدون على بعضهم البعض ويدخلون فى حروب طاحنة كانت شراً ووبالا عليهم جميعاً، إذ بهذا انفتح السبيل أمام الاجنبي فأخذ يستغل الظروف ويسعى الى بسط سلطانه على البلاد.

اوربا والهند : كانت البرتغال أسبق الدول الاوربية الى ايجاد رابطة مع الهند، وعقد معاهدات تجارية معها على أثر الاستكشافات الجغرافية الاولى، عندما كشف «فاسكوداجاما» الطريق الى الشرق حول رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨، ولم تلبث أن تبعتها هولاندا بعد قرن من الزمان تقريبا ، فأنشأت لهذه الغاية « شركة الهند الشرقية الهولاندية » التي أخذت تؤسس المراكز المتعددة لتجارتها في الهند وجزر الهند الشرقية . وتبعتها مباشرة انجلترا فتأسست « شركة الهند الشرقية الانجليزية » التى نجحت في إنشاء محطات لتجارتها في «مدارس بمباى وبنغالة » . وكذلك نجحت فرنسا في إيجاد مراكز لتجارتها في « بندشيرى وشندرناجور وماهي » بالهند .

غير أن البرتغال تضعضعت شوكتها في الشرق منذ أن دخلت تحت حكم أسبانيا سنة ١٥٨٠، ولو ان اسبانيا اصبحت اولى الدول في ميدان الاستعمار ، إلا انها وجهت كل اهتمامها لاستعمار امريكا ولم تكترث بالابقاء على ما ورثته من

البرتغال في الشرق ، فوقع معظمه فريسة لهولاندا بعد استقلالها ، ولكن هذه بدورها اهملت شأن الهند وانصرفت عنها الى الاهتمام بالشرق الأقصى، فبقيت انجلترا وفرنسا اكثر الدول اهتماما بها ، ووقفتا وجها لوجه تتنازعان السلطة والسيطرة على تلك البلاد .

التنافس بين انجلترا وفرنسا : وتتلخص اطوار النزاع بينهما في ثلاثة ادوار هامة : —

الدور الاول : يقع هذا الدور في الفترة ما بين ١٧٤٠ و ١٧٦٣ وهي الفترة التي اشتبكت فيها الدولتان فى حرب الوراثة النمساوية أولا ثم حرب السنين السبع ثانيا ، وامتد لهب العراك الى الهند وكان لفرنسا بها في تلك الفترة حكام أقوياء أشهرهم « دبليه » (Dupleix) ، فانه انتهز فرصة ضعف الامبراطورية المغولية وانقسامها

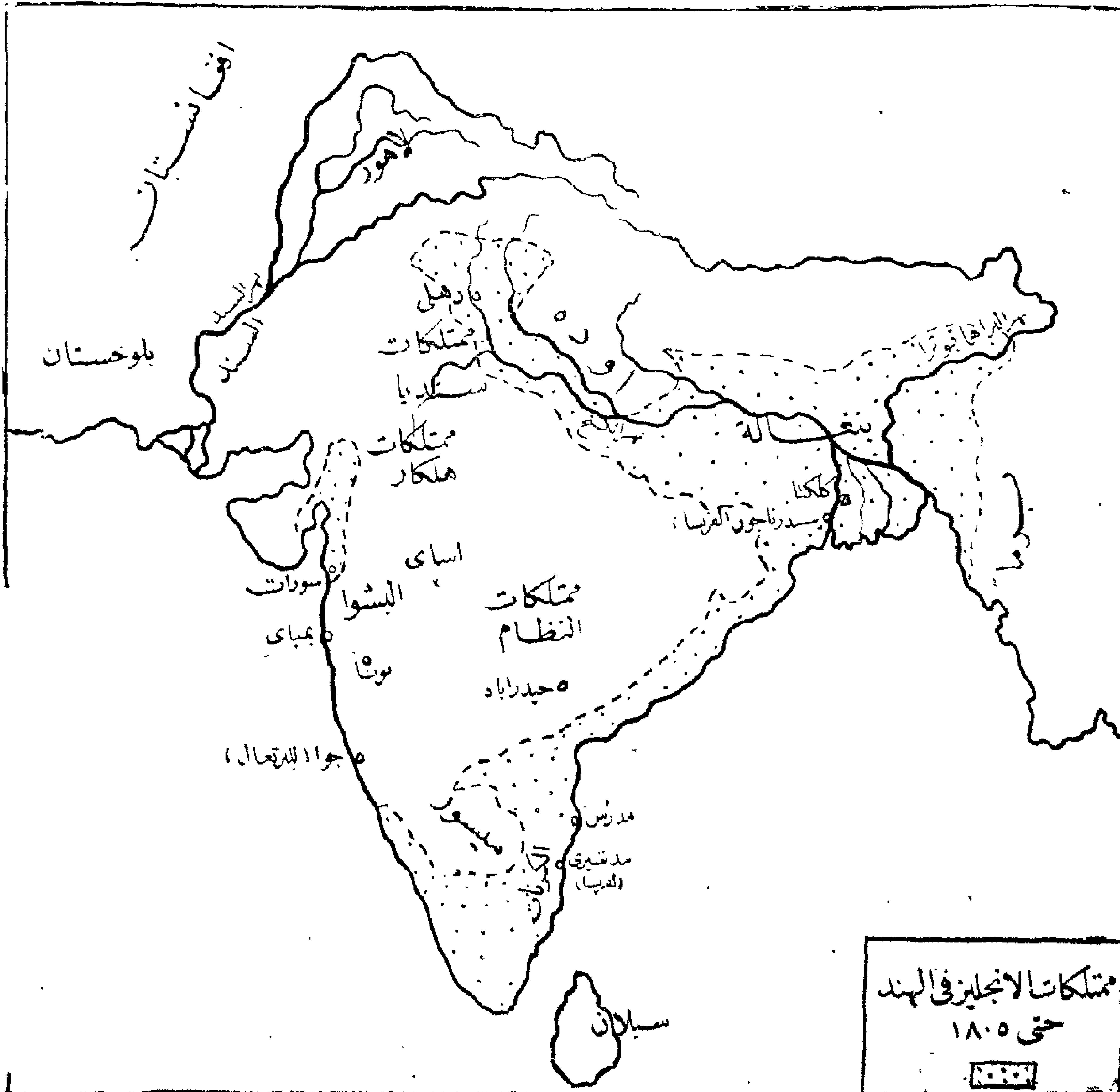
وعول على بسط نفوذ فرنسا على البلاد مستعينا في ذلك بتكوين جيش من الهنود مدرب على الانظمة الاوربية الحديثة . لتنفيذ خطته اتبع سياسة مساعدة أمير ضد آخر ، حتى يتم له اضعافهم جميعا والعمل على نشر النفوذ الفرنسي . وقد نجح في خطته هذه حتى أصبح الفرنسيون خطراً على المستعمرات الانجليزية . ولكن ظهر بين الانجليز في الهند رجل مفكر قدير هو « روبرت كايف » (Robert clive) أخذ يقلد سياسة «دبليه» بحذافيرها فاستطاع أن يناهض الفرنسيين بنجاح .

وحدث في خلال هذه الفترة ان انحاز « سراج الدولة » حاكم بنغالة الى الفرنسيين وهاجم « كلكتا » لمصادرة متاجر الشركة الانجليزية واستولى عليها، ثم اخذ ١٤٦ أسيراً من حاميتها وزج بهم في حجرة صغيرة لا منافذ فيها، وكان ذلك في يونيه سنة ١٧٥٦ ، فقاسوا عذابا شديدا في جو الحجرة الفاسد ، ولم يبق منهم حيا في صباح اليوم التالي الا ثلاثة وعشرون رجلا فقط . وقد اطلق على هذه الحجرة فى التاريخ « جحر كلكتا الاسود » . وما كاد يسمع « كايف » بهذه الكارثه حتي أعد جيشا ألحق بسراج الدولة الهزائم ، وأخيراً قابله بقوة صغيرة في موقعة فاصلة عند « بلاسي » (Plassey) عام ١٧٥٧ ، وهزمه هزيمة منكرة بالرغم من تفوق جيوشه فى العدد تفوقاً كبيراً ، فثبتت قدم الشركة في بنغاله ، واصبحت لها السلطة الفعلية فيها بجانب سلطة الامير الوطني الاسمية . وفي عهد «ورن هيستنجس» (Warren Hastings) الذى خلف « كايف » ضمت مقاطعة « بنارس » الى اراضى الشركة لتأمين الحدود الشماليه لبنغلة ، وانتهى هذا الدور من النزاع عام ١٧٨٣ بصلح باريس الذي احتفظت فيه فرنسا بمراكزها التجارية في الهند ، على ان تبقى غير محصنة وخالية من القوات الحربية

الدور الثاني: يقع هذا الدور في الفترة التي كانت مشتعلة فيها حرب استقلال أمريكا ، فان فرنسا انتهزت فرصة انشغال انجلترا بحوادث هذه الحرب ، وأخذت تثير امراء الهند عليها بقصد إضعاف سلطتها وإرجاع النفوذ الفرنسي ، ونجحت بالفعل فى تكوين تحالف من نظام « حيدر أباد » و « أمراء المهراتا » و « أمير ميسور » للقيام في وجه انجلترا ووعدتهم بالمساعدة . غير أن حاكم الهند العام

إذ ذاك كان « هيستنجس » ، وهو رجل ذكي قدير ، استفزته الحوادث فنشط لها ، وأعد العدة للقضاء على هذا التحالف . وكان أقوي هؤلاء الأمراء وأكبرهم نفوذاً أمراء المهراتا الذين كانوا يسيطرون على معظم اواسط الهند وشمالها الغربي فاشتبك معهم في عدة مواقع صغيرة وانتصر عليهم ، فأمكنه ان يصد تيارهم الجارف فى وقت كانت فيه انجلترا محاطة بالاخطار الفادحة ، وارسل جيوشه كذلك ضد حلفائهم فكان النصر حليفه، وانتهي هذا الدور بانتهاء حرب الاستقلال الامريكى.

الدور الثالث : بدأ هذا الدور في اثناء حروب نابليون ، عندما استطاعت فرنسا ان تعيد تحالف الامراء السابقي الذكر ضد انجلترا ، واعدة اياهم بالمساعدة . وكان ذلك بالفعل من بين الاغراض الاساسية لحملة نابليون الشهيرة على مصر ، غير ان هذه الحملة فشلت واستطاع الانجليز فى الهند ان يقضوا على قوة هذا التحالف وفى عهد اللورد « ولزلى » (Wellesley) تمكن الانجليز من تشتيت شمل امراء



المهراتا فى الفترة مابين ١٨٠٣ و١٨٠٥ ، ثم قضوا عليهم نهائياً فى حرب اخرى استمرت عامين (من ١٨١٧ الى ١٨١٩)

اما نظام « حيدراباد » فاضطرته الظروف الى قبول الحماية الانجيزية سنة ١٧٩٩ وقد نجحت الشركه كذلك في تقسيم أملاك أمير ميسور، وضم الجزء الواقع منها على الساحل الى املاكها . ثم وضع الجزء الباقي تحت الحماية الانجليزية سنة ١٧٩٩ ، كما افلحت في ضم « الكرنات » سنة ١٨٠١ ، وبسط سلطانها على أعالي نهر الكنج ولكى تؤمن طريق الهند وضعت انجلترا يدها بعد ذلك على مستعمرة الرأس وغيرها من المواقع الهامة كما سيطرت على بعض اجزاء « برما » عام ١٨٢٦ . وهكذا توطدت سلطة انجلترا وثبت نفوذها في الهند ، وهي الدرة اليتيمة فى التاج البريطاني .

علاقة الهند بالافغان : كانت الروسيا أكبر منافس لانجلترا فى آسيا في القرن التاسع عشر ، وكان همها أن تجد لها منفذاً على الخليج الفارسي، وأن تفتح لنفسها طريقا بريا إلي الهند ، ولهذا كانت تعمل بجد لبسط نفوذها في فارس من جهة، ثم في بلاد التركستان والافغان من جهة أخرى ، ولما شعرت انجلترا بخطر هذه السياسة على ممتلكاتها فى الهند ، رأت ان لابد من تأمين الحدود الشمالية الغربية، لها ، وجرها هذا إلي الدخول في حربين مع بلاد الافغان، وقعت الحرب الاولى منهما فى الفترة مابين ١٨٣٨ و ١٨٤٢ ، وذلك لتدخل انجلترا في شئون البلاد ، فانها لما وجدت ان الامير صاحب السلطة فيها لم يكن موالياً لها ، استطاعت ان تعزله وتولى مكانه اميراً آخر كانت تعتقد في إخلاصه لها ، وارسلت له جيشاً يعززبه نفوذه ، غير ان الشعب نقم على هذه الحالة ، وثار في وجه الامير الجديد ومناصريه ، وارغم الحملة الانجليزية على الجلاء عن البلاد ، ولكن القبائل سدت عليها المسالك وفتكت بها فتكا ذريعا . فلم ينج مجموعها البالغ نحو ١٥٠٠ نفس إلا رجلا واحدا .

وكان من نتائج هذا الفشل ان عزمت انجلترا على تأمين الحدود الشمالية الغربية للبلاد باستيلائها على ولايات « السند » « والبنجاب » وفعلا تمكنت من تنفيذ خطتها بالقوة ، فأرسلت جيشا إلى ولايات السند عام ١٨٤٣ فتحها عنوة ، وضمها إلى الممتلكات البريطانية . وكان اهل البنجاب وهم المعروفون « بالسيخ » اهل بطش وقوة ، ولذلك قوموا القوات الانجليزية مدة من الزمن ، غير أنهم هزموا في النهاية وضمت الشركة بلادهم إلي ممتلكاتها عام ١٨٤٩، في عهد « دلهوزي »

(Dalhousie) الذى امتدت مدة حكمه فى الهند من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٦ . وكان « دلهوزي » رجلا قويا حاضر البديهة سريع التنفيذ، نجح في ضم « برما السفلى » سنة ١٨٥٢ ، وولاية « اوده » سنة ١٨٥٦ .وقد الغى « نظام التبنى » ، الذى كان يستطيع الحاكم بمقتضاه ان ينقل عرشه والقابه من بعده الى اي فرد يتبناه أو يتبناه ويعهد اليه بحكومة الامارة ، وقرر ان كل أمير يموت دون أن يترك وارثاً شرعياً تصبح ولايته حقاً للشركة . وقد أقلقت هذه السياسة بال الأمراء الوطنيين وشعوبهم ، وزادت من استيائهم ونفورهم ، ولو أنها ساعدت على اتساع نطاق ممتلكات الشركة

ولكن بالرغم من ذلك استمرت انجلترا قلقة البال من جهة بلاد الأفغان والسياسة الروسية فيها وفي أواسط آسيا ، ولهذا لجأت مرة أخرى إلى التدخل فى شئونها عام ١٨٧٧ ، فأرسلت حملة نجحت في عزل الامير الموجود ، وولت مكانه آخر رضي باشراف انجلترا على سياسة البلاد الخارجية ، ولكنه كان رجلا ضعيفاً لم يستطع حكم البلاد بنجاح ، وقام الشعب فى وجهه ، وأظهر الثوار شدة حنقهم علي سياسة التدخل الاجنبي بقتل السفير الانجليزى وافراد البعثة الانجليزية سنة ١٨٧٩ ، فاضطرت حكومة الهند بازاء ذلك الى ارسال جيش قوى استطاع ان يهيمن على شئون البلاد ، واقام اميراً جديداً ، واصبحت الافغان تحت النفوذ البريطاني . ولكن النهضة الحديثة التي هزت جوانب الشرق وايقظته من سباته الطويل ، حركت فى الافغان مبادىء الحرية والوطنية والعزة القومية ، فهب الشعب يعمل بجد للتخلص من النير البريطاني . على ان الاتفاق الودي الذى تم بين انجلترا والروسيا عام ١٩٠٧ ، قضى على التنافس القديم بين الدولتين ، وأزال عوامل الخوف من نفوس الانجليز ، مما ادى الى عدم اهتمام انجلترا بأمر الافغان اهتمامها الأول به ، لاسيما وان روسيا السوفيتية قد تخلت نهائيا عن سياسة روسيا القيصرية .

نظام حكومة الهند : عندما وضعت الشركة يدها على إقليم بنغالة بعد موقعة « بلاسى » ، قررت ترك الأمراء الوطنيين يديرون شئون الحكومة على أن يتركوا للشركة الحرية الكاملة في أعمالها ، غير أن هذه الحالة الجديدة أدت إلى انتشار الفوضي والفساد ، إذ عمت الرشوة وفسدت الادارة ، وساء مسلك

عمال الشركة ، وأخذوا يضايقون الوطنيين ويجرون وراء الثروة بكل الوسائل ، حتى كاد يعم القحط والفقر وتنتشر المجاعة والموت ، ومن جهة أخرى أخذ الامراء الوطنيون يكيدون للشركة ويعرقلون أعمالها ، ويجتهدون في الخروج عن طاعتها . وهكذا وصلت الحالة الى حد لم يحسن السكوت عليه ، ولذلك أرسلت الشركة « كليف » سنة ١٧٦٥ للقضاء على هذه الفوضى ، فأدخل عدة اصلاحات في الادارة وقوانين التجارة وأنظمة الموظفين ، وتقرر أن تتولى الشركة ادارة الحكومة وتمنح الامراء نظير ذلك راتبا سنويا . ونتيجة لذلك تحسنت الاحوال نوعا ما لمدة وجيزة ولكنها مالبثت أن عادت سيرتها الاولى ، مما اضطر الحكومة الانجليزية الى التدخل في الامر ، فسنت قانونا سنة ١٧٧٣ يقضي بجعل حاكم بنغالة حاكما عاما على جميع ممتلكات الشركة ، وبانشاء مجلس من اربعة أعضاء لمساعدته ، وتأليف محكمة عليا على النظام الانجليزي تكون مستقلة في سلطتها ضمانا للعدالة في البلاد ، وحتمت الحكومة على الشركة عرض المسائل السياسية عليها ، غير أنه بالرغم من ذلك لم تتحسن الامور تحسنا ظاهرا مما اضطر الحكومة الى التدخل من جديد ، فأصدر البرلمان قانونا آخر يعرف « بقانون بت » (Pitt) سنة ١٧٨٣ ، وهو يقضي بوضع شئون حكومة الهند في يد مجلس يرأسه وزير من وزراء الملك ، وباعطاء الحكومة حق تعيين الحاكم العام ، واستمر هذا النظام متبعا حتى قامت ثورة سنة ١٨٥٧ .

ثورة سنة ١٨٥٧ : وترجع هذه الثورة الى عدة عوامل ، اساسها كراهية الاجنبي والرغبة في التخلص منه . وحدث ان الحكومة اتبعت سياسة استفزت غضب اهل البلاد وامرائها ، فالغاء « نظام التبني » اثار قلق القوم ومخاوفهم لما فيه من افتئات على قوانين البلاد وعرفها ، واغتيال الشركة لأملاك الامراء واخضاع الوطنيين للحكم الاجنبي ، فانه بمقتضى هذا النظام كان لكل حاكم ولاية الحق في تبني من يشاء في حالة عدم وجود وارث شرعي له ، ويكون لهذا الابن المتبنى كل حقوق الابن الشرعي ، وكذلك ادخال المخترعات الحديثة اليها كالسكك الحديدية والاسلاك البرقية اعتبره الهنود

اعتداء على ديانتهم القديمة ، كما استاءوا لاعتداء الحكومة على كثير من عاداتهم وتقاليدهم ، والعمل على نشر الدين المسيحى والتعليم الاوربي في البلاد . وأساءت الحكومة الى الجنود الوطنيين بارغامهم على الخدمة وراء البحار دون أن تزيد أجورهم . وانتشر كثير من المحرضين يحضون الناس على القيام في وجه الانجليز أعداء البلاد ، ويعملون على نشر نبوءة فحواها أن حكم الانجليز في الهند مقدر له أن ينتهى بعد مائة عام من موقعة « بلاسي » ، واعتقد الكثيرون بأنها نبوءة صادقة تدل الدلائل على أنها ستتحقق . وحدث أن أدخل في الجيش نوع من البنادق له « خراطيش » أشيع أنها مطلية بمزيج من دهن البقر وشحم الخنزير، وكان على الجنود أن يعضوا هذه الخراطيش بأنيابهم قبل استعمالها ، فتذمر الجند لذلك، لان البقر مقدس عند الهندوس والخنزير نجس عند المسلمين . وامتنع كثير منهم عن استعماله ، وأهان بعضهم ضباطهم . ولما كان عدد جنود « السيبوي » (*sepoy*)، وهم الهنود الذين تدربوا على الانظمة الحديثة يبلغ نحو ٢٥٠٫٠٠٠ عام ١٨٥٧ ، ولم يبلغ عدد الجنود من الانجليز سدس هذا العدد، تشجع الوطنيون وقاموا بالثورة علنا في مايو سنة ١٨٥٧ ، ولكن الثورة انحصرت من باديء الامر في الاقاليم الشمالية، وأسرعت الحكومة في ارسال الجيوش لاخضاع الثائرين ، غير أن الثورة استفحلت ولم تستطع الحكومة اخمادها نهائيا إلا في أواخر العام التالي ١٨٥٨ ، بعد أن استولت على مراكز الثورة لاسيما « كونبور » و « لكنو » و « دلهى » . وأخذت الحكومة تسترد نفوذها وتنشر لواء النظام والامن في ربوع البلاد ، وكان من أهم نتائج هذه الثورة أن انتهي حكم الشركة للبلاد عام ١٨٥٨ ، وانتقلت ملكيتها للحكومة الانجليزية ، وصدر قانون خاص بحكمها ، يضع إدارة شئونها في يد وزير ومجلس خاص ، ويجعل الحاكم العام واليا .

حالة الهند بعد الثورة : وبدخول الهند تحت أشراف حكومة الملكة مباشرة ، تضاعفت المجهودات في الاصلاح ، فتناولت جميع مرافق الحياة ونواحيها من زراعة وتجارة وطرق مواصلات وتعليم ، وبالجملة حاولت انجلترا ادخال المدنية الحديثة في البلاد ، غير أن الميدان لايزال فسيحا أمام محبي الاصلاح وبالرغم من أن

التعاليم لم يصل بعد الى الدرجة المطلوبة ، إلا أنه أخرج عدد كبيراً من الهنود صاروا ينقمون على الحكومة سياستها فى حرمانهم من الاشتراك فى ادارة البلاد ، ولذلك أعلنت الملكة فكتوريا فى منشورها الشهير الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٨٥٨ فتح باب الوظائف جميعها للاكفاء المتعلمين من الهنود ، ولو أن ذلك لم ينفذ عملياً . كذلك قررت الحكومة سنة ١٨٦١ انشاء مجالس فى المديريات يكون بعض أعضائها من الهنود . وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ توجت الملكة فكتوريا امبراطورة على الهند فأصبحت الهند امبراطورية منذ ذلك التاريخ ، ويعتبر هذا من أجل أعمال «اللورد بيكنزفيلد» (Beaconsfield) «دزرائيلي»

السياسة الجديدة : أخذت الحكومة تتمشي مع رغبات الهنود بالتدريج ، فقررت سنة ١٨٩٢ اشراكهم في مجلس الحاكم ومجلس الهند العام ، واضطرت أن تتقدم خطوة أخرى في سبيل ارضائهم عام ١٩٠٩، على أثر تنبه الناس ويقظتهم وتغذية الحركة الهندية بروح قوية بظهور زعماء أقوياء يعملون لتحقيق المبادىء القومية،ويسعون فى استردادلواء الحرية ، فأدخلت الحكومة البريطانية عدة تعديلات في نظام الحكم ، منها أنها سمحت بانتخاب عدد من الهنود للمجلس التشريعي الامبراطوري ، وكذلك سمحت باغلبية هندية منتخبة في المجالس التشريعية بالاقاليم ، التي منحت حق مناقشة التشريع والمالية ، ولو أنها لم تمنح حق اسقاط الهيئة التنفيذية او التسيطر عليها ، واضيف عضو هندى في مجلس الحاكم العام ، واعضاء هنود لمجالس حكام الاقاليم ، وتقرر تعيين عضوين من الهنود في مجلس وزير الهند بلندن . ولم يكن المقصود بهذه التعديلات منح الهند حكومه ذاتية ، لان حالتها الخاصة الناجمة عن تكوين سكانها من اجناس وديانات مختلفة لا تتفق مع هذه السياسة ، وانما كان المقصود من ذلك ان يكون للهنود صوت مسموع في حكومة بلادهم .

الهند في خلال الحرب العظمى : ولكن هذه التعديلات لم ترض الوطنيين ، فحملوا عليها حملات شديدة في الصحف . فلما كانت الحرب العظمى الاخيرة (١٩١٤ — ١٩١٨) بقيت الهند بالرغم من ذلك على ولائها لبريطانيا وأمدتها

بمساعدة تذكر . وفي عام ١٩١٧ اعلنت الحكومة البريطانية ترضية لشعور الهند أنها عاقدة النية على منح الهند حكومة ذاتية ، وانما ستتدرج بها في هذا السبيل تدرجا يتمشى مع الظروف . وذهب بالفعل وزير الهند اليها ، وبالاشتراك مع الحاكم العام درس جميع الاصلاحات الدستورية الهندية وملائمتها لحالة البلاد الجديدة ، وفي النهاية اصدر تقريراً عن الحالة في صيف سنة ١٩١٨ . وبناء على اقتراحاتهما صدر دستور ديسمبر ١٩١٩ الذي يعتبر خطوة هامة نحو الحكومة الذاتية ، ويتلخص فى انه اكثر من عدد اعضاء المجالس التشريعية ، وجعل الاغلبية فيها من الاعضاء المنتخبين ، ووسع من سلطتهم عن ذى قبل ، ولو اعطى الحق في عدم الاخذ برأي المجلس اذا اراد ذلك للمصلحة العامة ، وهذه نقطة ضعف فيها هدم تام لسلطة المجالس.



غاندي: غير ان صدور هذا الدستور ، والعمل به جاء في ظرف غير مناسب ، ففى ابريل سنة ١٩١٩ صدرت قوانين استثنائية فى الهند ، لتوقف الحركة الاجرامية والفوضوية التى كانت منتشرة اذ ذاك بقصد الاغتيال السياسي ، فثارت الصحافة الهندية ، واخذ الوطنيون يندون بهذه القوانين كاعتداء صارخ على الحرية وآلة للظلم والاضطهاد . واستمرت هذه الروح العدائية ضد البريطانيين ، حتي ظهر في شهر مارس رجل وضع نفسه على رأس حركة المقاومة ، بعد ان تسلط على قلوب كثير من مواطنيه ، ذلك هو الزعيم « غاندي » الذي أخذ يدعو الى سياسة « المقاومة السلبية » سياسة « القوة الروحية » ضد « القوة المادية » ، واعلن بالبلاد يوم حداد عام تعطل فيه جميع المصالح والاعمال . وفي يوم ٣٠ مارس وقعت اضطرابات في دلهي وامتدت الى عدة جهات اخرى ، وخاصة فى بلاد « البنجاب » ، حيث هوجم الاوربيون وحطمت السكك الحديدية ،

وقطعت اسلاك البرق ، ونهبت الاموال والاملاك ، واتخذت هذه الاضطرابات شكل عصيان في عدة جهات ، ولكن الحكومة استطاعت ان تخمدها بسرعة ، فلم يأت آخر ابريل حتي ساد السكون تلك الجهات الثائرة .

غاندي وحركة الخلافة : وقد ازدادت النار لهيبا في مايو سنة ١٩٢٠ عند ما عرفت شروط الصلح القاسية التي قرر الحلفاء فرضها على تركيا بعد انهزامها في الحرب ، فإن ذلك أوغر صدر مسلمي الهند ، وقامت « حركة الخلافة » تحت زعامة « اخوان على » واشتد ساعدها ، واستغل غاندي هذه الفرصة لكي يضم الصفوف ويقرب ما بين المسلمين والهندوس ، حتي يكونوا كتلة وطنية واحدة في وجه العدو المشترك ، فقام يناصر حركة الخلافة ويدافع عنها ، وبدأ برنامجا جديداً في خطة عدائه للحكم البريطاني بأعلانه « سياسة عدم التعاون » ، وتتلخص في نبذ اصحاب الالقاب القابهم ، واضراب المحامين المتقاضين عن الذهاب الى المحاكم ، وامتناع الطلبة عن الذهاب الى مدارس الحكومة ، ومقاطعة المجالس التشريعية الجديدة ، وقد هرع كثير من الاتباع يلبون نداء زعيمهم ، واخذ المتطوعون الوطنيون يثيرون حقد الجماهير على الحكم البريطاني .

ففي هذا الجو المضطرب قامت الحكومة بتنفيذ الدستور الجديد ، وحدثت الانتخابات في نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، وقاطعها الوطنيون المتطرفون . ولكن بالرغم من ذلك افتتح المجلس التشريعي الجديد في فبراير سنة ١٩٢١ وكان اعضاؤه من المعتدلين واستمر في العمل في حين استمر غاندى في خطة العداء التى اختطها ، ويجانبه المسلمون أنصار الخلافه .

الفشل يدب في الصفوف : غير أنه لم يمض وقت طويل حتى بدأ الفشل يتسرب الى خطته فقد بدأ الكثيرون من اتباعه يهجرون سياسة عدم التعاون ، وأشد خطراً من ذلك تصدع وحدة المسلمين والهندوس مرة أخري ، نظراً لما حدث من قيام المسلمين بقتل جماعات من الهندوس في بعض الجهات ونهب أملاكهم . وانتهزت الحكومة هذه الفرصة فقررت محاكمة غاندي في سنة ١٩٢٢ ، وحكم عليه بالسجن ست سنوات ، فأخذت حركة العداء في الهبوط ، وبدأت علاقة الناس بالحكومة في التحسن ، واتجهت فكرة الكثيرين الى عدم مقاطعة المجالس التشريعية .

وفي اواخر سنة ١٩٢٣ أجريت الانتخابات العامة للمرة الثانية ، فانفصل جزء عظيم من اتباع غاندى عنه واشتركوا فيها وحازوا نصرا كبيرا ، فقد نجحوا في الحصول على ما يقرب من نصف مقاعد المنتخبين في المجلس التشريعي ، وسيطروا

على مجالس بعض الاقاليم تسيطرا تاما ، واجتمع المجلس فى ٣١ ينايرسنة ١٩٢٤ ، وبازاء ذلك اطلق سراح غاندي في فبراير من السنة نفسها .

ودخل « غاندي » ميدان السياسة من جديد ليعمل على اتمام الوحدة بين المسلمين والهندوس غير ان الامل كان ضعيفا ، اذ حدثت بين الفريقين معارك دموية في سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وبالرغم من أن الجمع أسرعوا في عقد مؤتمر في « دلهي » للنظر في أمر الوحدة ، فانهم لم يصلوا الى النتيجة المطلوبة . وكذلك فشل غاندى في محاولته توحيد جميع الاحزاب السياسية في المجلس التشريعي

وبناء على طلب الوطنيين تألفت لجنة في خريف سنة ١٩٢٤ للبحث في ملاءمة الدستور الجديد لحالة البلاد ، رغم انه كان من المقرر أن تبقى التجربة عشر سنوات واختلف أعضاء اللجنة في وجهة نظرهم ، غير أنهم أجمعوا على رفض طلب الوطنيين تكوين حكومة مسئولة . وفي يوليه سنة ١٩٢٥ أعلن « اللورد بركنهد » (Lord Birkenhead) في مجلس الشيوخ البريطاني أنه مستعد لقبول أي اقتراحات عملية فى الموضوع إذا وافق عليها الزعماء الهنود .

حركة العصيان المدني : ولكن لم يلبث أن وقع نزاع بين الوطنيين والحكومة ، فأعلن غاندي على ذلك حركة « العصيان المدني » فى الهند ، فسببت قلاقل خطيرة في انحاء البلاد ، مما دعا الحكومة البريطانية الى التفكير في الامر مليا . ونتيجة لذلك تم اتفاق مؤقت بين حكومة الهند وغاندى اوقفت على اثره الحركة العدائية ، واشترك غاندى فى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن ، للوصول الى حل يرضى بريطانيا والهنود ، غير انه لم يحدث الاتفاق المنشود ، وعاد غاندى الى الهند فعادت الاضطرابات اليها ، واستعملت الحكومة الشدة الصارمة للقضاء على هذه الحركة العدائية ، فاصدرت عدة قوانين استثنائية ، وارسلت غاندي وكثيراً من اتباعه الى السجن ، ولا تزال المسألة بين البلدين معلقة ، ومن الصعب التكهن بما سيأتي به المستقبل .

غير انه لا يفوتنا ان نلاحظ ان الحوادث برهنت على عدم امكان تحاشى المقاومة الفعلية عند تنفيذ الخطة السلبية التي يدعو اليها غاندي ، رغبة منه في عدم التصادم المادي الذي يعتبره من عمل الشيطان ومن خصائص المدنية الغربية ، ولكن مهما كان نوع سياسة المقاومة التى يريدها ، فانه نجح في غرس مبدأ الاستقلال في نفوس الكثيرين من مواطنيه ، وبث فيهم روح المثابرة والتضحية في سبيل الوطن .

انتهى

